

النظرية

في العلاقات الدولية

النظرية في العلاقات الدولية

النظرّية في العلاقاتِ الدّوليّة

تأليف
الدكتور ناصِيف يوسُف حِتّي

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت ـ ١٩٨٥

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

دار الكتاب العربي

الرملة البيضاء - ملكارت سنتر - الطابق الرابع تلفون: ٨٠٠٨٣٢/٨٠٠٨١١/٨٠٥٤٧٨

تلكس: ٤٠١٣٩ L.E. كتاب برقيا: الكتاب ص.ب: ٥٧٦٩ - ١١ بيروت - لبنان

الفصل الأول

دراسة العلاقات الدولية

كانت المعرفة الاجتماعية تاريخياً واحدة وغير مجزأة . فمنذ العهد الاغريقي الكلاسيكي حتى القرن الثامن عشر تقريباً لم يكن هناك بشكل عام تخصص اكاديمي او فكري . كان هناك بحث عام عن المعرفة ولو انه كانت هناك بعض الاستثناءات تمثلت في نشأة اللاهوت والطب والقانون كحقول علمية وتعليمية في القرون الوسطى . وكانت الفلسفة تعنى بالبحث في مجمل شؤون المعرفة الانسانية . ويلاحظ أنه إلى يومنا هذا ما زلنا نستعمل كلمة الحكيم للدلالة على من يمارس العلوم الطبية . والكلمة أساساً كانت تستعمل للدلالة على الفيلسوف الذي يعنى بمختلف مجالات المعرفة ومنها الطب .

ومع ازدياد نمو وتشعب المعرفة حيث حصل تطور في ميادين وشؤون معينة اكثر من ميادين اخرى اخذت المعرفة تنقسم إلى فروع مختلفة . ففي القرن الثامن عشر صار هناك تمايز مثلاً بين الفلسفة الطبيعية والفلسفة الاخلاقية . ومع التطور الذي حدث في دراسات الفيزيا والكيمياء والبيولوجيا صارت تعتمد تسميات جديدة كالعلوم الطبيعية والعلوم الاخلاقية . وفي القرن التاسع عشر وبنتيجة تأثير كتابات سان سيمون واغوست كونت التي ركزت على العلاقات البشرية في المجتمع صارت العلوم الاخلاقية تعرف بالعلوم الاجتماعية . وفي سياق هذه التطورات تعود نشأة العلاقات الدولية كفرع دراسي إلى اوائل القرن

العشرين . فبعد الحرب العالمية الأولى صار تعليم العلاقات الدولية يعتبر ، كحقل دراسي مستقل في الولايات المتحدة . ويلاحظ ادوارد كار أن الرغبة العامة ، في فهم اسباب النزاع أو انهاء النزاعات واقامة نظام دولي سلمي التي ظهرت في الأوساط الاكاديمية والشعبية في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا ، ساهمت في زيادة الاهتمام بالعلاقات الدولية وبالتالي في تطوير دراستها .

هناك عدة تعريفات للعلاقات الدولية نستعرض فيما يلي بعضها .

عرف جيمس برايس العلاقات الدولية عام ١٩٢٢ بأنها تلك التي تعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة . وكتب غريسون كيرك ووالتر شارب في العام ١٩٤٠ أن العلاقات الدولية تعنى بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية. واعتبر هانس مورغنتو وكينيث تومبسون في عام ١٩٥٠ أن جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة . وقدم ريمون ارون تعريفاً للعلاقات الدولية معتبراً أنها تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة في العالم، منذ عصر الدولة ـ المدينة الاغريقية ، وحتى الدولة القومية المعاصرة . وتعنى العلاقات الدولية ، حسب ستانلي هوفمان بالعوامل والنشاطات التي تؤثر في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات (مختلف اشكال الدول) في العالم . واعتبر جون بورتون أن العلاقات الدولية تعنى بالدراسة والتحليل والتنظير بغية شرح وفهم العلاقات بين الدول وتلك العلاقات الموجودة في النظام العالمي ككل والتنبؤ بتطورها .

أولاً : تطور دراسة العلاقات الدولية :

قبل الولوج في عرض المراحل المختلفة التي مرت بها دراسة العلاقات الدولية ، لا بد من التحذير أن وصف فترة تاريخية معينة باتسامها بمدرسة أو تيار في العلاقات الدولية لا يعني البتة أن هذه المدرسة أو هذا التيار كان وحيداً في تلك الفترة بل يعني أنه كان سائداً أو غالباً أو أكثر « شعبية » بين الباحثين .

ولا بد من الاشارة أيضاً إلى أن كثيراً من الكتاب والاكاديميين قد تحولوا مع الوقت من مدرسة إلى أخرى . ونورد على سبيل المثال اسماء هانس مورغنتو ، جون هرز ، ، جورج كينين الذين تحولوا من مدرسة « الواقعية السياسية » وكانوا من ابرز كتابها إلى مدرسة « ما بعد السلوكية » وأيضاً ديفيد ايستون الذي تحول من مدرسة السلوكية إلى مدرسة « ما بعد السلوكية » وكان من اوائل كتاب المدرسة الاخيرة . وأخيراً أن الحديث عن مدرسة او تيار لا يعني وجود تطابق كلي في الأفكار بين المنتمين اليها، انما يلتقوا في المسلمات والمفاهيم ومناهج البحث الاساسية التي تكون تلك المدرسة . ويمكن بالتالي تقسيم دراسة العلاقات الدولية إلى المراحل التالية :

المرحلة الأولى : دراسة التاريخ الدبلوماسي :

وقد بدأت هذه قبل الحرب العالمية الأولى وتواصلت بعدها . كانت دراسة العلاقات الدولية خلال تلك المرحلة تقوم على تحليل التاريخ الدبلوماسي وبالتالي لم تكن تختلف عن دراسة التاريخ بشكل عام الذي كان يقوم به المؤرخون . وقد ساهم في تطوير هذه الدراسات فتح ملفات ووثائق وزارات خارجية بعض الدول كبريطانيا وفرنسا مثلاً امام الدارسين والمهتمين بالشؤون التاريخية . فكانت تجري مثلاً دراسة العلاقات بين دولتين خلال فترة تاريخية محدودة أو دراسة السياسة الخارجية لدولة معينة وخاصة الدول الأوروبية لوجود وثائق حول سياساتها الاستعمارية في فترة محدودة . وبعد الحرب العالمية الأولى اهتم دارسو التاريخ الدبلوماسي في الولايات المتحدة وفي اوروبا باسباب واصول النزاع واتسمت دراسة التاريخ الدبلوماسي لتشمل الاهتمام بظواهر سياسية شتى منها القومية والأمن والدبلوماسية والتفاوض والاقتصاد السياسي . وصدرت عدة كتب في فترة ما بين الحربين تناولت وصف النظام الدولي وتطوره التاريخي ومحاولة اضفاء المعرفة على العوامل السياسية والتاريخية والديمغرافية والاقتصادية والاستراتيجية التي اثرت في تطور النظام الدولي والعلاقات بين الدول . اتسمت الدراسات بالمعرفة التاريخية والاهتمام بالمنهج التاريخي وباصول وقواعدالتأريخ، ولم تكن هناك أي جهود لتطوير أطر نظرية حتى يمكن تحليل المعلومات المتوافرة

وتنظيمها ضمن هذه الأطر . كذلك لم يكن هناك أي اهتمام لاطلاق أحكام عامة أو تعميمات على ضوء ما تتوصل اليه هذه الدراسات . ونتيجة لهذا المقترب « الموضوعي » وغير التعميمي ، كان هناك غياب كامل لأي شيء يمكن أن يكون بمثابة نظرية في العلاقات الدولية .

المرحلة الثانية : دراسة « الأحداث الجارية » :

نشأت هذه المدرسة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كردة فعل على دراسة التاريخ الدبلوماسي ونتيجة ازدياد الاهتمام بالسياسة الدولية خارج الأوساط الرسمية . فقامت مؤسسات خاصة وشبه رسمية مثلاً في بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا اهتمت بدراسة الشؤون الدولية وخاصة التاريخ الدبلوماسي والمنظمات الدولية . ومن أبرز هذه المؤسسات التي انشئت في اوائل العشرينات المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن ومجلس العلاقات الخارجية في نيويورك . وصار هناك تركيز على دراسة الحاضر . ونشأ تيار اهتم بدراسة « الاحداث الجارية » . وتحولت دراسة العلاقات الدولية إلى تحليل وشرح الأبعاد والمعاني والانعكاسات للأحداث الجارية . وفي ظل غياب منهج محدد للدراسة صار هناك مفهوم كبير وواسع وشامل لما يفترض أن تضمه الدراسات الدولية حتى اعتبر بعض الكتاب أن كل التجارب والاحداث التي تشمل أفراداً من مناطق ودول وشعوب مختلفة تشكل جوهر هذا الحقل الدراسي . فدعى الفرد زيمر في عام ١٩٣٧ الى شمول العلاقات الدولية لكل شيء أو ظاهرة تتخطى حدود الدولة . ورأى بالتالي أنه لا يجوز فصل حقل العلاقات الدولية عن غيره نتيجة لذلك . وفي تلك الفترة أيضاً جرت محاولات محدودة لتطوير نظريات تفسيرية في العلاقات الدولية منها مثلاً الأبحاث التي قام بها عالم الرياضيات البريطاني لويس ريتشاردسون الذي لجأ إلى علم الاحصاء والنماذج الرياضية لدراسة العلاقة السببية بين الحروب وسباق التسلح ، وكذلك الدراسة الضخمة التي قام بها كوينسي رايت في الولايات المتحدة حول تاريخ الحروب بغية استخراج نظرية للحرب والنزاع . واسهم أيضاً هارولد لاسويل في دراسة العلاقة بين السياسة الدولية وعلم النفس حيث ركز على دراسة مفاهيم

الصورة والرموز والادراك الحسي وتأثيرها في صناعة سلوكية الأفراد والدول تجاه بعضهم البعض .

المرحلة الثالثة : دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية :

تزامنت نشأة هذه المدرسة مع مدرسة الأحداث الجارية . وجاءت كردة فعل على الحرب العالمية الأولى وكمحاولة لايجاد وسائل لالغاء النزاعات نتيجة ما يترتب عليها من ويلات ولتنظيم المجتمع الدولي على أسس جديدة . وقد عرفت هذه المدرسة في العلاقات الدولية بتيار « المثالية » وسنتناولها لاحقاً في شرح اصولها الفكرية وطروحاتها العامة . بأي حال صار الباحث أو المتخصص في إطار هذه المدرسة صاحب دعوة اصلاحية أو تغييرية يحث على اقامة منظمات دولية وتطبيق احكام القانون الدولي . وقد اتسمت هذه المدرسة بثلاث صفات خاصة هي التالية :

١ ـ تفاؤل غير محدود ناتج عن حركة التنوير الفلسفية وحركات السلم التي كانت قائمة في القرنين الماضيين .

٢ ـ مجمل الاختصاص والاهتمام الاكاديمي والدراسي كان محصوراً في مجال القانون الدولي والمنظمات الدولية .

٣ ـ وجود اتجاه لاضفاء حكم اخلاقي أو قيمي ايجابي على كل مبادرة أو مشروع دولي أو كوني على حساب التجارب « الوطنية » والأنشطة على مستوى الدولة والاهتمام بالتالي بالوسائل والاجراءات والمشاريع التنظيمية لبناء حكومة دولية .

المرحلة الرابعة : دراسة السياسة الدولية :

وقد بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتقل الاهتمام من دراسة المنظمات الدولية الى دراسة السياسة الدولية . وجاء ذلك ضمن ما عرف بمدرسة الواقعية السياسية (Real Politik)التي سنتناول منطلقاتها وطروحاتها لاحقاً .فلم يعد الاهتمام منصباً على تقييم ظاهرة أو حدث سياسي من زاوية

اخلاقية ، بل تحول الاهتمام نحو دراسة وفهم الاحداث والظواهر السياسية . وانتقل الاهتمام مما يجب أن يكون عليه العالم إلى دراسة ما هو قائم في العالم . وكبديل عن دراسة البنى التنظيمية الدولية القائمة وامكانية تطويرها وتحسينها صار التركيز على دراسة العوامل الفاعلة والانماط المؤثرة في تحديد سلوكيات الدول. إذن، لم تعد نقطة الانطلاق من البنية التنظيمية الدولية بل صارت أهداف ومصالح الدول هي الأساس في الدراسة . ولم يعد ينظر إلى ممارسات وسياسات المنظمات بشكل مجرد ومستقل عن الدول بل صارت تعتبر كمحصلة لسياسات ومصالح دول مختلفة وصارت المنظمات تعتبر فقط بمثابة منتدى لتفاعل هذه السياسات وليست كطرف ذات دور مختلف ومتميز عن دور الدول . وقد ادى ذلك عملياً إلى ربط دراسة العلاقات الدولية بدراسة العلوم السياسية . وقد انتقد بعض الكتاب كل من الواقعية السياسية والمثالية وطوروا مقترباً في دراسة السياسة الدولية اسموه المقترب الانتقائي (Eclectic) . وكان ابرز من دعا إلى ذلك جورج شو ارزنبرغر الذي اعتبر أنه يجب تحرير الدراسة والبحث من المسلمات المسبقة التي اتسمت بها كل من المثالية والواقعية . ودعا إلى اعتماد المقترب السوسيولوجي لدراسة العلاقات الدولية نظراً لشموليته وعدم اكتفائه باعطاء نظرة جزئية للقضايا والاحداث الدولية كما هي الحال حسب الكاتب مع المدرستين الواقعية والمثالية . ورأى بعض الكتاب ، كينت تومبسون مثلاً،إن هذا المقترب وإن تميز بعض الشيء عن الواقعية الكلاسيكية إلا أنه يمكن اعتباره بالنتيجة جزء من المدرسة الواقعية من حيث استعماله لمجمل المفاهيم الأساسية للواقعية في التحليل .

المرحلة الخامسة : مدرسة السلوكية (Behavioural School)

وقد نشأت هذه المدرسة في منتصف الخمسينات وقامت على انتقاد غياب البحث العلمي عند المدرستين الواقعية والمثالية وكذلك انغلاقهما أمام النتائج والمعلومات والمناهج البحثية التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية والانسانية الاخرى . واستفادت هذه المدرسة التي سنتناولها لاحقاً أيضاً من مفاهيم ونظريات ومناهج كثيرة من حقول اكاديمية بعضها قديم وبعضها جديد نسبياً

ومنها الاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الانتروبولوجيا ، وعلم الاجتماع، وعلم الديمغرافيا . واعتمدت مناهج بحث كمية ومقارنة . وحاولت المدرسة السلوكية ايجاد روابط بين المفاهيم والنظريات المختلفة الجديدة وتصنيفها ومقارنتها واعادة تعريفها في إطار نظري مندمج جديد. فاعتبرت المدرسة السلوكية مثلاً ان مفهومي القوة والتأثير حسب مدرسة الواقعية اساسيان ويمثلان جزءاً كبيراً من الظاهرة السياسية الدولية، ولكنهما حسب هذه المدرسة لا يفسران ويشرحان كل تلك الظاهرة . وقد ساهم تحليل النظم (System Analysis) الذي هو جزء من المدرسة السلوكية بشكل اساسي في ادماج عدة مفاهيم ونظريات ودراسة علاقات بعضها مع بعض .

المرحلة السادسة : مدرسة « ما بعد السلوكية » (Post Behavioural School):

وقد نشأت هذه المدرسة أساساً في أواخر الستينات كردة فعل على « السلوكية » وهي في اهدافها تمثل عودة إلى المدرسة المثالية من حيث ضرورة توظيف العلوم الاجتماعية والبحث الاكاديمي من أجل تطوير المجتمع الدولي والتغلب على النزاعات وخدمة اهداف السلام والعدل . وقد انتقدت هذه المدرسة ، كما سنبين لاحقاً ، مدرسة السلوكية لتركيز الاخيرة على الموضوعية والعلمية وبالتالي البحث المجرد وابتعادها عن الواقع السياسي واعتبار ذاتها حيادية وغير معنية بأي قيم سياسية (Value- Free) في البحث وانتقدت أيضاً مناهج السلوكية نتيجة لتعقيداتها الرياضية والكمية . مع ذلك تبقى ظواهر وقضايا كثيرة هامة خارج مجال البحث لعدم التمكن من تفسيرها علمياً بالرغم من أهمية هذه الظواهر .

المرحلة السابعة : مدرسة الواقعية الجديدة :

ونشأت هذه في أواخر السبعينات، وهي وإن أبقت على المفاهيم الاساسية في الواقعية كدور الدولة واهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنها تعتبر تطوراً عن الواقعية القديمة من حيث انفتاحها على حقول العلوم الاجتماعية الاخرى واستفادتها منها وعدم اعتبار الحقل السياسي كحقل مستقل ذاتياً، كما كانت الحال مع كتاب المدرسة الواقعية القديمة .

ثانياً : « الحوارات » في دراسة العلاقات الدولية :

شهد تاريخ دراسة العلاقات الدولية قيام اربع حوارات اساسية بين الباحثين والكتاب والمهتمين بهذا الحقل الدراسي، يمكن ادراجها كما يلي :

الحوار الأول : ويدور حول تخصص أو شمولية العلاقات الدولية ، فاصحاب المدرسة الأولى في العلاقات الدولية سواء كانوا من مدرسة التاريخ الدبلوماسي أو القانون الدولي أوالواقعية، اعتبروا أن العلاقات الدولية هي حقل واحد منسجم. فهم يركزون على استقلالية المجال السياسي مما يساهم حسب هؤلاء في الدقة والوضوح في الدراسة . وكان هذا بالطبع يعكس اختصاصهم الاكاديمي . يقابل هؤلاء الذين اعتبروا أن العلاقات الدولية هي علم متعدد الفروع (Inter - Disciplinary) وقد برز في هذا الاتجاه اصحاب المدرسة السلوكية ومدرسة « ما بعد السلوكية » وأيضا الواقعية الجديدة . االلذين استعاروا مفاهيم ونظريات من علوم اجتماعية مختلفة . ويحذر شوارزنبرغر في هذا الصدد من أن غياب الوحدة والانسجام قد يدفع بالعلاقات الدولية إلى أن تصبح نوعاً من التجميع غير الناجح لاجزاء غير متناسقة من المعرفة . وفي هذا السياق تحدث كونيسي رايت عام ١٩٥٥ عن الصعوبات التي تواجه بناء نظريات دولية فاعتبر أن دراسة العلاقات الدولية تطورت بشكل مركب مما ساهم في اضعاف وحدة هذا العلم في حين أن الحقول الاخرى تطورت عبر التحليل وتقسيم فروع دراسية إلى فروع جديدة كما نشأ مثلاً علم الوراثة من البيولوجيا والاقتصاد الكلاسيكي من الفلسفة الاخلاقية . إذن انطلقت هذه الحقول الدراسية كفروع علوم سابقة في حين تشهد دراسة العلاقات الدولية محاولات لتركيب اجزاء اكاديمية من مجالات دراسات قديمة وجديدة لكل منها مفاهيمها ونظرياتها في وحدة دراسية منسجمة . ولكن بقدر ما يعقد ذلك دراسة العلاقات الدولية كعلم متعدد الفروع بقدر ما يغنيه ويزيد من مرونته وشموليته الاكاديمية والاستفادة منه في الممارسة التطبيقية . وفي هذا السياق حدد ري رانسوم المواصفات التي يفترض توفرها في « العلاقات الدولية كفرع دراسي وهذه المواصفات هي التالية : وجود موضوع دراسي متميز ومختلف عن الغير ، وجود

نماذج وافكار تجريدية متفق عليها عامة ، وجود مفاهيم شبه خاصة لتحليل السلوكية الدولية ، وجود لغة اكاديمية متخصصة ، وجود تعريفات محددة بدقة ومناهج تحليلية معيارية (Standardized) تساهم في تكرار الاختيار والتجربة الدراسية ضمن المعايير ذاتها المستعملة في التحليل الاساسي وأخيراً وجود نظام مركزي لتصنيف وتقييم واظهار وضع البحث ونتائجه . فإذا طبقت هذه المواصفات/المعايير لتحديد الحقول الاخرى لامكن توجيه الانتقادات والمآخذ عليها، أيضاً، ولو بأشكال متفاوتة بالنسبة إلى العلاقات الدولية . فالعلوم الاجتماعية كلها لها صفات مشتركة بشكل عام فيما يخص وضعها كفروع دراسية مختلفة . وقد يكون لفرع استقلاليته الذاتية وتميزه بشكل أفضل عن غيره. ولكن بقدر ما تتقدم العلوم وحقول المعرفة بقدر ما يظهر التكامل والتداخل من جديد بين مختلف الفروع في العلوم الاجتماعية . وتقدم العلاقات الدولية نتيجة للاسباب المذكورة سابقاً خير نموذج على علم متعدد الفروع . ولكن بأي حال لا تنفرد بذلك بين العلوم الاجتماعية والانسانية . إذن ، بدأت دراسة العلاقات الدولية مع المؤرخين ورجال القانون الدولي ، ثم انضم اليهم علماء السياسة . وتنوعت بعد ذلك ، مع نشأة المدرسة السلوكية ، الخلفيات الاكاديمية للباحثين والكتاب في العلاقات الدولية ، وراوحت بين مختلف إختصاصات العلوم الاجتماعية والاستراتيجية وصولاً إلى الدراسات الحسابية والرياضية .

الحوار الثاني : بين المثالية والواقعية وقد تجدد لاحقاً بين مدرسة ما بعد السلوكية من جهة والواقعية الجديدة من جهة اخرى وسيتم تناول ذلك خلال دراسة هذه النظريات المختلفة .

الحوار الثالث : ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بين اخصائيي العلاقات الدولية من جهة والاخصائيين الاقليميين من جهة اخرى الذين يعرفون باخصائيي الدراسات الاقليمية (Area-Studies) . وقد برز ذلك « الحوار » تحديداً في الولايات المتحدة ثم بريطانيا . وقد ساهم في تطوير الاهتمام بالدراسات الاقليمية في الولايات المتحدة . بروز هذه الأخيرة كقوة عظمى في العالم بعد الحرب العالمية الثانية واتساع دورها ومصالحها واهتماماتها لتشمل العالم

كله مما استدعى الاهتمام بدراسة المناطق . وقد شجعت هذا الاتجاه بعض الادارات والوكالات الحكومية ، كذلك بعض المؤسسات الكبرى التي تعنى بالأبحاث من حيث تمويلها للمشاريع الدراسية في الجامعات التي تتناول هذه الأمور. ويعتبر الاخصائيون الإقليميون أن لكل منطقة خصوصياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تميزها عن مناطق اخرى بحيث صار من غير الممكن تعميم الفرضيات والنظريات التي يقدمها مختصو العلاقات الدولية بشكل عام على كل مناطق العالم . وفي البداية كان التكوين الاكاديمي الأساسي لاكثر هؤلاء الاخصائيين في الشؤون الاقليمية ، التاريخ العام أو الدبلوماسي للمنطقة ، ثم صار من درس العلوم السياسية إلى جانب تخصصه بتاريخ منطقة معينة . ومع تحول العلاقات الدولية مع المدرسة السلوكية الى التركيز على النظرية بعيداً عن دراسة العلاقات السياسية القائمة خف التناقض بين الطرفين إذ غاب التنافس وحل مكانه نوع من التكامل . فصارت ابحاث الاخصائيين الاقليميين تقدم معلومات وبيانات تستخدم في بناء النظرية الدولية .

الحوار الرابع : وقد قام بين المدرسة التقليدية (الواقعية) وبين المدرسة السلوكية (العلمية) . وقد تركز بشكل اساسي حول مناهج البحث واصوله ، وكذلك حول فلسفة دراسة العلاقات الدولية . وسنستعرض اهم اوجه هذا الحوار عند معالجة المدرسة السلوكية والانتقادات الموجهة اليها .

ثالثاً : النظرية في العلاقات الدولية

استعرض جيمس دوبرتي وروبرت بغالتزغراف المعاني الكثيرة للنظرية في العلوم الاجتماعية عامة وفي العلاقات الدولية بشكل خاص كما يلي :

١ ـ نظام استنتاجي (Deductive System) تقدم في اطاره مجموعة فرضيات متماسكة منطقياً . وقد لا ترتبط هذه النظم النظرية بالعالم الحقيقي بشكل مباشر، ولكن بالمقابل تصلح للمقارنة مع ما هو قائم . ونذكر على سبيل المثال نماذج النظم عند مورتن كابلن وجورج مودلسكي .

٢ ـ نظام تصنيف أو اطار مفهومي يسمح بترتيب ودراسة معلومات وبيانات بشكل منظم . فالمعلومات والبيانات التي تجمع من دراسة الواقع يمكن

تبويبها وتصنيفها في هذا الاطار . ومن الامثلة على هذا النوع اطار صناعة القرار عند سنايدر والنظم السياسية عند ايستون والموند .

٣ ـ مجموعة من الفرضيات حول السلوكية السياسية تم التوصل اليها بالاستقراء (Induction) من دراسات تجريبية أو دراسات مقارنة، ومثال على ذلك الدراسة التاريخية المقارنة التي قام بها كارل دويتش بالتعاون مع باحثين اخرين حول اندماج الوحدات القومية (الدول) في منطقة شمال الاطلسي . وهدف منها إلى تطوير مجموعة من الفرضيات حول الشروط المستوجب توفرها لتمتين الأنواع المختلفة من الاندماج .

٤ ـ مجموعة من البيانات او التصريحات حول السلوكية العقلانية مبنية على حوافز مهيمنة كالقوة . وتقدم هذه النظرية، مثلا، وصفا للسلوكية السياسية لاطراف عقلانية . ويمكن بالتالي مقارنة هذه الانماط السلوكية مع الواقع في فترات تاريخية مختلفة . ومن الامثلة على هذا النوع من النظريات ، نظرية القوة عند هانس مورغنتو .

٥ ـ مجموعة من القيم وقواعد السلوك والمبادىء التي تدل على ما يجب ان تكون عليه سلوكية الاطراف السياسية ، وتدخل في ذلك دراسة العلاقات الدولية من منظور ما يفترض أن تكون عليه اخلاقياً . وتندرج في هذا الاطار ايضاً كثير من الفلسفات السياسية والنظرية المعيارية (Normative) التي تقيم جملة من المؤشرات لقياس السلوكية القائمة ومدى تطابقها أو عدم تطابقها مع ما يفترض أن تكون عليه السلوكية السياسية من قيم ومبادىء اخلاقية . وتدخل في هذا الاطار أيضاً كثير من النظريات والتحليلات في مدرسة « ما بعد السلوكية » حول ما يجب أن تكون عليه سياسات الدول لردم الفجوة أو الهوة المتسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وللتخلص من مخاطر قيام نزاع نووي يقضي على البشرية .

٦ ـ مجموعة من اقتراحات عملية لرجال الدولة والمسؤولين ، وهذه الاقتراحات أو الارشادات تكون أما بمثابة مسلمات حول النظام الدولي وشكله وبنيته ، وما يترتب على ذلك من سلوكية سياسية معينة عند رجل الدولة لتحقيق

اهداف معينة، وأما تكون بمثابة توصيات سياسية قائمة على ما توصلت اليه دراسة اوضاع او قضايا سياسية معينة من نتائج تصلح للاسترشاد بها في حالات مشابهة يواجهها المسؤول أو رجل الدولة .

ويقدم ستانلي هوفمن تصنيفاً ثنائياً للنظريات هو التالي :

- **النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية :** تنطلق الأولى من مسلمات معينة حول الطبيعة الانسانية وتهدف إلى دراسة وتقييم ظواهر سياسية وعامة بناء على قيم محددة تمثل ما يعتبره صاحب النظرية قيم اخلاقية وادبية مطلقة يفترض بالتالي أن تكون قيم عالمية . وتتوق هذه النظريات إلى تحقيق اهداف معينة كبناء نظام دولي على أساس قيمي معين. وتقابل، ذلك، النظريات التجريبية التي تقوم على دراسة حالات محددة وعديدة قدر الامكان دون أن تهتم في اكثر الأحيان في التوصل إلى إطلاق احكام عامة . ويؤدي وجود انفصال تام بين النظرتين كما هي الحال في كثير من مدارس العلاقات الدولية إلى الانتقاص من قيمة واهمية كل منهما . فعندما تحاول النظرية التجريبية عادة أن تنقطع كلياً عن النظرية الفلسفية بهدف الحفاظ على « الحياد » و« الموضوعية » والعلمية تقع في خطأ محاولة التشابه مع العلوم التطبيقية . وفي هذا السياق يحذر ج. ديفيد سنفر من التمييز بين النظرية التجريبية من جهة والنظرية الفلسفية المعيارية من جهة اخرى إذ يعتبر ان التمييز لا يشوش الدراسة فحسب بل هو ضار لها إذ أن كل نظرية في العلوم الاجتماعية لها انعكاسات معيارية فكل ما يساعد على وصف او شرح أو التنبوء بظاهرة اجتماعية يمكن أن يستعمل للتأثير أو السيطرة على تلك الظاهرة . ومن جهة أخرى عندما تقطع النظرية الفلسفية علاقاتها مع الواقع تقع في كثير من الأحيان في خطأ تصور أن ما تريد تحقيقه صار موجوداً .

- **النظرية العامة والنظرية المتوسطة أو الجزئية:** والأولى تقوم عادة على مفهوم معين وتحاول أن تفسر بواسطته مختلف الظواهر الدولية . ونشير في هذا السياق الى مفهوم القوة أو مفهوم ميزان القوى عند هانس مورغنتو أو مفهوم النظام الدولي عند هورتن كابلن . والمشكلة الاساسية في هذا النوع من النظريات أن المفهوم عادة غير محدد بدقة ويترتب على ذلك مباشرة عدم الدقة في

البنيان النظري فمورغشو يخلط مثلاً بين الاشكال العديدة للقوة . فيخلط بين البحث عن القوة كغريزة انسانية والبحث عن القوة الناتج عن بنية النظام الدولي ويخلط ايضاً بين القوة كهدف سياسي والقوة كوسيلة لتحقيق اهداف منها مثلا القوة . كذلك أيضاً بالنسبة لمفهوم المصلحة القومية الذي قد يصلح في زمن وظروف معينة كعامل اساسي وفعال في شرح كثير من السلوكيات السياسية، ولكنه لا يصلح في كل الأزمنة والظروف لشرح السلوكيات ذاتها دون ادخال بعض التعديلات عليه . وفيما يخص مفهوم النظام الدولي عند كابلن باشكاله المتعددة فقد يشعر الباحث احياناً وكأن هذا المفهوم يحدد بشكل شبه آلي سياسات وسلوكيات الدول . ومقابل النظرية العامة ، هناك النظريات الجزئية او المتوسطة التي تتناول جانباً أو شكلاً من الظواهر أو التفاعلات الدولية كنظرية صناعة القرار ونظرية الردع ونظرية المفاوضات ونظرية المباريات. وهذه كلها تقوم على دراسات تجريبية وتعول كثيراً في مفاهيمها ومناهجها على العلوم الاجتماعية الاخرى . وتقع احياناً في خطأ نقل مفهوم من اطار نظري معين إلى اطار أخر دون اعادة تعريفه بدقة وتكييفه مع الإطار النظري الجديد مما يضعف من قدرته كاداة تحليل لظواهر من نوع مختلف خاص بالاطار الجديد .

- **النظرية الاستنتاجية والنظرية الاستقرائية**: وتمثل الأولى نماذج مجردة، كالنظم الدولية عند مورتن كابلن ، وهي تنطلق من فرضيات ومسلمات معينة لاستكشاف قواعد وانماط السلوكية العقلانية . فهي تنطلق من العام إلى الخاص . أما النظرية الاستقرائية فتمثل انطلاقاً من واقع محدد ، ومن حالات معينة محاولة ابراز سماتها العامة ومن ثم اطلاق احكام عامة كلية حولها ونشير في هذا السياق إلى نظريات الادراك وصناعة القرار في وضع أزموي .

من جهة أخرى يعتبر ج. ديفيد سنفر أن للنظرية في العلوم الاجتماعية عامة وفي العلاقات الدولية خاصة وظيفتان اساسيتان هما : توفير افضل وسيلة منهجية من أجل تدوين ما هو معروف سابقاً، وأيضاً توفير الأساس الذي منه يمكن الانطلاق للحصول على مزيد من المعرفة وتدوينها . إذن، فالنظرية الجديدة هي محصلة ما نعرفه سابقاً وما نحاول أن نعرف . ويعرف سنفر النظرية بكمية

كبيرة من المعرفة الوصفية والمترابطة والتفسيرية مجتمعة في كل منطقي ومتماسك .

رابعاً : المثالية :

نشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى في غمرة حملة تبسيط السياسة الدولية وجعلها في متناول مدارك الناس ، ونتيجة ازدياد الشعور الشعبي بأن الحرب قد طالت حياة الجميع وأن من مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تعقد . وكما ذكرسابقاً، تمثل التيار المثالي في الحقل الاكاديمي بدراسة وتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات واقامة تنظيم افضل للعالم وخدمة اهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي . وكان من أبرز كتاب القانون الدولي والمنظمات الدولية في تلك الفترة جيمس برايرلي ، كلايد ايفلتون ، شارلز فانويك ، بيتمن بوتر ولاسا اوينهايم . وقد تمثل الاهتمام النظري عند الباحثين في تقديم نظرية قيمية او معيارية . وقد ظهر ذلك في ميل واضح نحو دراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية ونزع السلاح والأمن الدولي . وقد ساهم صك عصبة الأمم وكذلك ميثاق كيللوغ برایاند الذي صدر عام ١٩٢٨ والذي حرم الحرب واعتبرها غير قانونية في بلورة مقاييس كثيرة استعملتها المثالية كمعايير لمدى توافق سياسات الدول مع السلوكية الدولية التي يفترض أن ينتهجوها . ونشأت المثالية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة كانت سائدة في القرون الماضية في اوروبا . وكانت المثالية فردية من حيث اعتبار الضمير الانساني الحكم الأعلى في القضايا الاخلاقية . وهي كانت عقلانية من حيث انها اعتبرت أن المصير الانساني متطابق مع صوت العقل . وقد ساهمت كتابات المفكر البريطاني جيريمي بنتهام في القرن التاسع عشر في بلورة كثير من المفاهيم والمبادىء المثالية . وضمن مفهوم الاخلاقية العقلانية عند بنتهام عرف هذا الاخير الخير بأنه اعطاء اكبر درجة من السيادة لاكبر عدد من الناس . وامن بنتهام بوجود مقاييس اخلاقية مطلقة . ورفض المنطق الذي يقول بوجود عدة مقاييس للخير والشر . وركز جيمس ميل تلميذ بنتهام ، على الرأي العام واهميته وضرورة الاعتماد عليه واعتبر انه حين تعرض عليه أي قضية بشكل عقلاني ، فالرأي العام يتمتع حينئذ

بصوابية وصحة اختياره، ويعمل بالتالي حسب هذا الاختيار الصحيح . وكانت هناك قناعة عند المثاليين في القرن التاسع عشر أن نشر المعرفة يسمح لكل انسان أن يفكر بشكل صحيح وسليم وبالتالي إن كل من يفكر بهذا الشكل الصحيح والسليم لا بد أن يتصرف بالشكل ذاته . في هذا السياق كان جاك روسو وايمانويل كنت يؤمنان بأنه لن تعود هناك حروب إذا قامت حكومات جمهورية لأن الامراء حسب رأيهم يشنون الحروب لمصلحتهم الذاتية وليست لمصلحة شعوبهم . وبالتالي فإذا تمكن الرأي العام من أن يقوم بدوره بشكل فعال فلا بد من أن يمنع نشوب النزاعات والحروب .

وينطلق المثالي من أولوية الاخلاق في العلاقات بين الأفراد إن كان في اطار المجتمع الوطني أو الاطار الدولي . ويرى المثالي أن واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة . وينطلق المثالي من مسلمة انسجام المصالح (Harmony of Interests) ليعتبر أن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة . فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة . وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته .

ويشكل هذا التفكير محور فلسفة انسجام المصالح ، وطور هذاالمذهب، أساساً،الاقتصادي آدم سميث صاحب المدرسة الكلاسيكية الليبرالية التي دعت إلى الغاء الحواجز الاقتصادية بين الدول وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية . وكان سميث يعتبر أن هناك آلية تعمل بمثابة « اليد الخفية » تجعل مصلحة الفرد تلتقي مع مصلحة المجتمع دون أن تضطر الدولة أن تفرض ضوابط عليه . وقد عرفت هذه المدرسة بشعار « دعه يعمل دعه يمر » . واعتبر المثاليون أن ما ينطبق على علاقة الأفراد بعضهم ببعض ينطبق على علاقات الدول أيضاً . ففي اطار السياسة الدولية قامت نظرية تطابق المصالح على اعتبار أن كل الدول لها مصلحة في السلم ، وإن كل دولة تـريد أن تعـرقل السلم هي غير عقلانية وغير اخلاقية .

شكلت إذن المثالية مقترب اخلاقي ـ قانوني ركز على بناء عالم افضل خال

من النزاعات . وانطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية ودور المعرفة والعقلانية ووجود انسجام في المصالح،وكذلك امكانية اقامة معايير قيمية مطلقة . وفي إطار دراسة العلاقات الدولية لم تركز المثالية على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما اتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام والبشرية . فالقضية السياسية والاخلاقية الاساسية التي اعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل بالحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم افضل . ويعتبر المثاليون ان النزاعات التي قامت في الماضي نتجت عن قوى الشر التي تهدد السلام الدولي . وتمثل قوى الشر حسب المثاليين بقايا عصر اشرف على الانتهاء واتسم بوجود دول تحكم بوسائل غير ديمقراطية بالمفهوم الغربي . واعتبروا ان وجود حكام معادين للديمقراطية (دول توتاليتاريـة مثلاً) كما كانت الحال في المانيا وايطاليا خلال الحرب العالمية الاولى ، يؤمنون بلعبة القوة، يهدد الأمن والسلم ويجعل الدول المحبة للسلام ضحية لها . وفي هذا السياق تصبح اقامة نظم ديمقراطية غربية خطوة أولى نحو التخلص من النزاعات ، فالدول الديمقراطية حسب غلاة بعض المثاليين تتبع سياسات محايدة ، مسالمة وتمتنع عن اتباع سياسات القوة . وقد علل البعض دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى دفاعاً عن الانسانية والمبادىء المثالية . وازدادت الفجوة في الثلاثينات بين النظرية المثالية من جهة والواقع السياسي الدولي من جهة أخرى الذي كان من ابرز مظاهره الفزو الياباني لمنشوريا عام ١٩٣١ واحتلال إيطاليا لاثيوبيا عام ١٩٣٥ وبروز النازية في المانيا . وازدادت التحديات الواقعية على النظرية المثالية وثبت عجزها وفشلها . وما كان ينقص النظرية المثالية هو فهم الأسباب التي تدفع بالدول لانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية . فالاخلاقيات والمثاليات التي كان المثاليون يدعون لتطبيقها في فترة ما بين الحربين باعتبارها قيم مطلقة تخدم مصلحة الانسانية كانت تعتبر قيم ثقافية ومجتمعية عند دول معينة وتخدم بالفعل مصلحة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى والتي كان لها مصلحة في الحفاظ على الأمر الواقع . وتمثل هذه القيم بالتالي مصالح الدول المستفيدة من البنية الدولية القائمة على حساب الدول غير المستفيدة . فما حصل في الثلاثينات لم

يكن من الممكن رده من زاوية النظرية المثالية إلى فشل الأفراد المسؤولين في القيام أو عدم القيام بسياسات معينة،ابل أن ذلك كان بنتيجة فشل الفرضيات المثالية ، أساساً ، في استيعاب وفهم ماهية العوامل التي تؤثر وتحدد سلوكيات الدول والافراد .

خامساً : الواقعية السياسية

تمثل مدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ردة فعل اساسية على تيار المثالية . وهدفت الواقعية إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض . اذن جاءت الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية، وتحديداً، سياسة القوة والحرب والنزاعات،ولم تهدف كما فعلت المثالية الى تقديم نظريات وافكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية . وينصح مكيافللي « الأمير » في هذا الشأن بأن من يهمل ما هو حاصل من أجل الاهتمام بما يجب أن يحصل لا بد أن يؤدي بعمله هذا إلى تدمير ذاته بدل أن يحافظ على ذاته . وقد حاول الواقعيون الحصول على اجوبة لاسئلة ما زال يطرحها الاكاديميون والمهتمون بالشؤون الدولية منذ الستينات وحتى يومنا هذا . إذن هدفت الواقعية الى تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم واستيعاب الظواهر الدولية . ويرى مورغنتو أن لهذه الاسباب تتميز السياسة الدولية كفرع اكاديمي عن دراسة التاريخ والقانون الدولي والاحداث الجارية والاصلاح السياسي . ويعتبر مورغنتو ايضاً أن على عالم السياسة أن يمتلك القدرة على التمييز بين عوامل التشابه وعوامل الاختلاف في أي وضعين أو ظاهرتين سياسيتين . وتظهر اسماء المؤرخ الاغريقي فوتيرايوس ، والفيلسوف الهندي كوتيليا ومن ثم ماكيا فللي وهوبز، كأبرز من اثر وساهم في تكوين الفكر والفلسفة الواقعية تاريخياً.

ـ أهم المسلمات الأساسية في الفكر الواقعي :

١ ـ إنَّ السياسة لا يمكن أن تحددها الاخلاق كما يقول المثاليون بل العكس هو الصحيح . وبالتالي فالمبادىء الاخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل

السياسي . ويقول مكيافللي في هذا الخصوص ان الاخلاقية هي نتاج القوة . وقام جان بودان وتوماس هوبز على المستوى النظري بما قام به مكيافللي على المستوى العملي وهو الفصل بين الاخلاق والسياسة .

٢ ـ ان النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ . ويرى سبينوزا أن رجال الدولة ساعدوا في فهم وشرح السياسة اكثر مما ساهم رجال النظرية . وذلك بنتيجة اهتمامهم بالأمور العملية وبالممارسة وتركيزهم عليها .

٣ ـ وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية . وبالتالي فمن الخطأ ، كما فعل المثاليون ، الرهان على أن المعرفة والثقافة، يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام .

٤ ـ أن اساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كاشخاص انما كاعضاء في جماعة منظمة قد تكون قبيلة أو عشيرة او دولة ـ مدينة أو امبراطورية أو دولة قومية . وبالتالي فان مرتكز الحياة السياسية ما يسميه بعض علماء الاجتماع جماعات نزاع (Conflict Groups) . لذلك فإن تغيرت اشكال هذه الجماعات فإن الطبيعة الرئيسية للنزاع بينها لا تتغير ، وبالتالي فلا وجود لانسجام في المصالح كما يدعي المثاليون . والتجارب التاريخية ، كما يقول الواقعيون ، تدل على ذلك .

٥ ـ إن النظرية السياسية تتأثر بمفهوم الدولة عند هيغل . فالدولة حسب هيغل هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود وشخصية مواطنيها والدولة لها معايير اخلاقية اعلى من تلك التي عند المواطنين ومختلفة عنها فمن اولى واجباتها مثلاً الحفاظ على ذاتها . فالرأي القائل بأن الدول تنشىء اخلاقيتها وتعمل للحفاظ على بقائها مسلمة اساسية في الفكر الواقعي . فإذا كان للفرد الحق الاخلاقي للتضحية بذاته دفاعاً عن مبدأ اخلاقي ، فالدولة لا يحق لها أن تقدم موقفاً اخلاقياً على حساب عمل سياسي ناجح مثلاً .

٦ ـ اعتبار النظام الدولي بمثابة غاية نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض ارادتها على الكل كما هي الحال في الدولة . وتتسم العلاقات

الدولية بالفوضى التامة . اما المبادىء والاخلاقيات والقوانين الدولية فهي ذات تأثير محدود جداً إن لم يكن معدوماً . فالحقيقة الأساسية في العلاقات بين الدول هي القوة، فالدولة تعمل دائماً لزيادة قوتها تجاه محيطها . والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها اعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين. والصداقة التي قد تقوم بين دول تعبر عن التقاء المصالح بينهما. وفي هذا السياق يقول السياسي البريطاني ديزرائيلي فيما يخص علاقات الدول بعضها مع البعض في انه لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصلحة دائمة .

٧ ـ هناك مدرستان واقعيتان فيما يخص اسباب سلوكيات الدول النزاعية . المدرسة الأولى تعتبر ان الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة . وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من المستوى الفردي الى مستوى الدولة نتيجة ازدياد الامكانات الموجودة . وتأخذ ابعاداً اخرى وتؤدي إلى نزاعات وصراعات . اما الرأي الثاني فيقول أن البحث عن القوة ليس بنتيجة غريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية إنما ينتج أساساً عن توق شديد للأمن . فانعدام الأمن في نظام دولي يتسم بالفوضى يخلق ضغوطاً على الدولة للحصول على اكبر قدر ممكن من القوة والمفارقة الكبرى ان اضطرار الدول لزيادة قوتها من اجل دعم امنها يؤدي إلى ازدياد الصراع بينها وبالتالي إلى ازدياد انعدام الأمن . وتدخل الدول بالتالي في حلقة مفرغة يصبح الأفراد كمواطنين وكرجال دولة اقل سوءاً مما هم عليه في النظرية الأولى . وينطلق الرأي الأول من نظرة هوبز الفلسفية إلى الطبيعة البشرية وهي نظرة متشائمة ويمثل هذا الاتجاه هانس مورغنتو وكينيث والتز في حين تنطلق المدرسة الثانية من نظرة لوك الفلسفية وهي نظرة تفاؤلية وأيضاً من اعتبارات سياسية استراتيجية ويمثلها هدلي بول ومارتن رايت .

٨ ـ المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي هي القوة وميزان القوى والمصلحة القومية ويعتبر الواقعيون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الاكثر عملية لاقامة السلام والاستقرار مقارنة مع دعوة المثاليين إلى اعتماد القانون الدولي واقامة حكومة دولية . ويعتبر مفهوم القوة متغيراً اساسياً ورئيسياً في شرح وفهم

السلوكية الدولية كذلك مفهوم المصلحة القومية الذي يعتبر كمعيار اساسي في السياسة الخارجية .

٢ ـ **الكتاب الواقعيون :**

يعتبر هانس مورغنتو ابرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية. ويقدم هانس مورغنتو في كتابه « السياسة بين الأمم » ما يعتبره المبادىء الست في الواقعية السياسية، وهي :

١ ـ إن السياسة كالمجتمع بشكل عام تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية، وبالتالي فمن أجل احداث تغيير أو اصلاح في المجتمع يفترض فهم واستيعاب هذه القوانين . ويستتبع ذلك ضرورة التمييز بين الحقيقة والرأي ، بين ما هو موجود عقلانياً وموضوعياً تثبته حقائق وبراهين ، وبين ما هو حكم شخصي منفصل عن الواقع .

ويفترض في أي محاولة لبناء نظرية سياسية دراسة التجارب التاريخية وتحليلها بشكل عقلاني لاستكشاف الانماط المتكررة في السلوكية الدولية .

٢ ـ يعتبر مفهوم المصلحة اداة تحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم السياسة الدولية . وتعرف المصلحة دائماً بلغة القوة . وتعتبر المصلحة المحددة بالقوة كمفهوم يصلح لتحليل مختلف سياسات الدول في اوقات مختلفة ويكرس هذا المفهوم السياسة الدولية كفرع مستقل عن الفروع الدراسية الاخرى . ويقول مورغنتو بهذا الصدد ان التاريخ يؤكد صحة هذا المفهوم . ويحذر بالتالي من الوقوع في خطأين اساسيين هما الاهتمام بالحوافز والاختيارات العقائدية . فهذان العاملان حسب مورغنتو لا يمكن أن يقدما مؤشرين للتنبؤ بالسياسة الخارجية . فالحوافز الجيدة مثلاً لا تعني بالضرورة النجاح السياسي والجودة الاخلاقية للسياسة التي توحي بها . ويقول مورغنتو ان الواقعية السياسية تدرك جيداً أن الواقع السياسي مليء بالعوامل غير العقلانية والاحداث غير المتوقعة التي تؤثر كلها في السياسات الخارجية للدول . ولكن الواقعية السياسية ككل نظرية اجتماعية مضطرة ، بهدف تقديم بنيان نظري لشرح واستيعاب الظواهر

السياسية ، ان تركز على العوامل العقلانية في الواقع السياسي . فالواقعية السياسية حسب مورغنتو تقدم البنيان النظري لسياسة خارجية عقلانية .

٣ ـ إنَّ مفهوم المصلحة ليس ذا مضامين ثابتة وغير متغيرة على مدى الزمن، انما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان والمكان . ويستشهد مورغنتو بما قاله ماكس ويبر في هذا الخصوص، وهو ان المصالح (المادية والمثالية) وليس الأفكار تسيطر مباشرة على أنشطة الناس، ولكن تتأثر المصلحة، التي تحدد النشاط أو السلوكية السياسية في فترة تاريخية معينة، بالاطار السياسي والثقافي الذي تصنع ضمنه تلك السياسة .

٤ ـ لا يمكن تطبيق المبادىء الاخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على انشطة الدول .

فالدول، إذن، تحكمها أخلاقية تختلف عن أخلاقية الفرد في علاقاته الشخصية، ولا يجوز الخلط بين الاخلاقيتين لأن ذلك حسب مورغنتو قد يؤدي إلى كارثة على الدولة . ويعتبر مورغنتو أن الحذر والمقارنة بين الانعكاسات المحتملة لخيارات سياسية سلوكية هو الفضيلة الأعلى في السياسة. وفي حين أن الأخلاق في المطلق تقوم العمل بمدى تلازمه مع القيم الاخلاقية، فإن الاخلاق السياسية تقوم أي عمل بنتائجه السياسية .

٥ ـ ترفض الواقعية السياسية اعتبار القيم الاخلاقية العالمية متطابقة مع قيم ومبادىء دولة معينة . فكل شيء نسبي ولا توجد قيم ومبادىء عالمية مطلقة ، بالرغم من أن كل دولة قد تحاول أن تصور قيمها ومبادئها واعمالها وكأنها تتطابق مع الأهداف والمبادىء الأخلاقية التي تفترض أن تحكم العالم .

٦ ـ تركز الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي كمجال مختلف عن المجالات الاخرى . ولئن وعت الواقعية وجود مقاييس اخرى غير سياسية، إلا أنها تخضع كل هذه المقاييس والاعتبارات للمقاييس والاعتبارات السياسية . ويرى مورغنتو بالتالي أن السياسة الدولية تقنسم إلى ثلاث أنواع. فهي، اما تهدف للحفاظ على القوة او لزيادة القوة أو لاظهار القوة . فالدولة اذن تنتهج اما

سياسة الحفاظ على الوضع القائم أو سياسة توسع امبريالـي او سياسة تحقيق الهيبة .

٣ ـ المصلحة القومية :

يبرز مفهوم المصلحة القومية إلى جانب مفهومي القوة وميزان القوى اللذان نعالجهما في فصل خاص كاحدى ركائز الفكر الواقعي . وتطور مفهوم المصلحة القومية من مفاهيم اقدم منه . فمنذ القرن السادس عشر في ايطاليا والقرن السابع عشر في انكلترا نشأت مفاهيم « ارادة الأمير » ومصالح السلالة الحاكمة « ومنطق الدولة ».وقد حل محلها مفهوم المصلحة القومية مع قيام الدولة القومية وانتقال الولاء لها . واستعمل مفهوم المصلحة القومية منذ نشأته كاداة تحليل سياسية لوصف وشرح وتقويم السياسات الخارجية للدول كما سيظهر عند دراسة المفهوم في المدرسة الواقعية ، والمدرسة السلوكية . واستعمل ايضاً كوسيلة لتبرير او رفض او اقتراح سلوكية سياسية معينة وكان هذا الاستعمال للمصلحة القومية الأقدم والاكثر شيوعاً .

ويقدم هانس مورغنتو في كتاباته اشمل تعريف للمصلحة القومية في اطار مدرسة الواقعية السياسية . واستعمل مورغنتو هذا المفهوم باشكال مختلفة وبالتالي بمعان مختلفة ومنها مصالح شرعية ، جوهرية ، متطابقة ، متكاملة ، اولية ثانوية ، محددة ، وحيوية . ويعتبر مورغنتو أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على اساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي . وقد صنف الكاتب توماس روبنسون كافة هذه الاشكال والمعاني للمفهوم عند مورغنتو بالشكل التالي :

١ ـ المصالح الاولية التي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية . فكل الدول عندها هذه المصالح وتدافع عنها بأي شكل من الأشكال .

٢ ـ المصالح الثانوية وهي المصالح التي لا تنتمي مباشرة إلى الفئة الأولى ولكنها تساهم فيها ، كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم .

٣ ـ المصالح الدائمة هي تلك المصالح الثابتة نسبياً خلال فترات طويلة من الزمن . وقد تتغير هذه المصالح مع الوقت ولكن بشكل بطيء .

٤ ـ المصالح المتغيرة وهي تلك المصالح التي قد تعتبر الدولة انها مصالحها القومية في فترة معينة والتي قد تمثل مثلاً اراء المسؤولين أو قطاعات واسعة من الرأي العام أو قوى ضغط معينة نافذة تجاه التعامل مع موقف أو هدف معين والتي قد تتغير مع تغير دور وموقع الاطراف المذكورين سابقاً فيما يخص القرار أو تنتهي هذه بانتهاء الحدث أو القضية المعينة .

٥ ـ المصالح العامة وتمثل هذه نوعاً من المبادىء او التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة كان يقال مثلاً : دولة معينة هي مع تحرير التجارة الدولية من القيود .

٦ ـ المصالح الخاصة وتنبع هذه من المصالح العامة وتكون محددة بشكل دقيق في الزمان والمكان كالتأكيد مثلاً على ضمان حياد دولة معينة في اطار سياسة ابقاء توازن في ميزان قوى اقليمي .

ويحدد أيضاً مورغنتو وحسب تصنيف روبنسون ثلاث انواع من المصالح الدولية هي :

أ ـ المصالح المتطابقة بين دول معينة،وهي تلك المصالح التي تجمع بين دولتين أو اكثر والتي تمثل احدى انواع المصالح التي عددناها سابقاً .

ب ـ المصالح المتكاملة بين الدول وهي وان لم تكن متطابقة ولكنها قادرة أن تشكل اطار اتفاق في قضايا محددة ، فقد يكون لكل دولة مصلحة مختلفة عن مصلحة الدولة الاخرى في قضية معينة ولكن المصلحتان تلتقيان بشكل معين مع قضية أو حدث قائم .

ج ـ المصالح المتناقضة وهي تلك المصالح الدولية غير المشمولة بالفئتين السابقتين وهذه المصالح ليست ثابتة بالطبع اذ قد تتحول نتيجة حدوث مستجدات في بيئة الدولتان ذات المصالح المتناقضة أو نتيجة نشاط دبلوماسي ،

إلى مصالح متكاملة أو متطابقة . كما أنه ايضاً قد يتحول هذان النوعان الاخيران من المصالح بين دولتين إلى مصالح متناقضة .

٤ ـ الأحلاف والمصلحة القومية :

يصنف هانس مورغنتو الاحلاف على اساس العلاقات بين مصالح الدول الاعضاء في الحلف ويقدم روبنسون الصورة التالية لتصنيف مورغنتو .

المصلحة القومية	نوع الاحلاف
١ ـ نوع المصالح المشتركة متطابقة ، متكاملة ، ايديولوجية	متطابقة او متكاملة مع ايديولوجية ، او ايديولوجية
٢ ـ مقدار القوة ـ الربح التي يجنيها العضو من الحلف زيادة متبادلة زيادة من طرف واحد	 حلف متبادل (Mutual) حلف من طرف واحد (One-Sided)
٣ ـ درجة المصلحة القومية المغطاة في الحلف اولية او عامة ثانوية أو خاصة	 حلف عام حلف محدود
٤ ـ تغطية المصالح القومية من خلال عامل الوقت مصالح قومية متغيرة مصالح قومية دائمة	 حلف مؤقت حلف دائم
٥ ـ درجة الفعالية في العمليات التي يعبر عنها في السياسات والسلوكيات والانشطة المشتركة	 حلف فعال حلف غير فعال

ويظهر ان انواع الاحلاف التي يعرضها مورغنتو تمثل نماذج نظرية، ولكن في الواقع العملي يمكن ايجاد احلاف تقع بين « ثنائية » الاحلاف عند مورغنتو

فقد يكون الحلف متكامل اكثر كما هو ايديولوجي وليس واحد من الإثنين او الاثنان معاً كما يظهر عند مورغنتو وقد يكون الحلف « نوعاً ما » من طرف واحد ، او تقريباً محدود ، ذا فترة ممتوسطة أو فعال جزئياً .

ويقدم مورغنتو الفرضيات التالية حول العلاقة بين الاحلاف والمصالح القومية :

١ ـ ان درجة عمومية المصالح المشتركة المعبر عنها في تحالف مرتبطة بشكل عكسي بأمد الحلف . فالاحلاف العامة القائمة على مصالح عامة هي ذات اجل قصير في حين ان الاحلاف المحدودة تدوم اكثر .

٢ ـ ان الدرجة النسبية لاولوية المصالح القومية المعبر عنها في حلف معين متناسبة عكسيا مع قوة الدولة، فالدولة الضعيفة والدولة القوية تدخلان في حلف للدفاع عن مصالح اولية بالنسبة للاولى وثانوية بالنسبة للثانية عادة .

٣ ـ وفي الحالة السابقة يكون الاضعف معتمداً على الأقوى. وهذا ممكن عادة إذا كان هناك تطابق كامل في المصالح بين الإثنين. وهذا شرط نادر .

٤ ـ حتى لو كان التحالف أو الحلف قائم على التساوي في المنافع والمكاسب،فهو لا ينجح إلا إذا توفر شرطان اساسيان اولهما وجود تطابق في المصالح يعبر عنه في اهداف الحلف، وثانيهما وعي لهذا التطابق يظهر في اجراءات مشتركة وتعاون عفوي .

٥ ـ إن الحلف من طرف واحد حيث يحصل طرف على مجمل المكاسب والمنافع ويتحمل الطرف الآخر مجمل التكلفة والاعباء، ينتج عادة عن تكامل في المصالح القومية بين الطرفين؛ ومن الامثلة على ذلك اتفاقيات الضمانة .

٦ ـ إن درجة التماسك في الاحلاف ليست نتاج درجة الاندماج الحاصلة بين الدولتين أو طبيعة الروابط القانونية بينهما، إنما هي ناتجة اساساً عن وجود مجموعة من المصالح المشتركة يشعر بها الطرفان العضوان في الحلف .

٧ ـ ليس من الضروري أن تقنن كل مجموعة من المصالح المشتركة في

حلف . بالمقابل فدخول دولة في روابط قانونية تلزمها بسلوكيات معينة تجاه دولة اخرى لا ترجح تلك الالتزامات عملياً على المصلحة القومية للدولة في نشاطاتها . وفي بعض الاحيان قد تقوم الدولة بانتهاج سياسات متعارَضة مع التزاماتها القانونية تجاه دول اخرى .

٨ ـ يرى مورغنتو أن العامل الايديولوجي يرتبط بعامل المصلحة في الحلف بالشكل التالي : ان الالتزام الايديولوجي الذي يزاد على حلف قائم على مصالح محددة أو متكاملة يقوي الحلف، ولكنه قد يكون ضاراً احياناً إذ قد يغطي على طبيعة ومحدودية المصالح المشتركة ويزيد من الآمال المعلقة على الحلف مما يؤدي إلى الاحباط وخيبة الأمل امام واقع التعاون السياسي المحدود بالمقارنة مع تلك الآمال . ومن جهة اخرى فلا يمكن اقامة حلف فاعل على اساس ايديولوجي في حال غياب مصالح تجمع بين اطرافه .

٩ ـ إن المصالح التي تجمع دولتين ضد دولة ثالثة والتي يقام الحلف على اساسها تكون عادة محددة فيما يخص الطرف العدو أو الموجه الحلف ضده، ولكنها قد تكون غامضة نسبياً فيما يخص الاهداف والسياسات العملية التي يفترض اتباعها تجاه الطرف الثالث .

وغني عن القول أن ما قدمه مورغنتو هي فرضيات وليست قوانين اجتماعية، ويمكن بالتالي تقديم فرضيات معاكسة مبنية على عدة تجارب تحالفية يمكن الرجوع اليها بواسطة قراءة التاريخ الدبلوماسي القديم والمعاصر . اذن بالنسبة لمورغنتو والمدرسة الواقعية بشكل عام، تعتبر المصلحة القومية كحقيقة موضوعية، وبالتالي بعد وصف وتحديد سمات هذه الحقيقة، يمكن حسب هؤلاء استعمال هذا المفهوم لتقويم سياسات الدول .

وانتقد كثير من الكتاب، وتحديداً من المدرسة السلوكية، استعمال مفهوم المصلحة القومية بالشكل الذي تستعمل فيه المدرسة الواقعية كحقيقة موضوعية محددة عامة . ويقوم هذا الانتقاد مثلاً على صعوبة اعطاء معنى عملي لمفهوم المصلحة القومية . فكل الكتاب ورجال السياسة متفقون على أن السياسة

الخارجية يفترض ان تخدم المصلحة القومية للدولة ولا يجوز بالتالي أن تكون مناقضة لتلك المصلحة أو أن لا تأخذها بعين الاعتبار. والمشكلة إذن، هي في اعطائها معنى عملياً إذ أن كل مسؤول سياسي يعتبر هذا المفهوم بشكل مختلف. والتفسير الذي يقدمه المسؤول عادة متأثر بالبيئة الثقافية ـ السياسية التي يعمل فيها وبالتجارب الماضية لدولته وبالمعلومات المتوفرة امامه لترجمة المصلحة القومية عملياً وسلوكياً . ويقول ستانلي هوفمن في هذا الخصوص، أن مفهوم مصلحة قومية « موضوعية » وسهلة التحديد كمعيار للسياسة الخارجية وكدليل يعتمد عليه، هو شيء ممكن في فترات مستقرة حيث تكون اللعبة السياسية بين الدول ذات اهداف ووسائل محدودة . وفي ظل غياب اوضاع داخلية في الدول قد تعرقل او تعطل مثلاً خطواتها. اما في الأوقات والظروف التي قد يكون فيها وجود الدولة وبقاؤ ها على المحك، فإن مختلف انواع الافعال وحتى المتناقضة قد تظهر كمقترحات واختيارات قيمة للحفاظ على ألدولة . لذلك من الصعب في الظروف غير العادية مثلاً تحديد وتعريف المصلحة القومية بشكل دقيق . وتقدم مجموعة من الكتاب ، خاصة من المدرسة السلوكية كما ذكر سابقاً ، نظرة مختلفة إلى مفهوم المصلحة القومية . ولم يهتم هؤلاء بتقويم السياسة الخارجية لدولة ما من خلال مفهوم المصلحة القومية ، بل باستعمال هذا المفهوم كاحدى وسائل دراسة مصادر السياسة الخارجية أو الأسباب والعوامل التي تحدد السياسة الخارجية للدولة . ويرفض هؤلاء اعتبار وجود حقيقة موضوعية يمكن اكتشافها عبر البحث المنظم . فالمصلحة القومية بالنسبة لهم ليست حقيقة موضوعية واحدة قائمة بذاتها بغض النظر عن إدراكها أو عدم ادراكها من قبل المسؤولين في الدولة المعنية . فالمصلحة القومية هي مجموعة متعددة من الاختيارات الشخصية تتغير كلما تغيرت متطلبات وطموحات ابناء الدولة المعنية .

وقد دعى جيمس روزنو اصحاب هذا التيار بالذاتانيين (Subjectivists) ومنهم مثلاً ريتشارد سنايدر صاحب مقترب صناعة القرار في السياسة الخارجية وادغار فورنيس. وقد عرف هذان الاثنان المصلحة القومية بانها ما يقرره صانع القرار، فهو الذي يحدد اولويات السياسة الخارجية. ويتأثر، بذلك بالطبع، بعوامل

عديدة منها جماعات المصالح المختلفة في الدولة . كل قد يريد أن يدفع بمصلحته الشخصية إلى اعتبارها المصلحة القومية . اذن ، فالمصلحة في الدولة هي ما يعمل المسؤولون في الدولة للحفاظ عليه وتقويته . وتوجه المدرسة الواقعية نقداً في هذا الخصوص للذاتانيين الذين افرغوا المفهوم من أي مضمون ثابت إذ مهما تغير شكل السلطة في الدول ومهما كانت سياستها فهناك ثوابت موضوعية في المصلحة القومية منها مثلاً الوحدة الترابية للدولة واستقلالها .

ونقدم فيما يلي، ابرز الكتاب الواقعيين ، أول هؤلاء رينولد نيبور وكان من اصحاب الاتجاه السلمي في فترة ما بين الحربين، ثم تحول الى الواقعية بعد ذلك . ويعتبر نيبور أن الانسان ملطخ بالخطيئة الاصلية وقادر على الشر . ويرى أن مفاهيم المثالية لا توجد لها براهين في الواقع التاريخي؛ لذلك يفترض دائماً استنباط النظرية السياسية من الممارسة السياسة. ولكنه من جهة اخرى ينتقد بعض الواقعيين الذين يغالون في التوكيد على مفهوم المصلحة القومية . ويرى نيبور ان ميزان القوى هو الالية السلمية لتحقيق بعض العدل في العلاقات بين الدول وذلك بواسطة لعبة التوازنات . اما نيقولا سبيكمن فيعتبر أن القواعد التي تحكم علاقات الناس بعضها ببعض في ظل غياب السلطة أو انهيارها في الدولة هي ذاتها التي تتسم بها علاقات الدول بعضها مع بعض في النظام الدولي . فيتسم هذا الأخير بنوع من الفوضى الدولية . ويركز سبيكمن على العامل الجيوسياسي فيعتبر ان موقع الدولة الجغرافي يحدد سياستها . وبالتالي إذا أرادت الدولة أن تحفظ وجودها فعليها أن تزيد من قوتها . ويركز سبيكمن أيضاً على لعبة ميزان القوى . ويعتبر أن وجود توازن قوى غير مستقر ومتغير ومتقلب هو سمة اساسية في العلاقات الدولية .

ويعتبر فريديرك شومان ان الارتياب هو القاعدة الاساسية في علاقات الدول بعضها مع البعض وبالتالي فمن السهل استشراف سلوكيات الدول التنافسية والنزاعية في نظام دولي قائم على الصراع من اجل البقاء . ويرى

شومان ان لميزان القوى اهمية خاصة من حيث مساهمته في الحفاظ على أمن الدول الصغيرة .

ويرى جورج كينين أن الطبيعة البشرية غير عقلانية وعنيدة . وانانية وميالة للعنف . ويعتبر انه من الصعب إنْ لم يكن من المستحيل احداث تغيير اساسي في الانسان. ويعتبر كينين أن التفاوت الكبير في النمو الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول، يساهم في زيادة النزاعات بينها، وخلق نزاعات جديدة .

ويقدم هنري كيسنجر نموذجان للنظام الدولي الأول يسميه النظام المستقر، ولا يكون الاستقرار في هذا النظام بنتيجة وجود دول محبة للسلام، بل لوجود شرعية عامة في النظام قائمة على توافق دولي بين اطراف النظام أو بين اطرافه الرئيسية الفاعلة حول قواعد اللعبة السياسية والاهداف المسموح بها في السياسة الخارجية .

وهذا النوع من النظام لا يلغي النزاع بل يبقيه مستوعباً في اطار معين . والنظام الثاني هو النظام « الثوري » ومن سماته رفض احدى الدول الرئيسية في النظام لقواعد اللعبة وللسمات الاخرى التي تشكل شرعيات عامة في النظام . ومن الامثلة على ذلك ، النظام الأوروبي الذي كان قائماً عشية مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ،حيث كانت فرنسا بونابرت ترفض قواعد اللعبة القائمة . وقد يفرز هذا النوع من النظام نزاعات تهدد النظام ككل وتكون شاملة وكبيرة والنظام الدولي الحالي حسب كيسنجر هو اقرب الى النوع الثاني . ويعتبر كيسنجر أن الدبلوماسية وميزان القوى هما الوسيلتان الأهم لحفظ الاستقرار عندما يكون النظام من النوع الأول .

ويرى كيسنجر أن الهدف الاساسي للدول لا يجب أن يكون حفظ السلام بأي ثمن، فإذا هدفت الدول الرئيسية إلى ذلك يصبح النظام الدولي تحت رحمة الدولة الاكثر تصلباً في العالم اي تلك التي ترفض التقيد بقواعد اللعبة المعمول بها . وإذا كان هناك اتفاق بين الاطراف الرئيسية على عدم جواز التضحية

ببعض المبادىء و « شروط اللعبة » الدولة حتى ولو على حساب حفظ السلم ، فان ذلك يحفظ الاستقرار على اساس التوازن . ويعتبر الكاتب والفيلسوف الفرنسي ريمون ارون أن الدول او الوحدات السياسية بشكل عام لا ترغب بالقوة كغاية لذاتها بل كوسيلة لتحقيق اهداف معينة . فالقوة حسب أرون لها دور اساسي لتحقيق اهداف الدول. ويرى ارون ، وهنا يختلف مع كثير من الواقعيين الامريكيين البارزين ، أن الانسان لا يقاتل بسبب غريزته بل لتحقيق اهداف معينة بواسطة الدولة ، والحرب حسب ارون هي احدى مظاهر العدوانية عند الانسان، ولكنها ليست التعبير الوحيد عن تلك العدوانية . ويعتبر ارون أن اخلاقية الزعيم أو المسؤول السياسي تختلف عن اخلاقية المواطن في الدولة ذاتها بسبب المسؤوليات والمهام العامة الملقاة على عاتق الأول والتي لاتسمح له بالتصرف كمواطن عادي .

ويرى أرون أيضاً أن هناك نموذجين للنظام الدولي : الأول هو النظام المتجانس الذي يضم دول تخضع للمفاهيم ذاتها في السياسة . وقد تحصل اختلافات ضمن هذا النظام ولكن وجود النظام وبنيته غير مطروح على بساط البحث. ويعطي مثال على هذا النوع من النظام ذلك الذي وجد في اوروبا في فترة ما بين حرب الثلاثين عاماً وحتى قيام الثورة الفرنسية . والنموذج الثاني هو النظام غير المتجانس حيث توجد مبادىء مختلفة عند الدول وقيم وقواعد لعبة سياسية متناقضة كما هي حال النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية . ويشبه هذا التقويم عند أرون إلى حد كبير النموذجين اللذين قدمهما كيسنجر. من جهة أخرى يعتبر أرون أن هناك أربعة أنواع من التحليل في العلاقات الدولية هي التالية : النظرية : أو تنظيم وتصنيف المعلومات . وقد كتب أرون في شؤون الدبلوماسية ، الاستراتيجية ، طبيعة القوة ونماذج النظام الدولي . والنظرية حسب أرون تقوم الظاهرة التأثيرية في التحليل .

- علم الاجتماع : ويهدف إلى دراسة العوامل المحددة للسلوكية الدولة وما يسميه الظاهرة السببية .

التاريخ : إن اهتمام أرون بالتحليل التاريخي يهدف لربط النظرية وعلم الاجتماع بتطور النظام الدولي .

النظرية المعيارية : ويحاول ارون من خلالها التوصل الى عدد من الارشادات للسلوك الدولي في التاريخ المعاصر .

إن مثلث المدرسة الواقعية هو أهم محاولة لبناء نظرية في العلاقات الدولية قائمة على متغير اساسي في السلوكية السياسية، هو مفهوم القوة الذي يستعمل كاداة تحليل للسلوكيات السياسية الدولية تاريخياً، وذلك بغية استنباط نموذج نظري لدراسة السياسة الدولية المعاصرة وتقديم فرضيات ومقولات عديدة في هذا الاطار .

٥ ـ نقد الواقعية السياسية :

يتمثل هذا النقد فيما يلي :

١ ـ اهتمام زائد بمفهوم القوة وبالتالي تقديم تفسير شبه احادي للسياسة الدولية قائم على هذا المفهوم ، اذن تقيم المدرسة الواقعية نظرية دولية على متغير احادي .

٢ ـ غياب الدقة في تعريف المفاهيم الاساسية كالقوة وميزان القوى والمصلحة القومية، ووجود مشاكل يواجهها الباحث في محاولته وضع مقياس لتحديد هذه المفاهيم بشكل دقيق. ويقول ستانلي هوفمن في هذا الخصوص انه من غير الممكن استعمال كلمة أو اسم واحد (القوة) لمتغيرات مختلفة هي : القوة كمحدد للسياسة والقوة كمقياس للسياسة والقوة المحتملة والقوة المستعملة والقوة كمحصلة موارد عديدة والقوة كمجموعة من العمليات (Processes) .

٣ ـ استعمال مفاهيم تحليل ، قد تكون صالحة كلياً لتحليل وتفسير السياسة الدولية في الماضي. ولكن لم تعد هذه المفاهيم صالحة لتقديم تحليل مستوف للسياسة العالمية المعاصرة نظراً لحدوث مستجدات هامة في النظام الدولي تفرض بالتالي تطوير بعض هذه المفاهيم وادخال مفاهيم جديدة إلى التحليل .

فلم يعد من الجائز مثلاً في التحليل الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية أو التركيز على الدبلوماسية السرية او لعبة ميزان القوى كاداة لادارة القوة فالمستجدات الدولية التي يتحدث عنها هذا الكتاب (مثلاً فصل السياسة الخارجية) تظهر كم صارت هذه المفاهيم جزئية، وهي بحاجة للتحديث كادوات تحليل .

٤ ـ تهمل المدرسة الواقعية مجمل العوامل التي تؤثر أو تحدد الأهداف فلا توضح مثلاً لماذا يختار صانع القرار في وقت معين التصرف بشكل معين وليس بشكل أخر . كذلك لا تهتم الواقعية بدراسة البنى المجتمعية للدولة والاعتبارات الداخلية التي تحدد وتؤثر في قوة الدولة وفي سلوكية صناع القرار واختياراتهم . ويصبح هناك نوع من النظرة الالية للعلاقات الدولية ، حيث يكون دور رجل الدول او المسؤول تكييف قوة الدولة وبالتالي سلوكيتها مع مجموعة من المعطيات الخارجية .

٥ ـ وفيما يخص فلسفة الواقعية فهي محافظة بطبيعتها، فالاعتقاد بأن هناك بعض الحقائق التي لا يمكن تغييرها وبعض الانماط والظواهر التي لا يمكن مواجهتها تعكس عادة غياب الرغبة أو غياب الاهتمام كما يقول ادوارد كار في التغيير او مقاومة هذا الواقع . ويرى كار ان النظرية الواقعية المجردة . تستبعد اربع عناصر اساسية وضرورية في كل فكر سياسي فعال وهي وجود هدف محدد ومناشدة عاطفية وحق اطلاق حكم اخلاقي وقاعدة او مرتكز للعمل .

٦ ـ مقارنة بين المثالية والواقعية :

ويمكن اجراء مقارنة عامة بين المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية كما يلي :

ـ في حين أن المثالية تغالي في التركيز على حرية الاختيار والارادة الحرة تركز الواقعية على السببية الثابتة (Fixed Causality) التي تصل احياناً إلى درجة الحتمية . وفي حين تتجاهل المثالية دروس التاريخ وتوجه اهتمامها نحو خلق مستقبل مختلف . يقرأ الواقعيون التاريخ ، حسب ادوارد كار ، بشكل متشائم جداً ويحاولون أن يستخرجوا المتغيرات المؤثرة لفهم الحاضر والمستقبل .

ـ يحاول المثالي جعل النظرية السياسية بمثابة معيار للممارسة السياسة إذا تتطابق معها في حين أن الواقعي يعتبر النظرية السياسية بمثابة وصف وتصنيف للممارسة السياسية . فالمثالي يهتم باعطاء ارشادات والواقعي يهتم بالتحليل والوصف ويقول البرسوريل ان الفرق بينهما هو الفرق بين من يتخيل العالم بشكل يلائم سياسته وبين من يرتب سياسته لتتلاءم مع الحقائق في العالم .

ـ يحاول المثالي ان يضع مبادىء ومعايير اخلاقية دولية بشكل مستقل عن السياسة . أما الواقعي فلا يعتبر أن هناك قيماً أو معاييراً دولية مستقلة عن التأثير الاجتماعي والثقافي والسياسي لبيئة معينة . وبالتالي فكل ما يمكن أن يوجد هو معايير نسبية يعتبرها المثاليون ، حسب الواقعية ، معايير عالمية . إذن في حين يخلط المثالي بين القيم المجتمعية السائدة في دولة معينة أو بيئة معينة والتي تعبر عن مصالح فئات معينة من جهة والمعايير العالمية من جهة أخرى . يرفض الواقعي الاعتراف بوجود معايير أخلاقية عالمية أو إمكانية إيجادها ، وهو بالتالي يرفض حسب ، ادوارد كار تقديم أي إطار فكري قيمي لعمل أو نشاط ذي أهداف محددة .

ـ تركز المثالية على الحكومة العالمية وعلى المنظمات الدولية والقانون الدولي في دراساتها وأدبياتها . أما الواقعية فتركز على الدولة كطرف رئيسي في التحليل .

ـ تعتبر المثالية أن الصراع من اجل القوة هو ظاهرة غير طبيعية في المجتمع البشري ، وهو بالتالي سمة مرحلية في التاريخ البشري . وترى أن الواقعية تحاول تشويه المعنى الحقيقي للتاريخ . ويعتبر المثاليون بالتالي أن الخلافات التي قامت ليست نتاج تنافر بين دول بل هي نتاج الاختلاف بين مبادىء ومثل مختلفة . ويعطون مثالاً على ذلك ما أسموه اعتداء « الفاشية » على « الديمقراطية » الذي هو أبرز سمات الحرب العالمية الأولى . مقابل ذلك يعتبر الواقعيون أن الصراع من أجل القوة وبالتالي التنافس والخلافات والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقات الدولية . فالقوة عند المثاليين هي

صفة لوضع دولي مرحلي وفوضوي ، أما عند الواقعيين فالقوة هي أهم عامل بسيكولوجي ـ اجتماعي مؤثر في السلوكية الدولية .

سادساً : المدرسة السلوكية :

نشأت المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات وتبلورت بشكل اساسي في الستينات . وهدفت السلوكية إلى ايجاد نظرية تعليلية تفسيرية وتنبؤية . وكان للسلوكية مأخذ على ما اسمته بالتقليديين (المثاليين والواقعيين وغيرهم) . وهم الذين لم يستعملوا مناهج علمية وخاصة كمية في ابحاثهم ولم يهتموا في تقديم واختيار فرضيات بشكل مقارن وبناء نماذج او نظريات تقوم بالتالي على فرضيات ومفاهيم محددة بدقة ومترابطة منطقياً . وفي حين تساءل التقليديون (الواقعيون مثلاً) إلى أي مدى يمكن القول أن الاحداث أو الظواهر السياسية متشابهة ، اهتم السلوكيون ، تحديداً ، بالأنماط المتكررة وليس بالحالات الفردية كمحور للبحث . إذن ، يقوم بناء النظرية حسب السلوكيون على القدرة على التعميم واطلاق الأحكام العامة . ويقوم هذا بدوره على اثبات الفرضيات . وظهر التحول مع السلوكية نحو المناهج « العلمية » القائمة على الاحصائيات وساهم في ذلك كله استعمال الحاسب الالكتروني والرياضيات . ويقول ديفيد ايستون وهو من أبرز منظري المدرسة السلوكية أن هذه الأخيرة تشهد على قيام عصر النظرية في العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلى الالتزام بمسلمات ومناهج البحث الامبريقي . وبعكس النظريات التقليدية الكبرى في الفكر السياسي ، فإن النظرية الجديدة ، حسب ايستون ، هي تحليلية ، عامة وليست خاصة وتفسيرية وليست معيارية . وفيما يلي أهم عناصر السلوكية كما حددها ديفيد ايستون .

١ ـ اهم عناصر السلوكية :

١ ـ التناسق (Regularities) ، هناك تماثلات (Uniformities) في السلوكية السياسية . يعبر عن هذه التماثلات في أحكام عامة أو نظريات تفسيرية وتنبؤية .

٢ ـ التثبت : يجب اختبار صحة هذه الأحكام العامة أو التعميمات مبدئياً ،

وذلك مع مدى تطابقها مع السلوكية الوثيقة الصلة بالموضوع المعني .

٣ ـ الوسائل المستعملة : أن وسائل الحصول على المعلومات والبيانات وتفسيرها ليست بالشيء السهل أو البسيط ، فيجب درس هذه الوسائل بشكل واع ودقيق وسليم لايجاد سبل دقيقة جداً لدراسة وتحليل وتسجيل هذه السلوكيات موضوع الدراسة .

٤ ـ القياس الكمي : إن الدقة في الحصول على المعلومات والبيانات وتسجيلها يتطلب استعمال وسائل القياس الكمية. وهذه ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة للحصول على نتائج علمية للبحث .

٥ ـ القيم : من الضروري التمييز دائماً عند الدراسة والتحليل بين التقويم الاخلاقي والتفسير التجريبي إذ ان لكل من هذين المنهجين فرضياته المختلفة عن الأخرى. ويقول ايستون انه يمكن الجمع بينهما في الدراسة بشرط عدم الخلط بينهما .

٦ ـ الترتيب المنهجي : على البحث أن يكون نظامياً (Systematic) ويجب التعامل مع النظرية والبحث كشيئين مترابطين في اطار جسم من المعرفة . فالبحث دون النظرية قد يأتي متبدلاً والنظرية التي لا تدعمها البيانات والمعلومات تكون غير ذي جدوى .

٧ ـ العلم التجريدي : يفترض تقديم يسبق فهم واستيعاب وتفسير السلوكية السياسية على الجهود لاستعمال المعرفة السياسية في حل المشاكل القائمة في المجتمع .

٨ ـ الاندماج : حيث أن العلوم الاجتماعية تتناول الشأن الانساني في كليته . فالمفروض توجيه البحث السياسي إلى ما توصلت اليه الدراسات في الحقول الأخرى التي تؤثر في المجال السياسي بشكل مباشر وغير مباشر كذلك الاهتمام بالمناهج البحثية المستعملة في الحقول الاخرى . إن اخذ هذا الترابط بعين الاعتبار يعيد العلوم السياسية إلى مكانتها الطبيعية في اطار العلوم الاجتماعية بعكس ما ذهبت إليه الواقعية مثلاً عندما حاولت أن تعزل المجال

السياسي عن المجالات الدولية الاخرى من اجتماعية واقتصادية وغيرها . وقد ادخلت السلوكية نظريات عديدة في العلاقات الدولية إذ استفادت من المجالات الدراسية الاخرى غير السياسية إن كان في حقل علم النفس أو علم النفس الاجتماعي أو علم الاجتماع أو الاقتصاد او الرياضيات . ساعد في تطوير هذه النظريات . إذ تحول كثير من الاكاديميين من حقول مختلفة إلى حقل العلاقات الدولية . ومن هذه النظريات على سبيل العد لا الحصر نظرية الردع ، نظرية الاتصالات ، نظرية النزاع ، نظرية المباريات ، نظرية الاندماج ، نظرية الادراك ، نظرية صناعة القرار ، ونظرية النظم ، وقد أدمجت هذه النظريات في حقل العلاقات الدولية .

٢ ـ مناهج البحث :

اعتمدت المدرسة السلوكية في كثير من المجالات على النتائج التي توصل اليها علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الانتروبولوجيا الذين درسوا سلوكيات الافراد والجماعات الاجتماعية . واستفادت المدرسة السلوكية من ذلك في بناء نظريات جزئية او متوسطة في العلاقات الدولية، وذلك انطلاقاً من أن سلوكيات الدول هي أساساً سلوكيات الافراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية في تلك الدول .

وفيما يتعلق بمناهج ووسائل جمع البيانات والمعلومات ، تعتبر المدرسة السلوكية أن الوسائل والمناهج التي يتبعها « التقليديون » إن كان في المدرسة الواقعية أو المدرسة المثالية لا يعول عليها لأنها انطباعية وبالتالي لا تصنف الاحداث أو المعلومات بناء على قواعد واصول واضحة ودقيقة مما يمنع ايجاد وصف مقارن وعلمي وموضوعي للمعلومات . ويمنع بالتالي من تراكم البيانات والمعلومات لبناء نظرية ، فالشرط الضروري لتحويل الوقائع والاحداث الى معلومات وبيانات يتمثل في وجود اجراءات وقواعد تصنيف وترتيب واضحة ويمكن تكرارها . إذن تدعو السلوكية إلى استعمال قواعد ومناهج علمية تقوم بمجملها على القياس الكمي للمتغيرات . ويكون ذلك مثلاً باختيار الحالات او

الوقائع للدرس ليس بشكل عشوائي او انطباعي ، بل على اساس تمثيليتها لما يود دراسته . ويجري بعد ذلك درس كل متغير على حدة وتأثيره الافرادي في كل حالة وفي وقت محدد من الزمن . ويعاد الاجراء ذاته للمتغيرات الاخرى كل على حدة حتى يشمل البحث دراسة وقياس وتحديد المتغيرات المستقلة والوسيطة والمعتمدة . وبعد تحليل البيانات ضمن هذه الاجراءات والأصول وفي اطار منهجيات محددة ودقيقة وذات معايير كمية في مجمل الاحيان يمكن القول أنه صار هناك براهين متوفرة لدعم فرضية وصفية أو سببية معينة . ويقارن ديفيد سنغر بين منهج البحث التقليدي والمنهج بشكل عام، فيرى أن التقليديين يقللون من عدد الحالات المدروسة ويزيدون من عدد المتغيرات مما يبرز فرادة الاحداث وخصوصياتها ولا يساهم في عملية بناء نظرية في حين ان اصحاب المدرسة السلوكية يحاولون دراسة تأثير عدد قليل نسبياً من المتغيرات على اكبر عدد ممكن من الحالات بشكل منتظم لاستخراج اوجه وانماط التشابه والتكرار الضرورية لبناء نظرية سياسية . وفيما يلي : ابرز انواع التقنينات والمناهج المستعملة في البحث وجمع البيانات في المدرسة السلوكية :التحليل المقارن، وتظهر الامثلة على ذلك في فصل السياسة الخارجية ، ودراسة الحالة للتوصل إلى استنباط فرضيات ، والتحليل الكمي القائم على القياس الكمي باشكاله الرياضية المختلفة، وتحليل المضمون، وتحليل العامل (Factor Analysis) ، والمسح العام (Survey) و(يعرف بالمحاكاة (Simulation) خاصة في الدراسات الاستراتيجية ودراسات التفاوض . ويساعد في ذلك كله استعمال الحاسب الالكتروني والرياضيات المتقدمة . ويقوم بعض الباحثون احياناً بالتحليل النوعي لحدث معين، ثم يثبتون النتائج التي توصلوا اليها بواسطة احدى مناهج او تقنيات التحليل الكمي لاثبات أو نقض ما تم التوصل اليه بالتحليل النوعي والتقليدي .

٣ - نقد السلوكية :

ويمكن ادراج الملاحظات النقدية التالية فيما يخص المدرسة السلوكية :

١ - يعتبر السلوكيون أن البحث يبدأ من دون وجود أية قيم مسبقة.

وبالتالي فهو مجرد من أية قيمة سياسية أو غير سياسية، وهو بذلك موضوعي بالمطلق . وهذا غير صحيح إذ أن القيم او الاهداف موجودة دائماً عند الباحث إذ وعى أو لم يعِ ذلك بنتيجة تجربته وتكوينه الشخصي واهتماماته وهي تحدد بشكل أو بأخر التفكير وتحليل واهتمامات الباحث . ويقول ادوارد كار انه يمكن الحفاظ على التمييز بين البحث من جهة والهدف أو القيمة من جهة اخرى في العلوم التطبيقية حيث أن الحقائق موجودة في هذا المجال بشكل مستقل عن الهدف الذي يدفع بالباحث إلى الحصول عليه. اما في العلوم السياسية والاجتماعية بشكل عام والتي تهتم بالسلوكية البشرية فلا توجد حقائق مجردة مستقلة عن الهدف أو القيم التي تحدد اساساً رؤ ية وإدراك الباحث . فالهدف أو القيم تكون احدى هذه الحقائق . ويقول جيمس روزنو في هذا الصدد انه لا توجد حقيقة موضوعية مطلقة في العلوم الاجتماعية. وكل ما يوجد هو ما اسماه بالاجماع الذاتاني العام (Intersubjective Consensus) . ويرى ارنولد بريخت فيما يعتبره « نسبية القيم العلمية » ان تحديد اي شيء ذي قيمة بشكل علمي يفترض أن يكون بالنسبة إلى هدف ذي قيمة أو في إطار مبادىء يعتبرها البعض (الباحثون مثلاً) ذات قيمة . ويعتبر الكاتب أن تلك هي الوسيلة العلمية الوحيدة . لاضفاء قيمة معينة على هدف ما . فلكل باحث سياسي سلم اولويات في اهتماماته وتفضيلاته أياً كانت المناهج أو التقنيات التي يستعملها في بحثه . فالسلوكية كمدرسة أكاديمية لا يمكن أن تقوم في المطلق أو في الفراغ بل هي في دراساتها وتقنياتها تبقى دائماً في إطار قيمي لا يمكن تحديده بالوسائل والتقنينات السلوكية أساساً . فهدف الدراسة أو البحث قد يختلف من إطار ثقافي معين إلى إطار ثقافي آخر . وتعاني السلوكية من مشكلة اخرى أسماها البعض بالتصغير (Redvctionism) وهي تحليل الظواهر السياسية احياناً بشكل مجزأ من قبل علماء اجتماع وعلماء نفس وعلماء نفس اجتماعي بحيث ينظرون إلى الظاهرة السياسية من خلال تجربتهم الاكاديمية وبالتالي يركزون بشكل اساسي في تحديد وتحليل تلك الظاهرة على المفاهيم التي تدخل في نطاق تخصصهم فتغيب النظرة الشمولية لتقوم مكانها النظرة الجزئية .

٢ ـ هناك خلط عند بعض السلوكيين بين التنبوء العلمي الذي هو دائماً في شكل فرضيات من نوع (If...Then) : (إذا . . . إذن) وبين التنبوء احياناً بالمستقبل بشكل حتمي . إذن هناك خلط ، في كثير من الأحيان ، بين التنبؤ العلمي والتكهن . ومن الصعب بالطبع القيام بالعمل الآخر فيما يخص سلوكية الناس . فكل ما يمكن التوصل إليه هو استخراج أنماط وليس قوانين اجتماعية حتمية فكثير من التساؤلات لا يمكن الرد عليها علمياً كما يحاول بعض السلوكيين العمل ، إنما تكون الاجابة نوعاً من التنظير الخلاق القائم على الجمع بين تجربة الماضي والتجارب المشابهة للحالة قيد الدرس .

٣ ـ تتسم السلوكية بنوع من الفكر العلمي المحافظ، إذ يحاول مجمل السلوكيين التقيد في ابحاثهم واهتماماتهم بما يمكن أن تقدمه لهم المناهج وتقنيات البحث العلمية . فيضحي أحياناً بالموضوع أو بجوانب معينة منه بنتيجة عدم امكان دراسته بالوسائل العلمية حيث صارت المناهج والتقنيات الموجودة . تحدد المدى الذي يصل اليه البحث في موضوع معين، مما أبقى كثيراً من المواضيع الهامة خارج مجال «البحث العلمي » بسبب عدم التمكن من ايجاد نتائج محددة ودقيقة لها . فحصل احياناً نوع من الابتعاد بين البحث العلمي والواقع الدولي المعقد . وصارت النظريات الجديدة (السلوكية) حسب مورغنتو نوعاً من العقائد التي لا تحاول التعبير عن الواقع والحقيقية الدولية بقدر ما تحاول فرض بنيان نظري عقلاني على ما اسماه « واقع متمرد » . وانتقد ديفيد ايستون لاحقا، والذي كان من ابرز منظري السلوكيـة، هذه المدرسة بقوله انها تحاول إقامة نماذج جميلة وسهلة لواقع مشوه أو مجتزأ بدل أن تهتم بدراسة الواقع. ولو لم تتمكن من اعطاء نماذج كاملة او لم تتمكن كلياً من استخراج نماذج للدراسة . ويرى هانس مورغنتو ان وظيفة النظرية الدولية عند المنظرين العلميين ليست فكرية بقدر ما هي بسيكولوجية في طبيعتها من حيث إعطائهـا نوعاً من « العطاء » يحمي الاكاديميين من الاتصال بالعالم السياسي الواقعي والتعاطي معـه. وتقوم هذه الوظيفة على النشاطات المنهجية في الأوساط الاكاديمية وعلى نشاطات ليس لها أي صلة بالمشاكل السياسية المغاصرة كالتنظير في النظريات. وبالتالي يستطيع الواحد أن

يحافظ على سمعته كعالم سياسي دون أي مخاطر سياسية .

فهذا النوع من النظرية الدولية حسب الكاتب، هي بمثابة تمضية الوقت الفكرية يقوم بها اكاديميون دون أي تأثير على الواقع السياسي الذي هو اساساً لا يتأثر بها .

سابعاً : نظرية النظم :

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات . فنظرية النظم أو تحليل النظم يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية . ويعمل هذا المنهج على كافة المستويات الدولية والاقليمية والوطنية، ويربط بين هذه المستويات أيضاً. وقدم شارلز ماكلالند، وهو من أبرز كتاب نظرية النظم ، تعريفاً بسيطاً للنظام فاعتبر أن هذا الأخير هو بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها . والنظام هو اداة تحليلية تقدم منظوراً معيناً لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات. ويمكن تعريف النظام أيضاً بأنه شبكة تفاعلات بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها بالتالي عن التفاعلات التي تقوم بها احدى هذه الوحدات/الاطراف أو بعضها او كلها مع وحدات/أطراف أخرى في محيط النظام . ويستعمل مفهوم النظام كاداة تحليل في مجالات عديدة ومختلفة هي التالية :

- المفهوم الجغرافي : نظام دولي ، نظام اقليمي ، نظام وطني
- المفهوم النوعي : نظام سياسي ، نظام اقتصادي ، نظام اجتماعي. وكلها نظم متفرعة عن النظام الوطني .
- المفهوم الوظيفي : نظام امني كنظام الدفاع الغربي ، نظام تعاوني كمجموعة الدول العشر ، نظام نزاعي كنظام النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ونظام اقتصادي كنظام النفط الدولي .

ويرى شارلز ماكلالند أن مفهوم النظام وتحديداً النظام الدولي هو شيء

مجرد ، وصفي ونظري في أن معاً ، فهو شيء مجرد من حيث انه كما ذكر سابقاً اداة تحليل يمكن أن تستعمل في اطار مقتربات عديدة ومختلفة للدراسة منها المقترب التاريخي النوعي ، والمقترب المقارن العلمي ، وكذلك المقترب الاحصائي ومقترب Simulation أيضاً . ويحذر الكاتب من الاعتقاد أن تحليل النظم يفترض الاعتماد على الدراسات الكمية . وهو وصفي من حيث انه يستعمل للدلالة على حالة او وضع معين تتسم بها العلاقات الدولية في فترة زمنية محددة كأن يقال النظام الدولي ذو الثنائية القطبية . وهو مفهوم نظري من حيث انه يسمح بتقديم جملة من المسلمات والفرضيات المترابطة بشكل استنتاجي كما سنبين لاحقاً ، وفي منظور تحليل النظم تصبح مثلاً سلوكية الدولة الخارجية نشاطاً ذا اتجاهين يأخذ من المحيط الدولي ويصب فيه . واهم سمات النظام بنيته والعمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطرافه. فالنظام مع وضعه وسماته وخصوصياته كلها نتاج التفاعلات بين مختلف اطرافه وقد تتغير سمات النظام من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى . ويلجأ محللو النظم إلى استعمال معايير محددة لدراسة وقياس التغيير (Change) أو التحول (Transformation) في النظام . ويعرف التحول كحصول تغير جذري في النظام . فالتغير يحصل مثلاً عند قيام أنماط عادية جديدة من التفاعلات أو عند زيادة حدة هذه الاخيرة أو نقصها أو عند حدوث زيادة او نقص عادي في إمكانات النظام مثلاً . أما التحول فيحصل مثلاً بحدوث تغير كبير في إمكانات النظام أو حدوث تغيير جذري في انماط التفاعلات أو إذا حصل تغير اساسي في توزيع القوة في النظام كانهزام قوة رئيسية أو أكثر وانتهاء دورها أو انتقال قوة او اكثر من قوة متوسطة الى مصاف القوى الكبرى أو حدوث تغير أساسي في التحالفات بين القوى الرئيسية .

١ ـ النظام الدولي :

قدم مورتن كابلن أول نماذج نظرية للنظام الدولي ، منها إثنان مستقيان من تجارب تاريخية سابقة ، ومنها اربع مجردة ولا وجود لمثيل واقعي لها تاريخياً ، ولكنها تصلح حسب الكاتب ، كمرجع للمقارنة في حال تحول النظام الدولي باتجاه

التشابه مع إحداها بحيث يمكن التنبوء بسلوكيات الوحدات في هذا النظام بناء على الفرضيات والمقولات التي يقدمها النموذج المشابه له . وطور كابلن لاحقاً ما اسماه نماذج فرعية أو نماذج قد تنتج عن إحدى النماذج الست الرئيسية . ويعتبر كابلن أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الاساسية.من عدد الوحدات الرئيسية الى توزيع القوة بينها . فبنية النظام حسب الكاتب ، تحدد بدرجة كبيرة سلوكية أطرافه .

وفيما يلي نماذج كابلن مع أهم سمات كل نموذج :

١ ـ **نظام ميزان القوى**: ويضم عادة عدة قوى كبرى أساسية، وهو النظام الذي كان قائماً حتى الحرب العالمية الثانية. وقد تغيرت القوى الأساسية فيه حسب الفترات التاريخية المختلفة. ومن أهم القوى الرئيسية في ذلك النظام القوى الأوروبية التقليدية الكبرى : انكلترا ، روسيا (الاتحاد السوفياتي) ، المانيا (بروسيا سابقاً) ، فرنسا ، ايطاليا، وأيضاً تركيا . ثم في القرن العشرين دخلت الولايات المتحدة واليابان « نادي »القوى الكبرى ذات الدور الرئيسي في النظام الدولي . ويعالج في شكل مفصل قواعد وسلوكيات الأطراف في هذا النظام في فصل القوة وميزان القوى. وتناول كتاب كثيرون العلاقة بين الاستقرار في هذا النظام وعدد الأطراف الرئيسية فيه : فاعتبر هانس مورغنتو مثلاً أن نظام ميزان القوى نجح في المحافظة على بقاء الوحدات / الأطراف الأساسية فيه منذ انتهاء حرب الثلاثين عاماً سنة ١٦٤٨ وحتى تقسيم بولندا في آخر القرن الثامن عشر ، ويعتبر مثلاً كارل دويتش وديفيد ستفر أن تواتر (FREQUENCY) الحروب يخف عندما يتحول النظام من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب ، أي أن زيادة عدد الأطراف الرئيسية يساهم في استقرار النظام . في حين يقدم كينيث والتز فرضية معاكسة إذ يعتبر أن الاستقرار يقوم في نظام ثنائي القطبين أكثر مما يقوم في نظام متعدد الأقطاب. وغني عن القول أن كل فرضية لها براهينها التاريخية والمنطقية التي تدعمها .

٢ ـ **نظام الثنائية القطبية المرنة**: وهو النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية ونتج عن قيام قوتين عظميين في النظام الدولي نتيجة الامكانات الضخمة

التي تمتلكانها، وتمحور بقية القوى الرئيسية حول هاتين القوتين . ويظهر في هذا النظام دور الأطراف غير الدولة كالمنظمات الدولية الاقليمية : وتختلف الأدوار في هذا النظام بين الأطراف الأعضاء في إحدى المحورين والأطراف غير الأعضاء في أحدهما . ونعرض أهم سمات هذا النظام في فصل القوة وميزان القوى ونشير إلى أهم قواعد نظام الثنائية القطبية المرنة :

١ ـ تحاول الكتل ذات البنية الهرمية وشبه الهرمية إزالة الكتلة المنافسة .

٢ ـ تفضل الكتل ذات البينة الهرمية وشبه الهرمية التفاوض على القتال ، والقيام بحروب صغيرة على الحروب الكبيرة ، والقيام بحروب كبيرة ، ضمن شروط محددة من المخاطر والتكلفة على الفشل في إزالة الكتلة المنافسة .

٣ ـ يحاول أعضاء كل كتلة زيادة إمكاناتهم تجاه أعضاء الكتلة المضادة لهم .

٤ ـ يفضل أعضاء الكتلة ذات البنية غير الهرمية التفاوض على القتال لزيادة إمكاناتهم والقيام بحروب صغيرة على الفشل في زيادة إمكاناتهم، ولكن بالمقابل يمتنعون عن القيام بحروب كبيرة لهذه الغاية .

٥ ـ يفضل أعضاء أي كتلة الدخول في حرب كبيرة على السماح للكتلة المنافسة بالتوصل إلى وضع تحقق فيه هذه الأخيرة تفوق في القوة .

٦ ـ يخضع أعضاء أي كتلة أهداف المنظمة العالمية في النظام لأهداف كتلتهم في حال حصول تنازع كبير بين أهدافها، ولكن بالمقابل تُخضع أداف الكتلة المنافسة لأهداف المنظمة العالمية .

٧ ـ تحاول الدول غير الأعضاء في كتلة تنسيق أهدافها مع أهداف المنظمة العالمية وتحاول أن تخضع أهداف الوحدات الأعضاء في الكتل لأهداف المنظمة العالمية .

٨ ـ يحاول أعضاء الكتل توسيع العضوية في كتلهم بضم وحدات جديدة إليها،ولكن قد يقبل هؤلاء بعدم انضمام دولة إلى كتلهم إذا كان البديل لذلك

دفعها للانضمام إلى كتلة منافسة أو لتأييد أهداف كتلة منافسة .

٩ ـ تحاول الدول غير الأعضاء في كتلة العمل للتقليل من خطر وقوع حرب بين الدول الأعضاء في كتل مختلفة .

١٠ ـ ترفض الدول غير الأعضاء في كتل تأييد سياسات كتلة أو عضو في كتلة ضد كتلة أخرى إلا في إطار ادوارها في المنظمة العالمية .

١١ ـ تعمل المنظمات العالمية على التخفيف أو التقليل من التنافر بين الكتل .

١٢ ـ تعمل المنظمات العالمية على تعبئة الدول غير الأعضاء في الكتل في حالات الخرق الفاضح لقواعد اللعبة السياسية الدولية كاللجوء إلى استعمال القوة من قبل أحد أطراف كتلة معينة . ويشير كابلن أنه في حال نجاح إحدى الكتل في إزالة الأخرى قد يأخذ النظام شكلاً هرمياً .

٣ ـ **نظام الثنائية القطبية الجامدة (TIGHT)**: ويتميز هذا النموذج عن نظام الثنائية القطبية المرنة في أن الأطراف غير الأعضاء في إحدى الكتلتين والأطراف العالمية قد تختفي أو يخف دورها ويصبح دون ذات فعالية . وإذا لم تكن الكتلتان منظمتين بشكل هرمي يتجه النظام نحو انعدام الاستقرار ، وفي هذا النظام حسب كابلن لا يوجد طرف يقوم بدور توسطي أو ادماجي مما يسمح ببقاء درجة عالية من التوتر في النظام . إذن، يتسم هذا الأخير عادة بدرجة عالية من انعدام الاستقرار .

٤ ـ **النظام العالمي (UNIVERSAL)**: ينتج هذا النموذج عن ازدياد دور منظمة عالمية في أهمية وفعالية في نظام الثنائية القطبية المرنة ، ويتميز هذا النظام عن ما سبقه في أنه قد يكون له نظام دولي سياسي فرعي من نوع الكونفدرالية أو الحكومة الدولية. ويكون هذا النظام مندمجاً ومتماسكاً وتحل في إطاره، الخلافات التي تنشأ حسب قواعد سياسية متفق عليها . ويخلق أيضاً ولاء لهذا النظام عند نخبة سياسية وإدارية كبيرة على حساب الولاءات القومية أو الاقليمية . ويشابه هذا النموذج نموذج الحكومة العالمية عند بعض الكتاب المثاليين، وعند المدرسة

الوظيفية ، ويتأثر الاستقرار في هذا النظام بحجم الامكانات التي تملكها الحكومة الكونفدرالية بالمقارنة مع إمكانات الدول الأعضاء في النظام . فبقدر ما يكون هناك تفاوت في الامكانات لمصلحة الطرف العالمي بقدر ما يسهل توفير الاستقرار والحفاظ عليه .

٥ ـ **النظام الهرمي (HIERARCHICAL)**: وهو الذي قد يأخذ شكلاً ديمقراطياً إذا نتج عن مزيد من الخطوات الاندماجية في نظام عالمي أو قد يأخذ شكلاً استبدادياً إذا جاء نتيجة انتصار كتلة قوية وفرضها لارادتها وهيمنتها على الأطراف الأخرى في النظام الدولي . ويتسم هذا النظام الهرمي المندمج بدرجة عالية من الاستقرار ويتضمن شبكة من النظم الوظيفية الفرعية المنفعية للأطراف في ذلك النظام بحيث يصبح الانسحاب منه مكلفاً للغاية مع الوقت .

٦ ـ **نظام النقض (VETO)**: وهو النظام الذي يقوم عندما تكون هناك عدة قوى نووية تمتلك قدرة الضربة الأولى . ولكن في الوقت ذاته إذا افترضنا أن دولة قامت باستعمال إمكاناتها النووية ضد دولة ثانية فتصبح نتيجة لذلك منكشفة لدولة ثالثة مما يمنع أساساً تلك الدولة من شن حرب نووية ضد دولة أخرى إلا في حالات الاستفزاز القصوى من قبل الدولة الأخرى ، ففي هذا النظام لا تعود هناك حاجة للتحالفات. وفي حال قيام هذه تكون من النوع غير الأيديولوجي كما هي الحال في نظام ميزان القوى . ويكون استعمال الأسلحة النووية كرد محدود أو بمثابة إنذار في إطار أهداف محدودة . وبسبب الامكانية الموجودة عند كل من الدول الرئيسية تكون الحروب محصورة جغرافياً وتتم بواسطة الأسلحة التقليدية . ويساعد التخوف من إمكانية تصعيد القتال أو الحرب من الحد من التدخل العسكري من قبل الدول في شؤون دول أخرى . وتقوم المنظمات الدولية إذا وجدت بدور توفيقي وتوسطي ويساعدها في ذلك غياب اتجاهات الهيمنة عند الدول / الأطراف الرئيسية نتيجة صعوبة تحقيق ذلك .

ويقدم كابلن بعض النماذج الأخرى للنظام الدولي المتفرعة عن النماذج السابقة هي :

١ ـ نظام الثنائية القطبية الشديدة المرونة : يحمل هذا النظام في طياته كثيراً من إمكانات عدم الاستقرار وهو يشابه إلى حد ما النظام الدولي المعاصر نتيجة الفروقات الكبيرة بين الدول في مجال التجارب التاريخية أو الثقافات المختلفة أو درجة النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ويتسم هذا النظام ببروز ظواهر ضعف في الكتلتين بالرغم من بقائهما . وتقوم مجالات تعاون كبيرة بينهما وتظهر حروب جديدة لا تستطيع الكتلتان احتواءها أو إيقافها في أمكنة عديدة في العالم . ويتسم النظام أيضاً بازدياد الانتشار النووي مع ما يحمل من مخاطر . وتحاول كل كتلة في اطار المنظمة الدولية ، الحصول على تأييد الدول « غير الملتزمة » أو الدول غير المنتمية لإحدى المحورين ، ويرى كابلن أن الغلبة في المنظمة الدولية تكون للكتلة التي تقف ضد الوضع الدولي القائم (ANTI - STATUS QUD) ومع التغيير . وتكون الكتلة المحافظة أو المؤيدة للوضع القائم أكثر فعالية في المجالات التي يمكن أن تتدخل فيها عسكرياً بشكل مباشر أو غير مباشر أو بواسطة تقديم المساعدات الاقتصادية .

ويتسم هذا النظام أيضاً حسب كابلن بالتكيف بين الكتلتين وبالاهتمام بالحد من التسلح وبقيام معارضة لسياسة الكتلة من قبل أطراف أعضاء فيها مما يضعف بنية كل من الكتلتين . وتزداد التدخلات في شؤون الدول الأخرى من قبل الكتلتين أكثر مما كانت عليه مثلاً في نظام الثنائية القطبية المرنة وتواجه المنظمات الدولية صعوبات أكبر في هذا النظام نتيجة ازدياد واجباتها ووظائفها .

٢ ـ نظام الانفراج (DETENTE) : ولا يجوز الخلط بين هذا النموذج وسياسة الوفاق التي طبعت العلاقات بين القوتين العظميين في أوائل السبعينات ، ويفترض هذا النظام حدوث تغيير في كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كأن يصبح نظام الدول حسب كابلن أكثر انفتاحاً وتصبح الولايات المتحدة أقل تعلقاً بالوضع القائم . ويتنبأ كابلن بان في ظل هذه التطورات يصبح التنافس غير نزاعي بين القوتين العظميين وتخف التوترات وتعقد اتفاقيات عديدة بينهما للحد من التسلح . ويؤدي ذلك إلى ازدياد المرونة في البنية التنظيمية لكل كتلة مما يزيد من تمايز المواقف بين الحلفاء في كل كتلة

تجاه قضايا دولية عديدة . وتلعب المنظمة العالمية دوراً أكبر وأكثر فعالية في مجالات عديدة . ويقوم تعاون بين القوتين العظميين لمنع الحروب الصغيرة من التصعيد ولاحتوائها .وفي حال عدم تعاونهما في هذا المجال لا تقوم إحدى القوتين بعرقلة دور الأخري إذا حاولت احتواء إحدى الحروب المحلية أو الاقليمية أو إيقافها .

٣ ـ نظام الكتل غير المستقر (UNSTABLE BLOC SYSTEM) : وهو نموذج لنظام نشأ عن تطورات مضادة لتلك التي أدت إلى قيام نظام الانفراج ، يتسم هذا النموذج بازدياد التوتر والحذر والشك بين القوتين العظميين وأيضاً ازدياد الانتشار النووي وقيام النزاعات المسلحة التي تغذيها القوتان العظميان ، وتعتمد التحالفات في هذا النظام على الامكانات والقدرات العسكرية التي يمكن أن يقدمها الحلف . ويتعرض كل حلف لضغطين متناقضين . فمن جهة يفترض أن تزيد الأزمات من تماسك الحلف ومن جهة أخرى تخاف أطراف كل حلف من الذهاب بعيداً في تصعيد التوتر خوفاً من الحرب النووية التي قد تدفع ثمنها مما قد يدفعها للضغط على حلفائها لعدم الذهاب بعيداً في سياسة الصدام مع الكتلة الأخرى . ويؤدي هذا النظام إلى انحسار دور القانون الدولي والمنظمات الدولية العالمية كما يزداد التدخل في شؤون الدول وتندثر قواعد اللعبة الدولية .

٤ ـ نظام الانتشار النووي غير الكامل : ويتفرع عن النموذج السابق ويتمثل الفرق الأساسي بين هذا النظام والنظام السابق في وجود عدد كبير من الدول النووية في هذا النظام ذات قدرات صغيرة ومحدودة بحيث تملك حداً أدنى من قدرات الردع . ولكن تبقى هذه القدرات منكشفة لأي هجوم مفاجىء . وبالرغم من أن إمكانية قيام حروب تبقى محدودة في هذا النظام إلا أن درجة التوتر تكون كبيرة وكذلك إمكانية تصعيد أي نزاع . ويمكن قيام تحالفات بين القوى النووية الكبيرة والصغيرة ولكن هذا النوع من التحالفات يبقى مقيداً نتيجة امتلاك الدولة الصغيرة للسلاح النووي الذي قد يخيف الدولة الكبرى من جرها من قبل الحليف الصغير إلى الدخول في نزاعات لا تستطيع السيطرة

عليها . ويمكن أن يقوم تحالف أيضاً بين الدول النووية الصغيرة يؤمن حداً أدنى من الردع النووي . ويكون الدور التوسطي للمنظمة العالمية أكثر أهمية في هذا النظام منه في نظام الكتل غير المستقر . ولكن يبقى دورها صعباً ومحدوداً في مجالات عديدة . من جهة أخرى تزداد التدخلات في شؤون الدول الأخرى .

وقدم روجر ماسترز نموذجاً مجرداً أيضاً للنظام الدولي أسماه نظام تعدد الكتل (MULTI - BLOC MODEL) أو نظام ميزان الكتل (BALANCE OF BLOC). وهو ينطلق من إمكانية نشوء تجمعات إقليمية مندمجة نسبياً تتصرف كطرف موحد في السياسة الدولي . ويعتبر ماسترز أن نموذجه في شكله المجرد يتشابه في قواعده بدرجة كبيرة مع نموذج ميزان القوى عند كابلن حيث هناك خمس محاور أو أكثر . ويمكن أن يقوم ذلك النظام أيضاً على عدد أقل من خمس كتل بالرغم من صعوبة الحفاظ على المرونة والتكيف في هذه الحال . وقد يؤدي إدخال عامل القدرة النووية غير المنكشفة في هذا النظام إلى قيام نوع من شبه الاتفاق يمنع قيام حروب نووية . وفي حال وجود تساوي في الامكانات النووية عند الكتل الأقوى ، من المنتظر أن تلجأ الكتل الأضعف إلى لعبة التناقضات بين الأقوى . ويرى ماسترز أن عامل درجة الاندماج في كل كتلة هام جداً في تحديد سلوكية الكتل تجاه بعضها البعض . فبقدر ما يكون هناك مركزية في البنية التنظيمية بقدر ما يكون عندها القدرة والمرونة والسرعة للتحرك تجاه الآخرين . وبقدر ما تكون الكتلة منكشفة وغير منظمة داخلياً بقدر ما تزداد الفرص أمام الكتل الأخرى للتدخل في شؤونها وبقدر ما تزداد إمكانية انعدام الاستقرار والنزاعات . لذلك يعتبر ماسترز أن وجود درجة هامة من الاندماج في كل الكتل ضرورية لاستمرار نظام تعدد الكتل .

٢ : النظام الاقليمي أو النظام الدولي التابع : (SUBORDINATE)

نشأ مفهوم النظام الاقليمي في الستينات والسبعينات . وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية أولهما الاقليمية وهي مدرسة نشأت بمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار . واعتبر دعاة الاقليمية أن بناء التجمعات الاقليمية هي الوسيلة

الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وكان من أبرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثانية رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل. في حين كان دعاة العالمية ، وقد أتينا على ذكر بعض أصحاب هذه المدرسة عند الحديث عن المثالية ، قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب . ويرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الاقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة للتكامل الاقتصادي . وسنرى في فصل التنظيم الدولي عند دراسة مناهج التكامل المختلفة كيف أن إحدى أهم تلك المدارس، وهي الوظيفية الجديدة، ركزت على التكامل الاقليمي . إلى جانب هذين المصدرين الفكريين لنشأة مفهوم النظام الاقليمي ، كانت هناك أيضاً مستجدات دولية ساهمت في ذلك . في هذا السياق يقدم أوران يونغ نموذج الانقطاع (discontinuities) في النظام الدولي الذي يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الاقليمية . ويظهر في هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والاقليمية يقسم بعضها بالتطابق وبعضها الآخر بالانقطاع . ويستتبع ذلك ظهور تشابه وتباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الاطار الكوني والأطر الاقليمية المختلفة .

ويرى يونغ مثلاً أن بعض المناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى . ولئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق إلا أن هناك أيضاً عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة، والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة ، والتي تميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات في مناطق أخرى أو على المستوى الكوني . ويرى يونغ أن ما زاد من أهمية اعتماد مفهوم النظام الاقليمي كأداة تحليل سياسية حدوث مستجدات في الستينات طبعت المناطق الدولية بخصوصيات هامة . تتمثل هذه المستجدات في غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى احداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة أن تطور بشكل أو بآخر خصوصياتها ، واندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين على نفوذهما الكبير ، وقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى وقوى إقليمية وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير،

خاصة في افريقيا وآسيا ، وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطى أحياناً حدود الدولة إلى حدود المنطقة. وأخيراً قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظميين بإنشائها .

ورأى لويس كانتوري وستيفن سبيغل أن هناك أسباباً ست لاعتماد مفهوم النظام الدولي الفرعي كأداة تحليل في السياسة الدولية، هي التالية :

١ ـ يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطاً للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات / الأطراف في النظام الدولي .

٢ ـ يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الاحداث من منظور النظام المهيمن (القوتين العظميين) أو النظام الدولي بشكل عام بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الاقليمي . فهناك احداث كثيرة لا يمكن رد أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل اقليمية أو عوامل ما دون الاقليمية .

٣ ـ يساعد هذا المفهوم أخصائيي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الاقليمي في مناطق تخصصهم . كذلك يساعد هذا المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وسماتها الهامة .

٤ ـ يساعد ، أيضاً ، في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الاقليمي والدولي .

٥ ـ يساعد، أيضاً، في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما. وكذلك الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط السمات الجديدة للمنطقة .

٦ ـ يساعد أيضاً في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي كالتفاعل مثلاً بين النظام المهيمن (نظام القوتين العظميين) ونظام إقليمي معين. وفي هذا السياق يدرس مثلاً اختراق القوتين العظميين للنظام الاقليمي وتنافسهما حوله .

كذلك تساهم الدراسة على مستوى النظام الاقليمي بدمج النتائج التي توصل إليها أخصائيو العلاقات الدولية وإخصائيو المناطق في أبحاثهم .

وقدم كثير من الكتاب والباحثين تعريفات مختلفة للنظام الاقليمي . وقد استعمل كل منهم أيضاً تسمية مختلفة لهذا النظام، ومن هذه التسميات: النظام الفرعي أو النظام الاقليمي الفرعي أو النظام الدولي الجزئي أو النظام الدولي الفرعي أو نظام الدول الفرعي. ويمثل الاطار النظري الذي قدمه لويس كانتوري وستيفن سبيفل أشمل وأدق تعريف للنظام. اعتبر الكاتبان أن النظام الاقليمي يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض وعندها روابط اثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة . ويساهم في زيادة شعورها بهويتها الاقليمية أحياناً أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام تجاهها . وقسم الكاتبان النظام الاقليمي إلى ثلاث أجزاء، هي منطقة القلب منطقة الهامش ، ونظام التغلغل (intrusive system) . واعتبرا أن الأول يضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة . أما منطقة الهامش فتضم الدول التي هي بعيدة عن « قلب » النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية . ولكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النظام الاقليمي . أما نظام التغلغل فيضم الدول الخارجية عن النظام والتي تقوم بدورها سياسياً في العلاقات الدولية لهذا النظام . واعتبر الكاتبان أن هناك أربع فئات من المتغيرات تحدد موقع الدول في التقسيمات الثلاث وتحدد طبيعة النظام بشكل عام، هي طبيعة ومستوى التماسك في النظام ، طبيعة الاتصالات في النظام ، مستوى القوة أو الامكانات في النظام وبنية العلاقات وأنماطها . عدد الكاتب ويليام تومبسون العناصر التي اعتبرها أخصائيو النظام

الاقليمي أنها تشكل صفاته فوجد هناك واحداً وعشرين صفة . ويدل ذلك على وجود عدة مدارس في تعريف المنطقة أو الاقليم ويبرز بينها ثلاث اتجاهات رئيسية هي التالية :

- اتجاه يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي .

- اتجاه يركز على وجود عناصر التماسك الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السياسية بين الدول .

- اتجاه يركز على عنصر التفاعل . ويعتبر هذا الاتجاه أن النظام الاقليمي يقوم على وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين دول قد لا تكون متجاورة أو متشابهة .

ونتيجة لهذه الاختلافات تظهر أحياناً بعض الدول في أنظمة اقليمية مختلفة. وذلك حسب المعايير التي استعملها الكتاب ، وبناء على ما سبق اعتبر تومبسون أن هناك أربع شروط ضرورية وكافية لتحديد النظام الاقليمي هي :

١ - اتسام أنماط العلاقات والتفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الحدة والتكرار بحيث أن أي تغيير في جزء من النظام في أجزائه الأخرى .

٢ - وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام .

٣ - اعتبار المراقب الخارجي أو الداخلي للنظام كمنطقة متميزة عن غيرها أو « كمسرح عمليات » .

٤ - تكون النظام من وحدتين على الأقل وعادة أكثر من ذلك .

٣ : النظام الوطني :

وهو المستوى الثالث من التحليل بعد النظام الدولي والنظام الاقليمي ، والمعني به هو الدولة التي تعتبر كنظام من التفاعلات المختلفة، من سياسية

واقتصادية واجتماعية وغيرها ، وسيعالج هذا المفهوم للدولة لاحقاً في فصل الدولة والوحدات غير الدولة في العلاقات الدولية .

ثامناً : مدرسة « ما بعد السلوكية » :

في أواخر الستينات ، اعتبر ديفيد ايستون، وكان كما ذكر سابقاً من أبرز كتاب المدرسة السلوكية ، أن هناك تحولاً جديداً في البحث والدراسات أسماه الثورة « ما بعد السلوكية » . وتلتقي منطلقات وحجج هذه المدرسة مع منطلقات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية من حيث أن الإثنتين تركزان على أهمية القيم سواء أكان في أهداف البحث أو في مسلماته. وترفضان المنطق الذي يقول بوجود بحث مجرد من أية قيمة، إذ أن ذلك غير ممكن وغير جائز أيضاً . وتدعوان إلى توجيه الأبحاث للاهتمام بقضايا الساعة ولخدمة أهداف السلم وإيجاد السبل لتلافي الحروب والنزاعات وبناء مجتمع دولي أفضل . وتطورت بشكل خاص في إطار مدرسة « ما بعد السلوكية » دراسات السلم (PEACE RESEARCH) . وتنتقد مدرسة « ما بعد السلوكية » الروح المحافظة عند السلوكية من حيث اهتمام هذه الأخيرة فقط في دراسة وفهم الظواهر السياسية ووصفها دون الاهتمام ببذل الجهود لحل الأزمات والنزاعات التي تهدد الانسانية . ويقول ايستون في هذا الصدد أن مسؤولية مدرسة « ما بعد السلوكية » تكمن في محاولتها كسر حواجز الصمت التي أقامتها المدرسةالسلوكية، ودفع العلوم السياسية لمعالجة الحاجات الحقيقية للبشرية في فترات الأزمات . ويرى ايستون أن البحث السياسي لا يمكن أن يكون مجرداً من القيم (VALUE - FREE) . ويدعو إلى عكس ذلك إذ يعتبر مثلاً أن الباحثين والأكاديميين عامة عليهم مسؤولية تاريخية خاصة لحماية قيم الحضارة الانسانية؛ وذلك بوضع المعرفة في خدمة هذه القيم .

وتلتقي مدرسة « ما بعد السلوكية » في هذا السياق مع المفهوم التقليدي للنظرية السياسية الذي عبر عنه ليوشتراوس في أواخر الخمسينات عندما اعتبر أن الهدف الأساسي للبحث السياسي هو الحصول على المعرفة الضرورية لبناء

مجتمع العدل والحق. وقد اعتمد عدد من الكتاب منهج «ما بعد السلوكية» خاصة من الاختصاصيين في القانون الدولي واهتموا ببناء نماذج مستقبلية للنظام الدولي تقوم على السلم وإلغاء الحروب . والمفارقة الكبرى أنه إلى جانب هؤلاء انضم عدد هام من أبرز آباء الواقعية السياسية إلى هذا التيار، ومنهم هانس مورغنتو ، جون هرز ،جورج شوارزنبرجر. وركزوا على أنه يفترض توجيه دراسة العلاقات الدولية لإيجاد حلول للأزمات المتعددة التي تواجه البشرية .

ومن جهة أخرى تنتقد مدرسة «ما بعد السلوكية» المدرسة الواقعية لتركيز هذه الأخيرة على الدولة كالطرف الأهم في السياسة العالمية معتبرة أن الاطار المفهومي الذي قدمته الواقعية صار عتيقاً وغير صالحاً . وتعالج هذه الانتقادات الموجهة إلى الدولة ودورها في السياسة العالمية لاحقاً في فصل الدولة والأطراف الفاعلة الأخرى في السياسة العالمية . ويعتبر بعض الكتاب من مدرسة « ما بعد السلوكية » أن هناك أطرافاً غير الدولة تلعب دوراً موازياً بالأهمية للدولة وأحياناً أكثر أهمية من العديد من الدول في النظام الدولي . ومن أبرز الكتاب في هذا المجال روبرت كوهين وجوزيف ناي وسيوم براون. وقد اعتبر هؤلاء أنه مع تزايد الترابط الدولي والتداخل والاختراقات المتبادلة صار من الصعب إن لم يكن من شبه المستحيل اعتبار الدولة تعمل بوحي المصلحة القومية، واعتبروا بالتالي أن هذا المفهوم الأخير لم يعد صالحاً لتفسير سلوكية الدولة نتيجة لازدياد المصالح « عبر الدولة » و « فوق الدولة » وتشعبها، لأن مفهوم المصلحة القومية، صار غامضاً . وانتقدت مدرسة « ما بعد السلوكية » أيضاً مفهوم سيادة الدولة واعتبرت أنه صار بمثابة خرافة نتيجة للاختراقات الموجودة في النظام الوطني للدولة ، وعدد سيوم براون وريتشارد فالك القيم والأهداف التي تهم الانسانية والتي يفترض العمل على تحقيقها، واعتبرا بالتالي أن للباحثين الأكاديميين دور أساسي في شرح وفهم هذه الأهداف والعمل لها، وهي التغلب على العنف للتوصل إلى إلغاء النزاعات والحروب وزيادة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق حقوق الانسان والعدالة السياسية والاهتمام بشؤون التلوث والحفاظ على البيئة .

وتنتقد مدرسة « ما بعد السلوكية » المدرسة الواقعية لسببين أساسيين أولهما،

أكاديمي تحليلي؛ وهي أن « الواقعية » لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير الترابطات عبر الدولة والترابطات الكونية والاعتماد المتبادل على السياسة العالمية، وثانيهما أن الواقعية تركز على قضايا الأمن ولا تحاول إيجاد سياسات تساعد البشرية على التغلب على الأزمات الكونية التي تهددها .

إذن، تشبه مدرسة « ما بعد السلوكية » المثالية في العشرينات والثلاثينات من حيث أنها تعتبر أن هدف النظرية السياسية تقديم المعايير الأخلاقية التي على أساسها يمكن تقويم المجتمع الدولي والأطراف الدولية لتحديد من هو جيد وعادل ومن هو غير جيد وغيرعادل، كما يقول ريتشارد فالك . وتلتقي مدرسة « ما بعد السلوكية » مع المثالية في المسلمة الرئيسية التي تقول بأن هناك انسجام في المصالح بين الأفراد وبين المجتمع الكوني ، وأيضاً بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية في شؤون التنمية والأمن والحفاظ على المصادر الطبيعية كما يقول هرز . ويدعو أصحاب هذه المدرسة إلى إقامة مؤسسات « فوق الدولة » لادارة النزاعات التي تنشأ بين الدول والمساهمة في حلها وكذلك لادارة واستغلال المصادر الطبيعية وتأمين توزيعها بشكل عادل بين مختلف الدول .

ويذهب جون هرز وسيوم براون إلى القول أن من أهم واجبات العالم إعطاء شرعية للحاجة القصوى لاقامة مثل هذه المؤ ات . وتشترك هذه المدرسة مع المثالية في تفاؤلها من حيث الايمان بإمكانية إقامة حكومة عالمية ، وهي تمثل نوعاً من إعادة إحياء للمدرسة المثالية في العشرينات والثلاثينات بمسلماتها ومفاهيمها وأهدافها الأساسية وتطورت هذه الأخيرة نتيجة لخصوصيات المجتمع الدولي المعاصر .

ويمكن بالتالي توجيه نفس الانتقادات والمآخذ ذاتها التي توجه إلى المدرسة المثالية ، إلى مدرسة « ما بعد السلوكية » من حيث الخلط أحياناً بين وصف الواقع وتقديم الارشادات لتغيير الواقع، كالخلط مثلاً بين ضرورة وأهمية إقامة حكومة عالمية وإمكانية إقامة تلك الحكومة أو حول اعتبار القيم التي تدعو إليها المدرسة « ما بعد السلوكية » بمثابة حقائق تاريخية أو قيم عالمية شاملة بغض النظر

عن خصوصيات وتجارب ونسق قيم المجتمعات والحضارات المختلفة في العالم. وغني عن القول أن نظرية العقلانية وانسجام المصالح اللتان تعتبران مسلمتين اساسيتين في الفكر المثالي وفي مدرسة «ما بعد السلوكية» لا يتطابقان مع الواقع العملي الملموس في السياسة العالمية حيث النزاعات كالتعاون سمة طبعية في السلوكية الدولية. إذن، يمكن القول أن مدرسة «ما بعد السلوكية» أعادت إلى العلاقات الدولية إحدى الحوارات الكبرى في الحقل بين الواقعية والمثالية.

تاسعاً: الواقعية الجديدة:

وتعرف أيضاً بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية وتعتبر ذاتها امتداداً للواقعية التقليدية في الثمانينات. ومن أهم كتابها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيلبن، وروبرت تاكر وجورج مودلسكي. ويتميز هؤلاء عن أسلافهم في الواقعية التقليدية في أنهم تجاوزوا ما يعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء (ATOMISTIC EMPIRICISM) بمحاولتهم تقديم نظرية علمية، موضوعية للعلاقات الدولية وذلك بعكس الواقعية التقليدية التي كانت تقوم على البديهة. إذن، بالرغم من انطلاق هذه المدرسة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية، تحاول تحويل العلاقات الدولية إلى علم اجتماعي. وأهم مآخذ الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية، ما يلي:

١ ـ وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومشوشة ومتزعزعة. وقد حاولوا بالتالي تحديدها بشكل أكثر دقة في أدبياتهم.

٢ ـ عدم أخذها بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة للدراسة السياسية الدولية كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع مثلاً.

٣ ـ عدم وضوح في التمييز بين الأمور الموضوعية والذاتانية في الحياة السياسية الدولية.

٤ ـ الاهتمام فقط بالمجال الأمني ـ السياسي في تحليل السياسة الدولية.

فكان هناك تغييب لعوامل أساسية في الحياة الدولية كازدياد الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية وتداخل المجال الاقتصادي مع المجال الأمني ـ السياسي مثلاً .

ركزت الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي للهيمنة الذي هو وراء العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يحدد دينامية تلك العلاقات بشكل كبير. واعتبروا أن كلاً من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد فشلت في استيعاب وفهم هذه العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول . واهتمت الواقعية الجديدة أيضاً ببلورة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط السببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة أو اندثارها وبالتالي تحديد مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والاندثار . وفي ضوء ذلك تستطيع الدولة المهيمنة مثلاً توجيه جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن وبالتالي على النظام الاقتصادي الدولي الذي يخدم مصالحها . فالنظام السياسي ـ الاقتصادي حسب هذه النظريات ينتج عن تمركز القوة السياسية ـ الاقتصادية في قطب أو أكثر من قطب دولي . وغني عن القول أن مفاهيم الدولة وقوة الدولة وسيادتها تبقى العناصر الأساسية في التحليل عند هذه المدرسة .

تتسم الواقعية الجديدة بنوع من الدولاتية (STATISM) . فالدولة هي المعطى الأساسي فيما يخص كونها كيان قادر على أن يكون له أهدافه ومصالحه ، وبالتالي هناك رفض مبدئي لكل إشكالية حول قوة الدولة أو موقعها في السياسة الدولية . وينتج عن ذلك عدم الاعتراف بأهمية المفاهيم الكونية خارج إطار علاقات الدول . فما يعرف بمصالح البشرية أو قضايا التلوث أو العلاقات عبر الدولة تعالج كلها في إطار العلاقات بين الدول .

وتعتبر الواقعية الجديدة أن الأولوية النظرية هي للفاعل الفردي على التجمعات الاجتماعية . فالفاعل الفردي موجود بشكل مسبق ومستقل عن المؤسسات الاجتماعية وهو المحرك الفعلي لأهدافه . والحقيقة الاجتماعية ، حسب نموذج الواقعية الجديدة ، مكونة من عدة فاعلين في عالم يتميز بقلة

المصادر حيث لا يمكن تحقيق كل الأهداف مما يستتبع القيام باختيارات . والعقلانية في هذا الاطار هي تحديد اجرائي للنشاط في خدمة الأهداف التي يحدد قيمتها وأهميتها الفاعل الفردي . والدول هي الفاعل الفردي العقلاني التي تحدد بمصالحها وأنشطتها شكل وسمات النظام الدولي ، وقد لجأ أصحاب الواقعية الجديدة إلى استخدام كل من المنهج الاستنتاجي والمنهج الاستقرائي في أبحاثهم . فانطلق كينيث والتز مثلاً في كتابه نظرية العلاقات الدولية من إطار نظري سوسيولوجي هو النظام الدولي وسماته البنيوية ليشرح ويفسر سلوكيات الدول في حين لجأ غيلبن في كتاب « الحرب والتغيير في السياسة العالمية » إلى منهج استقرائي إذ انطلق من نظرية الاختيار العقلاني ليحلل موقف الدول افرادياً وبالتالي ليحدد من خلال ذلك السمات والتغييرات في النظام الدولي .

وأخيراً يمكن القول أن هناك خمس سمات تطبع تطور دراسة العلاقات الدولية وتشكل تحديات لها ، وهي :

١ ـ محاولة دائمة لبلورة العلاقات الدولية كحقل مستقل في العلوم الاجتماعية .

٢ ـ تطوير النظريات ذات المضمون التفسيري والتنبؤي وخاصة في الدراسات المستقبلية وتطوير وتوضيح الروابط بين مختلف مستويات التحليل .

٣ ـ تطوير مناهج وأدوات التحليل والبحث والعمل على تحديد العلاقة بين البحث الكمي والبحث النوعي .

٤ ـ الاهتمام بموضوع ربط دراسة العلاقات الدولية بالقضايا والمشاكل الدولية المعاصرة والهامة .

٥ ـ محاولة احداث نوع من التوازن في الاهتمام والبحث بين النظرية المعيارية والنظرية التجريبية التحليلية .

مراجع الفصل الأول

1- Aron, Raymond. «What is a Theory of International Relations?» **Journal of International Affairs,** Vol.21, No.2, 1967.

2- Aron, Raymond. **Paix et Guerre entre les nations.** 8ème ed. Paris: Calmann, Lévy, 1984.

3- Banks, Michael «Systems Analysis and the Study of Regions» **International Studies Quarterly,** Vol.13, December, 1969.

4- Bozeman, Adda. **The Future of law in a Multicultural World.** Princeton: Princeton University Press, 1971.

5- Brecht, Arnold. **Political Theory: The Foundations of Twentieth Century Political Thought.** Princeton: Princeton University Press, 1959.

6- Bull, Hedley. «International Theory: The case for a classical Approach», **World Politics,** Vol. 18, April 1966, pp.361-377.

7- Bull, Hedley and Adam Watson. **The Expansion of International Society.** New York: Clarendon Press, Oxford, 1984.

8- Bull, Hedley. **The Anarchical Society.** New York: Columbia University Press, 1977.

9- Burton, John; **World Society.** Cambridge: Cambridge University Press, 1973.

10- Cantori, Louis and Stephen Spiegel. **The International Politics of Regions: A comparative Approach.** Englewood Cliffs, N.J.: Prentice, Hall, 1970.

11- Carr, Edward. **The Twenty Years's crisis, 1919- 1939 An introduction to the Study of International Relations.** New York: Praeger and Row, 1966.

12- Dougherty, James and Robert Pfaltgraff. **Contending Theories of International Relations.** New York: J.B. Lippincott company, 1971.

13- Easton, David. «The Current Meaning of Behaviouralism» in James Cherlesworth (ed.) **Contemporary Political Analysis.** New York: Free Press, 1967, pp11- 31.

14- Eastern, David. «The New Revolution in Political Science», **American Political Science Review,** December 1969, pp.1051- 1061.

15- Falk, Richard and Saul Mendlovitz (eds.) **Regional Politics and World Order** San Francisco: W.H. Freeman and Company, 1973.

16- Falk, Richard, **A Study of Future Worlds.** New York: Free Press, 1975.

17- Falk, Richard, **The End of World Order.** New York: Holmes and Meier, 1983.

18- Frankel, Joseph. **National Interest.** New York: Praeger Publishers, 1970.

19- Gilpin, Robert. **War and change in world Politics.** New York: Cambridge University Press, 1981.

20- Graham, George, and George Carey (eds.) **The post-Behavioral Era: Perspectives on Political Science.** New York: David Mckay Company, Inc., 1972.

21- Haas Michael, «Bridge- Building in International Relations: A Neotraditional Plea, «**International Studies Quarterly,** Vol 11, 1967, pp.320-328.

22- Haas Michael (ed.), **International Systems: A Behavioral Approach.** San Francisco: Chandler, 1974.

23- Herz, John. **Political Idealism.** Chicago: University of Chicago Press, 1951.

24- Kaiser, Karl. «The Interaction of REGIONAL Subsystems,» **World Politics,** Vol.21, October 1968.

25- Kaplan, Abraham. **The Conduct of Inquiry** San Francisco: Chandler Publishing Company, 1964.

26- Kaplan, Morton. **System and Process in International Politics.** New York: Wiley, 1957.

27- Kaplan, Morton. **New Approaches to International Relations:** New York: St Martin's Press, 1968.

28- Kaplan, Morton. «The new Great Debate: Tradionalism versus science in International Relations,» in Klaus Knorr and James Rosenau (eds.) **Contending Approaches to International Politics.** Princeton: Princeton University Press, 1969.

29- Kelman, Herbert (ed.) **International Behavior: A Social-Psychological Analysis.** New York: Halt, Rhinehard and winston, 1965.

30- Kent, R. and G. Nielsson (eds.) **The Study and Teaching of International Relations** New york: Nichols Publishing Co., 1980.

31- Knorr, Klaus and Sidney Verba (eds.) **The International System: Theoretical** Princeton: Princeton University Press, 1961.

32- Knorr, Klaus and James Rosenau (eds.). **Contending Approaches to International Politics.** Princeton: Princeton University Press, 1969.

33- Krasner, Stephen. **Defending the National Interest.** Princeton: Princeton University, 1978.

34- kuhn, T. **The Structure of Scientific Revolution** Chicago:University of Chicago Press, 1962.

35- Manning, C. **The Nature of International Society.** New York: John Wiley and sons, Inc. 1962.

36- Masters, Roger «World Politics as a Primitive Political System» **World Politics,** Vol.16, JULY 1964, pp.595- 619.

37- Mcclelland, Charles. «The Function of theory in International Relations». **Journal of Conflit Resolution,** Vol. 4, September 1969, pp.311- 314.

38- McClelland, Charles. **Theory and the International System.** New York: Macmillan 1966.

39- Modeleski, George. «The long-Cycle of Global Politics and the Nation-State» **Comparative Studies in Society and History,** Vol.20, April 1978.

40- Morgenthau, Hans. **Scientific Man vs. Power Politics.** Chicago: University of Chicago Press, 1946.

41- Morgenthau, Hans, **Politics among Nations.** 5ed. Rev. New York/ Alfred, Knopf, 1978.

42- Palmer, Norman. **A design for International Relations Research: Scope, Theory Methods and Relevance.** Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, Monograph No.10, 1970.

43- Rosecrance, Richard, **International Relations: Peace of War?** New York: MacGraw-Hill Book Company, 1973.

44- Rosenau, James (ed.). **International Politics and Foreign Policy.** New York, Free Press, 1969.

45- Rosenau, James (ed.). **In Search of Global Patterns.** New York: Free Press, 1976.

46- Ruggie, John. «Continuity and Transformation in the world Polity: Toward a Neorealist Synthesis», **World Politics,** Vol.35, January 1983.

47- Russett, Bruce. **International Regions and The International System.** Chicago: Rand McNally, 1967.

48- Russett, Bruce. «The young Science of International Politics,» **World Politics,** Vol. 22, October 1969, pp.87- 94.

49- Russet, Bruce and Harvey Starr, **World Politics: The Menu for Choice.** San Francisco: W.H. Freeman and Co., 1981.

50- Schwarzenberger, Georg. **Power Politics,** 3rd edition. New York: Frederick A. Praeger, 1964.

51- Sibley, Mulford. «The limitations of Behavioralism» in James Charlesworth, **op.cit.,** pp.51- 71.

52- Singer David. «The Relevance of the Behavioral Science to the Study of International Relations, **Behavioral Science,** vol.6, 1961, pp.324-335.

53- Singer, David. «The Behavioral Science Approach to International Relations. Payoff and Prospects, «**SAIS Review,** Vol. 10, Summer 1966, pp 12- 20.

54- Singer David. **Quantitative International Politics: Insights and Evidence.**

New York: Free Press, 1968.

55- Sondermann, Fred. «The Concept of the National Interest», **Orbis,** Spring 1977, pp.121- 138.

56- Starr, Harvey. «The Quantitative International Relations Scholar as Surfer: Rinding the fourth wave,» **Journal of Conflict Resolution,** Vol.28, June 1974, pp.336- 368.

57- Thompson, Kenneth «The Study of International Politics: A survey of Trends and Developments, **The Review of Politics,** Vol.14, October 1952 pp.433- 467.

58- Thompson, Kenneth, «Normative Theory in International Relations», **Journal of International Affairs,** Vol.21, 1967.

59- Thompson, William. «The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory», **International Studies Quarterly,** Vol.17, No.1, March 1973, pp.89- 117.

60- Waltz, Kenneth. **Theory of International Politics.** Mass: Addison-Westely, 1979.

61- Wight, Martin. «Why is there no International Theory?» **International Relations** Vol.2, April 1960, pp.35- 48.

62- Wight, Martin (ed.) **Systems of States.** Great Britain: Leicester University Press, 1977.

63- Yalem, Ronald. **Regionalism and World Order.** Washington: Public Affairs Press, 1965.

64- Yalem, Ronald. «Toward the Reconciliation of Traditional and Behavioral Approaches to International Theory», **Orbis,** Vol.13, 1969, pp.578- 599.

65- Young, Oran. «Political Discontinuities in the International System», **World Politics,** Vol.20, No.3, 1968, pp.369- 392.

66- Young, Oran. «Professor Russett: Industious Tailor to a Naked Emperor», **World Politics,** Vol.21, April 1969, pp.486- 511.

67- Zorgbibe, Charles. **Les Alliances dans le Système Mondial.** Paris: Presses Universitaires de France, 1983.

الفصل الثاني

الدولة والأطراف الفاعلة الأخرى
في السياسة العالمية



أولاً : مفهوم الدولة

تعرف الدولة أياً كان شكلها، بشكل عام ومبسط بالبنية السياسية، التي تسيطر على سكان يعيشون على أرض محددة وبشرط توفر العناصر التالية : التمايز عن البنى السياسية الأخرى الموجودة في الاطار المجتمعي ذاته ، التمتع بالاستقلالية ووجود مركزية في السلطة، والمقصود هنا نوع من الشكل الهرمي . وقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في أحد أحكامها الصادرة عام ١٩٧٥ أنه يمكن وصف الدولة بالصفات التالية : وجود شعب مستقر على أرض معينة ، وجود سلطة تنظم وترعى شؤونه واستقلالية الدولة عن دول أخرى. والصفة الثالثة أساسية لوجود الدولة وإلا كان بالامكان اعتبار أي ولاية في أية دولة فدرالية بمثابة دولة . فالدولة ذات السيادة في القانون الدولي هي الدولة المستقلة . واتخذت الدولة منذ عصر الاغريق حتى يومنا هذا أربع أشكال عامة هي :

الدولة ـ المدينة : وهي كانت من أهم إنجازات الفكر الاغريقي حيث كان البوليس (POLIS) أو المدينة الشكل السياسي الجديد الذي طوره الاغريق في القرن السادس قبل الميلاد . وقارن أريسطو الدولة ـ المدينة مع شكلين آخرين من التجمعات الموجودة هما العائلة التي رأى أريسطو أنها تجمع أناساً يرتبطون

بصلة الدم والقربة التي تجمع جيراناً على أساس المصلحة . ويهدف هذان التجمعان إلى تأمين بقاء الوجود الانساني في حين أن المدينة حسب أريسطو تهدف إلى تأمين « الحياة كما يفترض أن يعيش الانسان » . فالانسان الذي يملك قدرة التفكير والقيام بأعمال خلاقة نتيجة ذلك تقدم له المدينة ، كتنظيم لا يقوم على القدرة المجردة أو المصلحة العابرة ، الاطار الوحيد الذي يستطيع فيه أن يحقق إمكاناته وقدراته الذاتية . وقد وجد هذا الشكل من الدول لاحقاً في عصر النهضة في ايطاليا . الشكل الثاني من الدول كان **الدولة ـ الامبراطورية** التي تقوم على التوسع وضم دول وشعوب إلى الدولة الأم وقد تمتد حدود الامبراطورية أبعد من حدود القارة التي تقع فيها أساساً. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك الامبراطورية الرومانية . وبقدر ما تكبر المسافة الجغرافية بين المركز الرئيسي وبين أرجاء الامبراطورية المختلفة بقدر ما تزداد صعوبة إبقاء السيطرة على تلك الأجزاء، وبقدر ما تزداد كلفة تلك السيطرة التي كانت تقوم بوسائل عديدة منها المباشر ومنها غير المباشر . وتمثل **الدولة الاقليمية**(*) ثالث أنواع الدول ،وهي التي كرستها اتفاقية وستغاليا عام ١٦٤٨ حيث صارت الدولة تعتبر وحدها السلطة المطلقة على وحدة ترابية محددة بعد أن كانت تشترك معها في ذلك الكنيسة في أوروبا . وقد تطورت هذه الدول فيما بعد حيث اتسعت مساحة بعضها وضاقت مساحة البعض الآخر وشكلت الخطوة الأساسية للتحول نحو الشكل الرابع من الدول ، **الدولة القومية** ، التي يتسم بها النظام الدولي منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد حصل ذلك نتيجة قيام حركات قومية ساهمت في بلورة وتطوير الوعي القومي عند سكان هذه الدول الاقليمية بحيث صار هناك شعور بالانتماء القومي إلى الوحدة الترابية المحددة ، فتحولت بالتالي الدولة الاقليمية إلى الدولة القومية ، ولو أن كثيراً من الدارسين يعتبرون أن أكثر الدول في عالمنا المعاصر هي دول اقليمية وليست دول قومية . وقد ساهم نشوء القومية في قيام حركات استهدفت توسيع أو تضييق حدود الدولة لتصبح ملائمة لحدود الأمة . ونشير في هذا السياق إلى دور بروسيا وبيادمونت في توحيد كل من

(*) الدولة الإقليمية : Territorial State

ألمانيا وايطاليا . وسنبرز لاحقاً في إطار دراسة الدولة القومية المسار التاريخي لتطور الدولة الاقليمية نحو الدولة القومية . وقد رافق ظهور الدولة الاقليمية بروز نظريات جديدة ومختلفة لمفهوم الدولة . فلقد قدم مكيافللي مفهوماً للدولة يمثل تحولاً جذرياً عن المفاهيم القومية، وتحديداً، عن نظريات الاجتماع الطبيعي والنظريات اللاهوتية . اعتبر مكيافللي أن الدولة هي السلطة المركزية ذات السيادة التي تشرع وتقرر في الشؤون الداخلية والخارجية للمجتمع الذي تسيطر عليه ودون أن يشاركها أحد في ذلك . فوجود الدولة أو إنشائها يعني ممارسة كاملة للسلطة . ويفترض ، حسب مكيافللي ، الحفاظ على هذا المبدأ بشتى الوسائل . ويدعو مكيافللي إلى عدم الأخذ بالاعتبارات الأخلاقية أو الدينية في الأنشطة التي قد يفترض القيام بها لانشاء الدولة أو الحفاظ عليها .

ويعتبر جان بودين أن السلطة السياسية شكل ضروري للوجود الاجتماعي وهو لا يعير أي اهتمام للموضوع الفلسفي حول أصل الدولة (إلهي أو طبيعي) كما فعل كل من أغسطين وتوما الأكويني . ويعتبر أن وجود سلطة عامة موحدة وموحدة هو بمثابة مسلمة قائمة في كل مجتمع تاريخي . ويلاحظ أن السمة الأساسية في الدولة هي القوة السيادية التي تمارس من قبل حكومة بأشكال متعددة ، ويرى بودين بالتالي أن وجود تلك الصفة يساوي وجود الدولة . فسيادة الدولة مطلقة ودائمة لا تتأثر بأحد ولا تعتمد على أحد وهي أيضاً واحدة غير مجزأة .

ويرى غروتيوس أن المجتمع السياسي هو تحقيق للقانون الطبيعي ، وبالتالي، فإن أعضاء هذا المجتمع يتفقون بإرادتهم وبواسطة التعاقد على إعطاء السلطة العامة لمؤسسة أو بنية سيادية دائمة تكون مهمتها تأمين الاستقرار والسلام . فالأشخاص المؤتمنون على تلك السيادة بواسطة التعاقد عليهم دائماً أن يثبتوا أن سلوكياتهم متوافقة مع إرادة الجماعة المتعاقدة وإلا صار من الممكن فك التعاقد ومقاومته . إذن ، حسب غروتيوس فشرعية الدولة ليست مطلقة كما هي عند كل من ميكافللي وبودين، والمجتمع له حق محاسبة السلطة إذا أساءت استعمال الشرعية المتفق عليها .

وينطلق هوبز من اعتبار وضع الانسان في حالة الطبيعة صعب « ولا يطاق » بسبب التناقض المستمر بين غريزة القوة وغريزة العيش في سلام مما يدفع بالانسان بنتيجة إمكاناته الخلاقة إلى إقامة إطار أعلى يكون هدفه فرض نظام يمنع العنف الطبيعي ويستبدل حرب الكل ضد الكل بسلام الكل مع الكل . ويرى هوبز ضرورة إقامة قوة مطلقة لتضع حداً للعنف الناتج عن الممارسة المطلقة للقوة . ويستتبع ذلك أن يتنازل المواطنون في المجتمع السياسي وفي الدولة عن قوتهم وحريتهم الفردية ويحولوها إلى السلطة العامة . ويلتقي هوبز مع كل من مكيافللي وبودين في أن سيادة الدولة المطلقة واحدة وغير مجزأة ، وبالتالي لا تخضع الدولة لأي اعتبار ما عدا اعتبار مصلحة المواطنين المقيمين في أراضيها والتي تحدد مصلحتهم. ويعي هوبز مخاطر السلطة المطلقة، أيضاً، ولكنه يحذر بأن وجود سلطة سيادية يبقى أقل ضرراً من غياب تلك السلطة ، ولكن التنازل الكامل من قبل المواطنين والخضوع للدولة لا يفرض من جهة أخرى ، حسب هوبز ، أي التزام من قبل الدولة في اطار هذا التعاقد ، تجاه المواطنين وهذا يتنافى مع ما ذهب إليه غروتيوس .

وينطلق جون لوك من اعتبار أن المجتمع في حالة الطبيعة، يملك إمكانية تنظيم ذاته بشكل متناسق ومنسجم ودون أن تكون هناك حاجة لاطار سياسي معين . ولكن ما يمنع حصول هذاالشيء هو العجز الذي يواجهه المجتمع أحياناً نتيجة عوامل داخلية وخارجية. فالقوانين الطبيعية إذن، هي بدون قوة تنفيذية، وبالتالي يفترض إنشاء سلطة تبرز وتمأسس هذه القوانين لتعطيها قوة القانون الوضعي وتفرض فعاليتها بالاكراه إذا اضطرت لذلك، فمبدأ إنشاء الدولة ضروري إذن، ولكن الدولة تبقى شكلاً فارغاً، وعلى المواطنين أن يقرروا ماهية طبيعة السلطة وتكوينها ونوعية الحاكمين الذين يريدون تشكيل جهاز الدولة . ويعتبر لوك أنه إذا انحازت الدولة عن المهام الموكولة إليها يصبح بالتالي من واجب المواطنين إعلان العصيان عليها، وهو يلتقي بذلك مع غروتيوس .

وأخيراً يعتبر هيغل أن السيادة هي المبدأ الضروري لتأمين وحدة الدولة . فالقوة الكاملة (قوة التنفيذ) المتعلقة بقرارات الدولة وسمو قوانينها فوق أي مبدأ

أو قانون آخر يجعلان من الدولة الحكم في الخلافات الداخلية والقائد في مواجهة المخاطر الخارجية . فالمصلحة العامة للمجتمع تكمن في الدولة . وحتى تستطيع الدولة أن تقوم بذلك يفترض أن يجسد أعمالها وقراراتها حكام يتمتعون بالقدرات العقلانية وتحكيم العقل على أي قوة أخرى ، إذن فالسلطة في الدولة الهيغلية تخضع لذات القوانين والأحكام التي يخضع لها المواطنون، وهي قوانين المعرفة العقلانية .

ثانياً : الأمة والقومية :

١ ـ الأمة :

يعتبر بعض الكتاب كروبرت أمرسون وف . هنسلي ، وهما من المختصين بدراسة الأمة والقومية ، أنه لا يوجد تعريف شامل دقيق ومتفق عليه كلياً للأمة، وذلك بنتيجة وجود عدة تعريفات تشترك فيما بينها ببعض الصفات التي تعطيها للأمة وتختلف في بعضها الآخر . ونقدم بعض الأمثلة للدلالة على ما سبق ذكره فالأكاديمية الفرنسية مثلاً عرفت الأمة عام ١٦٩٤ كمجموع السكان الذين يعيشون في دولة واحدة ويخضعون للقوانين والأنظمة ذاتها ويتكلمون اللغة ذاتها .واعتبر ايمانويل سييس (SIEYES)(١٧٤٨ - ١٨٦٣)وهو من منظري الثورة الفرنسية،أن الأمة هي معطى قائم وسابق لأي فعل سياسي أو تشريعي، وهي مكونة من أفراد أحرار متساوين مختلفين عن بعضهم البعض، ولكنهم متحدين في إرادة العيش المشترك والمصير الواحد . ورد السياسي البريطاني ديزرائيلي في القرن التاسع عشر نشأة الأمة إلى تطور تدريجي لتأثيرات مختلفة منها البنية السياسية التي كانت قائمة أساساً ، المناخ ، الأرض ، الدين ، القوانين ، العادات ، التقاليد والأحداث غير العادية في التاريخ، وكذلك الصفات الخاصة للمواطنين . وفي فرنسا اعتبر أرنست رينان أن عاملين أساسين يشكلان الأمة التي هي « مبدأ روحي » : العامل الأول في الماضي، وهو الملكية المشتركة لتراث غني من التقاليد والذكريات، والعامل الثاني في الحاضر، وهو رغبة العيش المشترك عند أبنائها وإرادتهم في استمرار وتنمية الارث الذي حصلوا عليه . فالأمة حسب رينان أيضاً هي تضامن كبير قائم على شعور القوم بالتضحيات التي

قدمت وعلى استعدادهم لتقديم تضحيات أخرى . فالأمة إذن تفترض وجود ماضي وتختصر في الحاضر بواقع محسوس قائم على إرادة ورغبة واضحة في استمرارية الحياة المشتركة . ويرى الكاتب الفرنسي فاليري أن العامل الأساسي في تكوين الأمة الذي هو الرابط الداخلي الذي يجمع أفراد شعب معين ويجمع أجيالاً مع بعضها ليس هو ذاته في كافة الأمم؛ فقد يكون هذا الرابط قائم على العرق ، أو اللغة ، أو الوحدة الترابية أو الذكريات أو المصالح المشتركة .

وقدم ليونارد تيفي تعريفاً شاملاً ، وعاماً للأمة من خلال العناصر والأوصاف التي يعتبرها مختلف أصحاب التيار القومي بأنها تشكل الأمة، وهي :

١ ـ الأمة وحدة مجتمعية طبيعية وليست اصطناعية أو مفروضة بالقوة كما يمكن أن يكون الحال مع وحدات سياسية معينة كالدولة . وهي بالتالي ليست وحدة ذات عناصر مركبة أو منتقاة بالرغم من أن الأمة قد تقبل انضمام أناس أو جماعات جدد إليها بواسطة الاستيعاب (ASSIMILATION) .

٢ ـ عند أفراد الأمة الكثير من الصفات المشتركة والانسجام القيمي والاجتماعي،وأساس هذا الانسجام أو الوحدة تاريخ مشترك وتجربة ومصالح مشتركة يعبر عنها في تراث أدبي وفي عادات وتقاليد ونشاطات مختلفة كالموسيقى والرياضة والأكل والأخلاق والملابس ، وقد تنطبع أحياناً بعض الديانات في بعض الأمم بطابع خاص وتصبح جزءاً من تراث الأمة .

٣ ـ كل أمة بحاجة إلى بنية سياسية تستطيع بواسطتها التعبير عن ذاتيتها وغالباً ما تكون الدولة المستقلة هي البنية المنشودة. ويعتبر الفيلسوف الألماني هردر أن إقامة الدولة هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للأمة للتخلص من إمكانية استيعابها .

٤ ـ قد تقوم الدول على وحدة ترابية محددة تمارس عليها سيادتها القانونية المطلقة إلا أن ذلك لا يعني قبول جماعات داخل أو خارج الدول بشرعية حدود تلك الوحدة الترابية . فالأمة هي الوحدة الطبيعية التي لها حقوق شرعية ولو لم يعبر عنها أحياناً قانونياً وسيادياً في أرضها .

تقوم هوية الأمة إذن ،على التقاليد والثقافة المشتركة للشعب ووجود تاريخ مشترك وهذا كله يعمل كرابط نفسي يشد الأمة ويميزها عن الأمم الأخرى .

٢ ـ القومية :

أما القومية فقد اهتم بها الباحثون والكتاب من زوايا مختلفة تعكس اهتمامات اكاديمية وسياسية عديدة، بحيث اتخذت القومية المفاهيم التالية : حالة ذهنية ، تعبير عن وعي قومي ، عقيدة سياسية ، واتجاه سياسي يعبر عن توجهات ومصالح جماعات معينة .ويقوم الفكر القومي على ثلاث مسلمات رئيسية هي التالية :

١ ـ وجود أمة ذات شخصية ظاهرة وواضحة ولها صفات مميزة .

٢ ـ مصالح وقيم وأهداف الأمة لها أولوية على كل المصالح والقيم والأهداف الأخرى لمختلف فئات المجتمع الذي تتكون منه الأمة .

٣ ـ استقلالية الأمة للتعبير عن ذاتها بأفضل شكل، ويكون ذلك عادة بتحقيق سيطرة الأمة على مقاديرها بواسطة إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة .

وقد عرف لويس سنايدر، وهو من أبرز دارسي القومية، هذه الأخيرة بأنها حالة ذهنية أو مشاعر وعواطف عند مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة ، يتكلمون اللغة ذاتها وذوي ثقافة مشتركة تمثل تقاليد وطموحات الأمة . وتعبر هذه المجموعة عن مشاعرها بالتعلق برموز وتقاليد معينة ويكون لها ديانة واحدة أحياناً .

٣ ـ النظريات القومية :

وتتوزع النظريات القومية في أربع مقتربات عامة، هي :

أ ـ مقترب القومية التقليدية : حسب هذه المقترب تعتبر القومية بمثابة تعبير عن شخصية الأمة عندما تعي هذه ذاتيتها المميزة . فالأمة تريد الاستقلال والتعبير عن هويتها. والقومية هي السعي لتحقيق ذلك .

ومن الملاحظ أن التيارات القومية تختلف في تحديد مفهوم القومية . هناك إذن مفاهيم متعددة وبعضها يتناقض مع البعض الآخر . فالبعض مثلاً ينطلق في تحديد القومية من مفهوم إقليمي ـ تاريخي كوجود سكان على وحدة ترابية محددة يعيشون سوية لفترة طويلة في إطار دولة واحدة . ويتناقض ذلك أحياناً مع مفهوم القومية ـ الاثنية . ونشير في هذا الاطار مثلاً إلى قومية نيجريا مع قومية بيافرا وقومية اسبانيا مع قومية الباسك . ويرى البعض أن القومية تكون قوية في الدول ذات المجتمعات التي تتسم بثقافة مشتركة واقتصاد متوازن ومنصهر ونظام اتصالات متقدم يساهم في الانصهار المجتمعي ، وتكون ضعيفة أو منحسرة في المجتمعات التي تفتقد هذه العناصر .

ولكن هذا الرأي يعبر عن حقيقة جزئية وليس عامة، إذ أن هناك دولاً متقدمة تتسم بالمعايير المذكورة سابقاً وتعاني من مشاكل الأقليات القومية، ولو اتخذت هذه المشاكل شكلاً مختلفاً أحياناً عن تلك التي تعانيها في المجال ذاته دول نامية أو دول في طور النمو . وبأي حال فمجمل النظريات القومية تنتمي إلى مقترب القومية التقليدية .

ب ـ مقترب الاتصال : صاحب هذه النظرية هو كارل دويتش الذي يعتبر أن الأمة هي نسق متطور ومعقد وكثيف من الاتصالات المختلفة . ويتسم هذا النسق بالانصهار الذي ينعكس في الهوية المشتركة عند الأمة . ويمكن انتقاد نظرية الاتصالات التي طورها دويتش بالملاحظة أن ازدياد شبكة الاتصالات المختلفة بين الأفراد والمجموعات قد يؤدي إلى ازدياد الانصهار حسب تلك النظرية، ولكنه، والأهم، قد يؤدي أحياناً إلى ازدياد التباعد والنزاع . وقد يؤدي أيضاً ازدياد الاتصال إلى ولادة مشاعر وولاءات غير قومية .

ج ـ المقترب السيكولوجي : ينطلق هذا المقترب من اعتبار أن الناس بحاجة دائماً إلى الانتماء لقضية أو لجماعة أكبر من تلك التي يعيشون في إطارها . فعند سقوط أو اندثار هوية معينة ، يبحث الناس عن هوية أخرى، وبالتالي تصبح القومية أو الولاء لهذه الجماعة ـ الأمة هي إحدى الخيارات القائمة . فالتركيز

على الهوية الثقافية (القومية مثلاً) لجماعة من الناس يكون باستنهاض أو إبراز هوية تعتبر أنها كانت دائماً موجودة،ولكنها نسيت أو هددت أو تم التخلي عنها في مرحلة من مراحل تاريخ تلك الجماعة .

د ـ المقترب الوظيفي : يعتبر أصحاب هذا المقترب أن التمايز السريع في المجتمعات النامية أو التي هي في طور النمو يؤدي إلى اندثار الهوية التقليدية وبداية ظهور هوية جديدة قد تكون الهوية القومية أو الولاء لاطار مجتمعي أوسع متطابق مع إطار الدولة التي تقود عملية تطوير وتنمية وتحديث مجتمع معين .

ولا بد من التنبيه إلى الفرق بين القومية (NATIONALISM) والوطنية (PATRIOTISM) ، فالأولى ترتبط بمفهوم الانتماء لشعب أو لجماعة اجتماعية ثقافية معينة في حين أن الثانية ترتبط بمفهوم الانتماء لدولة أو وحدة ترابية معينة . فليس إذن كل شعور بالتعلق بوحدة سياسية معينة هو شعور قومي؛ فمواطنو أثينا وروما (الدولة ـ المدينة) كانوا منتمين أو متعلقين بالوحدة السياسية التي هي مدينتهم ولم يكن عندهم شعور قومي حسب المفاهيم المختلفة للقومية .

٤ ـ نشأة الدولة القومية :

يعود قيام الدولة الاقليمية ، في أوروبا إلى انهيار الامبراطورية الرومانية ، وقد جرت عدة محاولات فاشلة لاحياء الدولة الامبراطورية لاحقاً إلى أن نجح الامبراطور أوتو الأول (٩٣٦ ـ ٩٧٣) في إقامة تلك الامبراطورية التي كانت قاعدتها ألمانيا . وقامت صراعات بين الامبراطورية وبين البابوية. وكان كل منهما يدعي حقه في السلطة الشاملة على أوروبا ، وأدى ذلك إلى نشوب حروب بين المدن الايطالية والاقطاعات الألمانية . وأضعفت هذه الحروب كل من الامبراطورية والبابوية،وساهمت بالتالي بشكل غير مباشر في تقوية دول قائمة مثل انكلترا وفرنسا .

ومن أولى مظاهر نمو سلطة الدولة في أوروبا، تغير العلاقة بين الكنيسة والدولة حيث حاولت هذه الأخيرة الحصول على سلطات أوسع على حساب الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تتدخل في كافة الشؤون والقضايا الدينية وغير

الدينية. إستهدفت الدولة، إذن، إضعاف سلطة البابوية والتقريب بين الولاء الديني والولاء السياسي ـ الاقلمي (POLITICAL- TERRITORIAL). وقد بدأ الصراع حول ذلك في اسبانيا مثلا منذ أواخر القرن الخامس عشر وفي فرنسا منذ بداية القرن السادس عشر.

واتسم نمو سلطة الدولة ـ السلطة الملكية ـ بأربع مظاهر هي:

١ ـ تمركز السلطة: ونتج ذلك عن ازدياد قوة وامكانات وقدرات السلطة المركزية على حساب المؤسسات والسلطات المحلية والاقليمية في الدولة.

٢ ـ توسع جهاز الدولة السياسي والاقتصادي والعسكري نتيجة ازدياد مصالحها ووظائفها.

٣ ـ تغير صورة الدولة التي صارت تعتبر كجهاز فوق المواطنين ومختلف ومتميز عن المؤسسات الأخرى يمثل ويعبر عن مبادىء ومصالح عامة هي فوق المصالح الفردية والفئوية التي تتكون منها العلاقات في مجتمع الدولة.

٤ ـ ازدياد نشاط الدولة الخارجي، وبالتالي الخلافات بين الدول بنتيجة ازدياد التنافس فيما بينها.

يتفق المؤرخون وعلماء السياسة أن اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨ التي انهت حرب الثلاثين عاما (الحرب الدينية) كرست قيام النظام الاوروبي الحديث. وهو النظام الذي قام على مفهوم الدولة الاقليمية وسلطتها المطلقة بعد أن كانت الدولة تتعرض لضغوطات من بنى سياسية «تحت الدولة» (SUB-STATE) كالاقطاع والنبلاء، ومن بنية سياسية «فوق الدولة» (SUPRA-STATE) هي الكنيسة التي كانت تتدخل في الشؤون السياسية العامة. كانت الدولة الاقليمية إذن، هي الخطوة التي هيأت لانشاء الدولة القومية.

وهناك شبه إجماع بين أكثر المختصين في تاريخ القومية بأن هذه الاخيرة نشأت في أواخر القرن الثامن عشر. وقد اعتبر لويس سنايدر مثلا إن الثورة الفرنسية هي مصدر القومية، ولا ينفي سنايدر وجود ما اسماه بعض الظواهر شبه

القومية قبل ذلك، فالقومية حسب سنايدر ليست نتاج قانون طبيعي، ولكنها نتاج تاريخي لظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ونفسية، ولئن وجدت بعض القوميات قبل القرن التاسع عشر فإن التيار القومي بشكل عام الذي يؤمن بأن الأمة هي الوحدة السياسية الطبيعية قد تبلور في القرن التاسع عشر، وقد أعطى تيار العقلانية (RATIONALISM) الذي نشأ خلال القرن الثامن عشر في أوروبا أفكارا جديدة ساهمت كلها في بلورة مفاهيم أساسية في القومية، فالعقلانية كانت مجموعة من المفاهيم والافكار في السياسة والحكم والاقتصاد والدين والقانون. واعتبر دعاة هذا التيار أن دراسة هذه الشؤون يكون بتركيز الاهتمام على الانسان والعقل الانساني. وقد ساهمت في هذا الاتجاه ايضا الاكتشافات العلمية التي حصلت في القرن السابع عشر، وانتقدت العقلانية المفاهيم التقليدية التي كانت سائدة كادعاء الملكيات المطلقة بأنها تجسيد لارادة الله على الارض. ورفض التيار «العقلاني» كافة المفاهيم الغيبية للسلطة، ودعا إلى اعتماد مفهوم تعاقدي للسلطة وإلى تغيير المؤسسات القائمة. وتطورت في ظل تيار العقلانية مفاهيم المواطنية والمساواة القانونية بين المواطنين والولاء لاطر سياسة غير تقليدية كالدولة والأمة مثلا.

وساهمت الرأسمالية بأنماطها الانتاجية في قيام طبقات جديدة، وفي إضعاف الطبقات التقليدية. وأدى ازدياد الاتصالات وتطوير المواصلات لخدمة المصالح الجديدة، إلى انصهار المجتمع وساهم في ذلك تطوير نظام تربوي وإيجاد لغة مشتركة لتسهيل التفاعلات الاقتصادية.

تمثلت العوامل الرئيسية الثلاث التي هيأت لقيام الدولة القومية في نشأة الدولة الاقليمية، بتطور الافكار العقلانية، ونشوء الرأسمالية.

نشأت القومية في أوروبا وكانت أولى الدول القومية فرنسا، إنكلترا، هولندا، الدانمرك، السويد، وإلى حد ما اسبانيا. وفي حين ضاقت أو توسعت رقعة أراضي هذه الدول خلال تطورها التاريخي إلا أن شعبها كان يملك نوعا

من الوحدة الثقافية ميزته عن الغير. وقد ازدادت وتبلورت هذه الشخصية. ولم يكن عمل الحكام وتشجيعهم للوحدة الداخلية في هذه الدول من منطلق قومي في مجمل الاحيان، إنما كان بناء الدولة القومية يخدم مصالحهم. وذلك بإضعاف الولاءات الداخلية التقليدية (الاقطاع، النبلاء) لمصلحة الحكم المركزي. وقد عملت السلطة مثلا على توحيد اللغة، وذلك بغية تسهيل اعمالها ونشاطاتها. وعملت على توسيع وتقوية الادارة المركزية حتى تسهل السيطرة الفعلية على أرجاء الدولة. وكانت هذه الدول القومية من أقوى وأنجح الدول في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بسبب وحدتها الداخلية التي كانت تساعد مثلا على التعبئة العسكرية وجمع الضرائب. وكانت هذه الدول بالتالي أقل انكشافا للتأثيرات الخارجية.

وعندما انتشرت تيارات المطالبة بالحكم التمثيلي والمشاركة السياسية في القرن التاسع عشر لم تواجه هذه الدول مشاكل ومخاطر من النوع الذي قد يهدد وحدتها من قبل جماعات ثقافية مختلفة ذات ولاءات ضعيفة أو مشكوك فيها كما كانت الحال مثلا في الدول الأخرى. ويمكن القول إن انتشار القومية في القرن التاسع عشر كان بمثابة ردة فعل لقوميات الدول القومية ولنجاحها السياسي والاقتصادي. وقد تأثرت بذلك مثلا الدولة الايطالية والالمانية. وساهم هذا في إعطاء زخم لحركات التوحيد في إيطاليا وألمانيا.

وتأثرت أيضا الجماعات الثقافية المختلفة في الدول الكبرى غير القومية بالنموذج القومي. وثارت بدرجات متفاوتة على السلطة المركزية في الدولة التي تضمها مطالبة بالحكم الذاتي حينا وبالاستقلال احيانا للتعبير عن شخصيتها المميزة. ونذكر في هذا السياق مثلا التمرد الذي حصل في البلقان ضد الامبراطورية العثمانية وحيث انفصلت في القرن التاسع عشر اليونان عن الامبراطورية.

وأكثر ما يظهر الاختلاط والتداخل بين الجماعات الثقافية المختلفة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية بشكل خاص، نتيجة الغزوات وسياسات

انتقال السكان والهجرات البشرية. وانعكس ذلك تاريخيا في رفع المطالب والمطالب المضادة عند الهنغاريين والسلوفاك والتشيك والرومان والصرب. والملاحظ تاريخياً في أوروبا الشرقية والوسطى أنه كلما كانت هناك جماعة قومية تطالب بالاستقلال أو بالحكم الذاتي، كان هناك جماعات أضغر ضمن المنطقة ذاتها تطالب ببقاء الارتباط مع الدولة الكبرى التي تجمعهم. وذلك إما للحفاظ على امتيازات هذه الاقلية أو تخوف من سيطرة الاكثرية القومية في حال أعطيت لها ما تريد. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حصل كثير من هذه الجماعات القومية على الاستقلال مثل بلغاريا، رومانيا، النروج، وبعضها الاخر حصل على شكل أو آخر من الاستقلال نتيجة انهيار الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية ـ الهنغارية بعد الحرب العالمية الأولى. وخسرت روسيا ايضا بعض الاراضي في أوروبا الشرقية. فحققت بعض الدول نتيجة لذلك استقلالها أو أعادت استقلالها الذي فقدته، وهي تشيكوسلوفاكيا، فنلندا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، إيتونيا، بولندا، ويوغوسلافيا.

ولكن هذا الوضع لم يدم طويلا بالنسبة لجميع هذه الدول، فتلك التي كانت جزءاً من الامبراطورية الروسية حتى نهاية الحرب الأولى كإيستونيا، لاتفيا، وليتوانيا عاشت عقدين من الاستقلال قبل إعادة ضمها إلى الاتحاد السوفياتي عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

شهدت أوروبا إذن في القرن التاسع عشر ظاهرتين بارزتين فيما يخص الدول القومية. فمن جهة حصلت انقسامات في دول امبراطورية نتيجة قيام حركات تمرد وحركات انفصالية ادت إلى قيام دول قومية (اليونان، النروج). والظاهرة الثانية كانت عكس الأولى ولو أدت إلى النتيجة نفسها إذ توحدت دول بواسطة الحرب كانت من قبل من نوع الدولة المدينة أو الدولة الامارة، في دولة قومية. وهذه كانت حال المانيا، إيطاليا، وبولندا. أما في آسيا وإفريقيا، فإن وصف الدول الموجودة بالدول القومية ليس صحيحا دائما إذ أن اطلاق صفة

الدولة القومية على كثير من دول آسيا وإفريقيا عند استقلالها أو وهي في بداية تطورها ليس دقيقا ولا علميا. فالعديد من الدول الجديدة المستقلة قامت على أرض معينة رسمت حدودها الدولة الاستعمارية مباشرة أو بالاتفاق مع دول استعمارية أخرى خدمة للمصالح الامنية والاستراتيجية والاقتصادية للدول المستعمرة دون الأخذ بعين الاعتبار الهوية الخاصة للشعوب المستعمرة، فحصل أن قسمت أمم كثيرة في دول عديدة أو ضمت دول أكثر من قومية واحدة. إلا أن هذا لا ينفي وجود دول قومية عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية منطقة الباسفيك (استراليا وجوارها). فاليابان مثلا كان لها وحدتها الثقافية المميزة في القرن الرابع قبل الميلاد. كذلك كان هناك تاريخ قومي قديم لكل من كامبوديا، بورما، وفيتنام وإن قسمت هذه الاخيرة لفترة ثم عادت لتتوحد. ويبرز تأثير الدول الاستعمارية ودورها بشكل خاص في افريقيا في رسم حدود الدولة الحديثة في العالم الثالث. فإلى جانب سياسة رسم حدود الدول دون الاخذ بعين الاعتبار عوامل الوحدة الثقافية للجماعات المختلفة كما ذكر سابقا، عملت الدول الاستعمارية في افريقيا وفي حالات عديدة على انتهاج ما يعرف بسياسة الاستيعاب أو ما يسمى بالقومية الامبريالية أي العمل بشتى الوسائل على خلق شعور بالانتماء القومي عند الشعوب المستعمَرة إلى الدول القومية المستعمِرة، وذلك عبر محاولة طمس هويتها الخاصة والتي تؤكد تميزها عن الدولة المستعمِرة.

في كثير من أرجاء العالم الثالث، قامت الدولة الاقليمية إذن بعد التحرر من الاستعمار ونيل الاستقلال، ولم تقم بالضرورة الدولة القومية في الحالات كلها. وينتج جزء كبير من الدينامية السياسية في هذه الدول عن محاولات السلطة تحويل الدولة الاقليمية إلى دولة قومية. وانتهجت الدول بشكل عام استراتيجيتين في عملية بناء الأمة. الأولى تقوم على مبدأ الاستيعاب، وذلك بهدف خلق مجتمع منصهر ووعي قومي يعلو على الولاءات والانتماءات المختلفة ويكون بديلا عنها. والطريقة الثانية تقوم على سيطرة الاغلبية ومحاولة فرض لغتها وثقافتها كلغة وثقافة قومية. وقد اتبعت سري لانكا هذه الاستراتيجية منذ الخمسينات. ويمكن القول أنه تاريخيا كانت الأمة موجودة في عديد من الحالات في أوروبا ثم

نشأت الدولة وهذه هي حال الدول القومية الأولى في أوروبا. أما في العالم الثالث فإن الظاهرة الاساسية هو قيام الدولة نتيجة الاستقلال، ثم انطلاقها في عملية بناء الأمة (NATION-BUILDING) على وحدة ترابية محددة مسبقا بحدود الدولة. وهناك في عصرنا الحالي الكثير من الأمم التي انتمت إلى أكثر من دولة، المانيا، كوريا، الصين، مثلا ـ وكثير من الدول التي تضم أكثر من قومية ـ الاتحاد السوفياتي مثلا.

وخلاصة القول إن هناك نوعين من الأمم: الأمم القديمة التي كانت عندها هوية قومية ووعي قومي قبل نشوء المذاهب القومية، وهذه الأمم التي كانت موجودة عند قيام الثورة الفرنسية التي تعتبر بمثابة تاريخ بداية الحركات القومية، وقد ذكرنا بعضها سابقا هي انكلترا، فرنسا، سكوتلاندا، بولندا، هنغاريا، روسيا، دانمرك، السويد، البرتغال. أما الامم الجديدة فهي التي اتسم فيها تطور وبلورة الوعي القومي بشكل متواز مع نشأة وتطور الحركات القومية تحت اشراف وقيادة نخبة معينة. ففي الأمم القديمة استمر الوعي القومي عندها تاريخيا ، وإن ألغيت الدولة التي تعبر عنها سياسيا لفترة معينة ، كما كانت حال بولندا مثلا .

٥ ـ انواع القوميات

إن قراءة تاريخية لتطور القومية يدل على وجود عدة أشكال هي:

أ ـ **القومية التوحيدية**، والمثال التاريخي على ذلك توحيد ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر حين أعلن قيام المملكة الايطالية عام ١٨٦١ والامبراطورية الالمانية عام ١٨٧١.

ولا بد من التنبيه عند دراسة هاتين التجربتين أن أهداف الوحدة القومية لم تنطلق أساسا من منظور قومي رومنسي بحت أي توحيد الأمة وجمع شتاتها، بالرغم من وجود حركات قومية تدعو لذلك ومفكرين قوميين يقولون بالوحدة أيضا، خاصة في ألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر. فالعمل العسكري التوحيدي الذي قامت به كل من بروسيا لوحيد ألمانيا وبيادمونت لتوحيد إيطاليا انطلق

أساسا من خدمة أهداف ومصلحة هاتين الدولتين وإن التقى في النهاية مع الأهداف والأفكار القومية. ويعتبر مثلا جون برويبي (John BREUILLY) وهو من المختصين بدراسة القومية أن هذه الأخيرة كانت نتيجة أكثر مما كانت سببا لنجاح عملية التوحيد القومية، إذ أن الحركات القومية كانت في تلك الفترة ذات تأثير محدود، ولكنها ساهمت في تقديم الشرعية العقائدية لعملية التوحيد العسكرية في كلا الحالتين.

ب - **القومية الانفصالية**، وهي التي نشأت تاريخيا في دول تضم عدة قوميات أو جماعات مختلفة ولكل منها شخصيتها الثقافية المميزة كالامبراطورية العثمانية وامبراطورية الهابسبورغ. وكان الوعي القومي وبالتالي الحركات القومية عند الجماعات المكونة لهاتين الامبراطوريتين متأثرة بعضها بالبعض الاخر من حيث أن بعضها كان ردة فعل على البعض الاخر. وقد زاد الوعي القومي، وممارسة المظاهر القومية عند الجماعات القومية الكبرى في اطار كل من الامبراطوريين، من مخاوف الجماعات الصغرى مما ساهم في سرعة بروز الحركات القومية عندها للحفاظ على هويتها وشخصيتها ومحاولة الحصول على استقلالها امام الجماعات القومية المسيطرة. ونشير في هذا السياق إلى الاثر المباشر الذي تركته القومية التركية وحركة التتريك في «الجماعات القومية» الاخرى في الامبراطورية العثمانية، والأمثلة على الجماعات القومية الانفصالية عديدة منها التشيكيين، الكروت، الصرب ، الرومان، والبلغار واليونان، ومجمل هذه القوميات نجحت في اقامة دولة مستقلة إما لوحدها أو مع جماعات قومية أخرى، فلقد استقلت اليونان عام ١٨٢٢ ، وصارت رومانيا وصربيا دولتين مستقلتين عام ١٨٧٨. وكانت قد جرت محاولة فاشلة لاعلان استقلال هنغاريا عام ١٨٤٩ فيما حقق الكروت نوعا من الحكم الذاتي الداخلي عام ١٨٧٣ .

ج - **القومية المناهضة للاستعمار**. أو تحديدا ما أسماه ريمون أرون القومية المناهضة لاوروبا الاستعمارية، والتي لا تعبر أحيانا عن وجود أمة بقدر ما تعبر عن رفضها لكافة أشكال الهيمنة التي يمارسها الاستعمار، ومنها محاولة فرض ثقافته ونمط حياته وقيمه على المجتمعات المستعمرة. فتصبح القومية تعبيرا عن

استقلالية الجماعة وتميزها الحضاري والثقافي عن الدولة المستعمرة. وتأخذ شكل التمرد ورفض التعاون مع الاستعمار ورموزه في الدولة المستعمرة، والتمسك بالرموز والتقاليد والقيم التي للجماعة . ونشير في هذا السياق إلى الحركة القومية في كل من الهند وكينيا أيام الاستعمار البريطاني.

القومية اليمينية المتطرفة INTEGRAL NATIONALISM. يعتبر يوهان فيخته الفيلسوف الالماني من أبرز المنظرين الأوائل للقومية اليمينية المتطرفة وتحديدا للفاشية. فلقد اعتبر في كتاباته في بداية القرن التاسع عشر، أن للدولة دورا ومهاما خاصة في تسيير كافة مجالات الحياة في المجتمع وتحديدا الاقتصاد، وذلك لزيادة قوة الامة والغاء النزاعات بين ابنائها. وقد مجد في كتاباته الأمة الالمانية واعتبرها أفضل أمة أو الأمة المطلقة لتوفر الشروط التالية فيها: كون اللغة الالمانية بطبيعتها لغة فلسفية وقادرة بالتالي على المطلق، ولأن التاريخ او الماضي الالماني قد شهد ولادة لوثر الذي كانت أفكاره أهم إنجازات الفكر المسيحي، ولأن الثقافة الالمانية عقلانية. والأمة الالمانية حسب فيخته لم تقهر إلا لأنها نسيت ذاتها. لذلك من الضروري إعادة تثقيفها فلسفيا حتى تستطيع أن تشحن طاقاتها وتعود إلى ذاتيتها. وكان فيخته بمثابة الأب الروحي للنازية. وكان شارل موراسي من المنظرين الرئيسيين أيضا للقومية اليمينية المتطرفة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكان يرى في الأمة القيمة الأعلى إلى جانب الاله. وقد ذهب بعض هذا التيار الى درجة الالحاد حين اعتبر أن الأمة هي بديل للإله. واعتبر أصحاب هذا المذهب، كما فعل فيخته أن الواجب السياسي الأول هو في تحرير الأمة من كل القوى الداخلية التي كانت تسيء إليها. وكان المقصود بذلك الاقليات الدينية والاثنية. وكان دعاة هذه القومية يؤمنون بالعنف كوسيلة لتحقيق أهداف الأمة ويحتقرون الوسائل العقلانية والقانونية والمؤسسات الديمقراطية. وقد شأ هذا التيار في فرنسا بعد الهزيمة التي منيت بها عام ١٨٧١ على يد بروسيا والدول الالمانية الأخرى. وكان جورج سوريل أيضا من منظري هذه القومية في فرنسا عشية الحرب العالمية الأولى. نشأت هذه القومية أيضا عند الالمان في النمسا الذين كانوا يشعرون بالمهانة القومية بسبب عدم قدرتهم على

الانضمام إلى الرايخ الالماني. وقد دعا هؤلاء إلى استعمال العنف ورفضوا الافكار الديمقراطية والأممية. وفي إيطاليا انتشرت القومية اليمينية المتطرفة في أوساط النقابات والحركات العمالية بنتيجة الشعور بالاحباط القومي، وبأن إيطاليا لم تأخذ مكانها الطبيعي كدولة هامة إلى جانب القوى الاوروبية الأخرى وبالتالي لم يكن لها مستعمرات، وفي هذا السياق يفهم تمجيد الحرب التي قامت بها إيطاليا ضد ليبيا عام ١٩١١ عند جماعات هذه القومية.

والفاشية: تمثل القومية الفاشية، بعكس كثير من العقائد والحركات القومية، عقيدة شمولية وكلية تنظم وتتناول كافة شؤون الحياة، والفاشية هي اهم حركات القومية اليمينية المتطرفة. وكانت اكثرها انتشارا وقوة وتأثيرا في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخاصة إذا اعتبرنا النازية (الاشتراكية القومية) بمضامينها الرئيسية نوعا من الفاشية. فالحركة الفاشية وصلت إلى السلطة في إيطاليا واستولت النازية على السلطة في ألمانيا. وكانت هناك حركات فاشية في كل من أسبانيا، ورومانيا، وهنغاريا وبلجيكا. وكانت هناك سمتان عامتان وراء انشاء هذه الحركات أولهما الشعور بالاذلال القومي إما نتيجة خسارة حرب أو الضم القسري إلى دولة من قومية أخرى، وثانيهما أوضاع اقتصادية سيئة وصلت في بعض الدول إلى درجة الفوضى الاقتصادية الشاملة. ويعرف ارنست نولت (ERNEST NOLT) الفاشية بأنها حركة راديكالية مناهضة للبورجوازية ولليبرالية وللماركسية. فهي راديكالية لأنها لا تؤمن بالعمل السياسي التقليدي على مستوى النخبة بل تركز على تعبئة الشعب واشراكه في أنواع عديدة من النشاطات السياسية غير التقليدية. وهي مناهضة للبورجوازية ومفاهيمها وطريقة حياتها وترفض المفاهيم الليبرالية والديمقراطية وتعتبر أنها تقيد دور الدولة وتضع على نشاطها ومهامها العديد من الضوابط التي تضر مصلحة الأمة. في حين أن الدولة هي تعبير عن إرادة الأمة ويفترض أن تعطى لها الحرية المطلقة. وهي مناهضة للماركسية من حيث أن منطلقات هذه الاخيرة تقوم على أفكار مادية تشكل نقيضا للجذور الروحية والعاطفية للأمة. وحيث أن الماركسية تقسم المجتمع وتضعف بالتالي الأمة نتيجة تركيزها على الصراع الطبقي ودعوتها

للتضامن الأممي الذي هو بمثابة خيانة قومية. وتعتبر الفاشية أن مصلحة الامة تفترض إخضاع كل المصالح الفئوية في المجتمع، وبالتالي لا يجوز وجود أحزاب أو نقابات أو طبقات؛ فالأمة وحدة. وتمجد الفاشية الأمة وقوتها ووحدتها وعبادة الزعيم. وفي سياق المقارنة بين المانية النازية وإيطاليا الفاشية يظهر أن السلطة في ألمانيا نجحت في السيطرة على كافة مجالات الحياة في الدولة أكثر مما نجحت الفاشية في ايطاليا.

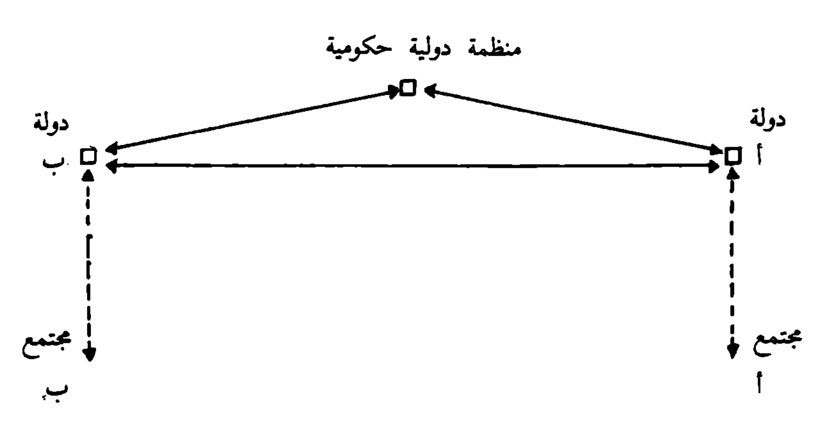
والقومية الاثنية: تتميز الاثنية بالمظاهر الثقافية التقليدية وترتبط النظرية الاثنية بشكل مباشر بمفهوم الثقافة. عرفت سنسيا انلو الاثنية كرابط خاص يجمع اشخاصا ويعطيهم شعورا بأنهم جماعة متميزة عن غيرهم، ويتكون ذلك الرابط من ثقافة مشتركة وقيم وتقاليد ومعتقدات أساسية مشتركة تبولر الشخصية المختلفة لهذه الجماعة من الناس عن جماعات أخرى أو عن الآخرين بشكل عام. وتقدم الاثنية للفرد شعورا بالانتماء إلى جماعة معينة. فالهوية الاثنية تنبع إذن عن إيمان وقناعة بوجود تاريخ مشترك للجماعة يعبر عنه في صفات مشتركة كاللغة والعادات والتراث وأحيانا الدين بحيث يخلق نوع من الوعي الجماعي بالشخصية المميزة للجماعة التي تحددها سمات عديدة. ويخلق لدى أفراد هذه الجماعة الرئيسية شعور «النحن» و«الهم» أي شعور الانتماء إلى جماعة معينة تميزهم عن الآخرين. فترسم هذه الصفات المشتركة حدود الجماعة التي تتحدد على أساسها ثنائية «النحن» و«الهم». وقد ميز بعض الكتاب بين الاثنية والقومية معتبرين أن الأولى تقوم فقط على خصائص تنبع من روابط ثقافية في حين أن الثانية هي أكثر شمولية. ومن جهة أخرى رأى بعض الكتاب أن الجماعات الاثنية تمتلك كثيرا من الصفات المشتركة مع الجماعات القومية وأنها بالتالي قوميات كامنة والمقصود عند أصحاب هذا التحليل أن الاثنية، حسب سنسيا انلو مثلا، هي ظاهرة ثقافية واجتماعية وليست سياسية أو عقائدية كما هي القومية. إلا أن مجمل أدبيات القومية والاثنية تعتبر أن القومية الاثنية هي تلك القومية التي تتميز بالخصائص الاثنية التي ذكرت سابقا. وتبرز حركات القومية الاثنية في العالم الصناعي المتقدم كما تظهر في العالم النامي. ويعتبر أصحاب هذا

الاتجاه أن القومية الاثنية هي القومية الطبيعية مقابل القومية الاصطناعية التي تريد أن تفرضها الدولة المركزية مدعية أنها دولة قومية وهي بالواقع، حسب هذا الاتجاه دائما دولة اقليمية. وما يساعد في إحياء الوعي الاثني في كثير من الاحيان محاولات التحديث والعصرنة وما يرافقها من انتشار قيم جديدة تدفع ببعض الجماعات الى الانطواء على الذات والتمسك بالقيم والمعتقدات التقليدية التي تجمعهم خوفا على شخصيتهم الثقافية من الاندثار نتيجة الشعور بالاغتراب (ALIENATION). وقد يساعد في تحريك الوعي الاثني أيضا سياسات معينة تتبعها الدولة في التمييز بين الجماعات المختلفة مما يدفع ببعض هذه الجماعات إلى محاولة حماية خصائصها الذاتية أو المطالبة بمشاركة أكبر في السلطة. والقومية الاثنية هي سمة بارزة في العالم الثالث حيث أن الشعور بالانتماء إلى هوية ثقافية معينة لا يتطابق في كثير من الأحيان مع حدود الدولة التي تضم هذه الجماعة الثقافية. وتبرز أهمية القومية الاثنية في عالمنا المعاصر في أنها موجودة في كافة أنواع المجتمعات، المتقدمة والنامية، الرأسمالية والصناعية. ويدل وجودها على فشل كثير من المسلمات الاساسية في كل من الفكر الغربي الليبرالي والفكر الماركسي حيث اعتبر أصحاب هاتين المدرستين أن إضعاف أو القضاء على الولاءات التقليدية وخلق ولاءات جديدة ممكن إذا تم إقامة بنى سياسية وبنى اقتصادية متطورة. وتدل تجارب الدول المتقدمة «الغربية» و«الشرقية» وبروز حركات القومية الاثنية فيها على عدم إمكان القضاء على هذه الهويات التقليدية أو القديمة.

خلاصة القول إنه لا يمكن ربط القومية بدور معين ومحدد في العلاقات الدولية المعاصرة. فالقومية بمختلف أشكالها وأنواعها ما زالت عاملا أساسيا في عالمنا المعاصر. وهي تقوم بأدوار ومهام عديدة حسب كل نوع من هذه القومية وبعض هذه الأدوار والمهام متناقض. فالقومية قد تساهم في اندماج دولة معينة وتحديثها وعصرنتها، والقومية قد تساهم في إضعاف دولة أخرى إذا كانت تعبيرا عن إرادة جماعة في الدولة بالانفصال أو إحداث تغيير في الدولة تعارضه جماعات أخرى.

ثالثا - نموذج السياسة العالمية (World politics)

كان النموذج التقليدي في دراسة السياسة الدولية يقوم على دراسة التفاعلات المختلفة بين الدول وبينها وبين المنظمات الدولية الحكومية. وكانت الدول تعتبر بمثابة «صندوق مقفل». فكان هناك فصل تام بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية. والسلطة التي تمثل الدولة كانت تعتبر أنها وحدها التي تقيم تفاعلات مع سلطات دول أخرى. ويدل الرسم أدناه على أنماط التفاعل في النموذج التقليدي المذكور. ويرمز الرسم الى السياسة الدولية بخط متواصل والسياسة الداخلية بخط متقطع.



وشهد النظام الدولي منذ مطلع القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ازديادا كبيرا في عدد وانواع التفاعلات الكونية (Global interaction) والتي تشمل انتقال المعلومات والاموال والسلع الاقتصادية والاشياء المادية وغير المادية والناس عبر حدود الدول. ونتج ازدياد التفاعلات كما ونوعا عن ازدياد عدد الدول وازدياد عدد الاطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول (NON STATE ACTORS) كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والشركات الكبرى وحركات التحرير الوطنية في العالم.

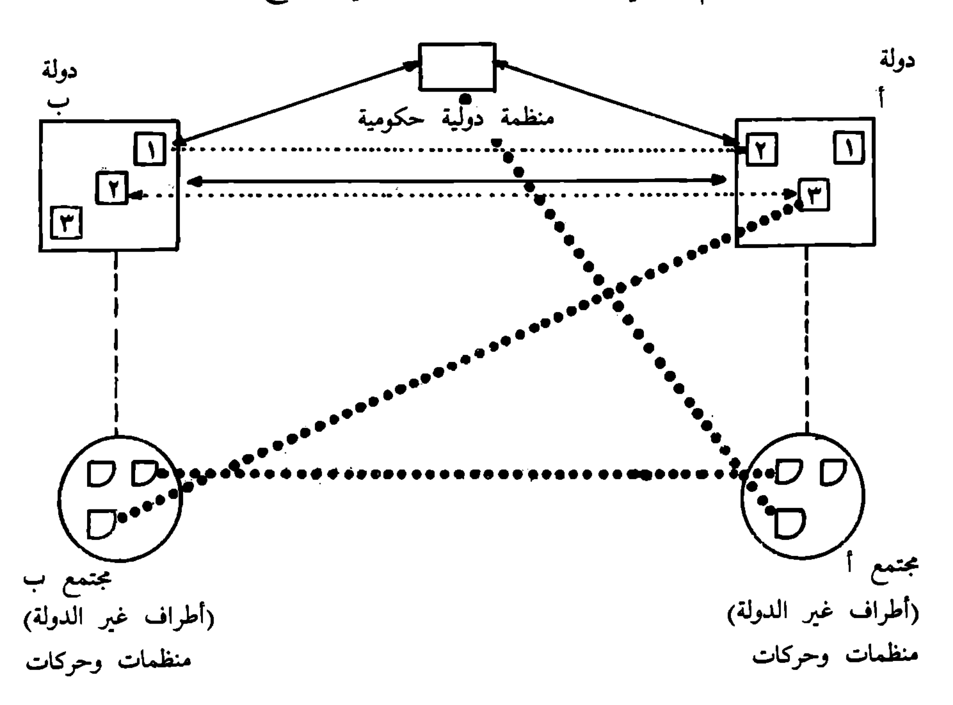
ولا يوجد إجماع فيما يخص عدد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية نظرا للمعايير المختلفة المعتمدة في تصنيفها كما سيظهر عند دراسة المنظمات

الدولية . ولكن هناك شبه إجماع على وجود حوالي ٤٠٠٠ منظمة دولية في أواخر عام ١٩٧٩ ، ولا يزيد عدد الحكومية منها عن ٣٢٠ والبقية هي من المنظمات الدولية غير الحكومة . واحتسب الكاتب سكجلسبك (Skjelsback) نمو المنظمات الدولية غير الحكومية في السبعينات بمعدل ٦ بالمائة في السنة . واعتبر أنه في العام ألفين سيكون هناك أكثر من ٩٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية ، ويعالج فصل التنظيم الدولي أسباب هذا الازدياد الكبير في عدد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية . وفيما يتعلق بالشركات والمصارف الكبرى فإن نشأتها واتساع دورها وازدياد أنشطتها قد تمَّ عن ازدياد الاندماج الاقتصادي العالمي وازدياد التفاعلات الاقتصادية في هذا الاطار . . . اما حركات التحرير الوطنية في كافة اشكالها فوجودها يمثل انعكاساً لاستمرار أزمة بناء الأمة والانصهار القومي في كثير من الدول ولوجود استعمار استيطاني في بعض مناطق العالم وخير مثال على ذلك الاستعمار الاستيطاني : اسرائيل وجنوب افريقيا .

يتسم العالم المعاصر بازدياد الترابطات المعقدة عددا وحدة وازدياد الاعتماد المتبادل في كافة الميادين، ونتج ذلك عن «ثورة» المواصلات والاتصالات. فصار العالم بمثابة «مدينة كونية» (Global city) حسب زيغنيو بريجنسكي. فاتسمت التفاعلات وشملت كل ميادين الحياة. كذلك تغير مفهوم الدولة فما عادت تعتبر بمثابة «الصندوق المقفل» نتيجة المستجدات المذكورة سابقاً بل صارت تعتبر بمثابة نظام وطني (NATIONAL SYSTEM) يتفرع عنه عدة انساق تشكل اطرافا (وحدات فرعية) في هذه التفاعلات منها وحدات رسمية (ادارات أو وزارات في الدولة) ومنها وحدات غير رسمية (جمعيات، احزاب، شركات، منظمات). ورأى جوزيف ناي وروبرت كوهين وهما من أبرز كتاب المدرسة الكونية أنه إلى جانب التفاعلات التقليدية بين الدول صار هناك نوعان آخران من التفاعلات هما «التفاعلات عبر الحكومة» (TRANSGOVERNME,TAL INTERACTIONS) وهي التي تجري بين وحدات فرعية في حكومات دول مختلفة و«التفاعلات عبر الدولة» (TRANSNATIONAL INTERACTIONS)، وهي حسب الكاتبين تمثل انتقال وتبادل الاشياء الملموسة وغير الملموسة عبر حدود

الدولة وعندما يكون أحد طرفي التفاعل لا يمثل دولة أو منظمة دولية حكومية. فالتفاعل عبر الدولة هو الذي يحصل بين دولة مثلا و « طرف غير الدولة » قد يكون منظمة دولية غير حكومية أو شركة متعددة الجنسية أو شركة من دولة معينة. أو الذي يحصل بين طرفي غير الدولة. ولئن كانت هناك تاريخيا تفاعلات تقوم بها أطراف غير الدولة (الكنيسة مثلا) إلا أن عددها ونشاط هذه الاطراف لم يكن في الحجم والنوع كما هو في عالمنا المعاصر. ويستتبع ذلك أن الدولة لم تعد الوحدة التي تقوم تقريبا بكل التفاعلات، ولو أنها ما زالت الوحدة الأهم والاساسية في السياسة العالمية كما سنبين لاحقا. وهذا أيضا يدل على ضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية (INTERNATIONAL POLITICS) بنموذج السياسة العالمية (WORLD POLITICS). والدولة في نظامنا المعاصر لم تفقد من سيادتها القانونية على بيئتها الوطنية إنما ضعفت سيطرتها من حيث فقدت قدرتها السياسية على عزل البيئة الداخلية عن التأثيرات الخارجية السياسية والاقتصادية وغيرها الناتجة عن نمو التفاعلات عبر الدولة.

ويمثل الرسم التالي التفاعلات الثلاث في نموذج السياسة العالمية.



١ ٢ ٣ أطراف ـ وحدات فرعية رسمية في الدولة (وزارة، ادارة).
△ △ △ اطراف ـ وحدات غير الدولة في المجتمع (شركات، حركات تحرير، منظمات غير حكومية).

الخط المتواصل: تفاعلات دولية (بين الدول ومع منظمات دولية حكومية).

الخط المتقطع: تفاعلات ضمن الدولة.

الخط المكون من نقاط: تفاعلات عبر الحكومة.

الخط المكون من دوائر: تفاعلات عبر الدولة.

وندرج بعض الامثلة على التفاعلات عبر الحكومة والتفاعلات عبر الدولة: التفاعلات عبر الحكومة: تمثل علاقة تعاون بين مصرف حكومي أو مؤسسة مساعدات رسمية في دولة مع وزارة زراعة أو صناعة في دولة أخرى.

التفاعلات عبر الدولة وتتمثل في الاشكال التالية:

ـ الخط دولة أ مع مجتمع ب: علاقة بين حكومة وحركة تحرير وطنية تقيم في دولة ثانية أو بين حكومة وشركة كبيرة في دولة أخرى.

ـ الخط مجتمع مع مجتمع ب: علاقة بين منظمتين غير حكوميتين أو شركتين كبيرتين في دولتين مختلفتين.

ـ الخط منظمة دولية حكومية ـ مجتمع أ: علاقة بين مؤسسات علمية أو منظمات متخصصة في دولة مع منظمة دولية حكومية متخصصة.

ويعتبر كوهين وناي أن التفاعلات عبر الدولة والدور الناشط الفعال الذي تقوم به الاطراف غير الدولة ينعكس في السياسة العالمية في التأثيرات التالية:

١ ـ تغير في المواقف عند الناس: فازدياد الاتصالات بواسطة هذه

التفاعلات يساهم في تغيير آراء ومفاهيم ونظرة الناس بدرجات متفاوتة إلى أبناء المجتمعات الأخرى الذين يتم الاتصال معهم. كذلك قد تخلق عادات وتقاليد وبالتالي مواقف جديدة نتيجة هذه التفاعلات واستمرارها مما يؤثر لاحقا في سياسات الدول وسياسات الأطراف غير الدولة تجاه بعضها البعض وتجاه بيئاتها.

٢ ـ إيجاد تعددية دولية، فالتعاون الذي قد يحصل بين مجموعات ذات مصالح متشابهة (نقابات، اتحادات، شركات) في دول مختلفة قد يتطور باتجاه انشاء مؤسسات عبر الدولة في المجالات المختلفة التي تهتم فيها هذه المجموعات. وتقوم هذه المنظمات أو الهيئات، في اطار خدمة مصالح المجموعات التي تمثل، بأدوار اندماجية بين قطاعات معينة في الدول التي تنتمي اليها هذه المجموعات المكونة للهيئة. ونشير في هذا السياق إلى نظرية الوظيفية الجديدة التي أعطت دورا كبيرا لهذه الهيئات.

٣ ـ خلق شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل تقيد سلوكية الدولة في انشطتها الخارجية والداخلية وتؤثر بالتالي في تلك السلوكية إذ تضطر الدول في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على هذه التفاعلات بنتيجة المنافع والمكاسب التي تحصل عليها والتي لا يمكن توفيرها أحياناً خارج هذه العلاقات بالرغم من الثمن الذي على الدولة أن تدفعه والذي قد يكون في شكل فرض سياسات معينة عليها أو تقييد اختياراتها في مجالات عديدة . ونشير مثلاً إلى العلاقات التي قد تقوم بين مؤسسات مالية دولية خاصة وبين مؤسسات وطنية خاصة أو عامة في قطاع اقتصادي أو وظيفي في دولة معينة بحيث تضطر الدولة إلى التقيد بالضوابط التي تضعها تلك المؤسسات عليها خشية انقطاع العلاقات (المساعدات) .

٤ ـ زيادة امكانيات بعض الدول وبالتالي قدرتها على التأثير في دول أخرى . فقد تكون مثلاً بعض الاطراف غير الدولية تخضع بشكل أو بآخر لنفوذ دولة معينة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك . تستعمل الدولة بالتالي

هذه الأطراف لممارسة تأثيرها على دول اخرى ترتبط مع تلك الاطراف بتفاعلات . ونشير في هذا السياق إلى التأثير الذي تمارسه الدول الغربية المتقدمة بواسطة المصارف ومؤسسات التمويل الكبرى على الدول النامية المقترضة من تلك المصارف والمؤسسات .

٥ ـ ازدياد نفوذ وتأثير الأطراف غير الدولة . وقد تقيم هذه علاقات مع دول تستطيع أن تمارس بواسطتها نفوذاً على تلك الدول ولو أن هذه الأطراف لا تتمتع بسيادة قانونية اسوة بما تتمتع به الدول مع أنها قد تمتلك عملياً وواقعياً نوعاً من الاستقلالية . وما يعطيها قدرة التأثير هي الامكانات الكبيرة التي تمتلكها أحياناً . وعلى سبيل المثال نشير إلى أن هناك بعض الشركات الكبرى ذات دخل سنوي يفوق الداخل القومي العام لعدد من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

وقد يبدو للبعض أن الأطراف غير الدولة، وخاصة تلك المتخصصة في مجالات وظيفية وتقنية محددة لا تمارس دوراً سياسياً . ولكن الصحيح أن كل مرة تقوم بها هذه الأطراف بنشاط وظيفي بهدف التأثير في أطراف أخرى (دول ، أطراف مشابهة لها) فهي بذلك تمارس سلوكاً سياسياً . فالشركة مثلاً التي تقوم بمقاطعة دولة تعتمد على السلعة التي تبيعها تلك الشركة تهدف إلى الضغط على الدولة لتغير سلوكيتها باتجاه ملائم مع مصالح الشركة . وبالتالي تكون هذه الأخيرة قد قامت بفعل سياسي . فالفعل السياسي يحصل عندما يكون الفاعل قد قام عن وعي وادراك تام باستعمال امكاناته وقدراته المادية وغير المادية للتأثير على طرف آخر . وتشمل السياسة العالمية حسب كوهين وناي كل التفاعلات السياسية بين أطراف ذات شأن في النظام العالمي حيث يعتبر أن الطرف ذا الشأن هو كل منظمة أو مؤسسة أو شخص يملك درجة من استقلالية ويسيطر على امكانات وموارد هامة في مجال معين ويشارك في علاقات سياسية مع أطراف أخرى عبر حدود الدول .

أخيراً، بالمقارنة مع نموذج السياسة الدولية ساهم نموذج السياسة العالمية في

تقديم مفهومين جديدين . أولهما توسيع مفهوم الطرف الفاعل ليشمل إلى جانب الدولة أطراف غير الدولة وثانيهما التعاطي مع الدولة ليس كوحدة تحليل واحدة إنما أيضاً كنسق يشمل وحدات فرعية حكومية وغير حكومية .

من سمات نموذج السياسة العالمية غياب التقسيم التقليدي الستاتي (Static) للشؤون العامة بين السياسة العليا (High Politics) والسياسة الدنيا (Low Politics) الذي يعتبر أساسياً في نموذج السياسة الدولية حيث تضم السياسة العليا شؤون الأمن والسياسة وتضم الدنيا شؤون الاقتصاد والاجتماع مثلاً . ولكن في الواقع لم ينتف هذا التقسيم كلياً ولكنه صار مرناً ومتغيراً حسب كل قضية وكل دولة . فصحيح أن الأمن الوطني مثلاً هو دائماً في عداد السياسة العليا، ولكن قد تضم هذه أحياناً موضوعاً اقتصادياً معيناً أو موضوعاً متعلقاً بالمواصلات أحياناً على سبيل المثال .

رابعاً ـ الدولة والاطراف غير الدولة في السياسة العالمية :

لا يختلف اثنان على أن الدولة ما زالت الوحدة الأهم في السياسة العالمية، ولكن ذلك لا يمنع من طرح عدة اسئلة في اطار العلاقات الدينامية بين الدولة والأطراف غير الدولة حول دور الدولة مستقبلاً وهل هو في انحسار أو تطور ، وكذلك مستقبل التنافس بين الدولة والأطراف الأخرى في السياسة العالمية ، وأيضاً اشكال التأثير والتأثير المعاكس بين الدولة والأطراف غير الدولة . ويمكن تقسيم التفاعلات بين الدولة والأطراف الأخرى في السياسة العالمية إلى مجالات ثلاث هي :

١ ـ التفاعلات بين الدولة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية:

وهذا النوع من التفاعلات له تأثير اندماجي على الدول إذ أن هذه المنظمات تقتطع حيناً من صلاحيات الدول في مجالات معينة أو تشترك عملياً معها أحياناً في التقرير في مجالات أخرى . ويظهر ذلك في تعدد المنظمات على اختلاف أنواعها وانشطتها وقد يكون لبعض هذه المنظمات سلطة فوق القومية

(Supra National) في مجالات محددة ، وهي سلطة التقرير في نشاطات معينة تلتزم الدول الاعضاء بتنفيذها حتى لو كانت معارضة للقرار . وتقوم المنظمات بهذه الأدوار إما مباشرة كأن تتخلى الدولة عن صلاحياتها في مجال معين وتشارك المنظمة معها في القرار في ذلك المجال ، أو بشكل غير مباشر أي أن تكون هناك ظروف موضوعية معينة تفرض على الدولة التكيف معها وقبول الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات عندما تقدم خدمات وتقوم بأنشطة لا تستطيع الدولة القيام بها وحدها لأسباب سياسية أو اقتصادية أو فنية . وقد يحصل أحياناً أن تمثل هذه المنظمات مصالح وحدات فرعية في الدولة رسمية أو غير رسمية مما يعطيها قدرة أكبر على التأثير على حكومة الدولة إذ قد تعمل الوحدات الفرعية كأدوات ضغط لمصلحة هذه المنظمة . ولكن لا بد من التمييز بين طبيعة الأنظمة السياسية للدول عند التحدث عن تأثير وفعالية هذه المنظمات إذ بقدر ما تكون الدولة ذات نظام سياسي مفتوح (Open System) ويكون هناك تعددية سياسية وجماعات ضغط تمثل مصالح محددة اقتصادية وغير اقتصادية بقدر ما يزداد تأثير تلك المنظمات . ومن جهة أخرى بقدر ما تكون الدول ذات نظام سياسي مغلف (Closed System) بقدر ما تخف قدرة تلك الأطراف في التأثير على الدولة، إذ عادة ما يمارس ذلك التأثير بواسطة علاقات تقيمها المنظمات مع أطراف في مجتمع الدولة . فالنظام المقفل يشبه نموذج الدولة « كصندوق مقفل » أو طرف ذات قرار واحد موحد وليس كنسق وطني يضم انساقاً فرعية تقوم بتفاعلات عبر الدولة . وفيما يخص المنظمات الدولية الحكومية فأكثرها قدرة على ممارسة التأثير تلك المختصة بالشؤون الوظيفية والفنية نتيجة الخبرة العالمية والامكانات الكبيرة التي تملكها في مجال مخصص ومحدد مقارنة مع ما تملكه الدولة؛ ولو أن تأثيرها في النهاية هو فعل سياسي بممارسته ونتائجه . ولكن مقابل ذلك تستطيع الدول دائماً إيقاف أو إضعاف دور هذه المنظمات التي هي أعضاء فيها، إما بعدم التعاون معها أو باتخاذ مواقف سلبية منها أو بعدم تنفيذ القرارات التي يتطلب تنفيذها قيام الدولة بنشاط معين . فالدول بالنتيجة تملك أيضاً وسائل ضغط على هذه المنظمات وعلى اجهزتها البيروقراطية . وقد تمارس الدولة أقصى درجات التأثير عندما ترى أن قضية معينة هي ذات أهمية قصوى عندها . وأشير

على سبيل المثال إلى تجربة الجماعة الأوروبية غداة أزمة الطاقة في أواخر ۱۹۷۳ عندما فشلت الجماعة في اتخاذ موقف موحد أمام تلك الأزمة نتيجة رفض الدول الأعضاء التعاون في هذا الاطار ، مما أفشل إمكانية قيام إجماع بين الدول الذي هو شرط أساسي ومسبق في القضايا الهامة لقيام أي منظمة دولية أو اقليمية بنشاط فعال . والاجماع المطلوب قد يكون من نوع الاجماع الكلي عندما تكون القضية على ذات الدرجة من الأهمية القصوى لجميع الدول الاعضاء أو الاجماع الفاعل عندما تكون القضية هامة في إطار المنظمة، لكن ليس بالدرجة ذاتها لكل الأطراف . وقد ينمو دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الفترات التي تسمح فيها البيئة السياسية بتعدد الولاءات إنما في حالات الازمات أو في الأمور السياسية الهامة ينتصر عادة عند المواطن الولاء للدولة على ـ حساب الولاء للمنظمة الاقليمية أو الدولية أو الوظيفية . ويلاحظ عندما سنعرض نظرية الوظيفية الجديدة أن إحدى المسلمات الأساسية في هذه النظرية تقول أن في حال المهام والأدوار التي تقوم بها البنى المؤسسية الاقليمية الجديدة، فإن الولاء سينتقل مع الوقت لهذه البنى على حساب الولاء للدولة، ولكن التجربة اثبتت عدم صحة هذه المسلمة في إطار الجماعة الأوروبية التي هي النموذج الأمثل للوظيفية الجديدة . فما زال الولاء عند المواطن لدولته أو لقومية معينة . ولم يخلق ولاء للمنظمة على الصعيد الوطني في الدول على حساب الدولة . وصحيح أنه في كثير من الأحيان تقوم المنظمات الدولية الحكومية بتنفيذ سياسات معينة ولكن من المفيد التذكير أن صناعة تلك السياسات تتم في إطار المجالس التقريرية لتلك المنظمات . وهذه المجالس هي بمثابة منتدى للدول الأعضاء حيث توافق هذه الأخيرة على تلك السياسات أو قد لا تعارض تنفيذها . والمطلوب بأي حال تأييد من أكثرية الدول الأعضاء حتى يصبح مشروع القرار قابلاً للتنفيذ ويأخذ صيغته التقريرية .

وأخيراً لا بد من ادراج الملاحظات التالية . لئن كانت الدولة تحافظ على سيادتها القانونية التي تشمل حق تحديد أهدافها والسبل والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، إلا أنها تفتقد من الاستقلالية الفعلية السياسية

والاقتصادية مما يضعف إمكانية تحقيق تلك الأهداف. وهذه الفجوة في التحكم بتحقيق أهدافها (Control Gap) تنتج عن ازدياد تداخل وتشابك القضايا الوطنية والدولية وافتقار الدولة للقدرة والامكانات للتعاطي بمفردها مع هذه القضايا . وقد يحدث أحياناً أنه تخفيفاً للكلفة الاقتصادية والسياسية قد تقوم الدول بإرادتها بترك بعض القضايا كليا أو جزئيا إلى المنظمات المختصة للتعاطي معها. الملاحظة الثانية هي أنه ولو أخذت الدولة تفقد من قدرتها على إحكام سيطرتها على بيئتها الوطنية وعلى ما يجري فيها وذلك لمصلحة تنظيم دولي أو إقليمي ،فإن التركيز على تقوية تلك المنظمة الاقليمية وإعطائها صلاحيات أشمل وأوسع قد يؤدي بها في آخر المطاف إلى بناء دولة إقليمية على حساب الدول القائمة، كما كان مثلا حلم «اوروبا الموحدة» عند بعض منظري الجماعة الاوروبية. وبالتالي يبقى أصحاب المدارس الاندماجية أسرى مفهوم الدولة إذ يحاولون إضعاف الدول القائمة لمصلحة إقامة دولة اقليمية جديدة.

٢ ـ الدولة والاطراف القومية غير الدولة (NON STATE NATIONAL ACTOR)

تقسم هذه الحركات إلى نوعين فهي إما حركات قومية تحت الدولة (SUB-STATE) أي تعتبر أنها تمثل قومية طبيعية في دولة غير قومية. وتعتبر بالتالي أن قومية الدولة التي تضمها اصطناعية وغير حقيقية ومفروضة عليها. وتريد بالتالي تحقيق أهدافها التي تتراوح بين الاعتراف بالهوية الثقافية المميزة إلى المطالبة بإعادة تنظيم السلطة باتجاه لامركزي لاتاحة الفرصة للجماعة القومية المشاركة بشكل أفضل وإما الانفصال وإقامة دولة مستقلة. وقد تكون هذه الحركات من نوع «ما فوق الدولة» (SUPRA-STATE) التي قد ترعاها دولة معينة، تشكل عامل اجتذاب لجماعات من دول أخرى بحيث يتحول ولاء هؤلاء إلى تلك الدولة أو الطرف غير الدولة الذي هو خارج دولتهم. وقد تتراوح نشاطات هذا النوع من الاطراف غير الدولة بين العمل السياسي والعمل العسكري. وهي بذلك تقوم بدور فعال وهام من حيث تأثيرها على الدولة التي توجه نشاطها ضدها وعلى دول أخرى. وتستمد هذه الاطراف قوتها من إمكاناتها العسكرية ومن الشرعية التي تحصل عليها والتي تقاس بولاء جماعات من الناس

لها، وكذلك من الاعتراف الدولي بها الذي قد لا يكون بالضرورة اعتراف بالمعنى الدبلوماسي الكامل إنما اعترافا بوجودها كطرف سياسي فاعل. وقد يكون للدولة أحيانا سلطة كبيرة، ولكن مع شرعية محدودة في حين أن الحركة القومية غير الدولة قد يكون لها سلطة وقدراته محدودة، ولكن قد تتمتع بشرعية كبيرة إذا كان عندها تأييد واسع. فالدولة القومية في كثير من الحالات وخاصة في العالم الثالث هي شعار أو هدف أكثر منه حقيقة قائمة. وعملية بناء الأمة في عدد غير قليل من دول العالم الثالث منيت بالتوتر والفشل حتى صار أحيانا مفهوم الدولة ومفهوم الأمة يمثلان عند كثير من الجماعات مصدران متناقضان للشرعية. ولكن هذه الظاهرة ليست موجودة فقط في العالم الثالث، إنما أيضا في الدول الصناعية المتقدمة الغربية والشرقية، وإن كانت عوامل تنشيطها وإحيائها مختلفة أحيانا عن ما هي عليه تلك العوامل في دول العالم الثالث. ففي كل من بريطانيا، اسبانيا وبلجيكا وكندا على سبيل المثال هناك حركات قومية اثنية ترفع مطالب تتراوح بين الحكم الذاتي والاستقلال التام بالرغم من وجود اندماج اقتصادي اجتماعي ومشاركة سياسية كبيرة لم تستطع كلها أن تلغي تلك الولاءات التي تعكس رغبة جماعات بالتعبير عن شخصية مميزة عن الغير في الدولة ذاتها. وفي دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي هناك عدد من الاقليات القومية الاثنية التي تحاول أن تعبر عن مطالبا بأشكال ووسائل مختلفة عن تلك القائمة في العالم الثالث أو في الدول المذكورة سابقا نتيجة الخصوصيات السلطوية لهذه الدول التي لا تسمح لها من جهة بنتيجة النظام السياسي بالتعبير الديمقراطي عن مطالبها ولا تستطيع هي استعمال الوسائل الثورية بسبب سيطرة الدولة وقوتها. وبالرغم من ازدياد عدد هذه الاطراف القومية غير الدولة وتزايد واتساع نشاطها وفعاليتها، لا أنها بحاجة دائما إلى إقامة علاقات مع دول أو دولة معينة بسبب صعوبة تحركها واستحالته أحيانا في غياب وجود دعم من دولة تستطيع أن تكون لها بمثابة ملجأ أو قاعدة انطلاق. وقد يكون الارتباط بالدولة قائم على أساس قومي ايديولوجي أي أن هذا الطرف غير الدولة يرى في دولة معينة مركز اجتذاب وولاء كأن يريد مثلا الانضمام إليها باعتبار أن الجماعة التي يمثلها تشكل جزءاً قوميا من سكان تلك

الدولة ويعمل بالتالي للأهداف ذاتها التي تعمل لها تلك الدولة فيصبح الولاء لتلك الدولة جزءاً من الشرعية السياسية للطرف القومي غير الدولة. وقد يكون الارتباط على أساس سياسي/ مصلحي أي أن الدولة تجد من مصلحتها مثلا دعم تلك الحركات للتأثير في سياسة الدولة التي تعمل تلك ضدها في حين أن هذه الحركة تدرك طبيعة العلاقة ومحدوديتها، ولكنها بحاجة للدعم الذي تقدمه تلك الدولة. وقد يتوقف ذلك الدعم عندما ترى الدولة أن من مصلحتها مثلا إقامة علاقة جيدة مع الدولة الأخرى التي تعمل ضدها «الوحدة القومية غير الدولة». وللدولة تأثير كبير على الحركات القومية التحريرية خاصة عندما يكون الثقل العسكري والسياسي لهذه الحركات مثلا في دولة معينة بحيث تستطيع هذه الاخيرة شل أو إيقاف نشاط الحركة كليا احيانا. ويمكن القول إن علاقة التأثير بين الدولة «والوحدة القومية غير الدولة» تتمثل في المعادلة التالية: درجة التأييد (من قبل الدولة) × درجة الحرية (حرية تحرك الوحدة) = ثابت. حيث يساوي التأييد اعتماد الوحدة القومية غير الدولة على الدولة كمصدر للدعم وتساوي الحرية مرونة الحركة عند الوحدة القومية غير الدولة. إذن بقدر ما تزداد درجة التأييد (الاعتماد من قبل الوحدة) بقدر ما تخف حرية التحرك خاصة إذا كانت تتناقض مع أهداف وسياسات الدولة في مجالات معينة أو أوقات معينة. وتضطر الوحدة إلى تقييد حريتها حتى لا تخسر من التأييد الذي تحصل عليه وفي حالات قصوى من تقييد الحرية تصبح المنظمة ورقة سياسة في يد دولة معينة تلجأ إليها في علاقاتها مع دول أخرى.

إذن، صحيح أن للوحدة القومية غير الدولة دور فعال ومتزايد في السياسة العالمية وامكانات كثيرة للتأثير ولكن فعاليتها وقدرتها مرتبطة بتمكنها من الحفاظ على شرعيتها السياسية وقدرتها العسكرية. فعندما يضعف هذان العاملان تخف مباشرة قدرة هذه الحركات وامكاناتها في تفاعلها مع الدولة. ولكن هل يعني ذلك كله أن دور الدولة كالوحدة الأساسية في السياسية العالمية في انحسار؟ والجواب على ذلك سلبي إذ أن أقصى طموحات وأهداف الحركات القومية يبقى في إقامة دولة. فهذه الحركات بطبيعتها لا تعمل ضد مفهوم الدولة ولا تقدم

بديلاً عن ذلك المفهوم ، بل تعمل ضد دول معينة ، وهي أيضاً تساهم بأهدافها في تكريس مفهوم الدولة كالطرف الرئيسي في السياسة العالمية .

٣ ـ العلاقات بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية الخاصة (شركات ، مصارف ، مؤسسات مالية)

ليست هذه المؤسسات كأطراف في النظام العالمي بظاهرة جديدة كلياً . إنما ازدادت أهميتها منذ الستينات والسبعينات بشكل خاص بنتيجة ازدياد عددها ونمو قدراتها واتساع نشاطاتها حيث صارت تشمل كافة المجالات وكافة المناطق والدول . وتظهر أهمية هذه المؤسسات من خلال ازدياد سيطرتها على انتقال الأموال والسلع وأمساكها بأسواق جغرافية وتجارية أحياناً بشكل شبه كلي . ورافق نمو دور هذه المؤسسات الاقتصادية الخاصة تبلور ثلاث سمات اقتصادية في العالم المعاصر. السمة الأولى، هي تدويل الانتاج حيث أن الرأسمال قد يكون من دولة والموارد الرئيسية من دولة ثانية والعمالة من دولة ثالثة . وساعد في ذلك تطور الاتصالات بشكل صار من الممكن إدماج هذه النشاطات المتفرقة جغرافياً وإدارتها من مركز قيادة واحد قد يكون في دولة رابعة . ثاني هذه السمات تدويل الرأسمال المالي حين تستطيع هذه الشركات الضخمة الاقتراض من دول عديدة ومن أسواق مالية حرة كسوق الدولار الأوروبي الذي نشأ في الستينات . وثالث هذه السمات هو التقسيم الدولي للعمل حيث تركز الشركات نشاطاتها الانتاجية في المناطق أو الدول الأقل كلفة للانتاج . وقد انبهر كثير من الدارسين والمفكرين السياسيين بدور الشركات والمصارف الكبرى وتأثيرها حتى صاروا يقيسون مثلاً فعاليتها وقوتها تجاه الدول باعتماد مقياس شبه أحادي، وهو مقارنة حجم أعمالها مالياً أو دخلها العام السنوي مع الناتج الداخلي العام لدول عديدة نامية أو في طور النمو . ويبالغون بالتالي بالاستنتاجات العامة من هذه المقارنة التي هي بالطبع لمصلحة المؤسسات الكبرى، ولكنها تمثل جزءاً من الحقيقة. ولا يجوز بالتالي التعميم من ورائها . إذن ، بالرغم من كون هذا المقياس مؤشر هام على قدرة التأثير وبناء النفوذ إلا أنه ليس بالكافي وحده .

من جهة أخرى في إطار الاندماج الاقتصادي الدولي صار من الصعب على الدولة أيا كان مستوى تطورها الاقتصادي أن تسيطر كلياً على ميزان مدفوعاتها مثلاً أو أسعار عملتها الوطنية نتيجة انتقال حجم كثير من الأموال بواسطة المصارف الدولية دون أن تستطيع الدول أحياناً السيطرة على ذلك. ويؤكد هذا ما ذكرناه سابقاً حول الفجوة بين التحكم القانوني بالقرار والتحكم الفعلي به. ولكن إذا كان ذلك صحيحاً فلأن النظام المالي لبعض الدول يساهم في انتقال الأموال بسهولة ودونما قيود. وهذه ليست حالة كل الدول وخاصة تلك التي تفرض قيوداً شديدة على تحرك وانتقال رؤوس الأموال. وتستطيع الدولة مثلاً أن تسيطر على نشاطات شركة ضخمة عبر فرض قيود شديدة عليها عند إعطائها حق النشاط في الدولة، كأن يطلب من الشركة أحياناً اعطاء الشركة الفرعية في الدولة نوعاً من الاستقلال حتى تخضعها الدولة للشروط والأنظمة المرعية الاجراء فيها. ويرى صامويل هانتنفتون أن الشركات الكبرى المنظمة على أساس وظيفي وليس على أساس جغرافي معرضة أكثر للتأثير من قبل الدولة، إذ تستطيع هذه الأخيرة مثلاً أن تسيطر أو تخضع لاشرافها أحياناً قطاع كامل في سلسلة نشاطات هذه الشركة بحيث تستطيع التأثير في هذه الأخيرة.

وفيما يخص علاقات التأثير المتبادل، فالدول الصغيرة أو الضعيفة اقتصادياً أو ذات انتاج السلعة الواحدة تكون منكشفة اقتصادياً للشركات والمصارف عندما تستطيع هذه الأخيرة السيطرة على قطاع اقتصادي هام في الدولة أو مثلاً على قطاع انتاج السلعة الوحيدة للتصدير. ولكن يبقى للدولة خيار آخر مثلاً غير الخضوع وتقديم التنازلات للشركة أو المصرف، وهو إيقاف التعامل مع هذه الأخيرة إذا كانت الدولة مستعدة لتحمل الثمن الاقتصادي وأحياناً السياسي الذي قد يترتب عن ذلك. فالسيادة القانونية للدولة تسمح لها باعتماد هذا الخيار، ولكن الحقائق الاقتصادية والاختيارات الأساسية عند الدولة قد تمنعها عن انتهاج هذا الخيار. وخير مثال على ذلك هذه الأيام أزمة المديونية الدولية حيث هددت بعض الدول المدينة برفض التسديد كلياً إذا لم تعاد جدولة ديونها مما أوقع المصارف الدائمة في ارباك كبير واضطرت إلى أن تجاري مطالب هذه الدول.

وفيما يخص العلاقات بين الدول، وتحديداً دول العالم الثالث. وهذا النوع من الأطراف غير الدولة يمكن الملاحظة أن هذه العلاقات تمر عادة بمراحل ثلاث هي التالية: المرحلة الأولى تتميز بسيطرة شبه كاملة من الشركة على القطاع الاقتصادي أو الانتاجي موضوع العلاقة في الدولة. وفي المرحلة الثانية هناك نوع ردة الفعل من قبل الدول حيث تسيطر هذه الأخيرة على القطاع الوطني عبر التأميم أو سياسة التملك التدريجي. وفي المرحلة الثالثة تعود الدولة إلى التعاون مع الوحدات غير الدولة نتيجة لما تملك هذه الأخيرة من خبرات وأمكانات كالتسويق مثلاً بكافة جوانبه.

وما يزيد من قدرة الدولة على ممارسة التأثير هو ازدياد عدد الشركات والمصارف، وبالتالي ازدياد التنافس بينها للحصول على اسواق، مما يقوي موقف الدولة التفاوضي، إذ يزيد من مجالات اختياراتها. وقد نادى ممثلو الشركات والمصارف وأصحاب المصالح التي تمثلها هذه المؤسسات الاقتصادية الخاصة إلى إقامة نوع من الاتفاقية بين هذه المؤسسات التي تعمل في المجال ذاته لتنظيم شروط التفاوض وإقامة الاتفاقات مع الدول حتى لا يبقى التنافس بينها مفتوحاً ومطلقاً مما يفيد الدولة وحدها.

ويلاحظ ريمون فرنون، وهو من أبرز دارسي الشركات والمصارف الدولية، أن أهم مؤشر على ضعف هذه الأطراف، مقارنة مع الدولة، محاولتها دائماً الحصول على دعم وتأييد حكومات دولها لتقوي موقفها التفاوضي مع الدول التي تعمل معها. ويكون ذلك عادة بمحاولة الحصول على تسهيلات وضمانات من قبل دولتها تحصل عليها هذه بدورها منن الدول التي تعمل فيها هذه الشركات والمصارف. والمقارنة الكبيرة أن هذه الشركات والمصارف تلجأ دائماً لابراز دورها والخدمات التي تقدمها كطرف لا يخضع بالتالي لمصالح الدول، وتحاول إظهار نفسها أنها ذات دور ومصالح مستقلة عن مصالح الدول تخدم أهداف التنمية في دول العالم الثالث. وتلجأ هذه المؤسسات إلى هذا المنطق عندما تريد التحرر من القيود التي تفرضها عليها الدول. ولكن بالمقابل تصبح «وطنية» وتلجأ لمنطق مضاد يقوم على خدمة مصالح دولها عندما تحتاج إلى دعم هذه الدول.

وتظهر أهمية الدول ودرجة النفوذ والتأثير التي تمارسها على هذه الشركات عندما نلاحظ التنافس بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان كل في دعم شركاته ومصارفه الوطنية . كذلك فهذه الشركات بحاجة دائماً لقدر أدنى من الاستقرار والسلم للنشاط والتحرك بحرية. والدول وحدها قادرة إن توفر ذلك . فيصبح نشاط الشركات والمصارف مرتبط بالنتيجة بسياسات وعلاقات الدول بعضها مع بعض .

وكما أشرنا سابقاً فبقدر ما يزداد عدد هذه الوحدات بقدر ما تقل قدرتها على التفاوض وفرض شروطها على الدول بنتيجة التنافس فيما بينها للحصول على اسواق محددة وثابتة . فقوة وقدرة هذه الشركات والمصارف ينطلق من قناعة واختيارات الدول بإعطائها دوراً أساسياً في عملية تنمية وتطوير مجتمعات بعض الدول، وفي عملية خدمة الاقتصاد الوطني والنفوذ السياسي لدول أخرى .

وإخيراً إن دراسة التفاعلات في مجالاتها الثلاث بين الدولة والأطراف الأخرى تقود إلى الملاحظات التالية : مهما ازدادت قدرة وفعالية الأطراف غير الدولة، فهي في المدى المنظور لن تستطيع أن تسبق الدولة لتصبح الطرف الأساسي في السياسة العالمية، لأن الدول ما زالت تملك الولاء والسيطرة والقدرة القانونية والفعلية للتأثير على هذه الأطراف، وإيقاف نشاطها أحياناً بالرغم من الثمن والكلفة التي قد تترتب على ذلك . أيضاً حتى في المجالات التي تقوم بها الأطراف غير الدولة بدور أساسي، فأنه عندما تكون المصالح والأهداف الرئيسية للدول في خطر في تلك المجالات فقد تتدخل الدول مباشرة للتعاطي مع القضايا المطروحة في المجال المحدد على مستوى الدولة ، أي بين دولة وأخرى ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، إن كان في إطار العلاقات بين الشمال والجنوب أو العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب .

مراجع الفصل الثاني

1- Angell, Robert C.: **Peace on The March: Transnational Participation.** New York: Van Nostrand Reinhold Co. 1969.

2- Barnet, Richard and Ronald Muller. **Global Reach: The Power of Multinational Corporations.** New York: Simon and Schuster, 1974.

3- Bertelsen, Judy (ed.). **Nonstate Nations in International Politic.** New York: Praeger Publishers, 1977.

4- Block, Fred. **The Origins of International Economic Disorder.** Berkeley: University of California Press, 1977.

5- Breuilly, John. **Nationalism and The State.** New York: St. Martin's Press, 1982.

6- Bull, Hedley **The Anarchical Society.** New York: Columbia University Press 1977.

7- châtelet, François, Olivier Duhamel and Evelyne Pisier- Kouchner, **Histoire des Idées Politiques.** Paris: Presses Universitaires de France, 1982.

8- Coplin, William. «International Organizations in The Future International Bargaining Process: A Theoritical Projection» in David Sullivan and M. Sattler (eds.). **Change and The Future International System** New York: Columbia University Press, 1972.

9- Cosgrove, Carol Ann and Kenneth Twitchett (eds.). **The New International Actors.** London: Macmillan, 1970.

10- Deutsch, Karl. **Nationalism and Social Communication: An Inquiry into The Foundations of Nationality.** 2nd ed. Cambridge: MIT Press, 1966.

11- Henderson, Grogory (et. al.) **Divided Nations in a Divided World.** New York: David Mackay Co. Inc, 1974.

12- Herz, John. **International Politics in The Atomic Age.** New York: Columbia University Press, 1959.

13- Herz, John. «The Territorial State Revisited: Reflections on The Future of The Nation. Stote,» in James Resenau (ed.). **International Politics and Roreign Policy.** rev. ed. New York: Free Press 1969.

14- Hoffmann Stanley. **«International Organization and The International System,» International Organization,** Vol. 24, No.3, Summer 1970, pp.389-414.

15- Huntington, Samuel. «Transnational Organizations in World Politics,» **World Politics,** Vol. 25, No.3 April 1973, pp.339-369.

16- Jacobson, H.K. **Networks of Interdependence: International Organizations and The Global Political System.** New York: A.A. Knopf, 1979.

17- Keohane, Robert and Joseph Nye (eds.). **Transnational Relations and World Politics.** Cambridge, Mass.: Haward University Press,1970.

18- Keohane, Robert And Joseph Nye. **Power and Interdependence: World Politics in Transition.** Boston: Little, Brown and Co. 1977.

19- Mansbach, Richard, Yale Ferguson and Donald Lampert. **The Wed of World Politics.** New Jersey: Prentice Hall, Inc., 1976.

20- Palumbo, Michael and william Shanahan. **Nationalism: Essays in Honor of Louis Sidner.** Wesport, Conneticut: Greenwood Press,1981.

21- Scott, Andrew. **The Revolution in Statecraft: Informal Penetration.** New York Random House, 1965.

22- Shafer, Boyd. **Faces of Nationalism.** New York: Harcourt Brace Jovanovitch, 1972.

23- Smith, Anthony. **Theories of Nationalism.** London: Duckworth, 1971.

24- Snyder, Louis. **The Dynamics of Nationalism: Readings in its Meaning**

and Development. Princeton, New Jersey: Van Nostrand, 1964.

25- Taylor, Paul and A.J.R. Groom. **Interational Organization: A Conceptual Approach** London: Frances Priter 1td. 1978.

26- Tivey, Leonard (ed.). **The Nation— State: The Formation of modern Politics.** Oxford: Martin Robertson, 1981.

27- Vernon, Raymond. **Storm Over the Multinationals.** Mass.: Haward University Press, 1977.

28- Watson, Hugh S. **Nations and States: An Enquiry into The Origins of Nations and The Politics of Nationalism.** Boulder, Colorado: West View Press, 1977.

29- Willets, Peter (ed.). **Pressure Groups in The Global System.** London: Frances Pinter, 1982.

30- Wolfers, Arnold. **Discord and Collaboration: Essays on International Politics.** Baltimore, Md: John Hopkins Press, 1962.

الفصل الثالث

القوة وميزان القوى

يعود استعمال مفهوم القوة في الادب السياسي إلى زمن أرسطو حيث درج على استعماله في الحديث عن الشؤون السياسية الداخلية. ويستعمل هذا المفهوم الشائع بمعان مختلفة دون أن يجد الكاتب الحاجة إلى تحديد ما يحمله من معنى . وغني عن القول إن القوة التي يملكها شخص أو تنظيم أو دولة تحدد بشكل أساسي مركزه وموقعه في محيطه وقدرته على التأثير في ذلك المحيط. ويستعمل مفهوم القوة على مستويات ثلاث: المستوى الفردي والعلاقات بين الاشخاص، مستوى الجماعة الاجتماعية والعلاقات بينها، ومستوى الدولة والنظام الدولي حيث يمثل مفهوم القوة ركيزة رئيسية في دراسة العلاقات الدولية.

ويحمل مفهوم القوة معان ثلاث هي التالية:

١ ـ امتلاك شيء أو الحصول على شيء أو خسارته وفقدانه أو توزيعه. فالقوة قد تعني امتلاك شيء واستعماله لأهداف مختلفة ولو ارتبط استعمال القوة بشكل عام بمفهوم النزاع إلا أن استعمال المفهوم يختلف من وضع إلى آخر.

٢ ـ عامل محرك، فحسب المدرسة الواقعية كما سيتبين لاحقا، فإن الصراع من أجل القوة (الحفاظ عليها أو زيادتها) هو الدافع لسلوكيات الدول تجاه بعضها البعض.

٣ ـ سمة أو صفة أو خاصية تطبع علاقات الأطراف بعضها بالبعض

الآخر إن كان على المستوى الفردي أو مستوى الجماعة أو مستوى الدولة؛ كأن يقال مثلا إن التفاعل القائم بين طرفين يتسم بعلاقة قوة حيث يتجاوب الطرف الثاني مع متطلبات الطرف الأول بسبب الفارق في القوة بين الاثنين والذي هو لمصلحة الطرف الأول.

أولا: القوة في المدرسة الواقعية

قامت المدرسة الواقعية بشكل اساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور مفهوم القوة كأداة لتحليل وتفسير هذه العلاقات. وتمثل كتابات هانس مورغنتو أشمل وأغنى دراسة لمفهوم القوة ودوره وموقعه في العلاقات الدولية. وينطلق مورغنتو من اعتبار أن السياسة تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية. وفي هذا السياق يعتبر مورغنتو أن الطبيعة البشرية تتسم بشغف متأصل للقوة يظهر في تصرفات الشخص في حياته اليومية وفي السلطة.

ويعتبر مورغنتو أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من أجل القوة. فسلوكيات الدول إذن تحركها حوافز الحصول على مزيد من القوة والتسابق لزيادة قوة كل دولة باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لذلك. وتختلف السياسة الدولية عن السياسة الوطنية في أن للأخيرة ضوابط وقيود كثيرة منها وجود طرف يحتكر القوة الذي هو الدولة ووجود قوانين وأعراف معمول بها، وكذلك وجود عادات وقيم مشتركة تؤثر إيجابيا في اللعبة السياسية الداخلية. أما في النظام الدولي فهناك غياب لطرف يحتكر القوة وبالتالي له القدرة على التحكم أو فرض تأثير كبير في اللعبة السياسية كما هي الحال في السياسة الوطنية. كذلك فالضوابط سواء أكانت في شكل قوانين دولية أو أعراف وقواعد سلوك قليلة التأثير، فإن باب الصراع من أجل القوة يبقى مفتوحاً على مصراعيه. فحسب مورغنتو يحكم عامل القوة العلاقات بين الدول منذ نشوء أقدم الوحدات السياسية التي يمكن القول إنها في تفاعلاتها شكلت نظاما دوليا سياسيا؛ مثلا نظام الدولة ـ المدينة الاغريقي والنظام الصيني القديم، ويستتبع ذلك أنه بغض النظر عن بنية الدولة أو تركيبتها السياسية واتجاهاتها العقائدية فهي في تفاعلها

مع دول أخرى محكومة بعلاقات الصراع من أجل القوة.

ويرى مورغنتو أن الدول تتبع ثلاث أنواع من السياسات هي: سياسة المحافظة على الوضع القائم، سياسة التوسع وسياسة الهيمنة، فالاثنتان الاولتان تتطلبان المحافظة على القوة وزيادتها في حين أن الثالثة تتطلب إظهار القوة.

ويمكن إدراج الملاحظات التالية حول نظرية مورغنتو.

١ - تتسم ككل نظرية أحادية بتبسيطها للأمور من حيث معالجتها وتفسيرها القضايا الدولية المعقدة والمختلفة كنتيجة لسمة معينة في الطبيعة البشرية. إذن تنطلق النظرية من مسلمة فلسفية قد تكون صحيحة أو قد لا تكون صحيحة، ولكن بأي الأحوال لا يمكن أن تصلح لتفسير كل الظواهر السياسية بشكل حتمي.

٢ - مزجت بين البحث عن القوة كنتيجة لغريزة بشرية عند الشخص وبين البحث عن القوة كنتيجة لبنية معينة للنظام الدولي تؤدي إلى سلوكيات معينة، من قبل الدول، قد تتسم بالقوة.

٣ - لم تميز النظرية بين القوة كهدف سياسي وبين القوة كوسيلة لتحقيق أهداف قد تكون القوة ذاتها جزءاً منها أو قد لا تكون كذلك.

وأكثر ما يستعمل مورغنتو مفهوم القوة كقيمة خاصة يملكها طرف معين دون أن يعني ذلك أنها قيمة مادية كالمال أو الأملاك. ويعتبر أيضا أن القوة هي صفة لعلاقة بين فاعلين مختلفين، فهي إذن علاقة بسيكولوجية حسب مورغنتو بين الذين يمارسونها وبين الذين تمارس تجاههم تسمح للطرف الأول بالسيطرة على سلوكيات أو بعض سلوكيات الطرف الثاني.

ويعرف نقولا سبيكمن، وهو أيضاً من أبرز الكتاب في المدرسة الواقعية، القوة بالقدرة القصوى على شن حرب. ويرى سبيكمن أن الدولة لا تستطيع المحافظة على وجودها في نظام دولي يتسم بالفوضى وغياب القوانين الفعالة التي يفترض أن تنظم علاقات الدول بعضها بالبعض بسبب غياب

الطرف القادر على فرض احترام القانون. لذلك على الدولة، حتى تحافظ على وجودها، اللجوء إلى سياسات القوة، ويؤخذ على سبيكمن طغيان الجانب العسكري في تعريفه للقوة في حين أن تاريخ العلاقات الدولية يظهر كم هي هامة الجوانب الأخرى للقوة من اقتصادية وسياسية. فالجانب الأهم للقوة يتحدد حسب الوضع الذي يواجه الطرف صاحب القوة ولا يمكن تحديده مسبقا وبشكل عام، وعلى عكس ما ذهب إليه سبيكمن، يرى أورغنسكي أن المعيار الاساسي للقوة هو الوضع الاقتصادي للدولة وبالتالي يصنف الدول حسب ذلك. ويعتبر أورغنسكي أن الدول تمر في ثلاث مراحل هي: مرحلة القوة الكامنة، مرحلة إنماء القوة ومرحلة بلوغ القوة، وكل مرحلة تتسم بوضع اقتصادي معين.

ويعتبر رينولد نيبور الذي كان لكتاباته تأثير كبير في المدرسة الواقعية، أن القوة الوطنية هي انعكاس لرغبة الاشخاص في الحصول على القوة، ويقول بالتالي إنه لا يمكن تحجيم الرغبة في الحصول على القوة أو ضبط هذه الرغبة من قبل الاشخاص أصحاب هذه القوة، إنما احتواء القوة وتحجيمها يكون بإقامة قوة مضادة لها.

تبرز سمة مشتركة عند الكتاب الواقعيين هي التعميم من خلال دراسة ظاهرة القوة وبالتالي التركيز على عامل واحد ـ القوة ـ في تفسير ظواهر مختلفة. فالمدرسة الواقعية بشكل عام تتجاهل أهمية العوامل التي تؤثر أو تحدد الأهداف السياسية للدول. لماذا مثلا تصدر عن دولة سلوكية معينة وليس سلوكية أخرى في وقت معين؟ وهذا التجاهل يتم لمصلحة البحث الدائم عن عامل القوة في تفسير التفاعلات السياسية، فيؤدي ذلك أحيانا إلى نوع من التحليل الميكانيكي للأمور إذ من غير المعقول تفسير السياسة الخارجية باللجوء دائما إلى مفهوم القوة خاصة وأنه لا يستعمل بشكل محدد ودقيق ويبقى التساؤل قائما حول وزن عامل القوة في تفسير سياسة معينة أو قضية معينة مقارنة مع عوامل أخرى لها دور أكثر أو أقل من عامل القوة حسب الوضع المعني بالدراسة.

يفترض، إذن، تحديد مفهوم القوة بشكل دقيق وعملي حتى يمكن استعمال

المفهوم كأداة تحليل رئيسية في العلاقات الدولية. وهذا ما لم تقم به مدرسة الواقعية السياسية إذ ليست كل سلوكية أو كل تفاعل بين دولتين هو سلوكية أو تفاعل قوة.

يشكل الرجوع إلى دراسة مصادر القوة إحدى الوسائل المتاحة لمحاولة تقديم تعريف دقيق لهذا المفهوم، ومصادر القوة هي التالية: الموارد الطبيعية، الموقع، المساحة الجغرافية، درجة التطور التكنولوجي، عدد وبنية السكان (هرم السن، مستوى التعليم) العقيدة الوطنية ونوع القيادة. لم تنجح هذه الوسيلة في الدراسة في تقديم تعريف دقيق للقوة لسببين أساسيين هما: أولا، تداخل مصادر القوة وتعقدها بشكل لا يساهم في تقديم تقييم دقيق للقوة، ثانيا عدم الاجابة على سؤال «القوة لماذا» أو لتحقيق أي شيء؟ هناك الكثير من الافعال والظواهر في العلاقات الدولية مثلا التي لا تتطلب اللجوء إلى قدر كبير من القوة، فالمطلوب إذن الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي من أجلها تستعمل القوة. جيمس مارش مثلا حاول إعطاء تعريف رسمي لمفهوم القوة وخاب ظنه في النتيجة بهذا المفهوم كأداة للتحليل في النسق المعقدة. وأشار وليام ريكر إلى التعقيدات التي يواجهها الباحث عند محاولته إيجاد تعريف دقيق لمفهوم القوة حتى أنه وجد عدة معاني للقوة يصل التمايز بينها إلى حد التناقض أحيانا.

وفي سياق محاولة تحديد تعريف دقيق لمفهوم القوة تجدر الاشارة إلى ضرورة التفريق بين القوة الكامنة (POTENTIAL POWER) التي تمثل القدرات الوطنية لمجتمع معين وبين القوة الفعلية (EFFECTIVE POWER) أو الحقيقية أو المستخدمة والتي تنتج عن عملية تحويل القوة الأولى. وغني عن القول إن عملية التحويل دينامية بطبيعتها ولها ضوابطها التنظيمية والوصفية التي تحدد مدى نجاحها. ويمكن إعتبار القوة كصفة مجردة مرتبطة بالتفاعلات في النظام الدولي أو النظام الوطني أو كسمة قائمة في العلاقات الدولية.

ثانيا: القوة في المدرسة السلوكية:

اهتم أصحاب المدرسة السلوكية منذ البداية بإيجاد تعريف عملي للقوة

يمكن استخدامه في الاجابة على تساؤلات محددة. فقدم في هذا الاطار روبرت دال التعريف التالي: يمكن القول أن لطرف اول قوة على طرف ثاني عندما يفرض الأول على الثاني القيام بعمل معين ما كان ليقوم به الثاني لو لم تكن علاقة القوة موجودة بينهما. ولئن يمكن استعمال هذا التعريف لدراسة حالات ماضية، إلا أنه لا يمكن اللجوء إليه لتحليل علاقات حاضرة بسبب عدم إمكانية التأكد مثلا من أن الطرف الثاني ينتهج سلوكية معينة نتيجة لعلاقة قوة وليس نتيجة عوامل أخرى لا يمكن التأكد من وجودها أو تأثيرها إلا بعد حصول السلوكية. فالمدرسة السلوكية اتجهت لايجاد تعريف للقوة مختلف عن المدرسة الواقعية من حيث أن مفهوم القوة ما عاد يمثل شيئا كميا يمكن قياسه إنما صار يمثل سمة علاقة سلوكية بين طرفين أو أكثر. إذن أعادت المدرسة السلوكية صياغة مفهوم القوة كسمة من سمات عديدة تظهر في التفاعلات بين الدول وليس كالسمة الوحيدة أو ذات الأهمية الاساسية في التفاعلات الدولية كما هي الحال مع المدرسة الواقعية. فالفعل ورد الفعل السياسي اللذان يشكلان التفاعل بين الدول يأخذان أشكالا عديدة ودرجات مختلفة من الحدة ومستويات مختلفة من الأهمية. إذن اختلف التركيز على مضمون مفهوم القوة بين المدرستين ويرى تشارلز مكلالند أن التركيز انتقل من نظرية الصراع من أجل القوة إلى نظرية التأثير في التفاعلات بين الدول.

وفي حين استعمل بعض الكتاب مفهومي القوة والتأثير للدلالة على الشيء ذاته، لجأ البعض الاخر إلى التمييز بين المفهومين لتحديد سلوكيتين مختلفتين كل منها لها صفاتها الخاصة. ديفيد سنفر مثلا عرف القوة بالقدرة على التأثير، وبذلك صار التركيز في التحليل حسب سنفر على عملية التأثير. وقدم سنفر نموذج تحليلي لدراسة علاقة التأثير بين دولتين. ويقوم النموذج على ثلاث محددات لمحاولات التأثير، هي: إدراك الاعتماد المتبادل (Interdependence)، السلوكية المنتظر حصولها والسلوكية المفضلة. واعتبر سنفر أن هناك عدة أوضاع تواجه الطرف المؤثر. وهذه الأوضاع تحددها بشكل اساسي اعتبارات القرار عند الطرف الموجه إليه التأثير. ويرى سنفر أن هذه الاعتبارات تقوم على درجة المنفعة أو

عدم المنفعة أو إلى أي درجة يقبل أو لا يقبل الطرف الموجه إليه التأثير بالسلوكية المتوقعة من الطرف المؤثر، وكذلك إلى أي درجة يعتقد بإمكانية حصولها. ويرى سنفر أن هناك وسيلتين للتأثير هما التهديد وإغداق الوعود. ويعتقد أن استعمال التهديد يبقى الوسيلة الافضل بسبب طبيعة النظام الدولي والعلاقات بين الدول. ويصل سنفر إلى هذه النتيجة بعد أن يعرض ما يعتبره خمس أنواع من القوة هي التالية: المكافأة، الاكراه، الاسناد (Referent Power)، الشرعية، والخبرة. فيعتبر أن الأولى مكلفة كثيرا في حين أن الثلاث الأخريات غير عملية في عالمنا المعاصر. وبالتالي ينصح باللجوء إلى الاكراه كوسيلة عملية. ويمكن الاختلاف مع سنفر بالاشارة إلى أن سياسة الاكراه قد تكون مكلفة أحيانا أكثر من سياسة المكافأة. وبالتالي إنه لا يجوز التعميم فيما يخص الكلفة في هذا الخصوص.

في إطار المدرسة السلوكية أيضا، اعتبر بيتر بشراش (Bachrach) ومورتن باراتز،أن القوة هي شيء اتصالي (Relational) وليست بالتالي شيئا ممتلكا أو واقعيا. وحتى تتسم أي علاقة تفاعلية بالقوة يفترض توفر الشروط التالية:

١ ـ تنازع قيم ومصالح وأهداف بين طرفين في وضع تفاعلي.

٢ ـ رضوخ أحد طرفي النزاع لمطالب الطرف الاخر.

٣ ـ استطاعة أحد الاطراف التهديد بمعاقبة الطرف الاخر في وقت يستوعب هذا الاخير طبيعة التهديد والنتائج المترتبة عنه في حال عدم الانصياع. ويصدق أيضا نوايا الطرف الاول بالتهديد بالمعاقبة. وغني عن القول أنَّ التهديد بفرض العقوبات هو العامل الذي يميز القوة عن التأثير.

تنشأ علاقة القوة إذن ، عند حصول التهديد، أما علاقة التأثير فتقوم دون وجود تهديد بالمعاقبة. وقد يحصل أن تؤدي إحدى هاتين العلاقتين إلى قيام الأخرى. ويعرِّف الكاتبان علاقة استعمال القوة (Force) بتلك التي تتضمن تنفيذ التهديد أو فرض العقاب إذ لا يخير الطرف الأول الطرف الثاني بين الرضوخ كما هي الحال في علاقة القوة أو عدم الرضوخ، بل يلجأ مباشرة إلى الاكراه حتى يرضخ الطرف الثاني لمطالب الطرف الاول.

وحدد الكاتبان أيضا نوعان من السلوكيات التي تتسم بها التفاعلات بين الدول، هما:

- علاقة تلاعب (Manpulative Relation) حيث يعمل الطرف الأول للحصول على تجاوب مع طلباته من قبل الطرف الثاني عبر وسائل أو إجراءات يقوم بها دون أن يدرك الطرف الثاني بوجودها. إذن، لا يعرف الطرف الاخير مصدر العوامل التي أثرت في سلوكيته ولا يكون أمامه بالتالي خيارات حتى يضطر إلى الاخذ بواحدة منها في سلوكيته تجاه الطرف الاول.

- علاقة سلطة حيث لا يرضخ الطرف الثاني للأول بسبب تخوفه من المعاقبة بل لقناعته أن الطلب الموجه إليه مقبول أو معقول في إطار نظام قيمة أي أن الطلب له صفة شرعية.

هناك أيضا نوع من العلاقات تشبه علاقة التأثير ولكنها لا تحدث تغييرا في سلوكية الطرف الموجه إليه. تحصل هذه التفاعلات مثلا عندما تبذل الجهود من قبل الطرف الأول لمنع حدوث تطورات في أوضاع معينة قد تدفع إلى اتخاذ قرار أو قرارات جديدة. وقد تحصل هذه التفاعلات أيضا عندما يقوم الطرف الاول بنشاطات تهدف إلى التأكد من استمرار الطرف الثاني في سلوكية معينة. ويشابه ذلك ما يسميه هانس مورغنتو بسياسة المحافظة على الوضع القائم. ويمكن أذن تعريف هذه التفاعلات بعلاقة الابقاء على الوضع القائم (Maintenance).

وتتسم احيانا التفاعلات بين دولتين أو أكثر بعلاقة يمكن وصفها بالسبر (Probing) وتحصل هذه عندما يقوم طرف بعملية استكشاف النوايا لدى الطرف الاخر عبر ممارسة أقصى الجهود للحصول على معلومات جديدة وحديثة وشاملة قدر الامكان عن الطرف الاخر. وقد يأخذ هذا التفاعل على سبيل المثال شكل تبادل الاراء والمعلومات بين مسؤولين من دول مختلفة لفهم واستيعاب موقف كل طرف من الامور التي تهم الاخر.

إذن، يصبح أمامنا علاقات التفاعل التالية:

- علاقة القوة.

- علاقة السلطة.
- علاقة التأثير.
- علاقة استعمال القوة.
- علاقة التلاعب.
- علاقة الابقاء على الوضع القائم.
- علاقة السبر.

إذن، ساهمت المدرسة السلوكية وخاصة أصحاب التحليل النسقي عبر تحديد فئات عديدة من التفاعلات في إعطاء معنى أدق لمفهوم القوة وإزالة الكثير من الفوضى والتبسيط الذين كانا يرافقان استعماله عند مدرسة الواقعية السياسية التي اعتبرت أن ذلك المفهوم يصلح لتفسير مجمل التفاعلات في العلاقات الدولية.

ثالثاً: ميزان القوى في العلاقات الدولية

لا بد من التحذير أولا من الخلط النظري واللغوي الحاصل في استعمال مفهوم ميزان القوى، إذ يستعمل هذا الاخير بمعاني مختلفة وأحيانا متناقضة من قبل كتاب مختلفين. وأشار أنس كلود إلى المشكل الذي يواجهه القارىء أو الباحث أو المراقب السياسي عندما يحاول فهم وتقويم مفهوم ميزان القوى. فيجد أن الكتاب الذين استعملوا هذا المفهوم في دراساتهم لم يحذروا من المعاني المختلفة التي يحملها وبالتالي لم يقدموا تعريفا دقيقا له.

لقد وجد مثلا أرنست هاس ومارتن وايت أن هناك ثماني معان مختلفة لميزان القوى هي التالية:

١ ـ وصف لتوزيع القوة دون تحميل ذلك أي معنى توازني فكل توزيع للقوة يمكن وصفه بميزان القوى.

٢ ـ توازن (Equilibrium) بين أطراف مختلفة ويعتبر هارولد لسويل إنه لا يمكن التوصل إلى توازن كامل، لذلك يبقى من الافضل خدمة للدقة الحديث عن

محاولة للتوازن أو عملية نحو التوازن.

٣ ـ محاولة الهيمنة وقد أشار نقولا سبيكمن إلى هذا المعنى في كتاباته.

٤ ـ الدلالة على الاستقرار والسلم.

٥ ـ الدلالة على عكس ما سبق أي على عدم الاستقرار والحرب، وهذا هو المعنى الذي استعمله كثير من المفكرين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمثال كانت، دوبرادت، برايت، وكوبدن.

٦ ـ وصف مركز الدولة من حيث قوتها ككل في النظام الدولي.

٧ ـ قانون تاريخي عام يعكس التفكير الفلسفي الذي يعتبر أن الصراع المستمر بين الدول شيء طبيعي. وقد اشار على سبيل المثال فريدريك شومان في كتاباته إلى ذلك. فالدول التي تريد تغيير وضع قائم تتحالف مع بعضها ضد الدول التي تريد الحفاظ على الوضع القائم، مما يخلق ميزانا للقوى ليس من الضروري أن يكون متوازنا.

٨ ـ نظام أو دليل لصناعة القرار، وينطلق هذا المعنى من اعتبار أن صانع القرار يحسب بعقلانية ودقة تطور قوة الدول الأخرى، وبالتالي يعمل بشكل يمنع قيام قوة تهدد دولته أو لاحتواء محاولات إقامة تلك القوة التي قد تكون لدولة واحدة أو لتحالف بين دول. ويتحرك صانع القرار إما باللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية (صياغة تحالفات أو الدخول في أحلاف) أو باللجوء الى الوسائل العسكرية (بناء قوة كبيرة) لاحداث توازن رادع مع دول قوية أخرى لمنعها من انتهاج سياسات ضارة بمصالح وأمن دولته. وفي هذا الاطار يبرز دور التوازن الذي تقوم به دولة لمنع حدوث سيطرة أو هيمنة من طرف على طرف آخر. ويكون ذلك بالوقوف ضد الطرف الذي يحاول فرض السيطرة وردعه عن القيام بذلك.

خلاصة القول، يمكن تجميع هذه المعاني ضمن فئات أربع هي: الوصف، أداة للدعاية، دليل للسلوكية السياسية، ومفهوم تحليلي في العلاقات الدولية. والاثنان الاخيران هامان في دراسة السياسة الدولية.

رابعا: نظام ميزان القوى التقليدي:

١ - الظروف المحيطة بالنظام

منذ القرن السادس عشر كان ميزان القوى آلية عمل (Modus Operandi) النظام الاوروبي، وان هذا الاخير بمثابة عائلة من الدول ذات المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتشابهة. وكانت اوروبا ذات نسق قيمي مشترك مما حدا بأحد الكتاب الأوروبيين دومينيك دوبرادت إلى وصفها بأنها تشكل جسما واحدا يمكن تسميته بالجمهورية الأوروبية. جان جاك روسو مثلا لاحظ أن دول أوروبا تشكل فيما بينها أمة ضمنية نتيجة وجود شبكة معقدة وكثيفة من الروابط بين نخبها الحاكمة. كان هناك نوعا من الاجماع العام بين الدول التي تشكل النظام الاوروبي حول شروط وأصول وضوابط اللعبة السياسية. وكانت الدول الاوروبية وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ذات قوة متكافئة أو غير متفاوتة بشكل كبير فيما بينها.

٢ - شروط اللعبة

قام نظام ميزان القوى على تبعثر القوة بين الدول الاعضاء بحيث أن أي محاولة من قبل دولة للهيمنة تؤدي إلى قيام تحالف بين الدول الأخرى لمنع نجاح تلك المحاولة. وساهم مبدآن في استمرارية هذا النظام: أولهما تقديم اعتبارات التوازن على العوامل العقائدية في سلوكية الدول وثانيهما صنع القرار السياسي بمعزل عن الاختيارات أو الاعتبارات الداخلية في الدول، فلم يكن يؤخذ بعين الاعتبار ما قد تكون عليه الاتجاهات الداخلية فيما يخص التحالفات الخارجية. وتشير كتابات غنتز Gentz ومترنيخ وكاسلري Castlereagy وغوليك وغيرهم إلى أن كل محاولة لاتباع سياسة توسع من قبل دولة بشكل يهدد الميزان القائم أو يساهم في اختلاله كانت تواجه بقيام تحالف لمنع حدوث ذلك ولاعادة التوازن إلى ميزان القوى. لذلك اعتبرت سياسة ميزان القوى في تلك الفترة كإحدى الوسائل الرئيسية في العلاقات الدبلوماسية في الغرب. ومما سهل مرونة تغيير التحالفات في إطار لعبة التوازنات وجود اجماع من القيم السياسية والفكرية

المشتركة بين النخب الحاكمة في اوروبا. وساهمت طبيعة النظم السياسية القائمة في ذلك، حيث أنه في إطار الملكيات المطلقة كان بالامكان إحداث تغييرات وتحولات كبيرة في السياسة تصل إلى حد اتخاذ مواقف متناقضة احيانا دون أن يضطر الحاكم إلى الاخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الداخلية لهذه السياسات.
وفي هذا الاطار نشأ دور الموازن الذي أشير إليه سابقا. وكانت انكلترا تقوم بهذا الدور في أكثر الأحيان واعتبره البعض بمثابة دور «ميكانيكي» يحصل دائما لمنع حدوث هيمنة من طرف على طرف آخر يخل بالميزان العام. وإلى جانب دور الموازن كانت أبرز آليات نظام ميزان القوى ما يلي: إقامة الاحلاف والتحالفات، إيجاد دول عازلة، إقامة مناطق نفوذ مطلق، سياسة «فرق تسد»، التدخل المباشر وغير المباشر، إعطاء التعويضات المالية أو اقتطاع الأراضي، وأخيرا اللجوء إلى الحرب.

٣ ـ النموذج المعاصر لميزان القوى

يرى كل من كارل دورتش وديفيد سنفر أن البنية الدولية ما عادت تتسم بالثنائية القطبية، كما كانت الحال بعد الحرب العالمية الثانية، وإن النظام الدولي اتجه من جديد نحو تعدد الاطراف. إذن، حسب الكاتبين صار هناك عودة لتبعثر القوة الذي كان سائدا ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبالتالي عودة إلى نوع من نظام ميزان القوى. ويعتبر الكاتبان أن تبعثر القوة في النظام الدولي هو الذي أدى إلى الاستقرار في الميزان. وتجدر الاشارة إلى أن الاستقرار في هذا السياق يعرف بعدم قيام حرب بين القوى الرئيسية في النظام الدولي، ولا يعني بأي شكل من الاشكال عدم قيام حروب صغيرة أو إقليمية. ويعتبر الكاتبان أيضا أن ازدياد التفاعل والاتصال بين الدول كانا من العوامل الرئيسية في الاستقرار. ويمكن بالطبع توجيه نقدين أساسيين لهذا الاتجاه الذي يمثله الكاتبان؛ الأول هو أن الاستقرار لم يحصل نتيجة لما ذكره الكاتبان بل بنتيجة وجود ميزان الرعب النووي وقدرة التدمير المؤكد عند كل من القوتين العظميين. وهذا ما يردع كل طرف من محاولة عدم احترام مصالح الطرف الاخر أو المساس بمصالحه الاساسية. فالخوف من مخاطر وثمن مواجهة نووية محتملة تؤدي

بالقوتين العظميين وبحلفائهما إلى اعتماد الحيطة والحذر والحسابات الدقيقة وسياسة ضبط النقط في سلوكيتهما الخارجية تجاه بعضهما البعض. النقد الثاني الموجه إلى الكاتبين يتمحور حول المساواة في تعاملهما مع القوى الكبرى دون الاخذ بعين الاعتبار الفروقات الكبيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من جهة، وأوروبا الغربية، واليابان والصين الشعبية من جهة أخرى. فلئن كان جائزا اعتبار الخمس أقطاب في المجالات الاقتصادية والسياسية، إلا أنه من غير المنطقي اعتبار الثلاث الاخيرين أقطابا في المجال الامني - الاستراتيجي مقارنة مع القوتين العظميين.

ويعتبر مورتن كابلن ان نظام ميزان القوى، الذي يفترض أن يشمل على الاقل خمسة أطراف، يقوم على ست مبادىء هي التالية:

١ - محاولة كل طرف زيادة إمكاناته ومن ثم التفاوض مع الاخرين بدل الدخول في قتال ولكن باللجوء الى القتال إذا كان البديل عدم زيادة الامكانات.

٢ - عدم انهاء والغاء دور طرف رئيسي في الميزان وإيقاف النزاع قبل حصول ذلك إذ أن عدو اليوم قد يكون حليف الغد،لذلك من الممكن هزيمة طرف، ولكن عدم إخراجه كليا من اللعبة.

٣ - التصدي لكل طرف أو تحالف من الأطراف الموجودة يحاول فرض سيطرته ضمن نظام ميزان القوى.

٤ - فرض قيود على الاطراف التي تحاول دعم مبادىء فرق الدولة (Supranational) لمصلحة تنظيم من هذا النوع.

٥ - السماح للاطراف الاساسية المهزومة أو المقيدة نتيجة هزيمة من العودة إلى لعب دور في النظام كشريك مقبول،ومثالا على ذلك عودة فرنسا إلى لعب دور في النظام الاوروبي بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥.

٦ - العمل على قبول أطراف غير رئيسية في النظام ومساعدتها لتصبح شريكة مقبولة في لعبة الاطراف الرئيسية في النظام والتعامل مع الاطراف

الرئيسية دائما كشركاء مقبولين في اللعبة.

ويقول كابلن إن قواعد اللعبة في نظام ميزان القوى تقوم على مبدأ التوازن، إلا أن ضوابط نظام ميزان القوى على الاطراف الرئيسية تدفع بهذه الاخيرة لانتهاج سلوكية متمشية مع قواعد هذا النظام، إذ في حال رفضها لذلك لا بد أن تقوم الاطراف الاخرى بإجبار الاطراف المخالفة بالالتزام بقواعد اللعبة.

ويعدد مورتن كابلن العوامل التي يعتبر أنها تخلق وضعا من عدم الاستقرار في الميزان:

١ ـ وجود طرف أساسي لا يتقيد بقواعد اللعبة.

٢ ـ فشل في إيصال المعلومات أو غياب أو ضعف قنوات الاتصال المباشر أو غير المباشر بين الاطراف الرئيسية مما يفتح المجال أمام حصول تفسيرات مختلفة أو أحيانا مناقضة للحقيقة فيما يخص سلوكيات هذه الاطراف، مما قد يدفع ببعضها إلى الدخول في نزاعات كان يمكن تلافيها لولا الخلل الحاصل في نظام الاتصال.

٣ ـ تغيير كبير في الامكانات في النظام بحيث يحصل تفاوت ضخم في الامكانات بين الاطراف الرئيسية في النظام فيؤدي ذلك إلى تغيير في عدد أقطاب النظام وبالتالي بنيته باتجاه انقاص ذلك العدد مما يساهم في إحداث الخلل في النظام.

٤ ـ حصول تناقض نتيجة قيام مستجدات بين بعض المبادىء ـ القواعد التي تشكل آليات عمل النظام.

٥ ـ حصول مشاكل في عملية إعادة التوازن أو الحفاظ عليه عند تعرضه للاختلال.

٦ ـ وجود عدد صغير أساسا من الاطراف الرئيسية في النظام إلى جانب فقدان المرونة في آلية التوازنات كأن يفتقد مثلا دور الطرف الموازن.

وتكون التحالفات في نظام ميزان القوى محددة وذات فترة قصيرة ومرنة

من حيث سهولة تغييرها بناء على تغيير المصالح التي قد تكون ظرفية ودون وجود قيود عقائدية تمنع قيام تحالفات بين دول معينة، فكل التحالفات بين مختلف الاطراف ممكنة، الخطر الوحيد على نظام التحالفات هذا يتمثل في قيام عقيدة قوية قادرة على الاستقطاب ترسم حدودا للتحالفات على أساس الموقف من تلك العقيدة بحيث تمنع بالتالي قيام تحالفات بين دول ذات عقائد مختلفة وخاصة متناقضة.

خامسا: اندثار القواعد الرئيسية في نظام ميزان القوى

أ ـ تعدد الثقافات ونسق القيم

كانت عوامل التجانس الثقافي والفكري والحضاري والاجماع السياسي العام حول قواعد السلوكية بين الدول بمثابة البيئة الطبيعية التي هيأت لنجاح نظام ميزان القوى من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر في أوروبا. وقد حذر إيمانويل كنت من مخاطر فقدان التجانس الثقافي العام على نظام ميزان القوى في حين اعتبر غوليك، كبير منظري ميزان القوى الكلاسيكي، أن التجانس الثقافي هو شرط مسبق وضروري لنجاح واستمرارية نظام ميزان القوى. وقد ذهب هانس مورغنتو أبعد من ذلك حين اعتبر في كتاباته أن نجاح نظام ميزان القوى كان نتيجة أيضا للقبول الضمني عند اطرافه الرئيسية باحترام مبادىء اللعبة واعتبارها إطارا عاما لسلوكياتهم. فالنزاعات والخلافات بين الدول في نظام ميزان القوى الاوروبي كانت تتمحور بشكل أساسي حول الاراضي والسكان في حين كانت الحوافز الايديولوجية شبه مفقودة نتيجة ما ذكر سابقا من التجانس الثقافي والايديولوجي بين النخب الحاكمة.

مقارنة مع ذلك الوضع، كيف يمكن أن نصف عالمنا المعاصر الذي يشكل البيئة التي يفترض أن يقوم فيها نظام ميزان القوى.

يتسم النظام الدولي المعاصر بانحسار دور العقيدة كمحرك للتحالفات و كعامل رئيسي في صياغة العلاقات الدولية بالمقارنة مع المرحلة أواخر الاربعينات ومرحلة الخمسينات. ولكن بالرغم من ذلك كله بقي للعقيدة دور

هـام من حيث أنها رسمت نظاما للقيم والمفاهيم والاختيارات الاساسية تؤثر في إدراك صناع القرار لمحيطهم، وبالتالي تؤثر في سلوكية دولهم الخارجية. فغياب التجانس الفكري والثقافي والانقسامات الحادة في مجال الاختيارات العامة ووجود نظم قيم مختلفة في النظام الدولي المعاصر هي نتيجة وجود عقائد دولية تركت بصماتها على مختلف المجتمعات ولو بدرجات متفاوتة وساهمت في اندثار اهم قواعد نظام ميزان القوى.

٢ ـ شروط اللعبة

شكلت المرونة التي يجري فيها تغيير التحالفات وعدم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية عند صناعة القرار الخارجي سمتين أساسيتين في نظام ميزان القوى. ويمكن الملاحظة أن هاتين السمتين قد فقدتا دورهما حيناً وضعف هذا الدور أحيانا عند صناع القرار في نظامنا الدولي المعاصر. فعاملا السرية والسرعة في صناعة القرار لم يعودا موجودين مثلا في الدول ذات النظم الديمقراطية الغربية بشكل عام. كذلك صار من الصعب عدم الاخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الداخلية المحتملة لسياسة خارجية معينة نتيجة انفتاح المجتمعات وازدياد درجة المشاركة السياسية واتساعها في المجتمعات كافة، وكذلك نتيجة تطور وسائل الاتصال والاعلام وتطور وتشابك الصلاحيات والأدوار في نطاق تطور المؤسسات التنفيذية والتشريعية في الدولة. ولعب العامل العقائدي أيضا دورا في رسم حدود التحالفات وادخل نوعا من الجمود إلى نظم التحالفات بحيث لم يعد من السهل فك تحالف أو إقامة تحالف مع دول ذات نسق قيم مختلفة ومناقضة للدولة المعنية. إذن، ساهمت هذه العوامل مجتمعة في إضعاف آليات عمل نظام ميزان القوى.

٣ ـ البنية الهرمية

كان وجود عدد من الاطراف الرئيسية لا يقل عن الخمس، ولا يوجد بينها تفاوت كبير في الامكانات، شرطا رئيسيا لنظام ميزان القوى. ولكن هذا الوضع لم يعد قائما. فهناك دولتان حاليا هما قوتان عظميان تحددان أهدافهما ومصالحهما وبالتالي استراتيجيتهما على المستوى الكوني. وما يميز هاتين القوتين عن القوى

الرئيسية الاخرى في النظام الدولي، التفاوت الكبير النوعي والكمي في الامكانات وخاصة العسكرية والنووية منها، فاليابان وأوروبا الغربية اللتان تعتبران قوتين أساسيتين في النظام الدولي تعتمدان عسكريا على الولايات المتحدة. فالتفاوت الكبير بين كل من القوتين العظميين من جهة وبين القوى الرئيسية من جهة أخرى يجعل من أي صياغة تحالف بين هذه القوى الاخيرة مثلا دون أي فعالية أو جدوى تجاه القوتين العظميين.

٤ ـ أنواع التحالفات

يعرف عادة نظام ميزان القوى بنظام التحالفات. فالدول تدرك أن زيادة قوتها وإمكاناتها يتم عبر عقد التحالفات. وفي عالمنا المعاصر وتحديدا منذ بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت سياسة التحالفات والأحلاف بعدا جديدا ومناقضا لسياسة التحالفات في مرحلة ميزان القوى التقليدية. فالتحالفات ما عادت قصيرة الأجل ، بل عكس ذلك صارت طويلة الأجل لأنها تقوم على مصالح استراتيجية، وأخذ بعضها شكلا مؤسسيا كالحلف الاطلسي وحلف وارسو. إذن،فتحالفات أو أحلاف القوى الرئيسية أخذت شكلا مؤسسيا وقامت أيضا على أساس عقائدي، فما عادت التحالفات ذات أهداف تكتيكية متوسطة أو قصيرة المدى والمصالح.

ساهم ، إذن ، العامل العقائدي وعامل الأهداف الاستراتيجية في إعطاء نوع من الجمود للتحالفات بالمقارنة مع المرونة التي كانت تتسبم بها التحالفات في نظام ميزان القوى التقليدي .

سادسا: النظام الدولي المعاصر

١ ـ نظام الثنائية القطبية المرنة

في ظل قيام معطيات جديدة، وغياب المعطيات ـ القواعد السابقة لنظام ميزان القوي يطرح السؤال حول شكل النظام الدولي حاليا.

هناك في عالمنا المعاصر محوران رئيسيان قاما على أساس عقائدي ويتميز

كل منهما بنظام وبنسق مختلف عن الآخر. وتتزعم كل محور قوة عظمى فصار هناك نوع جديد من ميزان القوى و«ميزان القوى بين اثنين» أو ما يسميه غلين سنايدر «ميزان الاثنين»، ويتسم هذا الميزان بالجمود بسبب غياب قوة ثالثة قادرة على القيام بدور الموازن أو قادرة على الاخلال في الميزان عبر التحالف مع أحد طرفيه.

ولكل من القوتين العظميين مناطق نفوذ مطلق أو مباشر، وكنا أشرنا إلى ذلك سابقا، وهي مناطق تكون عادة للقوة العظمى فيها درجة عالية من التغلغل على كافة المستويات في الوقت الذي تعمل لابقاء القوة العظمى الأخرى خارج هذه المنطقة. وكما ذكر في فصل سابق تعتبر أوروبا الشرقية منطقة النفوذ المطلق للاتحاد السوفياتي في حين تعتبر أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية منطقتي نفوذ للولايات المتحدة، والمهم في هذا كله أن هناك قبول ضمني من كلا القوتين العظميين بالحق شبه المطلق للقوة الأخرى في منطقة نفوذهما.

واعتبر كبنيت والتز، أيضا، كما فعل سنايدر أن هناك ميزان الاثنين، وأن الجهود والمناورات الداخلية (داخل كل محور) اخذت مكان آلية تغيير التحالفات الخارجية كوسيلة لابقاء نوع من التوازن في ميزان القوى. ويقيم والتز مقارنة بين ميزان القوى التقليدي وبين ميزان الاثنين (Balance A Deux) فيجد أنه في حين كانت التحالفات تتسم بالمرونة في الميزان الأول كانت استراتيجيات الدول تتسم بالجمود بنتيجة اضطرار الدولة إلى إرضاء حليفتها أو حلفائها حتى لا تتخلى عنها هذه أو هؤلاء فصناعة الاستراتيجيات عند الدول كانت تأخذ بعين الاعتبار بشكل أساسي تماسك التحالف اذ ان انسحاب دولة أساسية قد يخل بميزان القوى. إذن، عملت كل دولة على تكييف استراتيجيتها وإمكاناتها مع مصالح وأهداف ومخاوف حلفائها. وفي الميزان الحالي ميزان الاثنين قد يقدم كل قطب تنازلات ضمن المحور الذي يتزعمه، ولكن لا يغير استراتيجيته أو يعدلها ويكيفها حسب استراتيجية الدول الحليفة في المحور. وينتج ذلك عن الفروقات الكبيرة في إمكانات الدول الاعضاء في التحالف حيث أنه لا يوجد تساوي أو تكافؤ في تحمل كلفات التحالف عسكريا واقتصاديا كما كانت الحال أيام ميزان

القوى التقليدي. فالقوة العظمى نتيجة تحملها لمجمل نفقات وكلفة التحالف غير مضطرة أن تخضع استراتيجيتها للاعتبارات الخاصة عند الدول الحليفة لها؛ فتستطيع بذلك أن تكون لها استراتيجية مرنة تأخذ بعين الاعتبار مصالحها الخاصة. وبنتيجة العامل العقائدي الذي يشكل حدوداً للتحالف لا يمكن الخروج عنها، تبقى القوتان العظميان مطمئنتان إلى أن عدم الاخذ بمصالح حلفائهما لن يؤدي بأي حال من الأحوال إلى ترك أحد هؤلاء الحلفاء المحور والتوجه للالتحاق بالمحور المضاد. وأورد على سبيل المثال «استراتيجية الصدمة» في إدارة الرئيس الامريكي نيكسون حيث كان حلفاء الولايات المتحدة يفـاجأون ببعض المبادرات الامريكية التي تجري دون التشاور المسبق معهم كما حصل في سياسة الانفتاح على الصين الشعبية. إذن لأن مقارنة مع ميزان القوى التقليدي، يتسم ميزان الإثنين بجمود التحالفات (تحالفات ثابتة ذات بعد استراتيجي) ومرونة الاستراتيجية أو اتساع مجال الاختيارات أمام صناع القرار.

ويتسم نظام الثنائية القطبية المعاصر بالمرونة لأن الدول غير الاعضاء في أحد المحورين، وكذلك المنظمات الدولية ما زالت تلعب أدوارا هامة في النظام الدولي بعكس ما كانت عليه الحال في نظام ميزان القوى التقليدي. وفي حين كان الموازن يتحرك بشكل شبه أوتوماتيكي في نظام ميزان القوى لمنع قيام سيطرة أو هيمنة من قبل طرف؛ وذلك بالوقوف ضده فإن دور الموازن في نظام الثنائية القطبية المرنة هو دور الوسيط وعادة ما يقوم به طرف غير عضو في أحد المحورين أو تقوم به المنظمة الدولية التي هي الأمم المتحدة. وقد نجح هنري كيسنجر في إعطاء وصف دقيق للنظام الدولي المعاصر عندما قال إنه يتسم بالثنائية القطبية على المستوى العسكري الاستراتيجي وبالتعددية القطبية على المستوى السياسي الاقتصادي.

٢ ـ آليات النظام

تساهم السمات التنظيمية لكل محور في تحديد كيفة عمل النظام، ويجد المراقب أمامه ثلاث سيناريوات مختلفة، هي التالية:

١ ـ المحوران منظمات بشكل غير هرمي فيتشابه بذلك النظام مع نظام ميزان القوى التقليدي مع الفارق أن تغيير التحالفات يتم ضمن كل محور،وأن التحالفات القصيرة المدى والمرنة تحصل مع أطراف من خارج المحور وبالطبع من الصعب حصولها مع أطراف من المحور المضاد.

٢ ـ المحوران منظمان بشكل هرمي فيؤدي ذلك إلى نوع من الجمود في العلاقات ضمن كل محور وتحديدا بين القطب الاساسي وحلفائه مما يقلل من المرونة في العلاقات بين مختلف وحدات النظام الدولي إذ يضعف هذا الوضع دور الدول غير الاعضاء في أحد المحورين وتصبح مادة للتنافس ومحاولة الاستقطاب من جانب كل منهما. وهذه تقريبا كانت حالة النظام الدولي في فترة الحرب الباردة.

٣ ـ محور منظم بشكل غير هرمي ومحور آخر منظم بشكل هرمي. وليس المقصود في هذا الوصف الشكل المؤسسي الرسمي للمحور إنما أنماط العلاقات والسلوكيات في شكلها العملي. ويتسم النظام الدولي الحالي بهذا الوصف حيث هناك نوع من البنية الهرمية في المحور الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي مقارنة مع المحور الغربي بقيادة الولايات المتحدة. فدور القطب الرئيسي واحترام قواعد الانضباط تظهر بشكل أكبر في المحور الأول منه في الثاني حيث تظهر الخلافات والتمايز في السياسات المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية مع بقاء الانضباط الفعال في المجالات الامنية الاستراتيجية.

ومن السمات البارزة في النظام الحالي أن الدول غير المنحازة أو بشكل عام الدول غير الاعضاء في أحد المحورين تستطيع أن تحصل على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية التي تحصل عليها الدول الاعضاء في المحورين دون الدخول في أحد المحورين؛ وذلك بنتيجة التنافس بين المحورين على تجاذب واستقطاب «اصدقاء» جدد. ويؤدي هذا الوضع بالدول غير الاعضاء في أحد المحورين إلى عدم محاولة الارتباط كليا بأحد المحورين حتى تستطيع الحفاظ على قدر من المرونة في التعاون والافادة من الاثنين. وأدى هذا الاختلال في بنية

الثنائية القطبية (محور هرمي، محور غير هرمي) إلى ازدياد الضغوط من المحور الهرمي باتجاه المحور غير الهرمي التي قد تؤدي إما إلى إضعافه أو إلى دفعه لمحاولة إعادة صياغة بنيته بحيث تنشأ أطر جديدة للتعاون والتنسيق بين اعضائه، وقد حصل ذلك بالفعل عندما أنشأ المحور الغربي مثلا «مجموعة العشرة» للتشاور في الشؤون الاقتصادية والسياسية والتي تجتمع سنويا لذلك الغرض بهدف تنسيق الرؤية والسياسات بين دول الحلف الغربي بخصوص القضايا التي تواجه هذا الحلف.

٣ ـ الاستقرار في نظام الثنائية القطبية المرنة

لا بد أولا من التأكيد على شيء أساسي وهو أن الاستقرار يعرف في هذا الاطار كغياب المواجهة العسكرية المباشرة بين المحورين الرئيسين، والاستقرار ينتج كما سيتبين لاحقا من نظام الردع الفعال الذي يربط بين القوتين العظميين في إطار ميزان القوى العام. ويشمل ميزان القوى العام الميزان النووي والميزان التقليدي. ويشمل الميزان النووي بدوره الميزان الاستراتيجي الذي يقوم على احتساب الاسلحة النووية البعيدة المدى أو العابرة للقارات والذي يتطابق مجاله مع «المسرح الكوني». ويضم الميزان النووي أيضا الميزان التكتيكي الذي يقوم على احتساب الاسلحة النووية المتوسطة المدى أو ما يسمى بأسلحة «المسرح النووي الاقليمي». وخير مثال على ذلك المسرح النووي الاوروبي.

ويشكل الردع المفهوم الاساسي في النظام الجديد.

٤ ـ الـردع

يشكل الردع واحدا من أربع استراتيجيات اساسية في نظام ميزان القوى، هي التالية:

ـ الهجوم: يعرف الهجوم كاستراتيجية استعمال القوة لهزم الخصم وتحقيق اهداف المهاجم وتحويلها إلى أمر واقع Fait accompli بالنسبة للمهزوم كاحتلال اراضيه مثلا.

- **الدفاع**: يعرف الدفاع كاستراتيجية استعمال القوة لمنع أو حرمان الخصم من تحقيق أهدافه.

- **الاجبار**: (Compellence) يعرف الاجبار كاستراتيجية استعمال التهديد لحمل أو إقناع الخصم القيام بأعمال يرغبها الطرف مصدر الاستراتيجية.

- **الـردع**: يعرف الردع كاستراتيجية استعمال التهديد لمنع أو حرمان الخصم من محاولة تحقيق أهدافه.

ويعتبر البعض أن الاجبار هو نوع من الردع الايجابي.

ولئن قامت الاستراتيجيتان الأولى والثانية على مفهوم الامكانات القتالية فإن الإستراتيجيتين الثالثة والرابعة تقومان على مفهوم العقاب . يهدف التهديد باستراتيجية الردع إلى إقناع الخصم أن التكلفة التي قد تنتج عن أفعاله تفوق قيمة الاهداف التي يفترض تحقيقها في حال قيامه بالفعل، فإذا اقتنع الخصم أن الميزان بين الربح والخسارة يميل نحو الاخير امتنع عن القيام بالعمل الموجه ضده الردع ، فينجح بالتالي التهديد الردعي .

فالردع بعكس الدفاع والهجوم لا يقوم على مبدأ استعمال القوة إنما يقوم على مبدأ اللجوء إلى دبلوماسية الاكراه المبني على القدرة على الاضرار. ويرى توماس شللنغ Thomas Shelling أن الفرق بين الهجوم والردع هو الفرق بين الاعتداء والتخويف بالاعتداء، وهو أيضا الفرق بين الغزو والاحتلال من جهة مثلا و المساومة (Chantage) من جهة أخرى.

وفيا يتعلق مثلا بهدف كل من هذه الاستراتيجيات ، فيمكن القول إن استراتيجية الهجوم أو الدفاع تركز على قوة الخصم أما استراتيجية الردع أو الاجبار فتركز على قيم الخصم وتحديدا تلك التي يثمنها الخصم كالسكان والمصانع، ويقوم بالتالي بتهديد هذه القيم.وفي حين أن استراتيجية الهجوم أو الاجبار تهدف إلى تغيير في الوضع القائم، فإن استراتيجية الدفاع أو استراتيجية الردع تهدف إلى منع حصول التغيير وبالتالي الحفاظ على الوضع القائم كذلك.

في حين تركز استراتيجية الدفاع أو الهجوم على مصالح الخصم بشكل مطلق بحيث تخلق وضعا من نوع (O.Sum) فإن استراتيجية الردع أو الاجبار حسب شيللنغ تركز على وضع من التسوية وتهدف إلى التوصل إلى اتفاق عملي يكون وضع الخصم فيه أفضل من وضعه فيما إذا لم يتجاوب مع الردع أو الاجبار.

فالردع إذن، يحاول التأثير في نوايا العدو ويرى غلين سنايدر أن القيمة الردعية للقوات العسكرية هي في قدرتها على التقليل من إمكانية قيام الخصم بعمل عسكري ضد تلك القوات. إذن، تبرز أهمية الردع في زمن السلم وتبرز أهمية الدفاع في زمن الحرب فإذا قام العدو مثلا بالهجوم تتحول الدول من استراتيجية الردع إلى استراتيجية الدفاع.

ولا يقوم الردع فقط على احتساب القوة العسكرية والتهديد بها بل يدخل في الحسابات الردعية القوة الاقتصادية والتجاربية وغير ذلك، فالتهديد باللجوء إلى سياسة المقاطعة أو الحظر هو جزء من سياسة الردع باللجوء إلى استعمال القوة الاقتصادية مثلا.

هناك عاملان أساسيان لنجاح الردع التقلدي أو النووي يتمثلان فيما يلي:

- أهمية الاتصال أو إيصال الرسالة - التهديد من الرادع إلى الطرف الذي يفترض أن يرتدع. والمطلوب في هذا المجال الوضوح من قبل الرادع للتأكد من استيعاب الطرف الثاني «للرسالة» التي قد يقبلها أو لا يقبلها حسب تقويمه للأمور ولكن من الضروري إيصال الرسالة. وقد يتبع الرادع الايهام فيما يخص قوته وقدراته ولكن ليس فما يخص نواياه التي يفترض إظهارها للتأثير في الخصم. وندرج بعض الامثلة البسيطة على ذلك كأن يهدد شخص شخصا آخر عبر اشارات قد لا تحمل معنى التهديد المقصود للطرف الاخر في اطار نسق قيمه وعاداته أو قد يهدد شخص شخصا آخر تهديدا كلاميا بواسطة لغة لا يفهمها مثلا.يمكن في كلا الحالتين القول إن إيصال الرسالة أو الاشارة قد حصل.

- عامل التماثل الذي يحدد مصداقية الردع وبالتالي نجاحه أو فشله

والتماثل المطلوب في هذا الاطار هو بين النتائج المحتملة للعمل الذي يفترض أن يمنع عن القيام به الطرف الموجه إليه الردع وبين محتوى وحجم التهديد الموجه لردعه. فإذا كانت الأولى غير ذات قيمة مقارنة مع الثاني فمن شبه المؤكد أن عملية الردع لن تنجح نتيجة فقدان المصداقية بإمكانية القيام بعمل «ذي» نتائج كبيرة (مخاطر وخسائر مثلا) بسبب حصول عمل ذي نتائج على الطرف الرادع (مخاطر وخسائر) لا توازي تنفيذ التهديد. فمثلا لا يمكن أن يتخذ تهديد من إحدى القوتين العظميين على محمل الجد إذا قام على استعمال السلاح النووي لمنع القوة الاخرى من احراز تقدم أو نجاح في مناطق النفوذ المتنافس عليها (افريقيا مثلا)، ولكن قد يكون للتهديد مصداقية إذا كان العمل المنوي منعه يتناول التعرض لأراضي القوة الاخرى أو لاحد حلفائها الرئيسيين والاساسيين.

وصحيح ان الردع يفشل عندما يبدأ القتال ولكن لا يعني ذلك أنه ينتهي، إذ يمكن العودة إلى درجة أخرى من الردع مثلا لمنع تصعيد القتال أو توسيع رقعته فتنشأ استراتيجية تكون مزيجا من الردع والدفاع.

يخطىء البعض إذا اعتبر أن الردع نشأ في العصر النووي فهو كان قائماً كإحدى آليات ميزان القوى منذ القدم، ولكن بالطبع بأشكال مختلفة، فثوثيدايدس يذكر في كتابه «الحرب البلبونيزية» أحداث كثيرة حول محاولة كل طرف المناورة لبناء تحالفات ليظهر للخصم أن القيام بحرب أو توسيع رقعة الحرب ستكون له عواقب وخيمة. مكيافللي أيضاً شدد على ضرورة إظهار القوة الذاتية واعتماد سياسة «عرض العضلات» كوسيلة اقتصادية لمنع الخصم من القيام بأعمال عدوانية. ونشير إلى الحروب المحدودة والصغيرة التي جرت في أوروبا في إطار الاتفاق الأوروبي القائم بعد الحروب النابليونية والتي كانت تهدف إلى إجراء تعديلات بسيطة وهامشية في ميزان القوى القائم. هذه الحروب كانت تجري ضمن مفهوم ردعي معين حيث كان يخاف كل طرف من تصعيد الحرب نتيجة المخاطر التي يحملها ذلك. فالسلام الذي استمر حوالي ثلاثين عاماً بين الأطراف الرئيسية في الوفاق الأوروبي قام على نظام ردعي نتج عن التخوف من أن نشوء حرب واسعة قد يؤدي إلى ضرب النظام الاجتماعي العام

القائم في أوروبا والذي كان للجميع مصلحة في الحفاظ عليه . ونذكر مثلاً أن بريطانيا وفرنسا قامتا أكثر من مرة بإرسال قوات عسكرية بحرية إلى مناطق الامبراطورية العثمانية لردع روسيا من التدخل فيها، وقد أدى ذلك الاستعراض العسكري مثلاً عام ١٨٧٨ إلى دفع روسيا لانهاء الحرب الروسية التركية بشكل سريع في حين أن محاولات الردع عام ١٨٥٤ مثلاً فشلت وأدت إلى نشوب حرب القرم .

٥ ـ ميزان القوى الجديد

إن الفصل بين وظيفتي العقاب والحرمان (Denial) وازدياد القدرات العسكرية لإنزال الخسائر بالعدو بشكل كبير نتيجة التطورات والاكتشافات التكنولوجية قد غيرت كلها من مفهوم ميزان القوى. لم يزد السلاح النووي فقط في قدرة التدمير إنما غير كلياً في مفهوم واليات عمل ميزان القوى . ففي الميزان التقليدي كان ردع العدو كما ذكر سابقاً يقوم على عقد التحالفات وإقامة الاحلاف وزيادة القدرات التسليحية بشكل ظاهر، وكان الدفاع أو إعادة التوازن إلى الميزان يتم عبر الدخول في حرب لتلك الغاية . إما في ميزان الرعب أو الميزان النووي فيقوم الردع على القوة أو القدرة بالتهديد بإنزال عقاب في الخصم . ولكن لا يقوم الميزان إذا وجد طرف يستطيع بواسطة اللجوء إلى الاستعمال الأولي للسلاح النووي وبضربة واحدة الغاء أو تدمير مجمل قوة الخصم ومنعه بالتالي من رد الضربة الموجهة إليه .

ويقوم ميزان القوى التقليدي على نوع من التعادل العام في القوة وتحتسب القوة عبر الأخذ بعين الاعتبار المزايا التي قد يتمتع بها كل طرف كالوضع الجغرافي ، القدرة التعبوية والوضع اللوجستي . أما في ميزان الرعب فليس من الضروري التوصل إلى بناء قدرات متوازية كمياً بين الأطراف المتواجهة حتى يحدث التوازن ويحصل استقرار في الميزان عندما لا يستطيع طرف القضاء على القوة الضرورية عند الطرف الآخر للرد وتحميل خسائر غير مقبولة للطرف الأول . فالمعيار إذن، يقوم على القدرة على إنزال خسائر غير مقبولة عند الخصم

بعد تلقي الضربة الأولى منه حتى يمكن القول أن القوة عند طرف قد تكون شيئاً يسيراً من القوة عند الطرف المواجه . ويكفي أن يكون عند الطرف الأضعف قدرة الضربة الثانية التي قد تكون موجهة ضد أهداف قيمية عند الطرف الأقوى بحيث يصبح أي هجوم محتمل من الطرف الأقوى ضد الطرف الأضعف مكلف جداً؛ وهذه هي أساساً استراتيجية القوة الضاربة الفرنسية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي . إذن فميزان الرعب هو ميزان ردع وليس ميزان دفاع،فالتوازن يحدث عندما يواجة المعتدي امكانية حصول أضرار كافية عنده لردعه وليس عندما يواجه إمكانية الهزيمة . ويقوم الميزان التقليدي على وجود قوة كافية لهزيمة العدو أو منعه من تحقيق أهدافه فيصبح الردع نتاج القدرة الدفاعية وليس القدرة على إنزال خسائر غير مقبولة في الطرف الآخر . وبالتالي تبقى العناصر التقليدية للقوة الوطنية كالمصادر الطبيعية ، الوضع الاقتصادي ، القوة البشرية ، المساحة الموقع الجغرافي هامة جداً في تحديد بنية الميزان . وتبقى هذه العناصر ذات أهمية أقل في ميزان الرعب ودورها مختلف عن دورها في الميزان التقليدي فالقوة الضرورية أساساً للانتصار في حرب في ظل ميزان الرعب أكبر بكثير عن تلك الضرورية لردع العدو، وهي مختلفة عنها أيضاً .

٦ ـ الاستقرار في ميزان القوى العام

نتج الاستقرار بشكل أساسي كما سيتبين لاحقاً عن ميزان الرعب أو الميزان النووي . ونقدم صورة عن المذاهب النووية الرئيسية التي اتسم بها تطور الميزان النووي وتطور الاستقرار الذي أقامه هذا الميزان .

الرد الكثيف : نشأ مذهب الرد الكثيف في أوائل الخمسينات حين كانت الولايات المتحدة الامريكية تحظى باحتكار للقوة النووية . وقد أعلن جون فوستر دالاس الذي كان وزيراً للخارجية الامريكية عن نشوء هذا المذهب عام ١٩٥٤ . ويعني الرد الكثيف القيام بهجوم نووي شامل لمواجهة اعتداء سوفياتي . والرد إذن، يكون بواسطة ضربة نووية قاضية . ويمكن اعتبار « الرد الكثيف » أول مذهب في الردع النووي . فحسب هذا المذهب ، لم تعد الولايات المتحدة ترى نفسها مضطرة للرد على الاعتداءات السوفياتية أو التي

يقوم بها حلفاء الاتحاد السوفياتي بواسطة القوات التقليدية ، ويمكن رد هذا المذهب كما يرى بعض الكتاب الاستراتيجيين إلى ثلاثة عوامل أساسية،هي :

١ - ردة فعل على ما حصل في كوريا عام ١٩٥٠ حيث « غرقت » الولايات المتحدة في حرب استنزاف مكلفة ووصلت إلى مرحلة من Impasse وصار من الصعب الانتصار في هذه الحرب . فالرد الكثيف إذن، هو لتهديد الدول الشيوعية ومنعها من القيام بهذا النوع من الاعتداءات على الدول الصديقة للولايات المتحدة . ويكون ذلك بالتهديد بضرب هذه الدول في عقر دارها ودون اضطرار الولايات المتحدة إلى ارسال جنودها إلى الخارج

٢ - سبب اقتصادي يكمن في التكلفة الكبيرة لإبقاء قوات تقليدية في وضع تعبئة حربية وفي دول بعيدة عن الولايات المتحدة في وقت تحاول فيه الأخيرة أن تخفف قدر الامكان من الاعباء الاقتصادية العسكرية . ويفترض ضمن هذه الاستراتيجية أن تقدم الدول الحليفة القوى التقليدية/ القوات المسلحة ، في حين تقدم الولايات المتحدة الردع بواسطة الرد الكثيف .

٣ - الاختراعات في الحقول التكنولوجية المختلفة تحديدا في الميدان النووي، إن كان فيما يتعلق بالأسلحة النووية أو الصواريخ ناقلة الرؤوس النووية وشهدت تلك الفترة زيادة كبرى في مخزن الرؤوس النووية الامريكية .

ولكن ظهر عاملان في أواخر الخمسينات دفعا بالادارة الامريكية إلى مراجعة موقفها من مذهب الرد الكثيف بسبب ما أحدثه العاملان التاليان :

١- التطور التكنولوجي النووي عند الاتحاد السوفياتي والذي ظهر عام ١٩٥٧ مع اطلاق « السبوتنيك » الذي أنهى الاحتكار الامريكي للسلاح النووي وأدخل الاتحاد السوفياتي في سباق نووي مع الولايات المتحدة وإن بقيت الولايات المتحدة متفوقة لفترة عليه . وفقدت الولايات المتحدة عامل الحماية الكاملة من الخطر السوفياتي بعد امتلاك هذا الأخير للصواريخ النووية .

٢ - قيام حروب صغيرة ومحدودة لا يمكن أن تهدد الولايات المتحدة بالرد

عليها بواسطة « الرد الكثيف » نتيجة غياب عامل التماثل بين قيمة الهدف الذي يفترض حمايته وحجم التهديد كما ذكرنا سابقاً . إذن، بقيت هذه الحروب خارج قدرة الولايات المتحدة على التعامل معها ضمن المذهب العسكري القائم .

أدى هذان العاملان إلى إفقاد مذهب الرد الكثيف الكثير من مصداقيته، وبالتالي من قيمته الردعية مما أوجب البحث عن تطوير مذهب ردعي جديد . وتجدر الاشارة إلى أن الفكر الاستراتيجي الامريكي والسوفياتي اتسم في أواخر الخمسينات بالتركيز على مبدأ الهجوم الوقائي أو الاستباقي فكان هناك خوف من ما يعرف بالضربة الأولى أو الهجوم المفاجيء .

الحرب المحدودة : بعد فشل مذهب الرد الكثيف لعدم قدرته على ردع الحروب الصغيرة والحروب غير النووية بدأ التفكير بضرورة إيجاد خيارات عديدة لسيناريوات نزاعية مختلفة في هذا الاطار نشأ مذهب الحرب المحدودة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات في الولايات المتحدة . وكان موقف الاتحاد السوفياتي من ذلك واضحاً فالسوفيات رفضوا في الستينات مذهب الحرب النووية المحدودة،وكذلك التمييز بين الحرب النووية والحرب غير النووية بين القوتين العظميين. وكانوا يعتقدون بإمكانية قيام حرب نووية رابحة . ويرى روبرت أوسفود أن الحرب المحدودة تنطبق مبدئياً على ثلاث أنواع من الحروب هي الحروب الداخلية والحروب بين الدول أو الحروب الاقليمية والحروب بين القوتين العظييمن . ويعتبر أوسفود أن مذهب الحرب المحدودة يسمح باستعمال القوة المسلحة في العصر النووي كإحدى وسائل السياسة . وهذا يزيد في المصداقية الردعية للاستراتيجية النووية، إذ أن المصداقية كما ذكر سابقاً تفرض وجود تماثل بين وسائل الردع والأهداف المطروحة . ويعرف أوسفود الحرب المحدودة بتلك التي يحدد فيها الخصوم استعمال دقيق وواضح،وهذه الأهداف لا تتطلب اهدار كل القدرات والجهود العسكرية التي يملكها المتخاصمون. وهي أيضاً أهداف يمكن إيجاد تسوية حولها بالتفاوض . واعتبرت الولايات المتحدة في عهدي الرئيسين كينيدي وجونسون أن الحرب المحدودة هي إحدى الخيارات التي يفترض الاحتفاظ بها عند صناع الاستراتيجية . وركز منظرو الحرب

المحدودة على أهداف القوة المضادة (Counter Force) التي هي عادة أهداف عسكرية أو ذات أهمية عسكرية كالقواعد والمصانع الحربية وتجمعات الجنود والمطارات وأماكن تخزين السلاح الخ .. واعتبر هؤلاء أنه من الضروري تلافي أهداف القيمة المضادة (Countervalue) التي قد تؤدي إلى تصعيد كبير أو إلى حرب شاملة وهذه الأهداف مدنية مثل تجمعات السكان المنشأت الصناعية والانتاجية والمراكز الاقتصادية الخ ...

إذن ، فالحرب المحدودة هي جزء من استراتيجية عامة للنزاع يحاول الخصوم خلالها التفاوض مع بعضهم البعض عبر القيام بضربات عسكرية محددة وانتقائية وبشكل تدريجي مع إبقاء نوع من الضوابط على العمليات العسكرية كعدم التصعيد أو عدم توسيع رقعة القتال بشكل شامل، وذلك للوصول إلى حل تفاوضي بدل تحقيق هزيمة كلية لأحد الأطراف .

الرد المرن: استهدف هذا المذهب إيجاد خيار بين الاستسلام والانتحار في حال فشل الردع . وقد ارتبط هذا المذهب باسم وزير الدفاع الامريكي روبرت ماكنمارا في عهد كينيدي . جاء « الرد المرن » لاعادة المصداقية إلى القوة النووية الامريكية وهو يقوم على التمييز بين الأهداف وانتقائها والسيطرة الكاملة في عملية تحديدها . فالرد المرن هو الرد التدريجي الذي يقوم على امتلاك القدرة للرد أو للردع على مستويات مختلفة من النزاع قد تبدأ بالحرب التقليدية إلى الحرب النووية المحدودة التي تفترض إيقاف هجوم سوفياتي بالقوات التقليدية بالتهديد برد نووي محدود موجه ضد القوة المضادة وبالطبع ليس ضد القيمة المضادة . ويصل الرد المرن إلى مستوى ثالث قد يكون الحرب الشاملة . فلكل مستوى من التهديد مستوى مواز من الردع بحيث أن المذهب قد هدف إلى إقامة تماثل بين وسائل الردع والأهداف المطروحة .

ونشأ في إطار سباق التسلح النووي وتطور التكنولوجيا النووية قدرة التدمير المؤكد عند كل من القوتين العظميين وتعرف هذه كقدرة الضربة الثانية أو القدرة على امتصاص ضربة أولى من العدو والرد بضربة تنزل بالعدو خسائر

غير مقبولة أو غير محتملة من جانبه . وساهم تحديداً في نمو هذه القدرة تطور تكنولوجي هام عند القوتين العظميين في ميدان الدفاع ضد الصواريخ وعرف ذلك بنظام ABM .

إذن، قام الاستقرار على مبدأ التدمير المؤكد المتبادل (.M.A.D) الناتج عن امتلاك كل طرف لقدرة الضربة الثانية ويتطلب الحفاظ على الاستقرار عدم تطوير القدرات الدفاعية عند أحد الطرفين أو عند الطرفين بشكل يصبح الطرف المهاجم ذا قدرة على امتصاص الضربة الثانية الموجهة إليه بشكل محتمل أو مقبول . في حالة كهذه يفقد الردع قيمته ويختل الاستقرار، إذ قد يتشجع كل طرف على القيام بضربة نووية استباقية . فالمطلوب إذن إبقاء درجة من الانكشاف للخصم أو بشكل آخر إبقاء جزء مهم من القدرات الوطنية من عسكرية ومادية وانسانية « رهينة » عند الطرف الآخر .

إذن، في إطار مبدأ التدمير المؤكد المتبادل ومبدأ الردع التدريجي ، اتجهت الاستراتيجيات النووية بشكل عام نحو اعتبار الأسلحة النووية ذات وظيفة ردعية ، لأسحلة نووية أخرى وليس ذات وظيفة قتالية . وفي السياق نفسه يصبح التفوق النووي غير ذي أهمية كبرى طالما استطاع كل طرف المحافظة على قدرة الضربة الثانية التي تنزل خسائر غير محتملة عند الطرف الموجهة ضده .

٧ ـ الاكتفاء الاستراتيجي والتكافؤ النووي

في حين اتسمت الستينات بمذهب الرد المرن ونشوء مبدأ التدمير المؤكد المتبادل ، شهدت السبعينات في مطلعها بلورة لمذهب الاكتفاء الاستراتيجي الذي ارتبط باسم الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون .

ويقوم هذا المذهب على التالي :

١ ـ الابقاء على قدرة ضربة ثانية كافية لردع هجوم مفاجىء وشامل على القوات الامريكية .

٢ ـ التأكد من عدم خلق حافز للاتحاد السوفياتي للقيام بضربة أولى خلال

أزمة بين القوتين العظميين .

٣ ـ منع الاتحاد السوفياتي من إنزال خسائر في أهداف القيمة المضادة عند الولايات المتحدة لا تستطيع هذه الأخيرة إنزالها بشكل مماثل في الاتحاد السوفياتي .

٤ ـ الحفاظ على القدرة الضرورية للدفاع ضد اعتداءات صغيرة ومحدودة .

إذن، يقوم هذا المذهب على مفاهيم معروفة هي : أهمية قدرة الضربة الثانية ، التقليل من حوافز القيام بضربة أولى ، الحماية ضد اعتداءات أو هجومات صغيرة ومحدودة والحاجة إلى خيارات مرنة . ولا تحتاج هذه الاستراتيجة إلى أحداث تغيير في بنية القوات الامريكية، فالولايات المتحدة إذن ليست بحاجة إلى قوات جديدة أو تكنولوجيا جديدة لزيادة مرونتها الاستراتيجية .

إذن حسب مذهب الاكتفاء الاستراتيجي الذي ساهم ، ولو نظرياً ، في التخفيف من حدة سباق التسلح النووي المفتوح وغير المنظور النتائج ، يقوم التوازن النووي على التكافؤ Panty في القوى وليس بالضروري على التعادل في القوى .

وساهمت اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي عقدت عام ١٩٧٢ ، والتي تضمنت اتفاقية ABM أقرت فيها القوتان العظميان عدم إقامة شبكة دفاعات على المستوى الوطني ككل مضادة للصواريخ البالستية في تدعيم الاستقرار النووي بتقوية الردع المتبادل عبر الحفاظ على الانكشاف المتبادل .

وتأتي محاولات الولايات المتحدة في عهد إدارة الرئيس ريغان إقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ النووية يعمل على اعتراضها وتفجيرها في الفضاء ضمن ما يعرف بسيناريو « حرب النجوم » كمصدر خطر على مبدأ الانكشاف المتبادل الذي أقرته اتفاقية ABM عام ١٩٧٢، والذي هو أساس الاستقرار في الميزان النووي .

خلاصة القول، أن التدمير المؤكد المتبادل هو أساس الاستقرار في الميزان النووي وما زال قائماً بنتيجة تكافؤ القوى بين القوتين العظميين بالرغم من وجود تفوق عند طرف على الطرف الآخر في مجال معين يقابله تفوق الثاني على الأول في مجال آخر . كذلك يساهم وجود القوات التقليدية الامريكية في أوروبا في الاستقرار في الميزان حيث أن أي هجوم سوفياتي ضد أوروبا الغربية لا بد أن يصطدم بهذه القوات التي هي بمثابة سلك عثار (Trip Wire) تحول الاصطدام بها إلى نزاع بين القوتين العظميين مما يفترض أن يردع السوفيات من القيام بالهجوم .

ويقوم الربط بين ميزان القوى التقليدي بين الحلف الغربي وحلف وارسو من جهة وبين الميزان النووي على مبدأ استعمال الضربة النووية المحدودة أو السلاح النووي التكتيكي في المسرح الأوروبي من قبل الطرف الغربي لإيقاف أو ردع التفوق السوفياتي في مجال القوات التقليدية . وهناك اتجاه في الحلف الغربي وخاصة في الولايات المتحدة يدعو لتعزيز القوات التقليدية حتى يستطيع الحلف الغربي الرد بالوسائل التقليدية على هجوم سوفياتي تقليدي مما يزيد من مصداقيته الردعية ويبعد شبح اللجوء إلى السلاح النووي التكتيكي .

٨ ـ السمات الأخرى لنظام الثنائية القطبية المرنة

إذا كان الاستقرار يعني غياب الحرب المباشرة بين القوتين العظميين فإن المواجهة بينهما اتخذت شكل المواجهة بالواسطة (Proxy) حيث أن دخول أحدهما طرفاً في نزاع مباشر يدفع بالطرف الآخر ليس إلى مواجهته مباشرة إنما إلى تدعيم ومساعدة القوى المحلية أو الاقليمية التي تواجهه ، نموذج آخر من الحروب بالواسطة يقوم على مراقبة كل طرف لقوى محلية وإقليمية متواجهة في نزاع محلي أو إقليمي بحيث أن اقتصادها يشكل بالنتيجة كسباً للقوة العظمى التي تدعمها، وهذه هي حال كثير من النزاعات الصغيرة الداخلية والاقليمية التي تصل أحياناً في ذروة تصعيدها إلى مواجهة سياسية بين القوتين العظميين، ولكن عوامل ضبط النفس وتلافي مخاطر النزاع العسكري تشكل دائماً سقفاً للمواجهة السياسية واحتواء بالتالي للنزاع دون انهائه .

ولا بد من التأكيد في هذا السياق أن هذه النزاعات لها أسبابها وخصوصياتها المحلية أو الاقليمية وأن القوتين العظميين تستفيدان منها دون أن يعني ذلك أنهما قادرتان على حلها .

ونشير أيضاً إلى بعض السمات الأخرى في نظام الثنائية القطبية، وهي:

١ - قيام كل من القوتين العظميين بالعمل على زيادة قدراتهما العسكرية ثم التفاوض بدل القتال ويظهر ذلك مثلاً في سباق التسلح وتطوير الأسلحة النووية وتحديث الأسلحة التقليدية ثم في التفاوض حول الحد من هذه الاسلحة أو تخفيضها. ونسوق كأمثلة على ذلك مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، مفاوضات الحد من الأسلحة المتوسطة المدى أو أسلحة المسرح النووي الأوروبي ومفاوضات التخفيض المتبادل والمتوازن للقوى .

٢ - لجوء القوتين العظميين إلى النزاع أو القتال بدل القبول أو الرضوخ للفشل في زيادة الامكانيات أو المكاسب، ويجري النزاع أو القتال كما ذكر سابقاً بالواسطة أي بدعم أطراف مباشرة في نزاع أو باللجوء إلى حلفاء وثيقين للدخول في نزاعات بشكل مكشوف عبر دعم أطراف النزاع القائم .

٣ - محاولة كل محور أضعاف المحور الآخر وتشجيع الانشقاقات داخله قدر الامكان خاصة وأن من الصعب جداً دفع أحد الأعضاء إلى الخروج من المحور لأنه قائم على تحالف استراتيجي - عقائدي ذات أهداف بعيدة المدى. كذلك هناك اعتبارات عديدة منها ما هو متعلق بدور ووزن القطب الرئيسي في كل محور تمنع حدوث هذا الخروج . وتقوم هذه المحاولات مثلاً عبر انشاء علاقات اقتصادية تفضيلية مع بعض الدول على حساب دول أخرى أو عبر ممارسة ضغوط مباشرة أو غير مباشرة واتباع مزيج من سياسة الترهيب والترغيب تجاه دولة معينة لدفعها إلى اتخاذ مواقف بعيدة أو غير منسجمة مع مواقف المحور الذي تنتمي إليه في قضايا معينة والأمثلة على ذلك كثيرة .

ونورد فقط للدلالة محاولات الاتحاد السوفياتي الدائمة التركيز على التناقضات القائمة في إطار الحلف الأطلسي بين الولايات المتحدة من جهة

والدول الأوروبية من جهة أخرى حول مفاهيم الدفاع الغربي وتوزع المسؤوليات، وحول العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ، في حين تحاول الولايات المتحدة وحلفائها تشجيع الدول الأوروبية الشرقية على الابتعاد عن الاتحاد السوفياتي عبر تقديم التفضيلات والامتيازات الاقتصادية والتجارية لها .

٤ ـ محاولة كل قوة عظمى بالتعاون مع حلفائها كسب دول خارج إطار المحور الآخر إلى جانبها عبر سياسة المساعدات المختلفة من عسكرية واقتصادية وغيرها ، فالتنافس حول جذب حلفاء قائم دائماً وهو سمة رئيسية في اللعبة الدولية .

٤ ـ محاولة كل محور اخضاع المنظمة الدولية لأهدافه في حال قيام تنازع بين أهداف ومبادىء الاثنين مقابل اخضاع أهداف المحور المضاد لأهداف ومبادىء المنظمة الدولية . ونسوق بعض الأمثلة حول كيفية محاولة المحور الغربي دائماً التركيز على خوق المحور الشرقي لمبادىء حقوق الانسان والحريات السياسية التي نصت عليها مبادىء وقرارات الأمم المتحدة في حين يركز المحور الشرقي دائماً على خرق الولايات المتحدة وحلفائها لقرارات ومبادىء الأمم المتحدة المتعلقة مثلاً بالعلاقات بين الشمال والجنوب وبقضايا مقررات ومبادىء الأمم المتعلقة مثلاً بالعلاقات بين الشمال والجنوب وبقضايا حركات التحرير الوطنية في العالم .

٦ ـ محاولة الدول غير الأعضاء في أحد المحورين اخضاع أهداف وسلوكيات كل من المحورين لأهداف ومبادىء المنظمة الدولية .

٧ ـ محاولة كل من المحورين ضم أكبر عدد ممكن من الدول غير الأعضاء إلى المحور ولو لم يكن ذلك يعني ضمه إلى التنظيم الرئيسي الذي يمثل المحور، إنما قد يكون الضم عبر الارتباط بمواثيق واتفاقيات عديدة مع الدول غير الأعضاء أو عبر إقامة تنظيم دولي أو إقليمي يضم تلك الدولة ودول أخرى ومنها دول من المحور مثلاً . ويكون لهذا التنظيم أهداف متوازية مع أهداف المحور ومتأثرة به ومؤيدة له . وتقبل القوة العظمى بأن تبقي على علاقات مساعدات مع دولة غير

عضو في المحور أو قريبة من المحور الآخر إذا كان البديل من هذه العلاقات دفع تلك الدولة للاقتراب أكثر من المحور المضاد .

خلاصة القول أن إمكانية التحول من نظام الثنائية القطبية إلى نظام متعدد الاقطاب كما كان قائماً مثلاً ما بين الحربين العالمتين الأولى والثانية أو في القرن التاسع عشر يتطلب أولاً ردع الهوة الكبيرة في الامكانات العسكرية بين كل من القوتين العظميين من جهة والقوى الكبرى من جهة أخرى ، كذلك إزالة العامل العقائدي الذي يشكل قيوداً على كل من المحورين حتى تصبح للتحالفات مرونة شبه مطلقة. وكل التطورات الدولية تدل على أن هذين الشرطين لن يتوفرا في المدى المنظور .

مراجع الفصل الثالث

1- Bachrach, peter and Morton Baratz. «Decisions and Non Decision: An Analytical Framework,» **American Political Science Review,** Vol 57, Sept. 1973, PP.632-642.

2- Bachrach, Peter. «Two Faces of Power», **American Political Science Review,** Vol. 56, December 1962, PP. 947-956.

3— Bertram, Christoph (ed.). **Strategic Deterrence in a changing Environment.** New Jersey: Gower and Allanheld, Osmun, 1981.

4- Burns, Arthur Lee. «Freom Balance to Deterrence: A Theoretical Analysis,» **World Politics,** Vol. 9, July 1947.

5- Carleton, William. «Ideology of Balance or Power?» **Yale Review,** Vol 36, June 1947, PP. 590-602.

6- carr, Edward. **The Twenty-Years Crisis, 1919-1939: An Introduction to The Study of International Relations.** New York: Praeger and Row, 1966.

7- Claude, Inis, **Power and International Relations.** New York: Kindom House, 1962.

8- Dahl, Robert. «The Concept of Power,» **Behavioral Science,** Vol.2, July 1957, PP. 201-215.

9- Deutsch,Karl and J. David Singer. «Multipolar Power Systems and international Stability,» **World Politics,** Vol.16, No.3, April 1964, PP 390-406.

10- Freedman, Lawrence. **The Evolution of Nuclear Strategy.** London: The Macmillan Press Ltd. 1983.

11- George Alexander and Richard smoke. «Deterrence in History,» in John Endicott and Roy Stafford (eds.). **American Defense Policy.** 4 th Ed. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1977.

12- Gulick, Edward. **Europe's Classical Balance of Power,** Ithaca: Cornell University Press, 1955.

13- Haas, Ernest. «The Balace of Power as a Guide to Policy-Making,» **Journal of Politics,** Vol.15, August 1953, PP.370-398.

14- Haas, Ernest. «The Balance of Power: Prescription, Concept of Progagande?,» **World Politics,** Vol.5, July 1953, PP. 442—477.

15- Hanrieder, Wolfram. «The International System: Bipolar or Multibloc,» **Journal of Conflict Resolution,** Vol.0, September 1965, PP. 299-308.

16- Herz, John. «Balance Systems and Balance Policies in a Nucpear and Bipolar Age,» **Journal of International Affairs,** Vol.14, No.1, 1960.

17- Hoffman, Stanley. «Weighing The Balance of power,» **Foreign Affairs,** Vol.50, July 1972, PP.618-643.

18- Holsti, K.J. «The Concept of Power in The Study of International Relations,» **Background,** Vol.7, February 1964, PP. 179-194.

19- Jervis, Robert. «Deterrence Theory Revisited,» **World Politics,** Vol.31, No.2, January 1979.

20- Kaplan, Morton. **System and Process in Internatvnal Plitics.** New York: ileè 1957.

21- Kapwn, Morton. Arthur Burns and Richardqandt, «theoretical Analysis of Theawnkmfweqcfkvol.5, No.3, Jupy 1960, PP. 240-252.

22- Kaplan, Morton. «Variants of six models of The International System,» in James Rosenan (ed.). **International Politics and Foreign Policy.** New York: The Free Press, 1969, pp. 291-303.

23- Knorr, Klaus. **Military Power and Potential.** Lexington, Mass.: D.C Heath and company, 1970.

24- March, james. «An Introduction to The Theory and Measurement of

Influence,» **American Political Science Review,** Vol.49, June 1955, PP. 431-451.

25- March, James. «Measurement Concepts in The theory of Influence,» **Journal of Politics,** Vol.19, May 1957, PP: 202-226.

26- McClleland, Charles. **Theories in International System: Power and Influence.** A Mimeographed Syllabus.

27- Morgentha, Hans. **Scientific Man Versus Power Politics.** Chicago. Chicago University Press, 1946.

28- Morgentha, Hans. **Politics Among Nations.** 5th ed. Rev. New York: Alfred Knopf, 1978.

29- Riker, William. «Some Ambiguities in The Notion of Power,» **American Political Science Review,** Vol.58, June 1964, PP.341-349.

30- Rosecrance, Richard. «Bipolarity, Multipolarity and The Future,» **Journal of Conflict Resolution,** Vol.10, September 1966, PP.341-327.

31- Russel, Bertrand. **Power: A New Social Analysis.** London: Unwin Books, 1962.

32- Schelling, Thomas. **Arms and Influence.** New Haven: Yale University Press, 1966.

33- Seabury, Paul (ed.). **Balance of Power.** San Francisco: Chandler Publishing Co. 1965.

34- Singer, Dnvid. «Inter-Nation Influence: A Formal Mode,» **American Political Science Review,** Vol.57, June 1963, PP.420-430.

35- Snyder, Glenn. «Balance of Power in The Missile Age,» **Journal of International Affairs,** Vol.14, No.1, 1960.

36- Waltz, Kenneth. «International Structure, National Force and The Balance of World Power,» **Journal of International Affairs,** Vol.21, 1967, PP. 215-231.

37- Waltz, Kenneth. «The Stability of a Bipolar World,» **Daedalus,** Summer 1964, PP.881-909.

38- Yalem, Ronald. «Tripolarity and the International System,» **Orbis,** Vol.15, Winter 1972, PP. 1051-1063.



الفصل الرابع

السياسة الخارجية ونظام صناعة القرار



اولاً : مقدمة

تعرّف السياسة الخارجية بشكل عام على انها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي . وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ اشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة اخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة . إن فهم هذا العمل السياسي بشكل دقيق يتطلب طرح مجموعة من الاسئلة، هي التالية :

١ ـ ماهية مصدر هذه السلوكية ، من هم صناع القرار الذي يصبح في صيغته التنفيذية سياسة خارجية . هل هم مثلاً المسؤولون الرسميون أم هي الادارات المختلفة في الدولة مصدر القرار، أم هي مجموعات الضغط السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ كيفية صناعة القرار : هل يصنع مرة واحدة أم هو نتيجة عملية مركبة، وبالتالي هو محصلة لسلسلة من القرارات تؤخذ على مستويات مختلفة في الدولة ، ما هي أنماط علاقات التأثير في اطار المؤسسة السياسية الرسمية، وضمن المجتمع الوطني ككل .

٣ ـ مسببات القرار أو العوامل والمتغيرات التي تدفع باتجاه قرار معين

وليس آخر . فهل تتأثر مثلاً الدول المتشابهة بتركيبها وتوجهها السياسي بالعوامل ذاتها ام بعوامل مختلفة نتيجة معطيات أخرى مختلفة .

٤ ـ تصنيف السلوكية الخارجية : دفاعية أم هجومية ، محايدة ، غير منحازة، أم تدخلية ، ذات توجهات استراتيجية كونية أم اقليمية ضيقة .

٥ ـ امكانية التمييز بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية : مثلاً ما هي المصالح الداخلية في صناعة السياسة الخارجية ، تأثير الوضع الخارجي على الوضع الداخلي للدولة مصدر القرار وبالتالي تأثير ذلك مباشرة على صناعة القرار الخارجي ، ما هو الخط الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية .

اتسمت دراسات السياسة الخارجية بشكل عام باتجاهين : الاتجاه الأول وهو الأسبق تاريخياً ، اتجاه غير نظري من حيث انه معني بالتوجه السياسي (POLICY-ORIENTED) ، ويرى هذا الاتجاه في كل قضية أو سياسة خارجية حدث فريد ومتميز يخضع لديناميته وقوانينه الخاصة به والناتجة عن طبيعة وضعه . اعتمدت دراسات هذا الاتجاه المنهج التاريخي حيث يركز البحث على دراسة التاريخ الدبلوماسي لسلوكية دولة معينة خلال حقبة من الزمن ؛ مثلاً السياسة البريطانية ما بين الحربين . وبعد ذلك يكون تصنيف هذه السياسة حسب التوجه الذي انطبعت به خلال الفترة المعنية بالبحث كأن يقال سياسة خارجية منحازة ام محايدة أو غير ذلك . في سياق المنهج التاريخي أيضاً تركز بعض الدراسات على العلاقات بين دولتين كتقديم قراءة تاريخية ونقدية للتفاعل الدبلوماسي بين سياستين خارجيتين خلال فترة من الزمن والامثلة على هذه الدراسات كثيرة . في اطار هذا الاتجاه ايضاً نشأت دراسة الحالات حيث يجري تحليل وصفي شامل مثلاً لسياسة دولة معينة تجاه قضية معينة ، على سبيل المثال موضوع السياسة الامريكية تجاه قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين .

الاتجاه الثاني في دراسات السياسة الخارجية هو اتجاه نظري يعنى بوضع اطار تحليلي ومفهومي لشرح وتقويم وتصنيف السياسة الخارجية بشكل مقارن من

حيث مسبباتها وصناعتها وانماطها . ويهدف هذا الاتجاه الى اكتشاف انماط عامة تساهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية لاستشراف وتفسير السلوكية الخارجية للدول على مختلف فئاتها . وسنأتي على شرح هذا الاتجاه عند دراسة صناعة القرار والسياسة الخارجية المقارنة .

وتقوم بعض الدراسات في السياسة الخارجية على تقديم تفسير احادي لسلوكية الدولة في محيطها الخارجي . فالمدرسة الماركسية الكلاسيكية ترى في السياسة الخارجية تعبيراً عن المصالح الاقتصادية للطبقة المسيطرة في الدولة مصدر تلك السلوكية فسياسات الدول الغربية مثلاً هي دائماً نتاج حاجتها للتوسع والسيطرة على دول اخرى بغية حل مشاكلها الاقتصادية عبر الحصول على أسواق لصادراتها ومواد اولية لمصانعها . ويرى اصحاب المدرسة الجيوسياسية أن الموقع الجغرافي للدولة يحدد بشكل اساسي وشبه كلي سلوكية الدولة وعلاقاتها الخارجية ونورد مثلاً على ذلك الخلاف الذي قام بين بريطانيا والنمسا خلال مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ حيث ارادت النمسا تضمين الاتفاق مبدأ حق التدخل العسكري في أي دولة لمنع حدوث تغيير فيها فيما رفضت بريطانيا مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للغير طالما أن الدولة المعنية تحافظ على التزاماتها الخارجية . ويعكس هذا الاختلاف الموقع الجغرافي لكل من الدولتين ففي حين أن بريطانيا كجزيرة لم تكن مهددة من امكانية انتقال وانتشار الافكار المناهضة للملكية اليها من اية دولة اخرى فان النمسا على عكس ذلك كانت تتخوف من انتقال تلك « العدوى » عبر دول مجاورة .

كذلك تحاول بعض الدول احياناً أن تبرر سلوكية خارجية معينة أو عامة بالرجوع إلى مجموعة القيم أو المبادىء السياسية التي تشكل عقيدة النظام في الدولة . ويهدف هكذا عمل إلى اضفاء شرعية عقائدية على السياسة الخارجية امام مجتمع الدولة ذاتها واحياناً امام الحلفاء في الخارج . تشكل هذه التفسيرات الاخادية للسياسة الخارجية في كثير من الاحيان عملاً دعائياً يهدف إلى الكسب الاعلامي الداخلي والخارجي ، فقليل ما تقدم هذه التفسيرات تحليلاً موضوعياً

للسلوكية الخارجية نتيجة تبسيطها للأمور وتغييبها لعوامل هامة تؤثر في صناعة القرار الخارجي .

يمكن تصنيف الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية التي تناولتها الدراسات التقليدية تحت عناوين اربع، هي :

١ ـ الانعزال او الانكفاء .
٢ ـ الحياد .
٣ ـ عدم الانحياز .
٤ ـ الاحلاف المرتبطة بالقوتين العظميين .

وتشكل الانماط التي تعتمدها الدولة لتنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى المعيار الرئيسي لهذا التصنيف . وتحدد هذه الاتجاهات العوامل الرئيسية التالية :

١ ـ بنية النظام الدولي وكذلك النظام الاقليمي الذي يضم الدولة : توزيع القوة في النظام ؛ تبعثر او تمركز ، انماط وانواع التحالفات القائمة .

٢ ـ البنية المجتمعية للدولة وخاصة مجموعة القيم السياسية السائدة والتوجهـات السياسية والعقائدية عند القوى السياسية الفاعلة .

٣ ـ ادراك وجود خطر خارجي على الدولة يشكل تهديداً مباشراً للقيم والاهداف الرئيسية عند الدولة كالسيادة والنظام والوحدة الترابية .

٤ ـ الموقع الجغرافي في اطار الجغرافيا السياسية للقوى الاقليمية والجغرافيا الاستراتيجية للقوتين العظميين والقوى الكبرى .

على سبيل المثال ، من الصعب جداً على دولة معينة اتباع سياسة الانعزال أو الانكفاء في نظام دولي يتميز باستقطاب حاد. وفي ظل وجود توجه سياسي قوي ضمن الدولة مؤيد لأحـد طرفي الاستقطاب خاصة إذا كان موقع الدولة الجغرافي ذا أهميـة قصوى في استراتيجيات الدول او المحاور المتنازعة ، فالتجاذبِ الخارجي والدفع الداخلي بأحـد الاتجاهين يجعل من شبه المستحيل انتهاج سياسة انكفاء . كذلك قد تدفع دولة تعيش هاجس خطر مباشر من دولة

قوية أو احتواء من محور قوي ، إلى الدخول في حلف او تحالفات تحقق لها توازناً رادعاً مع الدولة او الحلف مصدر الخطر . وفي هذا السياق تأتي نصيحة الفيلسوف الهندي القديم كوتيليا الذي كان يقول بأنه على الدولة ان تتحالف دائماً مع الدولة جارة الدولة المجاورة لها إذا كانت تخاف من هذه الأخيرة، وذلك بهدف احتوائها دائماً . من جهة اخرى إذا وجدت دولة أن التجاذب الناتج عن الاستقطاب الدولي يهدد مصالحها واهدافها فلا بد من أن تتجه نحو اعتماد سياسة عدم الانحياز .

تظهر هذه الامثلة كيف تؤثر هذه العوامل الأربع وبشكل متفاوت حسب كل حالة في تحديد الاتجاه العام للدولة .

ثانياً : الاتجاهات العامة :

١ ـ سياسة الانعزال او الانكفاء

يقوم هذا الاتجاه على اعتبار أن حفظ أمن واستقلال الدولة يكون بالحد قدر الامكان من تفاعلها الخارجي، إنْ كان على المستوى الثنائي أو في اطار المنظمات الدولية مع دول اخرى . وقد ينسحب أيضاً هذا المبدأ إلى محاولة ابقاء الحد الادنى الممكن من التفاعلات الاقتصادية مثلاً مع دول اخرى إذا كانت البنية الاقتصادية للدولة تسمح بذلك .

تنتهج الدولة ما يعرف بسياسة الامتناع (POLICY of ABSTENTION) تجاه نقاط التفاعلات الحادة والكثيفة في النظام الدولي (نقاط النزاع مثلاً) ، بحيث تحاول البقاء على الهامش وعدم البروز أو الانجرار إلى مواقف قد تفرض عليها سلوكية نشطة في اطار القضايا التي تتسم بالتفاعلات الكثيفة . إن أكثر ما تنجح هذه السياسة في نظام يتسم بتبعثر القوة وبتحالفات مرنة ومتغيرة وكذلك في ظل غياب خطر خارجي مباشر على القيم الاساسية للدولة مع وجود قوى سياسية داخلية مؤيدة لهذا الاتجاه أو غير قادرة لسبب أو لأخر على معارضته . كانت الدول في الماضي قادرة على اتباع سياسة انكفاء عندما تشعر بامكانية وجود

اخطار تهددها؛ وإذا كان موقعها الجغرافي يسمح بذلك في وقت كانت الحواجز الجغرافية كالبحار والجبال تقوم بدور فعال في عزل، وبالتالي حماية هذه الدول. فكثير من المدن ـ الدول في عهد الاغريق استفادت من وجود البحر الأبيض المتوسط كفاصل بينها وبين بعض المدن ـ الدول الرئيسية الاغريقية حتى تنعزل وتبقى بالتالي بعيدة عن مخاطر الحروب. ذلك، أيضاً، كان وضع النيبال حتى القرن التاسع عشر حيث ساهمت الجبال وصعوبة المسالك في اتباع الدولة لسياسة انكفاء سياسي بالرغم من أن بريطانيا كانت نشطة تجارياً هناك. والدور الذي لعبته الجبال بالنسبة لنيبال لعبته مياه البحار والمحيطات بالنسبة لليابان التي نجحت في انكفائها لقرون عديدة. لكن التكنولوجيا الحديثة اسقطت العامل الجغرافي كحاجز يساهم في انعزال او انكفاء دولة. في القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة اهم الدول التي اتبعت سياسة الانعزال (ما بين الحربين) وساعدها على ذلك بعدها الجغرافي عن اوروبا التي كانت مركز الثقل السياسي في النظام الدولي وكذلك وضعها الاقتصادي. واتبعت بورما والبانيا السياسة ذاتها في التسينات. ومن الصعب الآن، ونتيجة للمتغيرات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية ومجالات الاتصال والمواصلات، أن تقوم دولة بانتهاج سياسة انعزال او انكفاء إلا في الحد الادنى لتلك السياسة.

٢ ـ سياسة الحياد

نشأ المفهوم الكلاسيكي للحياد في اتفاقيات لاهاي عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ حيث اعتبر الحياد بمثابة قرار تتخذه الدولة المعنية بملء ارادتها. واعتبر الحياد ايضاً كنظام قانوني يشمل عدداً من الواجبات والحقوق للدولة المعنية. وبالعودة قليلاً إلى الوراء يمكن القول ان النتائج القانونية للحياد كواقع قانوني في العلاقات الدولية ظهرت عام ١٧٨٠ عندما انشأت روسيا عصبة المحايدين (Ligue des NEUTRES) للوقوف في وجه بريطانيا نتيجة تعرضها ومضايقتها لتجارة «المحايدين» في البحار.

إن تحقيق الحياد مشروط بتحقيق واجبين، هما:

- واجب « الامتناع » الذي تحدد منذ اواخر القرن الثامن عشر والذي يفرض على الدولة المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى احد طرفي النزاع، وكذلك عدم القبول باستعمال اراضيها للقيام باعمال عسكرية من قبل احد طرفي النزاع.

- واجب التجرد الذي يفرض على الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع اطراف النزاع، ومن حقوق الدول المحايدة على الاخرين احترام ترابها الوطني وسيادتها، وكذلك حريتها في اقامة العلاقات التجارية مع الدول المتنازعة. وفي زمن الحرب، للدول المحايدة حق مرور بضائعها غير العسكرية في البحار واحياناً عبر الحصار الذي قد يقيمه المتنازعون في مناطق معينة، وعلى الدول الموقعة على الحياد ضمان احترام الدولة المحايدة ووضعها القانوني.

إذن، فالدولة المحايدة هي التي تفي بالواجبين المذكورين سابقاً خلال النزاعات، أما خلال فترات السلم فيمنع عليها الدخول في احلاف او تحالفات عسكرية مع دول اخرى.

لا بد من الاشارة الى ان الدولة المحايدة أو المحيدة تختلف عن الدولة غير المنحازة من حيث أن وضعها ناتج عن نظام قانوني معين، وكذلك عن قبول دول اخرى به ذات تأثير عليها، تعطيها ضمانات بهذا الخصوص. اما الدولة غير المنحازة فهي التي تكون قد اختارت هذا التوجه غير المنظم قانونياً وبالتالي لا يوجد عندها أي ضمانات بأن موقفها سيحترم من الدول الاخرى في حال قيام نزاعات بينها.

تحيد الدولة عادة نتيجة توافق بين الدول - الاقطاب أو الدول الرئيسية في النظام الدولي. ويكون ذلك بشكل اتفاق بين هذه الدول باعطاء ضمانات للتحييد. فالدول الأوروبية حيدت سويسرا عام ١٨١٥ وبلجيكا عام ١٨٣١ واللوكسمبورغ عام ١٨٦٧، كذلك حيدت النمسا عام ١٩٥٥ واللاوس عام ١٩٦٢ باتفاق بين القوى الكبرى والاتحاد السوفياتي. وقد ظهر بذلك ما يعرف بالحياد الاتفاقي أو الدائم في اوائل القرن التاسع عشر وخاصة عقب مؤتمر فيينا

عام ١٨١٥ ، وقبل ذلك كان هناك ما يعرف بالحياد بالفعل حيث تسلك الدولة نهجاً حيادياً دون أن ينص على ذلك في اتفاقية أو دون اصدار اعلان رسمي من طرفها برغبتها في الحياد. وكان هذا وضع الدانمرك والنروج والسويد لقرون طويلة قبل القرن التاسع عشر .

تكمن الأسباب الرئيسية وراء التحييد في نظرة الدول ـ الاقطاب في النظام الدولي والاقليمي إلى الأهمية الاستراتيجية لدولة معينة حيث قد تعتبر أن اهميتها لا تساوي مخاطر النزاع وكلفته للسيطرة عليها ، أو قد ترى أن توازن القوى بينها لن يسمح لاحدها بجذب هذه الدولة اليه . كذلك قد ترى الدول ـ الاقطاب انه يمكن للدولة المحايدة أن تكون بمثابة قناة اتصال دبلوماسي وسياسي وانساني في حال نشوء نزاعات بينها وتؤدي بالتالي وظيفة مفيدة ذات مردود اكبر من محاولات السيطرة عليها أو جذبها إلى معسكرها. وهذه هي حال الحياد السويسري .

إذن، فالعامل الجغرافي ، سواء كان رئيسياً أم ثانوياً ، قد يعمل باتجاه التحييد إذا توفرت الظروف الدولية لذلك وإذا توفر وجود تيار قوي مؤيد للحياد داخل الدولة المعنية ، أو على الأقل غير قادر على معارضته . ولكن الاهمية الجغرافية للدولة قد تدفع احياناً بالدول المتنازعة إلى عدم احترام حياد تلك الدولة ، فبلجيكا التي اعلنت حيادها عام ١٩١٦ لم يحميها ذلك من اجتياح الجيوش الالمانية لها نظراً لما يمثل موقعها الجغرافي من اهمية للتقدم الالماني نحو الدول الأوروبية الاخرى ، والنروج التي اعلنت حيادها ايضاً قبل الحرب العالمية الثانية لم تستفد من ذلك نظراً لموقعها الجيوستراتيجي بالنسبة للعمليات العسكرية الالمانية ضد بريطانيا في شمال الاطلسي. وقد اجتاحتها الجيوش الالمانية عام ١٩٤٠ . كذلك لم ينفع حياد اللاوس في إبقائها بعيداً عن حرب فيتنام إذ كانت بمثابة ممر عسكري للفيتناميين الشماليين إلى فيتنام الجنوبية .

وفي النظام الدولي الراهن الذي يتسم بالقطبية الثنائية صار من شبه المستحيل مثلاً تحييد دولة تقع في ما يعرف بمنطقة النفوذ المباشر لاحدى القوتين

العظميين كامريكا اللاتينية واوروبا الغربية بالنسبة للولايات المتحدة واوروبا الشرقية بالنسبة للاتحاد السوفياتي . ويبقى انه من الممكن تحييد دول تقع في مناطق « تنافس النفوذ » (اسيا . افريقيا) بين القوتين العظميين إذا ما توفرت بقية الشروط المطلوبة .

٣ ـ سياسة عدم الانحياز :

شكل مؤتمر باندونغ الذي عقد عام ١٩٥٥ المحطة الرئيسية في بلورة مفهوم عدم الانحياز . ويمكن اعتبار « باندونغ » مع اجتماع « بريوني » الذي عقد عام ١٩٥٤ وشاركت فيه يوغسلافيا للمرة الأولى مع كل من مصر والهند تعبيراً عن التيار الفلسفي السياسي الدولي الذي كان نشطاً والداعي الى محاربة الاستعمار ومساندة الدول المستعمرة للتحرر والعمل على الحفاظ على الهوية الوطنية والشخصية المتميزة لهذه الشعوب . كان هناك تخوف ايضاً في تلك الفترة من مخاطر التجاذب الدولي والدخول في احلاف تتمحور حول القوتين العظميين مباشرة او بشكل غير مباشر . ايضاً يمكن القول أن حركة عدم الانحياز جاءت كردة فعل على الحرب الباردة وسياسة بناء الاحلاف التي كانت تقوم بها القوتان العظميتان .

لقد حدد مؤتمر بلغراد التأسيسي عام ١٩٦١ المبادىء العامة او مقاييس الانتماء الى عدم الانحياز، كما يلي :

١ ـ دعم التعايش السلمي بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة .

٢ ـ محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني .

٣ ـ عدم الانضمام إلى أي حلف عسكري جماعي مرتبط بشكل أو بأخر باحدى القوتين العظميين .

٤ ـ عدم الانضمام إلى أي اتفاق ثنائي مع دولة عظمى .

٥ ـ رفض اقامة قواعد عسكرية للدول الكبرى في اراضي الدولة غير المنحازة .

لئن اتسم نشاط الحركة واهتمامها منذ نشأتها بالتصدي ومحاولة البقاء بعيداً عن التجاذب بين « الشرق » و« الغرب » ، فإن مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ شهد نقلة نوعية في تاريخ الحركة من حيث تركيزه على القضايا الإقتصادية في اطار العلاقات بين « الشمال والجنوب » التي تنتمي دول الحركة اليه ، واخذت الحركة تدعو إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وكذلك إلى تشجيع التعاون بين دولها في اطار ما يعرف بحوار « الجنوب ـ جنوب » . وظهر في مؤتمر كولومبو عام ١٩٧٦ أن الحركة تعاني من ازمة تتناول وجودها في الاساس وتتمحور هذه الازمة حول مفهوم الانتماء إلى الحركة وتحديد معايير هذا الانتماء . وقد ظهر اتجاهان بعد ذلك في مؤتمر هافانا عام ١٩٧٨ عكسا وجود الازمة والتساؤلات التي اثارتها . كان هناك اتجاه بقيادة يوغسلافيا تؤيده كل من الهند ومصر يدعو إلى التمسك بالاصول والمبادىء الاساسية للحركة ، واتجاه ثاني بقيادة كوبا يدعو إلى أحداث تقارب اوثق مع الاتحاد السوفياتي ودول المجموعة الاشتراكية .

لئن كان عدم الانحياز يفرض عدم الدخول في احلاف عسكرية مع احد المحورين (الشرق أو الغرب) في النظام الدولي . إلا أنه لا يعني بالضرورة عدم التقاء المواقف السياسية والدبلوماسية لدول الحركة مع احد المحورين في قضايا معينة . فالمسافة السياسية بين حركة عدم الانحياز والقوتين العظميين تزيد أو تنقص حسب مواقف هاتين القوتين من القضايا الاساسية التي تهم الحركة أو التي تندرج في صلب مبادئها ولا شيء يمنع من أن تقيم دول عدم الانحياز تحالفات مع دول اخرى غير منحازة أو لا ترتبط بتحالف عسكري مع احدى القوتين العظميين . فالاحلاف والتحالفات الاقليمية من سياسية وعسكرية واقتصادية وفي اطار منظمات اقليمية مسموح بها لا تشكل خروجاً على مبادىء عدم الانحياز طالما أنها لا تضم دول المحورين الاثنين .

بالرغم من أن عدم الانحياز نشأ في اطار الاستقطاب الثنائي الحاد والحرب الباردة إلا أن نجاح هذا التوجه يتطلب حداً معيناً من الانفراج في النظام الدولي حتى تخف الضغوط التي قد يمارسها كلا القطبين على الدول غير المنحازة والتي ترتبط معها بعلاقات ومصالح سياسية واقتصادية، وذلك لاتخاذ مواقف قد تتناقض مع مبادىء عدم الانحياز . وتساهم سياسة عدم الانحياز في زيادة قدرة الدول الاعضاء على المناورة والمرونة في التحرك السياسي مقارنة مع الدول الاعضاء في احلاف عسكرية مع القوتين العظميين والتي تملي عليها طبيعة الحلف ضوابط عديدة على تحركها في كثير من المجالات .

٤ ـ التحالفات والاحلاف

يعود تاريخ الدخول في الاحلاف وعقد التحالفات الى نشوء العلاقات الدولية . فالوحدة السياسية ، أياً كان شكلها حسب مرحلة تطور النظام الدولي ، تعقد تحالفاً مع وحدة أو وحدات اخرى لخدمة اهدافها وحماية مصالحها . وقد يكون للوحدات المتحالفة اهداف ومصالح واحدة أو مختلفة ولكن غير متناقضة بالطبع . وقد يكون التحالف موجه ضد وحدة ، أو وحدات محددة ومعينة أو ضد كل من يقوم بعمل ما يعتبر خطراً أو مناقضاً لما قد تنص عليه مبادىء التحالف .

تحدد طبيعة المصلحة المشتركة وبقاؤها استمرارية التحالف وقوته ، إذ أنه يسقط عملياً قبل أن يسقط رسمياً لحظة يفقد الوظيفة التي قام من اجلها ، فتغير الاولويات أو تناقضها عند الاطراف المتحالفة تفقد التحالف فعاليته .

تؤثر طبيعة النظام الدولي في نمط التحالفات وسلوكية الوحدات الاعضاء فيها ، فتبعثر القوى في النظام الدولي يساهم في زيادة المرونة عند الاطراف الداخلة في تحالفات ، وبالتالي في تغيير التحالفات خاصة في ظل غياب العامل العقائدي في لعبة التحالفات. أي إذا اتسمت الوحدات السياسية بمجموعة من القيم والمفاهيم العامة المتماثلة أو المتشابهة أو الواحدة كما كانت الحال مثلاً في النظام الأوروبي في القرون الماضية، وخاصة قبل الثورة الفرنسية حيث كانت

الوحدات السياسية متشابهة (ارستقراطية وعائلات ملكية حاكمة) مما كان يسهل عقد التحالفات وحلها وتغييرها . يقابل ذلك مثلا نظام دولي يتميز باستقطاب حاد وقطبية ثنائية كما هي حال النظام المعاصر خاصة في فترات عودة الحرب الباردة والتوتر الدولي مع وجود انقسام عقائدي بين نظامين وفلسفتين عامتين مختلفتين ، تشكل كلها ضوابط على التحالف مما يعطيه الاستمرارية ويمنع الخروج منه والانتقال الى تحالف مناهض له . وخلال فترات التوتر تزداد مطالب القطب الرئسي من حلفائه في المحور، وبالتالي تزداد الضغوط عليهم. وخير مثال على ما سبق ذكره العلاقات ضمن منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة حلف وارسو في الفترات المعنية .

إذن، أن وجود تماثل في الخيارات الفلسفية المبدئية وفي نظام القيم عند دول التحالف تعطي الحلف استمرارية وثباتاً وكذلك بعداً استراتيجياً (حلف وارسو ، الحلف الاطلسي) فيما يؤدي غياب هذه العوامل الى اقتصار فترة التحالف على انتهاء الهدف الذي قام من أجله. ومثال على ذلك الاتفاقية الالمانية ـ السوفياتية عام ١٩٣٩ ، وكذلك التحالف بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية لاحقاً في وجه المانيا النازية .

وتكون التحالفات والاحلاف ثنائية أو متعددة الاطراف ، ذات اهداف شمولية ام جزئية مقتصرة على مجالات معينة من سياسية أو اقتصادية مثلاً . ولكن في فترات التوتر أو الحروب يتحول التحالف الجزئي إلى شامل أو يفقد دوره وفعاليته ويسقط عملياً إذا ما شكل تناقضاً مع الخيارات الاساسية عند الاطراف المتعاقدة . مثلا اخضاع الاختلافات السياسية والاقتصادية للاعتبارات الاستراتيجية في اطار الحلف الغربي والحلف الشرقي بشكل عام في فترات تصعيد المواجهة السياسية بينهما .

وتهدف سياسات الاحلاف والتحالفات إلى أهداف عديدة، أهمها :

أ ـ خدمة تصور استراتيجي معين عند احدى القوى الكبرى كما كانت مثلاً أهداف السياسة الاميريكية في الخمسينات التي عملت على تطويق الاتحاد

السوفياتي والصين الشعبية بسلسلة من الأحلاف الاقليمية العسكرية كالسيتو، السانتو، الناتو، والانزوس مثلاً.

ب ـ دفاعي / ردعي كحماية منطقة معينة كما هي حال الناتو وحلف وارسو.

ج ـ حماية نظام ضعيف داخلياً عبر الحصول على شرعية التدخل في حال تعرضه للخطر.

د ـ حماية نظام مهدد من محيطه الاقليمي وبالتالي ردع محاولات اضعافه واسقاطه واحداث توازن رادع مع أعدائه.

هـ ـ رسم حدود مناطق النفوذ.

ونظراً لطبيعة وأهمية الاحلاف الاستراتيجية العسكرية في عالمنا المعاصر لا بد من تحديد دقيق للمعايير الاساسية في تصنيفها، وهي أربع.

أ ـ طبيعة الوضع الذي يفرض العمل بالاتفاقية (Casus Foederis)

تحاول الاطراف المتعاقدة دائماً اعتماد الدقة في تحديد الوضع الذي يفرض العمل بالاتفاقية حتى لا تجر إلى مواقف قد لا تكون تريدها أو التي قد تدفعها إليها الاطراف الأخرى عن قصد أو غير قصد. وقد يحدد طبيعة العمل بالاتفاقية بشكل مبهم أحياناً، وذلك لايجاد غموض عند الغير يساعد في الاهمية الردعية للاتفاقية من حيث أنه يبقي الغير متخوفاً من الاتيان بأي عمل قد يفسر بأنه يساهم في تنشيط الاتفاقية. كذلك قد يهدف الابهام أيضاً إلى خلق غموض عند الطرف الحليف وإبقاء نوع من المرونة في التفسير للتملص من الموجبات أحياناً باعتماد تفسير مختلف عن التفسير الذي قد يعتمده طرف متعاقد لتنشيط العمل بالاتفاقية.

مقابل ذلك، قد تضع الاطراف المتعاقدة تعريفاً دقيقاً وواضحاً للعمل بالاتفاقية كما هي الحال مثلاً في اتفاقية حلف شمال الاطلسي حيث تشير المادة الخامسة منها إلى أن اللجوء إلى الأعمال العسكرية يتم في حال حصول هجوم

مسلح على أحد الاطراف المتعاقدة .

ب ـ الالتزام

تختلف الاتفاقيات والاحلاف باختلاف طبيعة الالتزام ومداه في حال العمل بالاتفاقية . فهناك أحياناً الالتزام برد فعل مباشر أو أوتوماتي في حال الاعتداء على دولة حليفة ، وهناك أيضاً الالتزام المرن كوضع الامكانات في تصرف الحليف دون أن يعني الدخول في رد مباشر ، وكذلك النظر في ما يمكن عمله ضمن المعطيات القائمة عند الدولة أو قد يدعو الالتزام إلى التشاور قبل اتخاذ أي رد عملي .

من جهة أخرى قد يكون الالتزام متبادلاً (حلف وارسو ، الحلف الاطلسي) أو أحادياً ويكون عادة في هذه الحال بين دولة عظمى وأخرى (الولايات المتحدة واليابان) فحسب الاتفاقية الأمنية الموقعة عام ١٩٦٠ بينهما فإن الولايات المتحدة ملزمة بعد التشاور بالدفاع عن اليابان في حال تعرضها لاعتداء عسكري . ولكن اليابان غير ملزمة بالقيام بذلك في حال وقوع اعتداء على الولايات المتحدة .

وهناك نوع من الالزام الأحادي في اتفاقيات الضمانة حيث تلتزم الدول الضامنة بحماية الدولة المعطاة لها الضمانة مثال على ذلك اتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥ حيث ضمنت بريطانيا وايطاليا مساعدة كل من فرنسا ، وبلجيكا والمانيا حسب من هو المعتدى عليه ، وضد من لا يحترم الحدود الفرنسية ـ البلجيكية ـ الالمانية .

ج ـ ادماج القوات المسلحة وهو المعيار الثالث في تصنيف الاحلاف العسكرية

تاريخياً كانت القوات المسلحة تبقى خاضعة لقيادتها الوطنية إنما كان هناك تنسيق بدرجات وأشكال مختلفة على مستوى القيادات . ولكن التطور التكنولوجي الذي أبرز عاملي السرعة والمفاجأة الضروريين للعمل العسكري ، وكذلك استمرارية الاحلاف مقارنة مع الماضي نتيجة للعامل العقائدي العام

ووجود قطب أساسي في كل حلف ، ساهم هذا كله في ادماج القوات المسلحة الخاصة للحلف وايجاد قيادة موحدة لها، كما هي الحال في حلف وارسو والحلف الاطلسي .

د ـ المجال الجغرافي للحلف

تحدد الاتفاقية عادة المجال الجغرافي الذي يفترض الدفاع عنه وقد يكون متطابقاً مع أراضي الدول الاعضاء ومجالها البحري أو الجوي أو قد يتناول مناطق تعتبر مناطق نفوذ مباشر لها أو ضمن مجالها الحيوي : من المشاكل الأساسية التي واجهت الحلف الأطلسي في الماضي مثلاً مدى التزام الدول الأعضاء في الدفاع عن المستعمرات البريطانية والفرنسية . وقد حاولت الولايات المتحدة اعادة تعريف المجال الجغرافي للحلف الاطلسي خلال ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣ عندما لمحت لضرورة شموله لمنطقة الشرق الأوسط والخليج حيث تعتبر أن للحلف مصالح حيوية، ولكن جوبهت بمعارضة الاعضاء الاوروبيين .

تؤثر سياسة الاحلاف والدخول في تحالفات شاملة أم جزئية في السياسة الخارجية للدولة على الشكل التالي :

ـ تطبع السياسة الخارجية للدولة بسمات وتوجهات معينة مما يفقدها بعض الغموض والابهام المفيدين أحياناً في سياسات أو مواقف معينة .

ـ تحد من مرونة الدولة في قضايا ومجالات عديدة وقد تفرض قيوداً على سياسات معينة ، على أن فرض هذه القيود يبقى عملية نسبية تحددها طبيعة العلاقة بين الدول المتحالفة .

ـ تعطيها احياناً قوة في سلوكيتها ومواقفها .

ـ تساهم في تصنيفها في خانة معينة من وجهة نظر الغير مما قد يدفع بهذا الغير إلى تأثر موقفه تجاه هذه الدولة بشكل مسبق قد يكون ايجابياً أو سلبياً نتيجة الصورة المكونة والناتجة عن تصنيفها .

ثالثاً : صورة الدور الوطني التي تقدمها الدولة لذاتها في السياسة الخارجية

بقدر ما تنشط دولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون عندها ادراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكيتها في السياسة الخارجية . وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، وكذلك قد تتغير صورة الدولة مع مرور الزمن ومع حدوث تحول اساسي في القيادة السياسية على مستوى الاشخاص أو الاتجاهات، واكثر ما يحصل هذا التحول في الدول النامية . وفي ما يلي، اهم الادوار الوطنية كما تعرف بها الدول ذاتها :

١ - حامي المنطقة :

هو الدور الذي تقوم به عادة القوتان العظميان في اطار استراتجيتها الكونية في مناطق تعتبرها مناطق نفوذ مباشر أو مطلق لها ومقفلة امام القوة الأخرى أو قوى أخرى . فالولايات المتحدة مثلاً تعتبر منذ القرن التاسع عشر أن أمريكا الجنوبية هي منطقة نفوذ لها. وهذا ما دل عليه مبدأ موثرو لحماية المنطقة من القوى الاوروبية . كذلك بعد الحرب العالمية الثانية اعتبر الاتحاد السوفياتي أن أوروبا الشرقية منطقة نفوذه المطلق. وقد ذهب إلى حد اعطاء مشروعية لتدخله ضد محاولات التغيير في دولها للحفاظ على النظام القائم. وقد عرف ذلك عام ١٩٦٨ ، بعد الدخول إلى تشيكوسلوفاكيا ، بمبدأ بريجنيف . وتعتبر الولايات المتحدة أوروبا الغربية منطقة نفوذها المباشر أيضاً . كذلك يمكن لقوى اقليمية أن تقوم بدورها حامي المنطقة في مجالها الاقليمي المباشر كما هي الحال في استراليا ونيوزيلندا في منطقتها .

٢ - المحب للسلام

هو الدور الذي يعمل على ابراز السياسة الخارجية كمتطابقة مع القوانين والاعراف الدولية ومبادىء الامم المتحدة ويتميز هذا الدور بالعمل على تقوية

اجهزة الامم المتحدة والمشاركة شبه الدائمة في الدبلوماسية الوقائية التي تمارسها الامم المتحدة إن كان في شكل قوات حفظ سلام أو قوات مراقبين أو القيام بمهام توسط في اطار الامم المتحدة . وتعتبر الدول الاسكندنافية ، السويد النروج والدانمرك خير مثال على ما سبق ذكره وكذلك ايرلندا وكندا .

٣ ـ الزعيم الاقليمي

هو الدور الذي تقوم به دول تملك امكانات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوى اقليمية ذات مسؤوليات خاصة ، توظف وتستثمر امكاناتها للقيام بدور نشيط على الصعيدين الاقليمي والدولي . تعمل مثلاً للتأثير على أنماط التحالفات والاتجاهات الاقليمية وتحاول أن تجعل من اتجاهها العام الاتجاه المسيطر اقليمياً وتحاول أن توظف ثقلها الاقليمي على المستوى الدولي وأحياناً توظف مركزها الدولي لتحقيق مكاسب على المستوى الاقليمي . ولا بد من الاشارة هنا إلى أنه يمكن قيام أكثر من زعيم اقليمي في النظام الاقليمي .

٤ ـ المتميز عن حلفائه

هو دور تقوم به دول اعضاء في احلاف، ولكن تعتبر نتيجة لخصوصيات ذاتية أن لها دوراً مميزاً عن بقية حلفائها حيناً ومختلفاً أحياناً دون أن يصل إلى مستوى التناقض مع حلفائها مما يكسبها مرونة كبيرة في التحرك دولياً . وكثيراً ما تغضب هذه السياسة القطب الرئيسي في التحالف الذي قد يرى فيها اضعافاً للحلف أو قد تفيد أحياناً التحالف كونها تقوم بوظيفة « جس نبض » سياسي أو قناة اتصال مع اطراف خارج الحلف يبرز في هذا الاطار دور فرنسا في الحلف الاطلسي ودور رومانيا في حلف وارسو .

٥ ـ الحليف الموثوق

هذا الدور مناقض تماماً للسابق من حيث أنه يمثل دور الحليف الأقرب إلى القطب الرئيسي في الحلف سياسياً وعقائدياً والذي يرتبط به بعلاقة خاصة ومميزة تجعل منه الأكثر صلابة في تبني الخط الرئيسي للتحالف والدفاع عنه ويظهر في

هذا الاطار دور بريطانيا في الحلف الاطلسي والمانيا الديمقراطية في حلف وارسو .

٦ ـ زعيم تيار أو اتجاه دولي عام

تعتبر بعض الدول ، إلى جانب قيامها بدور رئيسي على الصعيد الاقليمي ، أن لها دوراً قيادياً خاصاً على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معينة عند الدولة وامكانات كبيرة تسمح لها تحقيق هذا الدور كما هي الحال مع الهند يوغسلافيا فيما يخص حركة عدم الانحياز ، أو كما هي الحال مع فنزويلا والمكسيك والجزائر فيما يتعلق بمجموعة « الجنوب » أو مجموعة الـ ٧٧ .

٧ ـ المستقل النشيط

الحياد أو عدم الانحياز لا يعني الانعزال أو عدم القيام بنشاط فعال في الشؤون الدولية فهناك دول تعتبر أن وصفها كمحايدة أو غير منحازة يكسبها مصداقية عند الجميع وبالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة قضايا السلام والاستقرار الدولي كما هي حال النمسا مثلاً

٨ ـ النموذج أو قلعة الثورة

هو الدور الذي تقوم به بعض الدول عبر تقديمها لكافة أنواع الدعم والتأييد لحركات التحرر الوطني ولحركات المعارضة في دول أخرى . وتعتبر حالها نموذجاً يقتدى به، إن كان في الوصول إلى الحكم أو في شكل الحكم لاحقاً وفي فلسفته وسلوكه السياسي الداخلي والخارجي ، وظهر هذا الدور خاصة في الخمسينات والستينات وأبرز من قام به الصين الشعبية ومن ثم كوبا .

٩ ـ الدولة المنبوذة في محيطها

هو وضع تتسم به دول غير مقبولة من محيطها المباشر ، وقد ينتج هذا الرفض عن وجودها غير الطبيعي في المنطقة ، أو عن اعتناقها لفلسفة أو لتوجه عام مناقض بشكل رئيسي للقيم والاتجاهات العامة في محيطها فتجد ذاتها في حالة عزلة اقليمية أو « نبذ » وعادة ما تحاول كسر هذه العزلة أو الاحتواء

الاقليمي بمد جسور مع دول خارج محيطها الاقليمي وبانتهاج سياسة عدوانية وبناء قدرات عسكرية هائلة في محاولة لفرض قبولها بالقوة. وخير مثال على ذلك اسرائيل وجنوب افريقيا مع النظامين العربي والافريقي .

رابعاً : تصنيف اهداف السياسة الخارجية

هناك ثلاثة معايير لتصنيف الأهداف في السياسة الخارجية، هي:
- القيمة المتعلقة بالهدف وبالتالي درجة الالتزام بتحقيقه
- عامل الوقت لخدمة الهدف .
- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها في النظام الدولي أو الاقليمي للدولة لخدمة الهدف .

بناء على ما سبق يمكن تصنيف الاهداف في ثلاث فئات عامة، هي :

١ ـ فئة الاهداف المحورية (Core) التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحياناً كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والامن القومي للدولة ووحدتها الوطنية . ولهذه الأهداف أهمية مطلقة وقصوى وبالتالي توظف كافة الامكانات والوسائل للحفاظ عليها واحياناً قد لا يتطلب المحافظة عليها إحداث تغييرات في المحيط الخارجي للدولة .

٢ ـ فئة الأهداف المتوسطة والتي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة . والالتزام بهذه الأهداف جدي وطبيعي من قبل الدولة ولو أنها لا توازي في أهميتها الأهداف المحورية . من هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ولعب دور كبير في المحيط الخارجي، وكذلك خدمة المصالح العامة للدولة .

٣ ـ فئة الأهداف البعيدة المدى والتي تعكس تصوراً فلسفياً أو عاماً عند دولة معينة لمحيطها ، ولا تقوم الدولة عادة بشحن طاقاتها وامكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى وبدرجة أقل للثانية . تمثل هذه الأهداف مثلاً تصوراً معيناً لبنية النظام الدولي (نظام اقتصادي دولي

جديد) أو للنظام الاقليمي المباشر (أوروبا الموحدة) .

إن أهمية تصنيف الأهداف تكمن في أن معرفة الهدف وطبيعته تساهم في تحديد سلوكية الدولة ورد فعلها (حجم الامكانات الموضوعة ، حدة ومدى الالتزام) تجاه محيطها الخارجي عندما يكون الهدف المعني موضوع قضية قائمة . لابد من ادراج ملاحظتين اساسيتين في هذا الشأن:

١ ـ إن الكثير من الأهداف على درجة كبيرة من الوضوح بحيث يمكن تصنيفها ضمن فئة أو أخرى إنما هناك أهداف أخرى يعود تصنيفها إلى كيفية ادراك صناع القرار لها وبالتالي الوزن الذي يولونه اياها . فالتصنيف يصبح في هذا الشأن نسبياً وليس مطلقاً فقد يكون مثلاً عقد اتفاقية اقتصادية هدفاً محورياً بالنسبة لبلد معين أو قد يكون هدفاً متوسطاً .

٢ ـ يمكن على المدى الطويل ونتيجة قيام متغيرات داخلية وخارجية حدوث تغيير في بعض الأهداف عبر انتقالها من فئة إلى أخرى .

خاتمة :

إذن اتسمت الأدبيات التقليدية في حقل دراسة السياسة الخارجية بدراسة الحالة والدراسات التاريخية وقد اتخذ ذلك شكلين أساسيين هما در اسة سياسة دولة تجاه قضية معينة أو دراسة سياسة دولة بشكل عام خلال فترة زمنية معينة وقد عكست تلك الدراسات الاهتمام السياسي التي توليه دول أو قوى سياسية لدول وقضايا معينة .

كانت دراسة السياسة الخارجية تركز على دراسة السلوكية الخارجية للدولة باعتماد منهج التحليل النوعي للأحداث والتطورات الدبلوماسية . أما العوامل الداخلية التي تساهم في تحديد السلوكية الخارجية فكانت إما متجاهلة أو متعامل معها بشكل عام (مثل السمعة الوطنية) دون محاولة تصنيفها عبر تقديم تحديد دقيق وتفصيلي لها . فالدولة اعتبرت بمثابة « صندوق مقفل » وبالتالي وحدة

متجانسة لها مصالحها القومية تأخذ بعين الاعتبار في سلوكيتها الخارجية امكاناتها والتزاماتها وتحددد بالتالي أهدافها ووسائل بلوغ تلك الاهداف .

أما المقارنة فكانت تجري بشكل عام وشامل وبالتالي غير دقيق مثل المقارنة بين سلوكية الدول ذات النظم الديمقراطية الغربية وبين سلوكية الدول ذات النظم الاشتراكية . والمتغيرات كانت تعامل كما لو أنها ذات تأثير واحد أو وزن واحد في دول مختلفة مما يفقد الدراسة عامل الدقة . ولم يكن هناك مقارنة بالمعنى العلمي بحيث تقارن اهمية متغير ودوره في سياسة دول مختلفة . فالدراسة المقارنة كانت مجرد عملية جمع عدة دراسات وحالات في كتاب معين . ولم تجر محاولات للاستفادة من المعلومات المتراكمة التي تقدمها دراسة الحالة حول السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية لمحاولة استخراج عوامل التشابه والتمايز في دراسة صناعة الثرار الخارجي والسياسة الخارجية . إلا أن المدرسة السلوكية والمدرسة ما بعد السلوكية استفادتا لاحقاً من المعلومات المتراكمة بواسطة الدراسات التقليدية في الدراسة المقارنو للسياسة الخارجية، إن كان في تقديم نماذج للتحليل أو على طريق بناء نظرية عامة للسياسة الخارجية .

خامساً : دراسة صناعة القرار

١ ـ نموذج سنايدر

نشأت دراسة صناعة القرار في أوائل الخمسينات وقدم ريتشارد سنايدر أول اطار نظري مفصل ودقيق لمقترب صناعة القرار في دراسات السياسة الدولية والسياسة الخارجية . يعتبر سنايدر أن الفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع اشخاص وبالتالي فإن فهم واستيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال ادراك صناع القرار لمحيطهم وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي . فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع .

ينطلق سنايدر من مسلمة اسياسية وهي أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة كما سيتبين في الاطار النظري الذي يقدمه . وبالتالي فإن فهم سلوكية دولة يؤدي إلى فهم سلوكية كل الدول . إذن تبرز منذ البداية محدودية هذا المقترب من حيث عدم الاهتمام بتصنيف الدول حسب متغيرات مختلفة كالبنية السياسية مثلاً أو أنواع استراتيجيات السياسة الخارجية. وبعد ذلك يمكن التعميم .

يركز الاطار النظري على دراسة مسار التفاعل فينطلق من اعتبار الفعل الصادر عن الدولة (اعلان موقف سياسي ، البدء في النزاع ، اقامة علاقة تعاون) يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ الاشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول فيشكل ذلك تفاعلاً . كذلك، فإن ترداد الفعل ورد الفعل يؤدي بالتفاعل إلى أن يأخذ شكل أنماط معينة ومختلفة .

يشمل الاطار النظري الذي يقدمه سنايدر ما يلي :

١ ـ المحيط الخارجي

٢ ـ المحيط الداخلي

٣ ـ البنية الاجتماعية والسلوكية

٤ ـ صناع القرار وعملية صناعة القرار

٥ ـ الفعل

فالبنية سواء كانت الداخلية أو الخارجية تتكون من مجموعة من العوامل المؤثرة في الفعل الصادر عن الدولة .

المحيط الخارجي : يشمل العوامل التي هي خارج الدولة كأفعال وردود فعل الدول الأخرى مثلاً ، يتألف المحيط الخارجي بشكل أساسي من المحيط المادي الجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات . وتتغير هذه العوامل بشكل

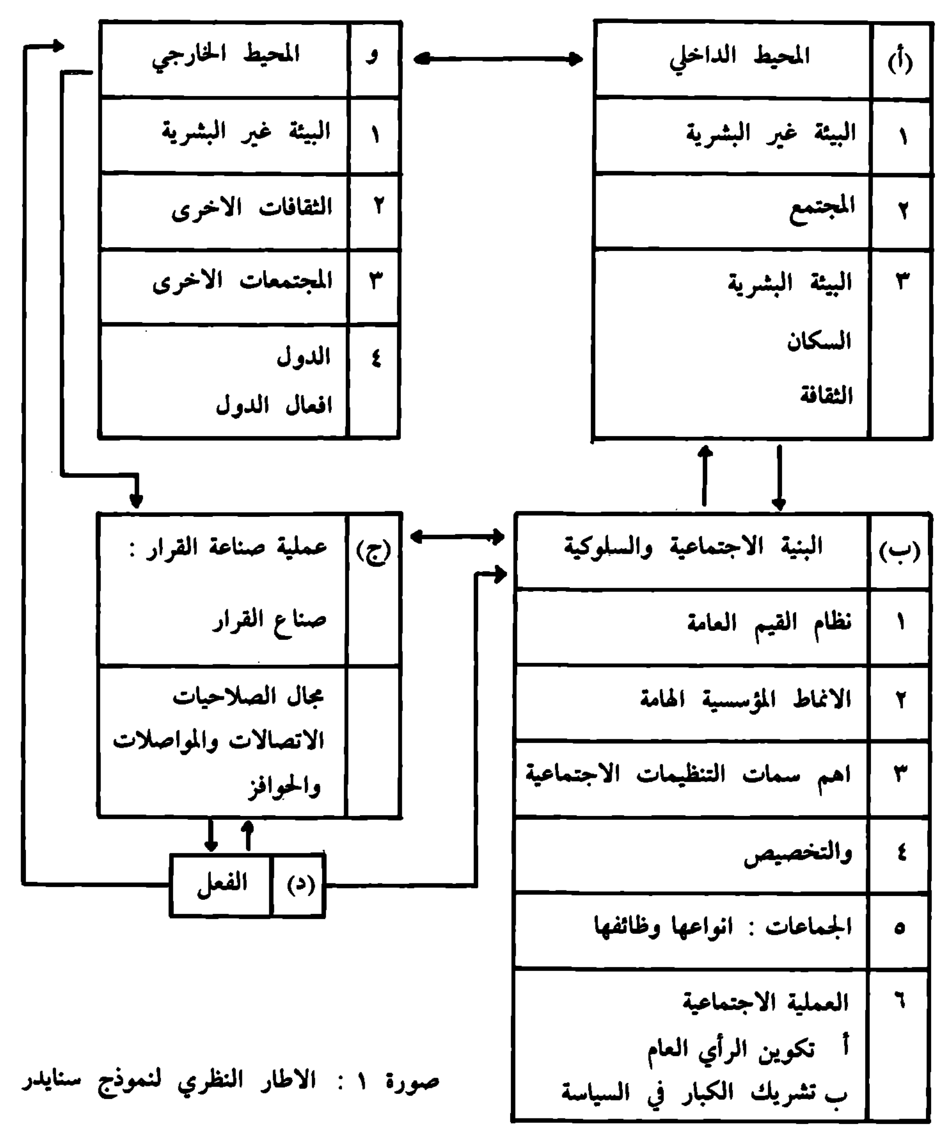
دائم. ويحدد ذلك التغيير صناع القرار بما يعتبرونه هاماً ومن جهة أخرى هناك ثوابت تشكل ضوابطاً على التغيير في المحيط الخارجي. سواء ادركها أو لم يدركها صناع القرار كمستوى التطور التكنولوجي وشبكة الاتصالات القائمة ودرجة الاندماج الاقتصادي الدولي . وتؤثر هذه الضوابط في الأهداف التي يعمل لها صناع القرار بغض النظر عن ادراكهم لها .

المحيط الداخلي : يشمل المحيط الداخلي ما يعرف بالسياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي للدول كذلك الثقافة العامة والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وادائه لوظائفه .

البنية الاجتماعية والسلوكية : تعتبر فئة مستقلة عن المحيط الداخلي نظراً لاهمية العوامل التي تتكون منها ولتأثيرها البعيد وغير المباشر على صناع القرار . ويندرج في هذا الاطار نظام القيم في المجتمع والانماط المؤسسية الهامة وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع سمات التنظيمات الاجتماعية، كذلك انواع ووظائف الجماعات الاجتماعية، وكذلك صناعة وتكوين الرأي العام .

عملية صناعة القرار : وتتألف من ثلاث فئات من العناصر هي : مجال الصلاحيات (تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار) وكذلك الاتصالات والمعلومات (بقدر ما يملك صانع القرار من معلومات بقدر ما يكون في وضع افضل مقارنة مع غيره في التعاطي مع القرار) والحوافز الشخصية وتلك التي يحددها الدور . وتشكل هذه الفئات بمجموعها مختلف الأدوار والاهداف والوظائف في اطار السلطة بشكل عام، وفي اطار وحدة صناعة القرار بشكل خاص .

وأخيراً، هناك الفعل أو السلوكية السياسية الصادرة عن وحدة صناعة القرار. ويشير سنايدر إلى علاقات التأثير المتبادل بين مختلف العوامل كما يتبين في الرسم ادناه .



صورة ١ : الاطار النظري لنموذج سنايدر

فخط « ب ج » يمثل التفاعل بين البنية الاجتماعية والسلوكية من جهة وبين عملية القرار من جهة اخرى ويظهر في هذا السياق تأثير القوى الاجتماعية الداخلية مثلا على صناعة القرار أو تأثير القيم العامة للمجتمع بشكل ضوابط على توجهات واختيارات صناع القرار . ويبرز خط « د ب » انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بنيتها الاجتماعية فاقامة علاقات جيدة مع دولة اخرى قد يكون له مردود ايجابي ، مادي مثلاً ، على قطاع أو قطاعات أو جماعات اقتصادية

أو اجتماعية في الدولة مصدر هذه العلاقات .

ويرمز الخط « أ و » إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل من جهة وبين المحيط الخارجي من جهة اخرى وهو يمثل العلاقات على المستوى المجتمعي وغير الرسمي ، أي التي لا تمر عبر السلطة ، بين دول مختلفة . وقد تكون هذه العلاقات تجارية ، ثقافية ، اعلامية ، رياضية ، عائلية أو غير ذلك . ويختلف الوضع من دولة إلى اخرى فيما يخص ضبط هذه العلاقات والتأثير فيها، ويعتمد ذلك بشكل اساسي على الهوية السياسية لنظام الحكم في الدولة (نظام مفتوح أو مغلق مثلاً) وعلى قدراته وامكاناته، وكذلك على طبيعة العلاقات المعنية . وقد شهد النظام الدولي مزيداً من التشابك والتداخل والاندماج نتيجة مستجدات عديدة في كافة الميادين مما زاد في تفاعل المجتمعات بعضها مع بعض وزاد بالتالي في تأثير المحيط الخارجي للدولة على محيطها الداخلي بشكل مباشر عبر وسائل الاعلام أو العلاقات الاقتصادية والثقافية مثلا . وينعكس ذلك بدوره على صناعة القرار بشكل أو بأخر .

ويمثل الخط « ج د و (٤) ج د » التفاعل بين دولتين ويشمل انواعاً عديدة من العلاقات بحيث يمكن الحديث عن نظم تفاعل مختلفة في حال بروز انماط من التفاعلات كالتفاعل التعاوني أو التنازعي او التكاملي .

إذن، يقدم نموذج سنايدر ثلاث انواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي التفاعل على مستوى الحكومات « ج د و ج » التفاعل على المستوى غير الحكومي « أ ب و » أو المستوى المجتمعي ، واخيراً التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكومي « ب ج د ب » .

٢ ـ الادراك الحسي (PERCEPTION)

يتعامل صناع القرار مع بيئتهم حسب ادراكهم الحسي لهذه البيئة مما يعني انهم يتعاملون مع صورة معينة لها يحددها ادراكهم الحسي، وليس مع البيئة الحقيقية أو الفعلية .

فالادراك الحسي هو النظارات التي يرى من خلالها صانع قرار أو اي شخص اخر بيئته ، والادراك الحسي عملية اختيار دون ان يعي الشخص انه

يختار « النظارات » التي يرى من خلالها بيئته. وتحدد هذه العملية العوامل التالية :

١ ـ التجربة السابقة للشخص فيما يخص البيئة الذي يتفاعل معها فالتجربة السابقة تحدد بدرجة كبيرة ما ننتظره من ردة فعل او سلوكية معينة أو تأثير معين من البيئة المعينة .

٢ ـ الخطأ الادراكي : فقد يتخيل للبعض أو يفسر هذا البعض شيئاً على غير حقيقته واحياناً بشكل مناقض لحقيقته .

٣ ـ الاهداف الهامة لصانع القرار والتي تؤثر بشكل متواصل ومستمر على ادراكه الحسي للأمور حسب موقع هذه الاخيرة من اهدافه . فاحياناً يرى الإنسان ما يريد أن يراه ، وإن لم يكن ، موجوداً ، ولا يرى ما لا يحب أو لا يتمنى وجوده حتى ولو وجد .

٤ ـ القناعات الراسخة عند شخص نتيجة تكوينه الثقافي والاجتماعي والسياسي، والعقائدي، ومن الصعب تغيير القناعات بالسرعة المطلوبة احياناً.

إذن، هذه العوامل مجتمعة تساهم في بناء الحقيقة كما نراها نحن وليس كما هي في الواقع . فكل حدث يواجهنا يمكن أن يكون له تفسيرات أو ادراكات حسية مختلفة . ولكن من جهة اخرى لكل حدث بنيته الموضوعية التي هي الحدث في حقيقته الفعلية والتي تشكل بالنتيجة ضوابط على قدرتنا على تقديم عدة ادراكات للحدث ذاته، فالادراك خارج هذه الضوابط يصبح ادراكاً حسياً مشوهاً (DISTORTED) يقابل هذا الادراك الحسي المشوه نوع من الادراك الحسي الخلاق حيث يمكن للمدرك أن يرى الحدث بعمق أكثر وباستيعاب وفذلكة اكبر فيذهب مثلاً إلى أبعد مما يمثله الحدث بشكله المباشر أو الآني .

وفي إطار دراسة السياسة الخارجية وصناعة القرار يمكن القول ان هناك بيئتين يتعامل معها صانع القرار . فإذا كانت البيئة تشمل كل العوامل المادية وغير المادية كانماط العلاقات القائمة مثلاً بالشكل الثابت والمتغير، فإن صورة صانع القرار لبيئته والتي هي كيفية ادراكه الحسي لها يمكن تسميتها بالبيئة

البسيكولوجية. وهذه الاخيرة هي التي يتعامل معها صانع القرار عندما يحدد اختياراته وسلوكيته. وهناك أيضاً البيئة العملية (OPERATIONAL) أو الحقيقة، وهي ما يراه نظرياً مراقب خارجي بعيد عن صانع القرار. وهذه البيئة تؤثر بالقرار عند تنفيذه.

إذن، فصناعة السياسة الخارجية تتم تجاه البيئة البسيكولوجية التي يحددها الادراك الحسي، وبالتالي بقدر ما تكبر المسافة بين البيئة البسيكولوجية والبيئة العملية بقدر ما يكون مصير السياسية الخارجية الفشل والاحباط نتيجة تعاملها مع امور غير قائمة مثلاً.

سادساً: مفهوم الأزمة وعلاقتها بنظام صناعة القرار

من الضروري تحديد وتحليل مفهوم الأزمة الدولية بسبب تأثيرها في ثلاث أشياء رئيسية هي:

أولاً: نظام صناعة القرار، ثانياً صناع القرار وثالثاً البيئة الداخلية لصناعة القرار أو مجتمع الدولة صاحبة القرار. فصناعة القرار في فترة ازمة يختلف عن صناعة القرار في فترات طبيعية نتيجة ما سيتبين لاحقاً.

قدم تشارلزهرمن ادق واشمل تعريف للازمة. يقول الكاتب أن الأزمة أو وضع الازمة يتسم بالعناصر التالية:

١ - تهديد الاهداف الرئيسية لصناع القرار (أو الدولة).
٢ - الوقت المحدود الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع.
٣ - مفاجأة صناع القرار بالحدث.

إذن، يمكن اختصار سمات الازمة بما يلي: تهديد كبير، وقت قصير، مفاجأة.

يواجه صناع القرار، حسب هرمن، ثمانية اوضاع مختلفة، اولها وضع الازمة حيث يتخطي صناع القرار الاجراءات البيروقراطية والتقليدية في اتخاذ القرار نتيجة عامل الوقت المحدود. وقد اظهرت دراسات الحالة مدى تأثير

التغييرات التي تحدثها الازمة . فالأزمة مثلاً تساهم في تدعيم صورة الخصم كمعاد للقيم والمصالح التي يملكها الطرف الاخر وكذلك تدعيم صورة الخصم كعدواني وكقادر على اللجوء أو التهديد باللجوء للقوة لتحقيق اهدافه .

كذلك خلال الازمات ، يقوم صناع القرار بتحديد اهدافهم التي يجب الدفاع عنها بشكل اكثر دقة مقارنة مع تحديد الاهداف في الأوضاع الطبيعية . فالاختيارات في فترة الازمات تتم بين اهداف وقيم مختلفة لوضع اولويات للدفاع عنها،وبالتالي فان القرارات تصنع بناء على ذلك ، حسب اهمية مختلف الاهداف والسياسات الوطنية .

إن اختيارات الاهداف التي تتم وسط الأزمة عادة لا تتعدى في انعكاساتها خصوصيات الازمة الزمنية والقيمية والجغرافية فيخلق نوع من الالتزام الاعمق لبعض الاهداف والسياسات نتيجة التأكيد على أهميتها خلال الازمة ، ويكون ذلك مقارنة مع اهداف اخرى تصبح ثانوية ما بعد الازمة . اذن، فالقرارات أو الالتزام يتخطى احياناً بانعكاساته الاعتبارات المتعلقة بالازمة مباشرة .

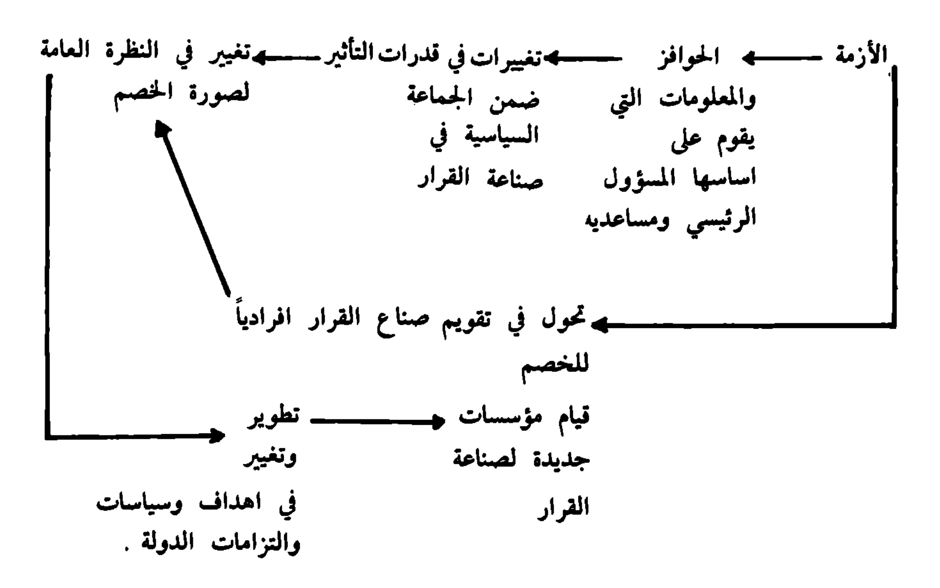
ولئن تساهم الازمات احياناً في تدعيم قيم واهداف تعتبر اساسية عند دولة معينة ويظهر ذلك في سياسة متصلبة للدولة في هذا المجال، فإن الازمات احياناً تشكل دافعاً أو حافزاً لاستنباط وابتكار سياسات جديدة . فالازمة تفتح مجالات وابواب جديدة لسياسات خلاقة . كذلك قد تساهم الازمة في اتخاذ اجراءات أو مواقف ضرورية ومحتاج اليها أساساً ولم تتخذ في الماضي في اوضاع طبيعية .

تؤثر الأزمة ايضاً على جماعة صناعة القرار من حيث احداث فرز لاهميتهم ودورهم في اتخاذ القرار وقت الأزمة فالبعض قد يزداد دوره والبعض الاخر قد يتراجع دوره بغض النظر عن التوزيع الرسمي للأدوار وقد يدخل البعض ما يعرف عادة بالحلقة الضيقة في صناعة القرار أي صناع القرار الفعليين والاساسيين وقد يخرج البعض الاخر من هذه الحلقة . وفي الدول المتقدمة (مؤسسياً) تساهم الأزمة في توسيع دور اللجان المختلفة ولجان Ad Hoc التي

تمثل نوعاً من التنسيق بين ادارات ومصالح مختلفة .

وقد تساهم الازمة ايضاً في اقامة مؤسسات وهياكل جديدة للتعامل بشكل افضل مع قضايا افرزتها هي . فالأزمة قد تقدم دروساً للاهتمام بأمور وقضايا جديدة وبالتالي لانشاء ادارات بغية خدمة هذه الأمور .

ويقدم جون اونيلي رسما يظهر كيفية تأثير الأزمات على نظام صناعة القرار :



إلى جانب « وضع الازمة » الذي قدم سابقاً ، يقدم شارلزهرمن تصنيفاً لاوضاع مختلفة تساهم في تحديد الخيار عند صناع القرار، وهذه الأوضاع هي التالية :

١ ـ الوضع الخلاق : يتسم بعنصر المفاجأة ووجود تهديد كبير لأهداف ومصالح صانع القرار ولكن على عكس « وضع الازمة » ، يتسم هذا الوضع بالوقت الكافي لصناعة القرار مما يسمح بدراسة الموقف من كل جوانبه واعطائه العناية الضرورية للتوصل إلى القرار .

٢ ـ وضع الجمود (Inertia) : ويتسم بعنصر تهديد خفيف ووقت كاف،

ولكنه يشترك مع وضع الازمة بوجود عنصر المفاجأة . وبسبب غياب الاستعداد للتصرف فان القرار قد يكون بعدم الرد أو أن الوضع قد يؤدي بصناع القرار إلى نقاش وجدال دون التوصل إلى نتيجة .

٣ ـ وضع ظرفي (Circumstantial) ويتم بعناصر التهديد الخفيف والوقت القصيروالمفاجأة.وامام هكذا وضع تبرز الحاجة إلى ضرورة اتخاذ قرار بسرعة قبل حصول تطور.قد يجعل الوضع أكثر صعوبة وتعقيداً . ولأن القضية المطروحة ليست بأهمية قصوى للمصالح والأهداف الوطنية فالتوصل إلى قرار تجاهها يعتمد أساساً على نوعية الظروف الاخرى القائمة ساعة حصول هذا الوضع والتي قد يكون لها اولوية عليه .

إن وضع الأزمة والأوضاع الثلاثة التي سبق ذكرها يجمع بينها عنصر المفاجأة ولكن هناك اوضاع تتسم بفقدان هذا العنصر الاخير، وهي :

١ ـ وضع منعكس (Reflexive) ويتكون من العناصر التالية ، تهديد كبير ، وقت قصير مع وجود استباق للحدث ويكون هناك عادة خيارات مسبقة للتعاطي مع الحدث في حال حصوله ، وقد يجري على احدى هذه الخيارات تعديل طفيف قبل تنفيذها، وهي بمثابة رد منعكس .

٢ ـ وضع متعمد (Deliberative) ويتكون من تهديد كبير ، وقت كاف واستباق الحدث يجري عادة التحضير له بدقة وعلى مستويات مختلفة وفي اطر مختلفة من رسمية وغير رسمية قبل اصدار القرار .

٣ ـ وضع عادي (Routinized) ويتكون من تهديد خفيف ووقت كاف واستباق للحدث . نتيجة لحصول هذا الوضع بشكل متكرر ، تكون هناك اجراءات منظمة لاتخاذ القرار تجاهه ، وعادة ما يتخذ القرار على مستويات وسطى أو أقل من الوسط في نظام صناعة القرار ، فإذا كان لهذا الوضع سابقة كان القرار عادة في اطار نمط من التعامل مع هذا النوع من الأوضاع أو السوابق وإذا لم يكن هناك سابقة فقد تتسم صناعة القرار بالتنافس بين الدوائر والادارات المختلفة ، كل منها يحاول أن يصدر قراراً يأخذ بالاعتبار مصلحته المباشرة .

٤ ـ وضع اداري، ويتسم بتهديد خفيف ، وقت قصير واستباق للحدث وتؤخذ القرارات في هذا الوضع على مستوى متوسط. وعادة لا يصنع القرار نظراً لعدم اهميته القصوى إلا عندما يكون صناع القرار واثقين من أن الرد سيكون ملائماً للوضع إذ لم يجر عليه تفاوض بالمعنى المعمق والجدي ، والذي يستنزف الطاقات والامكانيات نظراً لأهميته البسيطة .

سابعاً : تصنيف القرارات :

يعتمد البعض لتصنيف القرارات معيارين أساسيين، أولهما حجم القرار وثانيهما درجة استيعاب الموضوع الذي يتناوله القرار . يمكن الملاحظة بالنسبة للمعيار الأول أن بعض القرارات تؤدي الى تغيير كبير وبعضها الأخر إلى تغيير صغير. ويتم تحديد حجم التغيير باعتماد معيار القيمة المتعلقة به وهي بالطبع شيء نسبي يختلف باختلاف صناع القرار .

ويرى البعض أن التغيير الكبير هو التغيير البنيوي وأن التغيير الصغير هو الذي يتم في إطار بنية معينة، ولكن دون تعديل فيها . ويمكن القول أيضاً أن التغيير البسيط هو الذي يتناول عامل غير هام نسبياً أو أنه التغيير غير المهم نسبياً في عامل هام . ويشكل وجود المعلومات واستيعابها بدقة، وكذلك استيعاب مختلف جوانب المعيار الثاني لتصنيف القرارات. وبذلك يصبح امامنا اربع انواع من القرارات .

١ ـ قرارات تؤدي إلى تغيير كبير تحكمها معلومات دقيقة واستيعاب وفهم كبير للقضية موضوع القرار. وهذه القرارات قل ما تحصل، وهي تقع خارج طاقة الانسان بشكل عام .

٢ ـ قرارات تؤدي إلى تغيير كبير تحكمها معلومات قليلة أو غياب المعلومات، وبالتالي الاستيعاب الجيد للقضية موضوع القرار . وهذه القرارات تحصل أما بنتيجة تسرع أو خطأ أو أحياناً بنتيجة ظروف وضغوطات معينة تفرض التحرك السريع خاصة في فترات الازمات والثورات والحروب .

٣ ـ قرارات تؤدي إلى تغيير بسيط تحكمها معلومات دقيقة واستيعاب كبير للظروف المحيطة بالموضوع ويتمثل ذلك عادة في القرارات التي يتخذها أهل الاختصاص في الموضوعات الفنية وحتى السياسية، ولكن ليست تلك التي تنطوي على شؤون اساسية جداً .

٤ ـ قرارات تؤدي إلى تغيير بسيط تحكمها معلومات قليلة، وهي القرارات التي تتسم بها الحياة السياسية العادية اليومية .

ثامناً : النماذج الثلاثة في دراسة صناعة القرار

يقدم غراهام اليسون ثلاثة نماذج أو اطر تحليلية لفهم واستيعاب عملية صناعة القرار الخارجي، وهي :

١ ـ نموذج الفاعل العقلاني (Rational Actor)

يقوم هذا النموذج على محاولة تفسير سلوكية الدولة تجاه حدث أو دولة أخرى عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لها ، فيقدم شرحاً منطقياً للحسابات الدقيقة التي قد تكون الدولة قامت بها لاختيار سياسة معينة . وفي اطار هذا النموذج مثلاً يعتبر العالم السياسي هانس مورغنتو أن الولايات المتحدة قد دخلت الحربين العالميتين الأولى والثانية نتيجة المخاطر المترتبة عن اختلال ميزان القوى في أوروبا في المرتين .

إذن، يعتمد هذا النموذج على وضع معايير عقلانية يمكن أن تكون بمثابة ثوابت أو عوامل موضوعية لتقويم وتفسير السلوكية الخارجية للدولة أو لتفسير حدث معين . ويستتبع ذلك أن الباحث أو المراقب يمكن أن يركز على عامل الاستمرارية في سياسة دولة معينة وبالتالي استشراف سياستها . فصناع القرار حسب هذا النموذج يضعون في الميزان مختلف العوامل الموضوعية الايجابية والسلبية التي تؤثر في دولتهم ويقومون حساباتهم على هذا الاساس ، فحسب اتجاه الميزان تتحدد السياسة التي ستتبع .

اذن، يهتم النموذج بابراز الهدف الذي تعمل له دولة معينة من خلال

سلوكية ما، وبالتالي تعتبر هذه السلوكية اختياراً منطقياً . يستعمل هذا النموذج التحليلي عادة في نظريات التفاوض وخاصة « الألعاب » المختلفة في التفاوض، وكذلك في نظريات الردع وخاصة الردع النووي .

وتمثل سلوكية الدولـة كاختيار عقلاني الوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج . فالدولة تختار السلوكية التي تخدم أكثر ما يمكن اهدافها ومصالحها . ويحاول المحلل أن يفسر اختيار هذه السلوكية بواسطة ربطها بالأهداف المحددة وبالتالي مجموعة من الاختيارات لخدمة هذه الأهداف ولصانع القرار تقويم واحد للنتائج المترتبة عن كل اختيار .

ومن المفاهيم الأساسية أيضاً في هذا النموذج ، ما يلي :

١ ـ القضية التي يفترض معالجتها هي نتاج سلوكية الدول .

٢ ـ اعتبار السلوكية نتيجة اختيار يتم مرة واحدة وليس عدة اختيارات متسلسلة .

٣ ـ اعتبار السلوكية بمثابة اختيار عقلاني للاسباب التالية :

أ ـ وجود ترتيب للأهداف المختلفة على سلم أولويات الدولة

ب ـ الخيارات : تتحدد بعدد السلوكيات الممكنة لمواجهة المشكلة المطروحة .

ج ـ النتائج : كل سلوكية يترتب عليها نتائج / منافع ومضار .

د ـ الاختيار : الاختيار العقلاني هو الحصول على أقصى ما يمكن تحقيقه مع كلفة مقبولة .

أخيراً، لا بد من التأكيد على مسلمة أساسية في هذا النموذج ، وهي أنه إذا اتخذت الدولة سلوكية معينة فهذا يعني أن للدولة أهدافاً لا بد أن تشكل هذه السلوكية أفضل وسيلة لخدمتها .

٢ ـ نموذج العملية التنظيمية (Organizational Process)

إن نظام صناعة القرار حسب هذا النموذج ، ليس موحداً بل يتكون من

عدة وحدات أو ادارات مرتبطة بعضها ببعض، ولكل منها حد معين من الاستقلالية والمصالح الخاصة به . فمن سمات صناعة القرار في الدول المتقدمة مؤسسياً التنافس بين مختلف الادارات والدوائر في عملية صناعة القرار . ومن التقنيات المستعملة مثلاً في « لعبة » التنافس ، تسريب اخبار أو معلومات بهدف احراج ادارة أو دائرة أخرى أو التطرف في موقف معين بشكل يترك مردوداً سلبياً على ادارات أخرى وبالتالي يفشل سياستها . إذن، هناك مجال واسع للمناورات والتسابق في الحصول على المعلومات أو حجبها عن الاطراف الأخرى .

إذن، فالمعلومات التي تصل إلى أعلى مستوى في نظام صناعة القرار للاختيار على أساسها لوضع سياسة معينة تمر عبر عملية التأطير التي تقوم بها كل من هذه الوحدات فسلوكية الدولة حسب هذا النموذج لا تقوم على الاختيار الحر الموحد، بل هي نتاج ما تقوم به وحدات عديدة بوظائفها وادوارها حسب قواعد معينة ومنظمة. ولكل من هذه الوحدات اجراءات عملها المحددة وبرامجها .

يستتبع ذلك أن سلوكية الدولة هي محصلة للاجراءات المحددة مسبقاً التي تقوم بها هذه الوحدات . وفي هذا الاطار بالذات يفترض تحليل وتفسير سلوكية الدولة ، إلا أن هذه الوحدات التي تشكل بمجملها هيكل الدولة ليست جامدة في سلوكيتها وبنيتها فهي قابلة للتغير ولاستيعاب تحولات جديدة وللتعلم والافادة من التجارب السابقة . ويحدد ذلك كله حجم قدرات هذه الوحدات وطبيعة الاجراءات المعتمدة عندها . ويعول سنايدر في نموذجه حول نظام صناعة القرار على افكار رئيسية عديدة من هذا النموذج .

إذن، تعتبر سلوكية الدولة ، كنتاج للعبة ، تتم في اطار بنيتها التنظيمية، وهي الوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج، وذلك للاسباب التالية :

أ ـ كون الاحداث الجارية هي نتاج البنية التنظيمية .

ب ـ كون مجال الخيارات الحقيقية تحدده الخيارات والقدرات التي تملكها البنية التنظيمية .

ج ـ كون البنية التنظيمية تحدد الأوضاع التي بدورها تؤثر في القرارات

ضمن الضوابط التي تفرضها امكاناتها وقدراتها .

أخيراً، إن الفاعل في هذا النموذج ليس الدولة كوحدة كما في النموذج الأول إنما شبكة الدوائر والادارات المترابطة والتي على رأسها القيادة .

٣ - نموذج السياسة الحكومية (Government Politics)

يتناول هذا النموذج التحليل على مستوى القيادة أو الفئة الأعلى في نظام صناعة القرار. ففي حين أن النموذج الثاني يتعاطى مع القيادة كصانع قرار موحد تصله الخيارات والمعلومات من شبكة الادارات والدوائر المختلفة بشكل هرمي ، فإن النموذج هذا يحاول تفسير وشرح العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة حيث أن لكل فرد سلوكية ومصالح ودور خاص به ووزن سياسي في لعبة مميزة تتسم بالتنافس والتعاون بينهم . ويتم التوصل إلى القرار باعتماد مختلف اشكال التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة . يستتبع ذلك أنه يمكن تفسير سلوكية الدولة الخارجية كنتاج للعبة التفاوض التي تجري في اطار القيادة .

إذن، لا يوجد فاعل واحد هو الدولة كما هي الحال في النموذج الأول، بل فاعلون عديدون في اطار القيادة لكل منه أهدافه الوطنية والشخصية وادراكه لمختلف القضايا، وبالتالي لهم أولويات وتصورات قد تكون متمايزة حيناً ومتناقضة أحياناً ، والقرار ليس خيار عقلاني، بل محصلة سياسية للعبة التنافس والتعاون المستمرة بينهم . الفاعلون أيضاً ليسوا واحداً ولا شبكة من الوحدات، ولكن عدداً من المسؤولين الذين يقومون بادوار مختلفة في شبكة القرار . فالدور يحدد على الفاعل ما يجب عمله ويضع ضوابط عليه والخروج عن هذه الضوابط يبقى مرتبطاً بقدرة كل فاعل وامكاناته، وبالتالي فإن سيطرة كل فاعل على موارد القرار تحدد تأثيره على النتيجة . إذن ، فأصول وقواعد اللعبة تحددها الأنظمة والأعراف القائمة .

خلاصة :

في حين أن النموذج الأول يتعاطى مع القضايا كخيارات استراتيجية

ويعتبر أن الدولة هي فاعل موحد (Unitary actor) يذهب النموذجان الثاني والثالث أبعد من ذلك في محاولة ايجاد التفسير لصناعة القرار ضمن بنية السلطة، ولكن كل منها ينظر إلى ذلك على مستوى مختلف . فتقدم النماذج الثلاثة أجوبة مختلفة للأسئلة ذاتها. ويمكن القول أنها تكمل بعضها البعض في مجمل الحالات .

تاسعاً : الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية

هناك نوعان اثنان من الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية أولهما المقارنة بين دولتين أو أكثر خلال فترة معينة من الزمن أو تجاه قضية معينة وثانيهما مقارنة بين فترتين مختلفتين للسياسة الخارجية لدولة واحدة . وأهمية الدراسة المقارنة أنها تزيد من فهمنا واستيعابنا للسياسة الخارجية لدولة معينة بحيث تساعد مثلاً في تحديد الحالات الاستثنائية التي تحكم بها عناصر معينة سياسة خارجية ، وتسقط أيضاً التفسيرات الاحادية (العقائدية أو الدعائية) للسياسة الخارجية، وتلقي الضوء على ترتيب عناصر التأثير من حيث وزنها في حالات مختلفة، وتساهم في استخدام عناصر التشابه وعناصر التمايز في تحديد السياسة الخارجية .

وقد ساهم تطوران أساسيان في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية هما :

١ ـ التطورات والمستجدات الدولية خاصة في الستينات : فقد ساهم تزايد عدد الدول المستقلة في ما يمكن تسميته بديمقراطية العلاقات الدولية بعد أن كانت هذه الأخيرة حكراً على الدول الأوروبية تقريباً وبعض الدول الأخرى . وأدى تنوع هذه الدول الجديدة واختلاف تركيبتها وبالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدرس ومراقبة علاقاتها ببعضها البعض . كذلك ساهم ازدياد الترابط والاعتماد المتبادل الدولي في مختلف الميادين في زيادة اندماج النظام الدولي بحيث ازداد التأثير المتبادل بين مختلف دول ومناطق هذا النظام . نتيجة لكل هذه المستجدات أيضاً لم تعد العلاقات بين الدول، بالتالي التأثير المتبادل، حكراً على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات والتأثير المتبادل

على المستوى المجتمعي ولو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية . ساهم هذا كله في زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية وبالتالي بالسياسة الخارجية بعد أن كانت وقفاً من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة .

٢ ـ التطور العلمي : شهدت الستينات تركيزاً على الدراسة المقارنة في العلوم السياسية وتحديداً في مجال السياسة الداخلية ساهم لاحقاً في الاهتمام بالدراسة المقارنة في السياسة الخارجية والتوجه نحو تيار نظرية في السياسة الخارجية نتيجة لحجم المعلومات المتواجدة ولانعدام الفصل عملياً بسبب التطور الأول بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بحيث صارت الأولى متأثرة بشكل كبير بالثانية ، فاتجه الاهتمام نحو محاولة استخراج الأنماط وبناء الأطر النظرية وتحديد المفاهيم التي تحكم السياسة الخارجية .

نموذج روزنو

كان جيمس روزنو أول من قدم في مطلع السبعينات مدخلاً نظرياً للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية عبر مساهمته في تقديم اطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها وفي حالات مختلفة .

اعتبر روزنو أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول،هي التالية :

أ ـ النظام الدولي : من العوامل الهامة في هذا الاطار بنية النظام التي تشمل أنماط العلاقات (وفاقية ، تعاونية ، نزاعية) وطبيعة التحالفات (مرنة ، جامدة عقائدية أم تجريبية) وتوزيع الامكانات والقوى في النظام والتي تحدد شكل النظام كأن يتسم النظام بتبعثر القوة أو بالثنائية القطبية أو بتعدد الاقطاب . فبنية النظام تفرض ضوابطاً على سلوكية الدولة . كذلك تبرز أهمية النظام الاقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية حيث يفترض دراسة بنيته والتركيز أيضاً على ما يسمى عقيدة النظام أو الشرعيات العامة التي يتسم بها ، وكذلك منطق النظام أو قواعد السلوك المعمول بها في اطار تلك الشرعيات . وهذه كلها تشكل ضوابط وقيود على سياسة الدولة . يؤثر أيضاً الموقع

الجيوستراتيجي للدولة ، من منظور النظامين الدولي والاقليمي في سياستها من حيث تعرضها بسبب ذلك الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظامين الدولي والاقليمي . وقديماً كان نابليون يقول أن السياسة الخارجية للدولة تكمن في جغرافيتها. وهذه هي إحدى الثوابت الرئيسية في السياسة الخارجية .

ب ـ **العوامل المجتمعية** : يمكن تقسيمها إلى عوامل مادية وغير مادية . وتظهر أهمية الجغرافيا من حيث مساحة الدولة وموقعها . ولئن خفت أهمية الموقع نتيجة تطور الاتصالات والمواصلات والمدى الناري للاسلحة إلا أنه بقي للموقع الجغرافي أهمية كبرى من منظور الغير. ومن العوامل الهامة أيضاً الامكانات الاقتصادية للدولة كوفرة وتنوع الموارد الأولية وطبيعة التركيبة الاقتصادية ومستوى التقدم التقني .

ومن أهم العوامل غير المادية الثقافة السياسية للمجتمع وهي تشمل نظام القيم والمعتقدات وطبيعة الولاءات القائمة وعددها والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع وتؤثر على السلوكية الخارجية للدولة . من العوامل الهامة أيضاً دور التراث التاريخي والوطني ووجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة كما أنه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى .

ج ـ **العوامل الحكومية** : تشمل هذه بنية السلطة وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها من تنفيذية وتشريعية وقضائية وموقع وقوة ودور كغ من هذه المؤسسات وكذلك كيفية صناعة القرار في الدولة .

د ـ **العوامل المتعلقة بالدور** : يمكن تعريف الدور بمجموعة السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل شخص كان في مركز معين في السلطة بغض الفنظر عن آرائه . فالوظيفة تحدد سلوكيات وتصرفات معينة تسمى بمحصلتها الدور . والاشخاص الذين يريدون الحفاظ على مراكزهم يحاولون التصرف عامة ضمن حدود دورهم ولو لم يكونوا يعتقدون أو يؤيدون ما يقومون به . فالدور يؤثر إلى درجة كبيرة في طبيعة تعامل الشخص مع محيطه . ففي الدول المتقدمة وذات التراث المؤسسي حيث أصبحت الأدوار واضحة ومحددة نتيجة التجارب

والتكرار ، يساهم هذا العامل (الدور) إلى مدى كبير في تحديد السياسة الخارجية،ويعكس ذلك العامل الاستمرارية عند النظام السياسي في سلوكيته الخارجية أو الداخلية .

هـ ـ **العوامل الفردية** : أو المتعلقة بصانع القرار وهي تشمل شخصيته وخبرته ، مستواه الفكري ، قيمه واسلوبه السياسي . ومن الصعب التمييز دائماً بين المتغيرات المتعلقة بالدور وتلك المتعلقة بالفرد في مجال تحديد السلوكية خاصة في الدول المتقدمة حيث الادوار محددة وملتزم بها نتيجة تقدم البيروقراطية ومأسستها .

في اطار ابعوامل الفردية يمكن القول أن الدراسات في مجال علم البسيكولوجيا السياسية اظهرت أهمية تربية وتكوين الفرد وكذلك تاريخه وتأثره العاطفي ببعض الأحداث التي قد تكون طبعت حياته في تحديد ادراك الفرد للأمور خاصة إذا سبق وتعاطى معها . ويؤثر عامل المستوى الفكري في تحديد كيفية استيعاب الفرد للقضايا المطروحة وفهمه لمختلف جوانبها . وتحدد القيم والمعتقدات نوعية رد الفعل عند الفرد تجاه أمور معينة من حيث تقبلها أو رفضها . ويؤثر الاسلوب السياسي أو اسلوب القيادة في كيفية التفاعل الخارجي للدولة ، فالاسلوب ينتج عن تكوين الشخص وخبرته ، ومن أساليب القيادة مثلاً التوسط والتوفيق ، المواجهة والصدام ، العمل الجماعي ، العمل الاستعراضي (One man show) أو الفردي .

من جهة أخرى يقسم روزنو الدول إلى ثماني فئات وذلك بناء على معايير ثلاث كل منها يتفرع إلى اثنين كما يلي :

المعيار الجغرافي : دول كبيرة وددول صغيرة .

المعيار السياسي : دول ذات نظام مفتوح ويقصد بذلك نظام سياسي ديمقراطي على الطريقة الغربية يسمح بالمشاركة السياسية ونظام مغلق .

المعيار الاقتصادي : دول متقدمة ودول متخلفة وقد تكون أيضاً في طريق النمو أو نامية .

ومن الملاحظ أن هذه التقسيمات تمت بشكل عام وليس بشكل محدد ودقيق . ويظهر ضمن كل فئة ترتيب مختلف لعوامل التأثير في السياسة الخارجية .

الجغرافيا والموارد الطبيعة	دولة كبرى				دولة صغرى			
وضع الاقتصاد	متقدم		متخلف		متقدم		متخلف	
شكل النظام السياسي	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق
ترتيب عوامل التأثير	الدور المجتمعية الحكومية النظام الدولي الفردية	الدور الفردية الحكومية النظام الدولي المجتمعية	الفردية الدور المجتمعية النظام الدولي الحكومية	الفردية الدور الحكومية النظام الدولي المجتمعية	الدور النظام الدولي المجتمعية الحكومية الفردية	الدور النظام الدولي الفردية الحكومية المجتمعية	الفردية النظام الدولي الدور المجتمعية الحكومية	الفردية النظام الدولي الدور الحكومية المجتمعية
أمثلة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي	الهند	الصين الشعبية	هولندا	تشيكوسلوفاكيا	كينيا	غانا

صورة ٢ : نموذج روزنو لتصنيف العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية .

فعامل المحيط الخارجي مثلاً (النظام الدولي والاقليمي) يلعب دوراً أكبر في تحديد السياسة الخارجية للدول الصغيرة منه للدول الكبيرة . فمن الطبيعي أن تتأثر تلك الدول بما يجري في محيطها أكثر من الدول الكبيرة القادرة على استيعاب ذلك التأثير بشكل أفضل .

وتظهر أهمية العامل الشخصي في الدول النامية في تحديد السياسة الخارجية نظراً لتركيبة المسلطة وشخصنتها (Personnaligation) وغياب دور المؤسسات مقارنة مع الدول المتقدمة وخاصة ذات النظام المفتوح حيث تبرز

أهمية عامل الدور نتيجة تطور المؤسسات الذي من سماته تحديد الادوار وتثبيتها ورسم حدودها .

وتبرز أهمية العوامل المجتمعية في الدول المتقدمة وذات النظام المفتوح نتيجة المشاركة السياسية حيث تعبر مجمل القوى عن مواقفها ومصالحها مقارنة مع دور هذه الفئة في الدول ذات النظام المقفل .

وتلعب بنية السلطة والمؤسسات دوراً أكبر في الدول المتقدمة منه في الدول النامية في التأثير في السياسة الخارجية، إذ أن هناك قواعد وثوابت لا تسمح بإحداث تغيير بالسرعة التي يمكن حصولها في الدول النامية، وخاصة ذات النظام المقفل حيث يمكن أحياناً نتيجة للعامل الشخصي ، إحداث تغيير من نوع ١٨٠ درجة في سياسة معينة دون وجود عوامل تمنع ذلك .

٢ ـ مفهوم القضية ـ المجال (Issue - area)

لقد أظهرت الدراسات في السياسة المقارنة الداخلية أن سلوكية النظم السياسية تتغير بشكل هام بين قضية وأخرى وتحديداً بين مجال ومجال آخر من القضايا . وكون أهداف وحوافز الوحدة السياسية تختلف من قضية إلى أخرى فلا بد أن ينعكس ذلك اختلافاً في السلوكية تجاه تلك القضية . وتظهر هذه الفروقات أو الاختلافات أيضاً في السياسة الخارجية .

إذا كان النظام الدولي يقسم افقياً إلى وحدات جغرافية (دول) ووحدات وظيفية (منظمات) فيمكن تقسيمه عامودياً إلى عدد من المجالات حيث يشمل كل مجال مجموعة من القضايا ذات السمات الأساسية المتشركة. ويمكن بذلك القول أن هناك عدداً من ما يعرف « بالقضية ـ المجال » .

عرّف جيمس روزنو القضية ـ المجال كما يلي : شمولها لعدة قيم أو قضايا يؤثر توزيعها أو امكانية توزيعها في تباين الموقف ، عند الاطراف المعنية مباشرة أو بشكل محتمل ، حول طريقة توزيع أو تخصيص هذه القيم أو حول مستوى اتخاذ القرار في هذا الشأن. ويدفع هذا بتلك الاطراف إلى اعتماد سلوكيات

مختلفة للتوصل إلى تحقيق اهدافها .

وهذه المجالات موجودة بحدودها بغض النظر عن موقف الاطراف منها، انما تحدد هذه الاطراف الأوضاع التي تتسم بها القضايا في هذه المجالات والتي قد تكون في وضع نشيط أو مغيب أو نائم (Dormant) .

ويقسم روزنو النظام العامودي إلى اربع مجالات من القضايا هي :

١ ـ المجالات الاقليمية (Territerial) .

٢ ـ المجالات المتعلقة بالمركز (Status) .

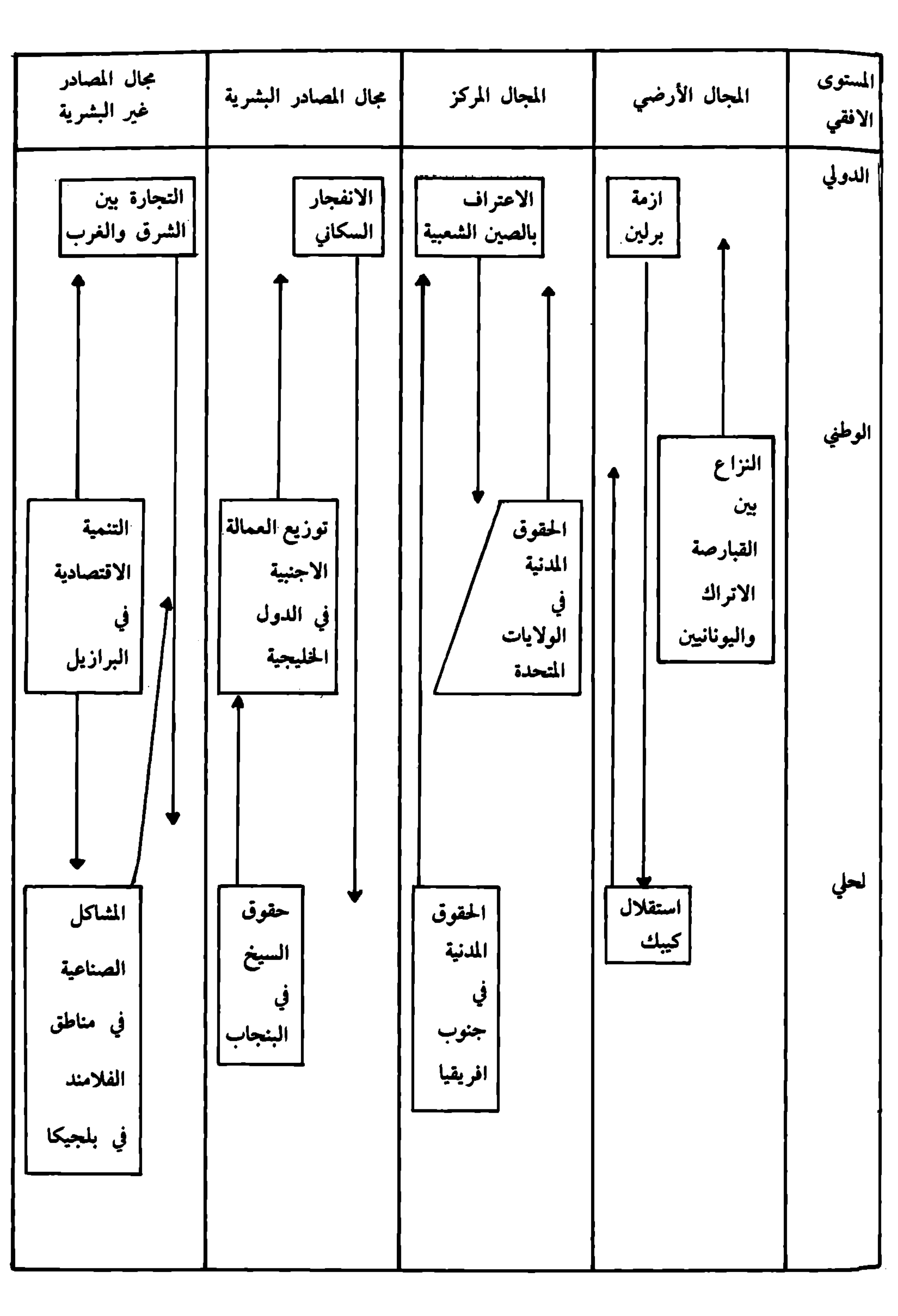
٣ ـ المجالات المتعلقة بالمصادر البشرية .

٤ ـ المجالات المتعلقة بالمصادر غير البشرية .

كل من هذه المجالات تتسم باهداف وحوافز واقفال وتفاعلات مختلفة عن الاخرى .

ففي اطار المجال الأول تظهر قضايا الخلافات الحدودية بين الدول أو القضايا المتعلقة مثلاً باقامة دولة وتقسيم دولة اخرى . وفي المجال الثاني تظهر القضايا من نوع الرمزي السياسي أو شؤون التمثيل السياسي والدبلوماسي ، مثلاً حركات التحرير الوطني ومدى تمثيليتها، وكذلك قبول دول في الأمم المتحدة . وموضوع الاعتراف بذلك . ويتعلق المجال الثالث بمواضيع السكان والعمالة والثقافة الخ . . والمجال الرابع يشمل قضايا المساعدات والتبادل الاقتصادي من تجاري وزراعي مثلاً وغير ذلك . ويحدد تفاعل الاطراف مع القضايا في المجالات المختلفة دينامية تحول القضية مثلاً من مستوى إلى مستوى أخر في العلاقات الدولية، كأن تتحول قضية نزاعية من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني إلى المستوى الدولي .

ويقدم روزنو في الرسم التالي الامثلة على ما سبق مناقشته .



المستوى الافقي
المجال الأرضي
المجال المركز
مجال المصادر البشرية
مجال المصادر غير البشرية
الدولي
ازمة برلين
الاعتراف بالصين الشعبية
الانفجار السكاني
التجارة بين الشرق والغرب
الوطني
النزاع بين القبارصة الاتراك واليونانيين
الحقوق المدنية في الولايات المتحدة
توزيع العمالة الاجنبية في الدول الخليجية
التنمية الاقتصادية في البرازيل
لحلي
استقلال كيبك
الحقوق المدنية في جنوب افريقيا
حقوق السيخ في البنجاب
المشاكل الصناعية في مناطق الفلامند في بلجيكا

إن اعتماد مفهوم القضية ـ المجال يعطي دقة اكثر في تحليل السياسة الخارجية للدول التي تختلف بالتالي سلوكيتها، إن كان من حيث الحدة أو المدى أو المرونة باختلاف القضية ـ المجال المطروحة . فيظهر مثلاً كيف أن دول تتحالف في مجال معين وتختلف في مجال أخر أو كيف تحاول دولة متحالفة مع دولة اخرى في مجال معين أن تسحب هذا التحالف ليغطي المجالات الاخرى، والامثلة على ذلك في العلاقات الدولية كثيرة .

٣ ـ مفهوم الربط (Linkage) .

قدم روزنو مفهوماً آخراً ، يساعد في فهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية . وقد ازدادت اهمية هذا المفهوم بازدياد الاندماج الدولي وانفتاح مجتمعات الدول على بعضها البعض من حيث التداخل والتأثير المتبادل . عرّف روزنو مفهوم الربط بين النظام الوطني أو مجتمع الدولة والنظام الدولي ، كأي سلوكية معينة متكررة تنشأ في نظام وتؤدي إلى ردة فعل في نظام أخر . فالسياسة الخارجية مثلاً تنشأ في دولة معينة وتؤدي إلى ردة فعل في نظم اخرى (نظام دولي أو نظم وطنية) وقد تكون ردات الفعل هذه مباشرة أو غير مباشرة ، آنية أو متأخرة .

هناك حسب روزنو ، ثلاث أنواع من انماط الربط هي الاختراق (Penetration) رد الفعل والتقليد (Emulation) .

١ ـ الاختراق : يحصل هذا عندما يقوم افراد أو اطراف من دولة معينة أو منظمة معينة بالاشتراك مباشرة في القرار في دولة أو منظمة اخرى والامثلة على ذلك كثيرة : جيوش الاحتلال ، بعثات المساعدات الاقتصادية ، خبراء بعض المنظمات الدولية الوظيفية .

٢ ـ رد الفعل : وهو عكس التغلغل ينتج عن ردة فعل وليس بالمشاركة المباشرة ، فالأفراد أو الاطراف التي تقوم بالفعل اساساً لا تشترك لاحقاً في القرار في الوحدة التي تحصل فيها ردة الفعل. ولكن سلوكية الاطراف في الوحدة المتأثرة تكون بمثابة ردة فعل لسلوكية الاطراف الأولى . وهذا هو أكثر انواع الربط

حصولاً لا نعطي مثالاً على ذلك ردود الفعل على سياسات الاقراض أو على برامج المساعدات الاقتصادية .

٣ ـ التقليد (Emulation) وهو نوع خاص من رد الفعل يحصل عندما لا تكون المدخلات (Input) ردة فعل فحسب للمخرجات (Output) من النظام الدولي أو من محيط النظام الوطني إنما تأخذ الشكل ذاته . ويعرف ذلك احياناً بأثر الانتشار أو اثر التظاهر (Demoustration effect) فالقيام بنشاط سياسي (حركة سياسية ، توجه معين ، موقف معين) مثلاً في دولة يتأثر فيه النظام الوطني لدولة اخرى ويقلده . ونعطي مثالاً على ذلك تأثر الحركات الوطنية والقومية وحركات التحرير بعضها بالبعض الأخر أو تأثرها بقيادات سياسية في دول اخرى .

إذن،يؤثر الربط باشكاله الثلاث بالبيئة الداخلية للدولة ويصبح بالتالي عاملاً مؤثراً بشكل أو بأخر في تحديد سياستها الخارجية .

٤ ـ نموذج ماكفون وشابيرو

يقدم باتريك ماكفون وهوارد شابيرو اطاراً للتحليل المقارن للسياسة الخارجية يتسم بالشمولية من حيث دمجه لمختلف فئات المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية . وفي حين قدم روزنو نموذجاً يشمل خمس فئات من العوامل المؤثرة ، جاء نموذج ماكفون وشابيرو بأثني عشر فئة (تسعة تمثل عوامل داخلية ، واحدة تمثل عوامل وسطية ، واثنين يمثلان عوامل خارجية) فجاء هذا النموذج إلى جانب شموليته ، اكثر دقة وتفصيلاً من النموذج الأول . كذلك اهتم هذا النموذج بعوامل الارتجاع لسياسة خارجية معينة من حيث تأثيرها على الدولة مصدر هذه السياسة، وكذلك على النظام الدولي . ويقدم النموذج فرضيات جرى درسها من قبل باحثين بشكل امبريقي ضمن كل فئة من العوامل التي تضمنها النموذج .

ويمكن ادراج هذه الفئات، كما يلي :

(أ) **المتغيرات الفردية** : تتضمن السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية وتشمل هذه السمات معتقداتهم ، قيمهم ، خبرتهم ، صفاتهم ، تكوينهم الاجتماعي ، وكذلك ادراكهم . تكون هذه المتغيرات ذات تأثير عندما يكون صاحبها في موقع القرار. وتفقد تأثيرها عندما يخرج صاحبها من عملية صناعة القرار، وهي بذلك على عكس المتغيرات المرتبطة بالدور والتي هي جزء من الاطار المؤسسي والوظيفي أياً كان الشخص المسؤول .

من أهم المتغيرات تلك المتعلقة بالادراك الحسي، إذ يشكل هذا الأخير نوعاً من الشاشة التي يرى عبرها الشخص العالم المحيط به، وبالتالي يتعاطى معه من خلال هذه الرؤية .

في هذا السياق تجدر الاشارة الى الفرضيات التالية :

- وجود تطابق بين صور المحيط الخارجي عند صناع القرار والسياسة الخارجية للدولة تجاه ذاك المحيط .

- وجود علاقة ايجابية بين الادراك الحسي لصناع القرار لدرجة العداء الموجهة لدولهم من الخارج وبالتالي درجة العنف التي يتسم بها ردهم .

- مع ازدياد الضغوطات خلال ازمة معينة ، يتغير الادراك الحسي لصناع القرار للعوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار، اذ يعتبر هؤلاء أن خياراتهم أقل من الخيارات المتاحة امام اعدائهم .

- مع ازدياد الضغوطات خلال ازمة معينة ، تتغير انماط صناعة القرار عند المعنيين فتبدل مثلا الاطر الرسمية لصناعة القرار باطر غير رسمية .

(ب) **المتغيرات النخبوية** : تتضمن السمات العامة للنخبة التي تصنع السياسة الخارجية : معدل الاعمار ، مستوى العلم والخبرة والتخصص ، نسبة المدنيين إلى العكسريين ، كيفية اختيار النخبة . . الخ . ونقدم الفرضية التالية في هذا الاطار : أن الأسلوب المتبع لاختيار النخبة يرتبط بالنتيجة بنمط صناعة

القرار الخارجي، فبقدر ما يكون عامل الانجاز ذا تأثير في اختيار النخبة بقدر ما يكون هناك تنوع وتنافس ومراحل متعددة في عملية صناعة القرار تغني في النتيجة القرار.

(ج) المتغيرات المؤسسية : وتضم هذه عدد ونوع الادارات والدوائر المعنية بعملية صناعة القرار، مستوى التطور البيروقراطي لهذه الدوائر وكيفية توزيع الأدوار والصلاحيات بينها، وكذلك الوسائل المتاحة امامها للتأثير في صنع القرار.

وفيما يلي، فرضيتان في هذا الاطار :

- بقدر ما يكون هناك تنازع سياسي بين جماعات صناعة القرار، بقدر ما تقل امكانية نجاح تلك السياسة، وذلك نتيجة اضطرار الاطراف المتنافسة إلى اللجوء إلى مبدأ التسوية فيما بينها وتقديم التنازلات المتبادلة.

- بقدر ما تكون خبرة وقدرة الجماعات المختلفة في السلطة كبيرة، بقدر ما تزداد امكانية نجاح السياسة الخارجية.

(د) المتغيرات السياسية : وتشمل هذه النظام الحزبي في الدولة، الأدوار التي تقوم بها الاحزاب وجماعات الضغط، مستوى التطور السياسي في الدولة وطبيعة وانماط النزاعات السياسية الداخلية. وفي هذا السياق يمكن تقديم الفرضيات التالية :

- أن التغيير في العوامل السياسية الداخلية خلال فترة من الزمن لا بد أن تؤثر في صناعة القرار الخارجي.

- إن دور الرأي العام محدود، ولكنه موجود دائماً ولو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة أو حسب الوقت المعني بالدراسة، وهو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية ويختلف تأثيره من قضية إلى أخرى. لا بد من التذكير أن دور الرأي العام مرتبط بالشرعيات الوطنية التي لا يستطيع صناع القرار إلا أخذها بعين الاعتبار أو على الأقل عدم مجابهتها ومحاولة صياغة قراراتهم من خلال ربطها بتلك الشرعيات التي تؤثر بدورها في الرأي العام.

والمثير للاهتمام وجود فرضيات متناقضة، اذ جاءت دراسات تدعم فرضية معينة ودراسات اخرى تدعم فرضية مضادة . فبعض الدراسات مثلا اثبتت انه لا وجود لعلاقة سببية بين النزاع الداخلي والنزاع الخارجي في فترة زمنية واحدة . وجاءت فرضية بنقيض ذلك لتؤكد أن السياسات العدوانية لدولة هي نتاج اوضاع داخلية غير مستقرة فيها حيث تحاول النخبة الحاكمة توجيه الاهتمام الى الخارج نتيجة تعرضها لمخاطر في الداخل فتفتعل ازمة او نزاع خارجي .ونجد في هذه الفرضية النصيحة التاريخية التي قدمها مكيافللي « للأمير » .

مثال اخر على وجود فرضيات متناقضة تلك التي تتناول العلاقة بين الأمن الداخلي للنخبة وانعدام الاستقرار في النظام الدولي . فالمقولة الأولى تعتبر أن النخبة التي تجد نفسها في مأمن من المعارضة الداخلية قد تتبع سياسات مغايرة للقيم والقواعد السلوكية المتعارف عليها في نظامها الاقليمي أو في النظام الدولي . في حين أن دراسات اخرى دعمت المقولة المعاكسة للأولى والتي تشير إلى أن انعدام الاستقرار الدولي يزداد مع ازدياد حالة انعدام الأمن الداخلي في الدول .

(هـ) **المتغيرات الحكومية** : تعنى هذه بالسمات البنيوية للنظام السياسي كشكل الحكم ومستوى الامكانات العسكرية وفترة الاستقلال اي عمر الدولة المستقلة .

وفيما يلي بعض الفرضيات الهامة المتعلقة بهذه المتغيرات .

- غياب اي علاقة سببية بين درجة الديمقراطية أو الاتوقراطية في دولة معينة وبين سلوكيتها الخارجية النزاعية . فشكل الحكم لا يؤثر في نشوء اتجاه صدامي خارجي عند دولة معينة .

- هناك علاقة ايجابية بين القدرة العسكرية للدولة وسلوكيتها الخارجية النزاعية . لقد دلت الدراسات أن الدول الكبرى ذات القدرات العسكرية والدبلوماسية ، كانت أكثر الدول اشتراكاً في الحروب .

- بقدر ما يكون هناك اختلال في ميزان القوى العسكري الاستراتيجي

بين دولتين ، بقدر ما تكون فرص تصعيد النزاع قليلة .

(و) **المتغيرات الاقتصادية** : وتشمل ميزان المدفوعات ، الميزان التجاري ، البنية الاقتصادية للدولة ، درجة تطورها الاقتصادي ، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية .

وفيما يلي ثلاث فرضيات في هذا الاطار :

- يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية للدولة في عملية صناعة السياسة الخارجية فالدول ذات الغنى المجتمعي تتسم عادة بتنافس وتنازع كبير في عملية صناعة القرار بين الدوائر المختلفة في السلطة .

- لا وجود لعلاقة سببية بين مستوى التنمية الاقتصادية للدولة وسلوكيتها الخارجية النزاعية، فالمستوى الاقتصادي لا يؤثر في السلوكية النزاعية أو التعاونية .

- كلما كانت الدولة متقدمة اقتصادياً كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي مع الوحدات الاخرى ، فالدول الاقل نمواً والدول التي هي في طور النمو هي اقل تفاعلاً (حدة وكما) مع وحدات اخرى من الدول المتقدمة .

(ز) **المتغيرات المجتمعية** : وتضم بعض جوانب البنية الاجتماعية بشكل عام كحجم السكان ونسبة النمو السكاني ودرجة التطور الاجتماعي وانماط التدرج الاجتماعي .

ونقدم في هذا الاطار الفرضيتين التاليتين :

- وجود علاقة ايجابية بين حجم الدولة ودرجة نشاطها الخارجي . فمساحة الدولة هي أكثر تأثيراً في السياسة الخارجية بشكل عام من غنى الدولة أو طبيعة المسؤولية السياسية .

- وجود علاقة بشكل عام بين عدد السكان ودرجة التفاعل مع دول اخرى بغض النظر عن ايجابية أو سلبية هذا التفاعل في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية .

(ح) **المتغيرات الثقافية**: وتشمل النظم الثقافية في المجتمعات الوطنية كدرجة التعددية الثقافية وانماط تحديد الهوية الوطنية واستيعابها ونظم الاتصالات المختلفة وأنماطها وطبيعة العقيدة أو العقائد السائدة في المجتمع وقدرتها على أن تكون اداة تعبئة شعبية.

ونقدم فيما يلي الفرضيات التالية:

- تؤثر عقيدة الدولة على عملية صناعة القرار من حيث أنها مصدر الشرعية السياسية وتؤثر بالتالي في كيفية تعاطي الدولة مع دول اخرى حسب شرعياتها السياسية التي قد تكون احياناً متناقضة مع عقيدة الدولة مصدر السياسة الخارجية وبالرغم من أن العقيدة لها دور في عملية صناعة القرار إلا أنها لا تملك اهمية كبرى في التأثير في صنع قرارات تجاه قضايا محددة.

- كلما ازداد التشابه الثقافي بين دولتين كلما خفت حدة العنف في سلوكيتها تجاه بعضهما البعض. ولكن عندما يكون هناك نزاع قائم بين دولتين، فإن عامل التشابه الثقافي لا يساهم في زيادة أو انقاص حدة العنف الدائر بينهما.

- كلما ازدادت حدة المشاعر الوطنية، كلما ازدادت امكانية دخول الدولة في حرب. كذلك فإن نظام ميزان القوى يتأثر بعامل القومية، فإذا ازدادت حدة المشاعر القومية في دولة مهمة أو حصل نقيض ذلك، فإن هذا يساهم في احداث خلل في الميزان بين الدول، وبالتالي يزيد من درجة التوتر بينهما.

(ط) **متغيرات الربط**: وليس المقصود بالربط ما ورد في المفهوم النظري الذي قدمه روزنو، انما المعني به السلوكية الخارجية السابقة للدولة وعلاقاتها السابقة أيضاً.

وفيما يلي بعض الفرضيات الهامة:

- إن إدراك صناع القرار لدولة معينة وبالتالي سلوكيتهم تجاه تلك الدولة، تتأثر فيما إذا كانت تلك الدولة عضواً أم غير عضو في المحور التي تنتمي اليه الدولة مصدر السلوكية.

- إن وجود اتفاقيات بين الدول تساهم في التخفيف من سلوكياتها النزاعية تجاه بعضها البعض .

- إن التعاون السابق بين دولتين لا بد أن ينعكس ايجابياً في تفاعلهما في مرحلة لاحقة .

- إذا كان لدولتين تطلعات وتوجهات سياسية متشابهة ، فقد يؤدي ذلك إلى مأسسة العلاقة بينهما .

- تؤثر الروابط الاستعمارية السابقة في التفاعلات بين الدولة المستعمرة والدولة المستعمرة ، فالدول التي كانت مستعمرة سابقاً من دولة معينة كثيراً ما تبقي على علاقات تجارية وثقافية كبيرة مع الدول المستعمرة ، وقد تتسم هذه العلاقات بنوع من التميز مقارنة مع العلاقات بين دول اخرى .

- **متغيرات سياسات الدول الأخرى** : وتشمل هذه الانشطة والافعال الموجهة من الدول الاخرى الى الدول المعنية بالدراسة وتتراوح هذه الانشطة بين التعاون والزيارات والمساعدات والنزاع والتهديد .. الخ .

وفيما يلي بعض الفرضيات الهامة :

- إن انماط التهديدات التي توجهها الدول إلى بعضها البعض تؤثر في السياسة الخارجية للدولة مصدر القرار فبقدر ما تزداد درجة التهديدات بقدر ما تزداد قدرة صناع القرار لاستيعاب الرسائل أو الاشارات الموجهة اليهم .

- كلما كانت المواجهة المباشرة سمة النزاع كلما ازدادت امكانية التصعيد .

- كثيراً ما يساهم التهديد أو الخطر الخارجي في عملية التوحيد الداخلي للدولة أو توحيد الموقف في اطار التنظيم الاقليمي الموجه اليه التهديد ..

- إن النشاطات الخارجية لدولة معينة تؤثر في الرأي العام وفي الاتجاهات في دولة اخرى فيما يخص صورة الدولة مصدر النشاط، وكذلك موقعها واهميتها السياسية .

المتغيرات النظمية (Systemic) وتمثل هذه صلة الوصل بين الدراسة المقارنة

للسياسة الخارجية وبين دراسة النظم الدولية وتشمل الموقع الجغرافي للدولة وبيئتها الطبيعية والسياسية وسمات النظام الدولي كانماط العلاقات وطبيعة وحدة النزاعات القائمة، وكذلك انماط التحالفات . . . الخ .

وفيما يلي بعض الفرضيات المتعلقة بهذه الفئة من المتغيرات .

- كلما ازداد التفاوت في المركز في النظام الدولي كلما ازداد العنف والنزاع الدولي . فإذا كان المركز المعطى للدولة (Ascribed Status) اقل من المركز المكتسب والذي تعتبر انه من حقها الحصول عليه بنتيجة امكاناتها فمن الطبيعي أن يدفع ذلك الدولة إلى الدخول في نزاعات ليس بالضروري عسكرية ، لمحاولة سد التفاوت بين المركزين ، ونشير في هذا السياق إلى أن القوة الاقتصادية والقوة العسكرية هما مقياسا المركز المكتسب (Achieved Status) في حين أن الانشطة العامة والسمعة الدبلوماسية تشكل مقاييس المركز المعطى .

- هناك نوع من العلاقة بين وضع الدولة في النظام الدولي من جهة وتفاعلاتها الدبلوماسية مع دول اخرى سواء كانت هذه التفاعلات ثنائية ام متعددة الاطراف من جهة أخرى فكلما ازدادت امكانات الدول (دول كبرى ، قوى اقليمية) كلما كانت شبكة تفاعلاتها كبيرة .

- يحدد نظام الحرب الباردة نمط الروابط بين الدول . فتسهل مثلا اقامة وتمتين العلاقات بين دول في محاور متواجهة عندما تخف الحرب الباردة . ويقوم الانفراج الدولي وتصعب إقامة هذه العلاقات أو تطويرها في فترات الاستقطاب والتوتر الدولي .

- تشكل سياسات المنظمات الدولية ضوابطاً للنشاطات الخارجية للدول فتضطر الدول الاعضاء في منظمات دولية في احيان كثيرة إلى عدم الخروج عن خطوط سياسية معينة رسمتها المنظمة أو الأخذ بعين الاعتبار سياسات المنظمة وتوجهاتها العامة عند صناعة القرار الخارجي .

- **متغيرات صناعة القرار** : وهي متغيرات وسيطة وتشمل تطلعات

وادراكات صناع القرار ، المعلومات المتوافرة لديهم ، الأهداف التي يفترض أن تخدمها سياساتهم ، كذلك كلفة القرار ودرجة المخاطر المطلوبة في اتخاذه .

وفيما يلي بعض الفرضيات المتعلقة بهذه الفئة من المتغيرات :

- في فترة الأزمة ، يصبح عادة لصناع القرار في الدولتين المتنازعتين ادراكات حسية متشابهة للأمور، فكل دولة مثلا ترى ذاتها كمحبة للسلام وكصاحبة مطالب محقة، وترى الدولة الاخرى كمصدر خطر وتهديد .

- يؤثر مصدر الاتصال في كيفية ادراك الرسالة الموجهة واستيعابها في الدولة الاخرى، فإذا كانت الرسالة مثلا من مصادر ذات خلفيات مختلفة من حيث الاهتمام والمصالح من المصادر التي عند الدولة المستلمة، فلا بد أن يحصل سوء تفاهم في الاتصال .

- يمكن للدولة أن تستوعب بشكل اسهل في اطار الصورة التي عندها عن الدولة الاخرى ، المعلومات المتناقضة مع تلك الصورة إذا كانت تلك المعلومات ترسل بشكل مجزأ وتدريجي بدل أن تأتي بشكل كامل ودفعة واحدة .

- في كثير من الاحيان ، يرى صناع القرار أن نواياهم واعمالهم لا تدرك من الطرف الآخر كما يتمنون أو يعتقدون، إذ يعتبرون بشكل مسلم به انه بقدر ما تكون القضية أو الفعل المعني واضح امامهم بكافة جوانبه فلا بد أن يكون كذلك عند الطرف الأخر .

- إن تمسك صناع القرار بنظريات وصور معينة عن دولة أو قضية معينة يؤثر بشكل كبير في ادراكهم وفي توقعاتهم من تلك الدولة أو القضية .

- كلما طالت عملية صناعة القرار ، كلما ظهرت بدائل جديدة تؤخذ بعين الاعتبار وكلما صار مسار صناعة القرار أكثر عقلانية .

ويشير نموذج ماكفون وشابيرو إلى أهمية دراسة المتغيرات المتعلقة بالارتجاع

والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين : واحد يتعلق بانعكاسات سلوكية دولة على ذاتها (سياستها الخارجية ، السياسة الداخلية) والثاني يتعلق بانعكاسات تلك السلوكية على النظام الدولي .

ـ وفي ما يلي بعض الفوضيات :

ـ إن التغيير الذي يحصل في البيئة الخارجية للدولة خلال فترة زمنية يؤثر لاحقاً في أوضاعها وسياستها الداخلية . فالتحولات مثلاً في الاقتصاد الدولي لا بد أن تؤثر سلباً أو ايجاباً في اقتصاد الدولة . كذلك أن وجود جماعات محلية في دولة معينة لها روابط بدولة أخرى أو جماعات تتأثر بشكل غير مباشر بدولة أخرى يؤثر في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة . وكنا ناقشنا عند تحليل مفهوم الربط عند روزنو هذا الموضوع بشكل دقيق .

ـ إن الأحداث الخارجية لها تأثير صغير ومحدود على الصور التي عند الرأي العام في الدولة . فمهما كانت الأحداث كبيرة، فإن تغيير الصورة التي عند الرأي العام بخصوص القضية التي يتعلق بها الحدث يبقى محدوداً إذ أن التغيير الهام يتطلب مزيجاً من تكرار الحدث مع جهود من قبل الحكومة في هذا الاتجاه وغياب أي قوى أو أحداث تعمل باتجاه مضاد .

ـ إن فشل سياسة خارجية يؤدي إلى تغيير جذري في تلك السياسة . فلقد أظهرت الدراسات أنه بعد فشل سياسة حياد مثلاً تنتهج الدولة سياسة نقيضة أو بعيدة عن الأولى كالدخول في احلاف عندما تجد أن أمنها مهـدد . أيضاً إذا قامت الدولة بجهد كبير في حرب معينة ولم تستطع تحقيق أي نتيجة فلا بد أن تتجه عندئذ نحو محاولة إنهاء الحرب .

إن طبيعة القوة وتوزيعها بين الدول تؤثر في شكل النظام الدولي، فمنذ القدم اتخذ النظام الدولي أشكالاً عديدة فكان متعدد الاقطاب (خماسي الاقطاب مثلاً) وثنائي القطبين .

ويمثل الرسم التالي صورة عن الاطار النظري لنموذج ماكفون وشابيرو

وحدة السياسة الخارجية

الفردية
النخبة
المؤسسة
السياسية
الحكومية
الاقتصادية
المجتمعية
الثقافية
الربط

سياسات الدول الأخرى

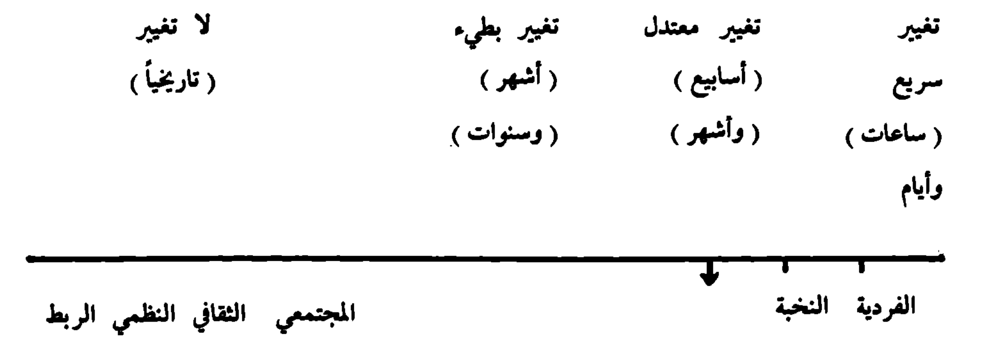
التغييرات في النظام

صناعة القرار

انماط السياسة الخارجية

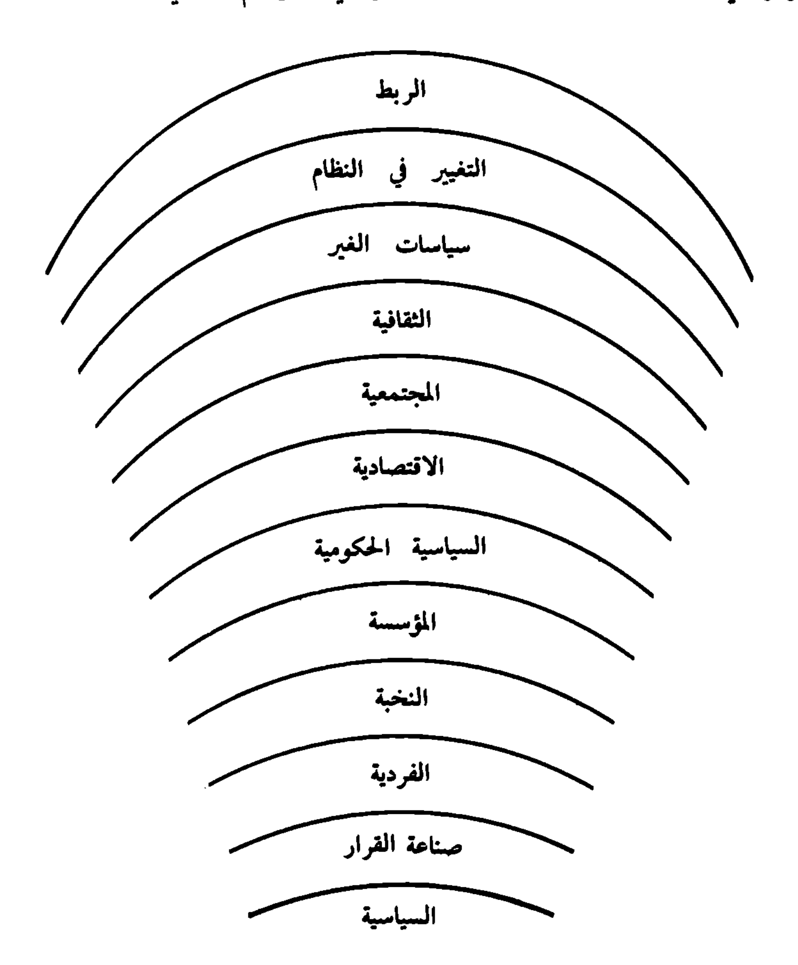
الارتجاع

والاختلاف في التأثير بين هذه الفئات من المتغيرات لا تحدده فقط طبيعة هذه الأخيرة، إنما يتحدد أيضاً بمعيارين هامين هما نسبة التغيير في هذه العوامل كما يظهر في الرسم التالي في نموذج ماكفون وشابيرو .



السياسي الحكومي الاقتصادي

والمعيار الثاني يتعلق ببعد أو قرب فئات المتغيرات من العملية الحالية للتقرير في السياسة الخارجية، كما يظهر في الرسم التالي أيضاً :



ويساعد هذان المعيازان في تفسير السياسة الخارجية ، فالقرارات المحددة التي تحمل تغييراً ذا مدى قصير عادة وتكون متأثرة بالعوامل التي تتغير بسرعة (الافراد ، النخبة) ، في حين أن التغيير ذا المدى البعيد يمكن تفسيره عادة باللجوء إلى العوامل الأقل تغييراً (النظام الدولي ، الثقافة) .

لا بد من ادراج بعض الملاحظات الخاصة والعامة حول الفرضيات في هذا النموذج وهي التالية :

أ ـ من المفيد مثلاً فيما يخص فئة المتغيرات الفردية ، دراسة المقولات بشكل أمبريقي في أوضاع عادية غير ـ أزموية (non - crisis) لمقارنتها مع أوضاع الأزمات حيث تم اختيار المقولات المقدمة ، بعض المتغيرات أيضاً لم تدرس بشكل امبريقي كعامل الخلفية الاجتماعية والاتجاهات. وفيما يخص المتغيرات الثقافية لم يدرس عامل الثقافة السياسية بشكل امبريقي .

ب ـ فيما يتعلق بمتغيرات النخبة والمؤسسة ، اقتصرت دراسة الحالات بشكل أساسي على الدول الكبرى، ويعتبر ذلك نقصاً بحد ذاته .

ج ـ فيما يخص المتغيرات السياسية ، من المفيد اعتماداً للدقة اجراء تحديد عملي (Operationalization) للمفاهيم المقدمة (مثلاً كيفية قياس مطالب السلم والازدهار من قبل بعض الشعوب) . وتبرز أيضاً مشكلة القياس في المتغيرات المجتمعية (قياس بعض المظاهر ، التدرج الاجتماعي ، النزاعات العرقية . . . الخ) .

د ـ من الملاحظ أيضاً أنه ضمن المتغيرات الحكومية ، لم يحاول أحد دراسة العلاقة امبريقيا بين شكل النظام السياسي ونتاج السياسة الخارجية . كذلك من المفيد في المتغيرات الاقتصادية التركيز في الدراسات الامبريقية على السلوكية التعاونية حيث يبرز التركيز في هذه الدراسات عادة على السلوكيات النزاعية .

هـ ـ نقص أساسي مشترك عند دراسة مختلف الفرضيات التي تعالج متغيرات سياسات الدول الأخرى، يتمثل في عدم اهتمام هذه الدراسات في تقويم نوع وطبيعة ودرجات التغلغل . كذلك من الملفت للانتباه عدم تناول دور الوحدات غير الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات وحركات التحرير الوطنية، والتي تلعب دوراً كبيراً ومتعاظماً في الشؤون الدولية . وبالرغم من ذلك لم يهتم بدورها مثلاً في التغلغل في الدول، وبالتالي في تأثيرها على صناعة السياسة الخارجية في هذه الدول .

و ـ قد يبدو للبعض أن كثيراً من الفرضيات هي من البديهيات أحياناً

ولكن يبقى إثباتها بطريق البحث الامبريقي ذات فائدة كبيرة من حيث إعطائها قيمة علمية .

ز ـ من غير الجائز التعميم في النتائج التي تصل إليها الفرضيات إلى حد اعتبارها بمثابة قوانين ميكانيكية . فمن الصعب الكلام على قوانين في العلوم الاجتماعية والانسانية كما نفهم القوانين في العلوم التطبيقية. وأكثر ما يمكن أن نصبو إليه هو استكشاف أنماط معينة .

حـ ـ يدل وجود فرضيات متناقضة أحياناً على ما سبق ذكره من أنه لا يمكن اعتبار وجود عامل معين ذي أولويـة دائمة في التأثير وبعدم صوابية اللجوء إلى التفسير الأحادي .

٥ ـ نموذج ايست ، سالمور هرمن

قدمت مجموعة من الباحثين (موريس ايست ، ستيفن سالمور ، وشارلز هرمن) نموذجاً آخراً للدراسة المقارنة في السياسة الخارجية شمل سبع فئات من المتغيرات هي التالية :

١ ـ الصفات الشخصية للزعماء السياسيين .
٢ ـ بنى وعمليات صناعة القرار
٣ ـ السمات السياسية للنظام
٤ ـ السمات الوطنية للمجتمع
٥ ـ سمات النظام الدولي
٦ ـ السلوكية الخارجية السابقة
٧ ـ السمات المرحلية للوضع (Situation)

من الملاحظ أن الفئات الست الأولى تتشابه مع الفئات الواردة في نموذج ماكفون . ففئة المتغيرات الأولى في النموذج تتشابه تحديداً مع فئة المتغيرات الأولى عند ماكفون . وفئة المتغيرات الثانية في نموذج ايست تضم الفئات الثانية والثالثة والخامسة والثانية عشرة في النموذج السابق (النخبة ، المؤسسة ،

الحكومية ، صناعة القرار) ، والفئة الثالثة في النموذج الحالي تتشابه مع الفئة الرابعة عند ماكفون (السياسية) ، والفئة الرابعة في النموذج الحالي تتشابه مع الفئات السادسة والسابعة والثامنة عند ماكفون (الاقتصادية ، المجتمعية ، والثقافية) . أما الفئة الخامسة من المتغيرات فهي توازي جزءاً من الفئة العاشرة، وكذلك من الفئة الحادية عشرة عند ماكفون (سياسات الدول الأخرى ، النظام) ، وتضم الفئة السادسة من النموذج الأول أيضاً جزءاً من الفئة العاشرة والفئة الحادية عشرة من النموذج السابق .

يمكن القول أن نموذج ماكفون وشابيرو أكثر دقة وتفصيلاً من النموذج الحالي. ولكن الأهمية الأساسية لهذا الأخير تبرز في فئة المتغيرات السابقة أو السمات المرحلية للوضع . يعني هذا النموذج بالعوامل المرحلية داخل أو خارج المجتمع التي تشكل حوافزاً لقرارات السياسة الخارجية . فالعوامل المرحلية داخل أو خارج المجتمع التي تشكل حوافزاً لقرارات السياسة الخارجية . فالعوامل المرحلية أو سمات المرحلة تؤثر في عملية صناعة القرار وكذلك في محتوى السياسة الخارجية . إذن، يصح الحافز وصفاً قائماً عند ادراك صانع القرار له ويحصل ذلك عندما يكون للحافز القدرة على التأثير في أهداف ومصالح الدولة المعنية أو إذا كان مصدر مشكلة لتلك الدولة .

إذن،يعرف إدراك صانع القرار للوضع بظرف صناعة القرار، ثم بعد ذلك يأتي ما يعرف بتفسير لطبيعة المشكلة أو الوضع القائم. ويمكن تسمية ذلك « بتعريف الوضع » .

صحيح أن الادراك الحسي يختلف من فرد إلى فرد آخر نتيجة عوامل عديدة نوقشت سابقاً إلا أن هناك بعض الصفات المشتركة في تعريف الوضع عند صانعي القرارات .

وأهم هذه الصفات ، حسب النموذج المقدم ، ما يلي :

أ ـ تأثير المشكلة المطروحة أو القائمة على مصالح وأهداف الدولة : هل تسهل مثلاً تحقيق أهداف وخدمة مصالح الدولة بحيث أنها تقدم فرصة

لاقتناصها من قبل صناع القرار أم أنها تعرقل مصالح الدولة وبالتالي تشكل تهديداً لأهدافها .

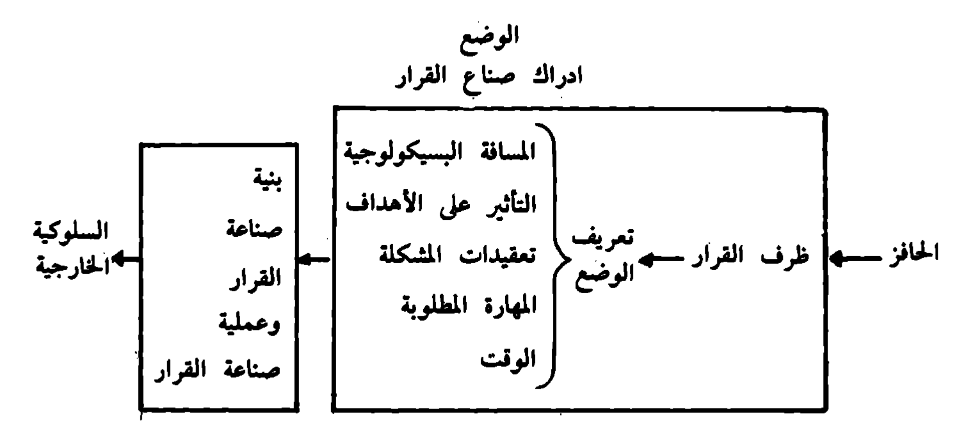
ب ـ تعقيدات المشكلة والمعني بذلك عدد وطبيعة ونوعية العمليات ومدى الجهد التي يفترض أن يقوم به صناع القرار لإيجاد حل للمشكل القائم. ويعتمد ذلك كله بالطبع على ادراك صناع القرار للامكانات المتاحة لهم .

ج ـ المهارة المطلوبة للتعاطي مع المشكلة فهل المطلوب مثلاً القيام بعملية روتينية تقليدية بسيطة أم التعامل مع المشكلة بشكل خلاق وجديد وفي اطار يتسم بالشمولية وبعد النظر .

د ـ عامل الوقت وما يشكل من ضغوطات. وكنا قد ناقشنا ذلك عند دراسة مفهوم الأزمة. ويتحدد ذلك بالمسافة الزمنية بين الحافز وبين ضرورة القيام بردة الفعل .

هـ ـ المسافة البسيكولوجية وتعكس الشعور بالقرب أو البعد من الموضوع القائم أو من مصدر القضية ولا يرتبط هذا العامل بشكل أو بآخر بالمسافة الجغرافية . فقد تكون الدولة مصدر المشكل / الموضوع أو القضية محور الموضوع بعيدة جغرافياً، ولكنها هامة وبارزة وذات تأثير بالنسبة للدولة محط الدراسة ، فبقدر ما تكون هذه العوامل كبيرة بقدر ما تكون المسافة البسيكولوجية قصيرة .

ويقدم ايست وزملاؤه الرسم التالي الذي يمثل العلاقة بين السمات المرحلية للوضع والسياسة الخارجية .



عاشراً : الخلاصة :

في المراحل الأولى لدراسة السياسة الخارجية ، كان الباحثون والمحللون ينظرون إلى السياسة الخارجية كنتاج لعوامل ،إما داخلية أوخارجية،وبسبب غياب نظرية عامة في الموضوع ، كانت دراساتهم تتسم بالمنهج التاريخي ، وتقوم على دراسة الحالة . المشكلة في هذه الدراسة بشكل عام تكمن في استعمالها لمتغيرات مختلفة عن بعضها البعض وغير محددة وكذلك انطلاقها في معظم الأحيان من اعتبار أي وضع دولي كفريد ومختلف عن أوضاع أخرى دون محاولة استخراج السمات المتشابهة في الأوضاع الدولية .

وشكلت الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية خطوة كبيرة على طريق بناء نظرية عامة في السياسة الخارجية، إلا أنها اتسمت ببعض النواقص أو السلبيات التي صار من الضروري تخطيها، والتي يمكن ادراجها، كما يلي :

١ - بروز تركيز دائم على العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية إلى جانب اهمال لطبيعة ومحتوى هذه السياسة ، فصار من الضروري التركيز على المتغير المعتمد (Dependent Variable) حتى يمكن لاحقاً اقامة تصنيف للسلوكية الخارجية .

٢ - الاستمرار في دراسة فرضيات جديدة من نوع « إذا وجد . . . يكون هناك » وقد أدى ذلك إلى تراكم المقولات إلى جانب هدر امكانات الباحثين وانشغالهم بالتالي عن الاهتمام بتطوير النظرية . فصار من الضروري فرز هذه المقولات لإبقاء الجيد والمعقول منها .

٣ - هناك نظرة سلبية من أصحاب الدراسات المقارنة تجاه موضوع دراسة الحالة (مثلاً سياسة الدولة بشكل كلي) يقابل ذلك اهتمام متواصل وزائد بالدراسات عبر الدولة (Cross - national) حيث يدرس دور متغير معين بشكل مقارن في عدة دول . فلهذه الدراسات أيضاً سلبياتها ومحدوديتها من حيث عدم قدرتها على الجمع بين عدة عوامل في الوقت ذاته، كما يظهر ذلك في نموذج ماكفون وشابيرو، كذلك فإن الدراسات المقارنة لا تفيد في كثير من الأحيان صناع القرار

الذين قد يبدون اهتماماً بمواضيع لا تجيب عنها هذه الدراسات كالتغيير في سياسة دولهم مثلاً خلال فترات معينة من الزمن اكثر من اهتمامهم بالمقولات العامة والمقارنة التي تقدمها هذه الدراسات .

٤ ـ لا يزال هناك توجه نحو جمع المعلومات الامبريقية في وقت تزداد فيه الحاجة ليس إلى كمية المعلومات بل إلى تطوير سبل ووسائل قياس وتصنيف هذه المعلومات ، فقضية القياس هامة بقدر أهمية التنظير أو جمع المعلومات .

٥ ـ في حين اتسمت الدراسات التقليدية باعتماد العامل الواحد في تفسير السياسة الخارجية بشكل عام ، جاءت الدراسات المقارنة بعوامل عديدة حتى صار هناك نوع من الاحباط ناتج عن اغراق النموذج التحليلي أو الدراسة بعدد كبير من العوامل . فصارت الحاجة الآن إلى وضع دولي بأهمية العوامل حسب الوزن والتأثير ليصار إلى إبعاد العوامل غير المؤثرة في كثير من الأحيان .

٦ ـ مجمل المقولات تدرس بشكل جامد والمطلوب دراستها بشكل دينامي أو دراسة تأثيرها ودورها في فترات زمنية متباعدة .

٧ ـ هناك أحياناً انعدام لإمكانية اعادة الدراسة ذاتها التي هي شرط ضروري لبناء نظرية جزئية والمساهمة في بناء النظرية العامة، ومرد هذا الوضع عدم امكانية الحصول على المعلومات ذاتها أحياناً أو عدم وجود تصنيف دقيق للمعلومات المدروسة حتى يعاد استعمالها .

٨ ـ برز أيضاً نوع من تقسيم العمل في مجال دراسة السياسة الخارجية شكل عاملاً سلبياً ومؤخراً لبناء نظرية عامة . ويظهر هذا التقسيم بوجود نوعين من الدارسين : المنظرين الذي لا يقومون بأبحاث ميدانية أو امبريقية للتثبت من مقولاتهم ونظرياتهم، والامبريقيين الذين يهتمون بجمع وتحليل المعلومات دون محاولة تقديم دراسات نظرية توجه جمعهم للمعلومات أساساً .

٩ ـ أخيراً لا يمكن الحديث عن بناء نظرية عامة في السياسة الخارجية قبل أن يصبح من الممكن مثلاً معرفة أي هي المتغيرات الأساسية التي تؤثر في سياسة خارجية في قضايا ومجالات معينة، وعند دول معينة .

مراجع الفصل الرابع

1-Allisson, Graham. **Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis,** Boston: Little, Brown, 1971.

2-Boulding, Kenneth. **The Image.** University of Michigan Press, 1956.

3-Braybrooke, David and Charles Lindblom. **A Strategy of Decision.** New York: Free Press, 1963.

4-Brecher, Michael (ed.) **Studies in Crisis Behavior.** New Brunwick, N.J.: Transaction, 1979.

-Cohen, Bernard. **The Public's Impact on Foreign Policy.** Boston: Little, Brown 1973.

6-De Rivera, Joseph. **The Psychological Demension of Foreign Policy.** Columbus, Ohio: Charles E. Mervill, 1968.

7-East, Maurice, Stephen Salmore and Charles Hermann. **Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies.** Beverly Hills, California: Sage Publications, 1978.

8-Frankel, Joseph. **The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision-Making. New York: Oxford University Press, 1963.**

9-Friedman, Julian, Christopher Bladen and Steven Rosen (eds.) **Alliance in International Politics.** Boston, Mass.: Allyn and Bacon, Inc., 1970.

10-Halperin, Morton. **Bureaucratic Politics and Foreign Policy.** Washington, D.C: The Brookings Institution 1974.

11-Hanrieder, Wolfram. (ed.) **Comparative Foreign Policy.** New York: David Mckay, 1971.

12-Henkin, Louis. **How Nations Behave.** New York: Columbia University Press, 1979.

13-Hermann, Charles. **Crisis in Foreign Policy: A Simulation Analysis.** Indianapolis: Bobbs Merrill, 1969.

14-Holsti, Ole. «The Belief System and Bational Images: A Case Study» **The Journal of Conflict Resolution,** Vol.6, No3, 1962 PP 244-252.

15-Holsti, K.J **Why Nations Realing: Foreign Policy Restructuring Since World War II.** London: George Allen and Unwin, 1982.

16-Janis Irving. **Victims of Group Thinking.** Boston: Houghton Wifflin, 1972.

17-Jervis, Robert. **Perception and Misperception in International Politics.** Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1976.

18-Kegley, Charles. **A General Empirical Typology of Foreign Policy Behavior.** Beverly Hills, California: Sage Professional Papers in International Studies, 1973.

19-Kissinger, Henry. **American Foreign Policy: Three Essays.** New York: Norton, 1969.

20-Lowwell, John. **Foreign Policy in Perspective: Strategy, Adaptation, Decision-making.** New York: Halt, Rinchart an Winston, 1970.

12-Macridis, Roy (ed.) **Foreign Polucy in World Politics.** Englewood Cliffs, New Jersey Prentice Hall, 1976.

22-Morse, Edward. «Transformation in Foreign Policies: Modernization, Interdependence' and Externalization, «**World Politics,** Vol. 22. April 1970, PP. 371-392.

23- McGowan, Patand Herbert-Shapiro (Eds.) **The Comparative Studuy of Foreign Policy.** Beverly Hills, California: Sage, 1973.

24-Paige, Glenn. **The Korean Decision.** New York: Free Press, 1968.

25-Robison, James. «The Concept of Crisis in Decision Making», **Symposia Series Studies,** No 11, 1962, PP 6-9.

26-Rosenau, James (ed.) **Domestic Sources of Foreign Policy.** Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967.

27-Rosenau, James (ed.) **International Politics and Foreign Polucy. New york:** Free Press, 1969.

28-Rosenau, James. **Public Opinion and Foreign Policy.** New York: RAndom House, 1964.

29-Rosenau, James. «Pre-Theories and Theories of Foreign Policy» in Barry Farrell (ed.) **Approaches to Comparative and International Politics.** Evanston, I11.: Northwestern University Press, 1966.

30-Rosenau, James. **The Scientific Study of Foreign Policy.** New York: Free Press 1971

31-Rosenau, James (ed.) **Linkage Politics.** New York, Free Press, 1969.

32-Rosenau, James (ed.) **Comparing Foreign Policies: Theories, Findings, Methods.** Beverly Hills, California: Sage Publications, 1975.

33-Rummel, Rudolph. «The Relationship between National Attributes and Foreign Conflict Behavior», in J. David Singer (ed.) **Quantitative International Politics.** New York: Free Press, 1968.

34-Snyder, Richard, H.W Bruck and Burton Sapin. (ed.) **Foreign Policy Decision-Making. New York:** Free Press, 1962.

35-Steibruner, J. **The Cybernetic Theory of Decision.** Princeton, New Yersey: Princeton University Press, 1974.

36-Sremlau, John (ed.) **The Foreign Policy Priorities of Third World States.** Boulder, Colorado: Westview Press, 1982.

37- Verba, Sydney. **Small Groups and Political Behavior: A Study of Leadership** Princeton, N.J: Princeton UN Press, 1961.

38-Waltz, Kenneth. **Foreign Policy and Democratic Politics.** Boston: Little, Brown 1967.

39-Wilkinson, David. **Comparative Foreign Relations: Framework and Methods.** Belmont, California: Dickenson, 1969.

الفصل الخامس

التنظيم الدولي ونظريات التكامل

أولا : نشأة المنظمات

١ ـ لمحة تاريخية:

تعود نشأة المنظمات الدولية بالمفهوم الحديث إلى مؤتمر فيينا الذي عقد عام ١٨١٥ بعد انتهاء الحروب النابليونية وهزيمة فرنسا. وهدف المؤتمر إلى إيجاد تنظيم جديد للعلاقات بين القوى الاوروبية المنتصرة. وساهم أيضا في إقامة نظام مؤتمرات (Congress) أوروبي، هو الأول من نوعه، ولو أن هذه المؤتمرات لم تكن تعقد بشكل دوري. وكان هدف هذه المؤتمرات التشاور المستمر لادارة النزاعات التي قد تنشأ بين هذه القوى ولمتابعة تطور العلاقات بينها. وأسست القوى الكبرى فيما بينها «الاتفاق الاوروبي» (Concert of Europe) الذي كان يجتمع للتعاطي بالأمور السياسية الهامة . كان نظام الاتفاق الاوروبي عمليا اتفاقا للقوى الاوروبية الكبرى. وقد عقدت خلال القرن التاسع عشر عدة مؤترات هامة منها، مؤتمر باريس عام ١٨٥٦، ومؤتمرا برلين في ١٨٧٨ و ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ ، وكذلك مؤتمر لندن عام ١٨٧١ . فنشأ تقليد في التعاون الاوروبي يهدف إلى التنسيق السياسي وإدارة وحل الأزمات. وقد عكس ذلك كله نمو المصالح المشتركة وازدياد الاعتماد المتبادل في كافة المجالات بين الدول الاوروبية. وصار نظام الاتفاق الاوروبي عبر مؤتمراته نوعا من البرلمان

الاوروبي، ولكن الملاحظ أن هذه المؤتمرات كانت متقطعة أكثر منها دورية. فكانت حسب الكاتب الفرد زيمرمن دواء أوروبا بدل أن تكون خبزها اليومي. ساهم نظام المؤتمرات السياسية حسب اينس كلود في زيادة الوعي بمشاكل وقضايا التعاون الدولي أكثر مما ساهم في حل هذه القضايا والمشاكل. وكذلك ساهم في إيجاد المناخ الايجابي لتطور الدبلوماسية المتعددة الاطراف أكثر مما حقق هذا النوع من الدبلوماسية. ويمثل مؤتمراً لاهاي اللذان عقدا عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ ثاني محطة هامة في تطور المنظمات الدولية. هدف هذان المؤتمران بشكل عام إلى إحداث تنظيم أكثر ملاءمة للعلاقات الدولية وللنظام الدولي. وأهم ما ميز «نظام لاهاي» عن نظام المؤتمرات المنبثق عن «الاتفاق الاوروبي» أن الأول اتسم بالشمولية، فلم يكن حكرا على القوى الاوروبية الكبرى، إذ شاركت فيه أيضا دول عديدة، ومنها بالطبع دول غير أوروبية. وعمل مؤتمرا لاهاي بمثابة جمعية عامة حيث تساوت في ظلهما الدول قانونيا ولو لم تكن متساوية سياسيا. واهتم المؤتمران بإيجاد الأجهزة والاليات التي تخدم وتنفذ أهدافهما بشكل مستمر وثابت، وتكون مهيأة للقيام بدور محدد وفعال في شؤون حفظ السلام وحل النزاعات بالوسائل السلمية. وقد جرت محاولات عام ١٩٠٧ لمسألة المؤتمر بحيث يجتمع دوريا وبصورة آلية وبغض النظر عن دعوة الدول لانعقاده، ولكن ذلك لم يحظ بقبول أكثرية المشاركين فاستبعدت الفكرة. وكان مؤتمر لاهاي الأول المنعقد عام ١٨٩٩ قد اقر اتفاقية لحل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، احتوت هذه الاتفاقية على نصوص لانشاء وتنظيم لجان دولية للتحقيق في حال حدوث نزاعات بين دولتين أو أكثر ولانشاء محكمة دائمة للتحكيم. وفي الواقع لم تنشأ محكمة، إنما كانت هناك لائحة تضم اشخاصا تم اختيارهم يلجأ إليهم للتحكيم عندما تحتاج دولتان متنازعتان إلى ذلك. وكان هناك جهاز إداري لخدمة وتصريف أعمال هذه الهيئة وجهاز دبلوماسي للرقابة والاشراف. وكان لهذه الهيئة مجموعة من النظم والاحكام تسترشد بها للتحكيم. لقد ساهم «نظام لاهاي» في بلورة الوعي لضرورة ماسة لاجراءات حل وادارة النزاع، وكذلك إجراءات التعاطي المنظم مع المشاكل والقضايا الدولية بشكل عام.

وتمثل المصدر الثالث في نشوء المنظمات الدولية في اقامة اتحادات دولية عامة تعنى بالقضايا والأمور غير السياسية أو الأمور الفنية بشكل عام. وكان ذلك نتيجة ازدياد تشابك وتداخل العلاقات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية بين الدول. ويمكن تقسيم هذه المنظمات الدولية الوظيفية التي أنشئت في القرن التاسع عشر إلى ثلاث أنواع، هي:

- اللجان النهرية الدولية وأنشئت هذه في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ لتنظيم الملاحة واستعمال الانهار الدولية. فالدول الاوروبية المعنية كان لها مصلحة مباشرة في إنشاء هيئات للاشراف على الملاحة في هذه الانهار وادارة شؤونها.

- المنظمات المؤقتة «شبه الاستعمارية» التي اتفقت على انشائها الدول الاوروبية بغية التعاون والتنسيق في أعمال معينة كتقديم خدمات في مجالات معينة أو الاشراف على تنفيذ أعمال وخدمات أخرى في مناطق مستعمرة وبعيدة عادة عن أوروبا أو في المناطق التي انفصلت عن الامبراطورية العثمانية. وهذه المنظمات التي تعمل عادة كلجان تقدم خدمات وتقوم بأعمال لا تستطيع الحكومات او الادارات المحلية والوطنية تقديمها أو توفيرها. وندرج مثلين عن ذلك في الشؤون المالية هما لجنة الدين المصري التي انشئت عام ١٨٧٨ وادارة الدين العثماني التي انشئت عام ١٨٩٨. إذن، لم يكن باستطاعة الدول الاوروبية التي اشتركت في إنشاء هذه اللجان القيام بالأعمال الموكلة إليها وحدها لاسباب اقتصادية وفنية وعملية. وتشمل أعمال هذه اللجان عادة مصالح أكثر من دولة.

- الاتحادات الادارية وهدفت هذه إلى التعاون في شؤون الاتصالات، البريد، النقليات، سكك الحديد، الشؤون العلمية والاجتماعية كاتحاد التلغراف الدولي واتحاد البريد العالمي، وهذا الاخير انشىء عام ١٩٧٤، ومجمل هذه الاتحادات ما زال موجودا أو قامت مكانه منظمات أخرى تمارس الوظائف والمهام ذاتها إلى جانب مهام أخرى فرضتها المستجدات الدولية.

عكست المنظمات الدولية الوظيفية تكيف الدول مع التطورات في النظام الدولي. وهدفت إلى مساعدة الدول في مجالات لا تدخل أحيانا ضمن

صلاحيات الدول المباشرة إذ لا تقع هذه المجالات على ترابها الوطني. وهدفت هذه المنظمات أيضا إلى خلق إجراءات وقواعد عمل موحدة في العلاقات الدولية في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصها كشؤون البريد والسكك الحديدية. وقد ساهم وجود هذه الاتحادات بأفكار جديدة في تطور المنظمات كأهمية وجود جهاز دولي قائم ومستمر، وكذلك إيجاد الجهاز المشرف على أعمال المنظمة أو الهيئة، وهو عادة بمثابة مجلس يتألف من مندوبي الدول الاعضاء في المنظمة أو الهيئة ، أو مندوبي بعض تلك الدول عندما يكون الانتماء حرا أو قائما على معايير معينة . والمجلس عادة يدير المنظمة ، وينفذ قرارات المؤتمر بشأن مهامها .

وقد نشأت تقاليد في كيفية ترتيب التنظيم الداخلي للمنظمة أو الاتحاد وفي إجراءات عقد الاجتماعات وادارتها وتوثيقها. وحدث تطور في مفهوم الاتفاقية الثنائية باتجاه الاتفاقية المتعددة الاطراف التي تنشأ في لجنة دولية أو مؤتمر أو ندوة دولية ويتم الاقتراع عليها من قبل الهيئة فتعتمد ويصبح لها صفة تنفيذية حيث تقوم أحيانا الدول الاعضاء بذلك حسب تشريعاتها الداخلية. وقد تقوم المنظمة أساسا بالتنفيذ المباشر لما تتضمنه الاتفاقية المعنية. والملاحظ أن الخلافات التي كانت تقوم في إطار هذه المنظمات كانت أقل عددا وحدة من تلك التي كانت تقوم في إطار «نظام لاهاي» وقبله «نظام الاتفاق الاوروبي» وذلك للاختلاف في طبيعة القضايا المطروحة حيث انها كانت من النوع الوظيفي، الفني والاداري في الحالة الأولى ومن النوع السياسي والامني في الحالتين الاخيرتين. فالحكومات كانت تلجأ في الحالة الأولى إلى خبراء وفنيين لتمثيلها في تكل المنظمات اكثر من لجوئها إلى الدبلوماسيين المحترفين كما كانت الحال في مؤتمرات «الاتفاق الاوروبي» و«لاهاي»، فالنزاعات والاختلافات كانت تحسمُ على اساس اعتماد الحلول «العقلانية» أي ذات الفعالية والمردود الافضل مثلا أكثر من اعتماد اعتبارات المصالح السياسية المتنافرة أو المتمايزة.

ويعتبر أينس كلود إن نظام «الاتفاق الاوروبي» قام على لعبة التسويات ونظام لاهاي قام على الانتظام، أما المنظمات الدولية الهامة أو الوظيفية فقامت

على التنسيق والتعاون.

هناك أربع اعتبارات عامة وراء إنشاء المنظمات الدولية هي:

١ - الازدياد في عدد الدول خاصة مع ترسخ مفهوم الدولة القومية في أوروبا، وبالتالي ازدياد عدد التفاعلات الدولية الثنائية والمتعددة.

ب - الثورة الصناعية وما تبعها من تطورات في حقول الاتصالات والمواصلات فساهم ذلك بدوره في زيادة التفاعلات الدولية وفي ازدياد حدتها وتنوعها (مجالات مختلفة) وطبيعتها (تنافس ، تنازع ، تعاون) .

ج - ازدياد الوعي بعد الحروب النابليونية بضرورة إقامة نظام اوروبي جديد، وكذلك ازدياد انتشار افكار التحديث والعصرنة. ساهم ذلك كله في الاهتمام بضرورة ضبط وتنظيم التفاعلات الدولية ومسألتها عبر انشاء أجهزة للقيام بمهام تتصل بمجالات وظيفية تهم أكثر من دولة أو وظائف سياسية توفر على الدول أحيانا الدخول في نزاعات قد تكون ذات انعكاسات خطيرة وسيئة عليها ويمكن تلافيها لو وجدت الالية لذلك.

د - انتشار الافكار الليبرالية التي تدعو للتعاون بين الدول وهذه الافكار هي وليدة عصر النهضة التي قدم بعض مفكريها مشاريع وخطط وتطورات لخدمة قضايا السلام عبر اقامة وحدة أوروبية بالنسبة للبعض أو وحدة عالمية بالنسبة للبعض الاخر. وأبرز من اهتم بهذه المشاريع دانتي، اميريك كروسي، كنت، بنتهام، ويليام بن، روسو، ودوق دوسولي. وكان بيار دوبوا قد قدم في اوائل القرن الثالث عشر أول مشروع لاتحاد بين الدول. وكان يفترض أن يكون لهذا الاتحاد مجلس ومحكمة في اطار الامبراطورية الرومانية المقدسة.

٢ - السمات العامة للمنظمات الحكومية الدولية في القرن التاسع عشر:

اتسمت هذه بما يلي:

أ - كانت العضوية بشكل عام محصورة بالدول ذات السيادة.

ب - كان إنشاء المنظمات يتم بواسطة اتفاقية متعددة الاطراف تعتبر بمثابة

دستور المنظمة وتحدد الاتفاقية بنية المنظمة، اهدافها، مهامها، ووسائل عملها.

ج ـ كان هناك «نظام المؤتمر» الذي يعتبر الجهاز الاساسي لصناعة القرار في المنظمة. ويضم المؤتمر كل الدول الاعضاء في المنظمة، ويجتمع من فترة إلى أخرى وليس بالضرورة بصفة دورية.

د ـ اعتمد مبدأ الاجماع في القرارات والتساوي القانوني بين الدول فلكل دولة صوت ولاحقا أخذ مبدأ الاكثرية يعتمد في الاقتراع في الأمور التي تتعلق بالشؤون الاجرائية.

هـ ـ اعتمد نظام المجلس الذي يعتبر كجهاز تنفيذي يعمل على الاشراف ومتابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها المؤتمر.

و ـ وجدت أمانة عامة تنفذ سياسات المؤتمر والمجلس وتتولى الوظائف الروتينية في المنظمة. وكان يرأس الامانة العامة، أمين عام أو مدير عام ويكون بمثابة موظف دولي محترف أي إن ولاءه للمنظمة وسياسة المنظمة بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها.

ز ـ كان لبعض المنظمات من أمثال لجان الأنهار الدولية سلطات قضائية أو شبه قضائية، وقد أنشأت بعض هذه المنظمات محاكم دولية خاصة للتقرير في المفاوضات أو الاختلافات التي تنشأ في اطار أعمالها.

ح ـ كان لبعض هذه المنظمات شخصيتها القانونية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدول الاعضاء بحيث كان بإمكانها التعاقد مع دول على سبيل المثال. وقد تمتعت بعض هذه المنظمات بالحصانة الدبلوماسية.

ط ـ كان الدعم المالي للمنظمات يأتي من مساهمات الدول الاعضاء وكان احتساب حصص الاعضاء في الموازنة العامة للمنظمة يعتمد عدة مقاييس كالقدرة على الدفع أو التساوي بين الدول بغض النظر عن أي شيء آخر.

ي ـ تحددت صلاحيات المنظمة بمجال متخصص أو مجال وظيفي معين ينص عليه أساسا دستور المنظمة بوضوح. ولم يكن هناك منظمات ذات

صلاحيات عامة في المجالات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية كما حصل في القرن العشرين.

ك - كان لعدد قليل من المنظمات سلطات مستقلة عن الدول الاعضاء في اتخاذ القرارات. أما مجمل المنظمات، فكانت إما بمثابة منتدى لعقد اتفاقيات دولية تقدم لاحقا إلى الدول المعنية لابرامها أو ان المنظمة تلجأ إلى نظام اتخاذ القرارات التي هي بمثابة توصيات إلى الدول بانتهاج سياسة معينة في مجال اختصاص المنظمة.

ثانيا: عصبة الأمم

كان من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى تنامي الشعور والادراك على المستويين الرسمي والشعبي بأهمية إيجاد وسائل لحل النزاعات الدولية وإيجاد الاليات لتنفيذ ذلك تلافيا لحصول حروب من نوع الحرب العالمية الأولى مع كل الدمار والخسائر التي جاءت بها. ونمت هذه الافكار والدعوات في ظل نشوء التيارات المثالية التي دعت لتلافي النزاعات و التخلص من ويلاتها بواسطة إخضاع علاقات الدول بعضها بالبعض لأحكام وقواعد القوانين الدولية. وكانت هناك قناعات عند المدرسة المثالية بأن مصالح الدول مهما ظهرت أنها متناقضة أو متنافرة فيمكن دائما تكييفها بعضها مع البعض ومنع قيام النزاعات أو احتوائها بالوسائل السلمية والسياسية اذا وجدت الاليات لذلك. ونشأت جمعيات خاصة في أمريكا وأوروبا عملت في هذا الاتجاه وشجعتها التصريحات الرسمية الامريكية والبريطانية التي صدرت عام ١٩١٨ والتي دعت إلى إنشاء منظمة دولية تتعاطى بشؤون وقضايا التسلح للحد منه ومراقبته، وكذلك القضايا التي تمس سيادة الدول ووحدتها الترابية وقضايا التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وقدمت في هذا الخصوص مشاريع واقتراحات وتصورات كثيرة وجرت مشاورات عديدة حتى تم اعتماد صك عصبة الأمم كاتفاقية في إطار اتفاقية فرساي عام ١٩٢٠ أو اتفاقية السلام مع المانيا. وشكل الصك اذن الاطار

الدستوري لتطور عصبة الأمم. وكان هناك تأكيد منذ البداية في نصوص الاتفاقية ان العصبة منظمة ذات سلطات محدودة. وكان هناك تركيز ظاهر على مفهوم سيادة الدول وعلى عدم الانتقاص من تلك السيادة. وجاء صك عصبة الامم محصلة عمل لجنة خاصة انشئت في اطار مؤتمر السلم في باريس عام ١٩١٩ ، وضمت اللجنة ممثلي القوى الكبرى الخمس ، وهي بريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ، وايطاليا ، واليابان ، وكذلك ممثلي خمس دول أخرى ارتفع عددها إلى تسع دول .

وكان للولايات المتحدة وبريطانيا الاسهام الاساسي في وضع المشروع النهائي للعصبة، وقد جاء صك العصبة بمقدمة وست وعشرين مادة.

وتضمنت المقدمة المبادىء التالية:

١ ـ الالتزام بعدم اللجوء إلى الحرب.
٢ ـ اقامة علاقات عادلة وشريفة بين الدول.
٣ ـ التقيد بقواعد القانون الدولي.
٤ ـ احترام المعاهدات بين الدول.

عرفت المادة الأولى شروط العضوية والانتماء إلى عصبة الأمم ونصت المادة الثانية على اجهزة العصبة، وهي الجمعية، المجلس، والامانة العامة.

الجمعية: وتضم ممثلي الدول الاعضاء في عصبة الأمم، ولكل دولة صوت في الاقتراع في الجمعية. تعقد الجمعية دورة سنوية واحدة خلال شهر أيلول، وكذلك تعقد دورات استثنائية إذا دعت الحاجة،وذلك في مقر عصبة الأمم أو أي مكان آخر. يحق للجمعية تناول أي موضوع يدخل في نطاق اختصاص العصبة أو أي موضوع يؤثر على السلم في العالم (المادة ٣).

المجلس: ويضم ممثلي القوى الكبرى(القوى الحليفة والقوى المشاركة)، وكذلك ممثلي أربع دول اعضاء في العصبة تختارهم الجمعية من وقت إلى آخر حسبما ترتأي. ويمكن للمجلس إذا حصل على موافقة الجمعية بالأكثرية زيادة

عدد أعضاء المجلس الذين تختارهم الجمعية . وتحدد الجمعية بأكثرية الثلثين القواعد التي تتبع لانتخاب الدول غير الدائمة العضوية في المجلس ، ويجتمع المجلس مرة على الأقل في العام، وكذلك عندما تدعو الحاجة . ويحق للمجلس دعوة أي دولة عضو في العصبة لإرسال ممثل عنها ليحضر أعمال المجلس عندما يعالج مواضيع تتعلق بمصالح الدولة المعينة، ولكل عضو في الجلس صوت واحد .

الأمانة العامة : ويرأسها أمين عام يعينه المجلس بموافقة الأكثرية في الجمعية . ويعين الأمين العام بدوره جهاز الأمانة العامة بموافقة المجلس .

وتتخذ القرارات إن كان في إطار الجمعية أو في إطار المجلس في الأمور الهامة أو تحديداً الأمور غير الاجرائية بإجماع الأعضاء الحاضرين (المادة ٥). وأشار صك عصبة الأمم إلى مسؤولية المجلس في تقديم المشاريع إلى الدول الأعضاء في العصبة لإنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة التي يكون لها صلاحية فض أي خلاف ذي طابع دولي تقدمه إليها الأطراف المتنازعة . ويكون للمحكمة أيضاً رأي استشاري حول أي أختلاف أو قضية يحيلها إليها المجلس أو الجمعية (المادة ١٤). وكانت المادتان ١٢ و١٣ قد أكدتا على مبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية .

وأكد الصك على مبدأ الأمن الجماعي الذي يعتبر ركناً أساسياً في بنيان العصبة والوظيفة الأهم التي عول عليها أولئك الذين كانوا وراء انشائها . وقد أشارت المادة العاشرة إلى التزام الدول الأعضاء باحترام الوحدة الترابية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء والحفاظ على ذلك ضد العدوان الخارجي . وأشارت المادة أيضاً إلى أن المجلس يقرر ، في حال وقوع عدوان أو قيام خطر أو تهديد بالعدوان ، الوسائل لتنفيذ ذلك الالتزام . وتشير المادتان ١٢ و ١٦ إلى الاجراءات التي يفترض اتخاذها في حصول قيام عدوان أو تهديد بالعدوان كفرض المقاطعة والحصار الاقتصادي (التجاري والمالي)، وكذلك الحصار الاجتماعي (قطع مختلف أنواع الاتصال وعلى كافة المستويات مع الدولة

المعتدية). وكذلك للمجلس أن يوصي الحكومات المعنية بما عليها أن تساهم من قوات برية وبحرية وجوية في إطار القوات المسلحة التي يفترض أن تشكل للدفاع عن الدولة المعتدى عليها ، ونصت المادة ٢٢ على إقامة نظام الانتداب لتنظيم أوضاع الأراضي والشعوب التي كانت ترزح تحت استعمار الدول التي خسرت الحرب وفقدت بالتالي مستعمراتها. ولوضع المبادىء التي على القوة المنتدبة الاسترشاد بها في علاقاتها مع الدول التي « تشرف » عليها .

لقد نجحت العصبة في تطوير مجال التعاون في الحقول الاقتصادية والفنية ولكنها فشلت في القيام بالدور المناط بها في حفظ السلم والأمن وتعود خيبة الفشل إلى الآمال الكبيرة التي عقدت على العصبة وعلى المهام والأدوار التي كان يفترض أن تؤديها ، عكست هذه الآمال والتطلعات تصورين ومصلحتين متناقضتين، فمن جهة كان هناك معتنقو النظريات المثالية التي تؤمن بوجود انسجام طبيعي في المصالح بين الدول والتي قامت على المفاهيم الديمقراطية والليبرالية المنتشرة في الغرب والتي تعتبر بالتالي أنه يمكن وضع حد للحروب والنزاعات واخضاع الخلافات لحكم العقل والشرائع المتفق عليها، وذلك باخضاع الخلافات لأحكام القانون ، من جهة أخرى كانت الدول المنتصرة تعتبر أن على العصبة الحفاظ على السلام ليس بالمعنى العام إنما السلام المقصود كان ذلك الذي توصل إليه مؤتمر فرساي . إذن، كان على العصبة إعطاء شرعية للترتيبات التي فرضها المنتصرون في الحرب العالمية الأولى . وكان على العصبة أيضاً الحفاظ ولو باللجوء إلى القوة على الوضع القائم الجديد أو على البنية الدولية الجديدة التي نتجت عن الحرب والتي فرضتها القوى الكبرى المنتصرة والتي لم تحصل على قبول شرعي من الدول أو القوى الخاسرة وفي طليعتها المانيا أو من دول أخرى لم تساهم مع المنتصرين في اقامة البنية الدولية الجديدة . اصطدمت هذه التصورات والطموحات بالواقع المؤسسي للعصبة من جهة والواقع السياسي للعلاقات الدولية من جهة أخرى ، ولئن اتسمت البنية المؤسسية بالقصور وببعض الضوابط التي تحد من نشاطها إلا أن الفشل الأساسي الذي منيت به العصبة كان نتيجة اصطدامها بواقع العلاقات الدولية حيث الصراع والتنافس سمتان أساسيتان في تفاعلات الدول ، وحيث كان هناك دول رفضت كما ذكر

سابقاً « الأمر الواقع » الذي فرضته اتفاقية فرساي وكانت تعمل على الغائه . في ظل هذه الفوضى الدولية ، ازداد سباق التسلح إذ كان التسلح الوسيلة العملية الوحيدة المتاحة أمام الدول لزيادة وتدعيم أمنها خاصة مع انكشاف عدم قدرة العصبة على القيام بدور الأمن الجماعي . فالعصبة انطلقت ضعيفة لبقاء الولايات المتحدة خارجها بعد تغلب تيار الانعزال والانسحاب من الالتزامات الدولية في الولايات المتحدة . ومن سوء حظ العصبة أن أهم النزاعات أو قضايا العدوان التي كان عليها مواجهتها قامت بها قوى كبرى ما كان بالإمكان ردعها بواسطة العصبة إما لقوتها أو لامتناع قوى رئيسية أخرى في العصبة عن الوقوف في وجهها لاعتبارات المصلحة الذاتية . ففرنسا مثلاً رفضت اقامة تحالف لردع ايطاليا بعد عدوانها على الحبشة عام ١٩٣٥ لاعتبارات المصلحة الفرنسية التي كانت حريصة على ابقاء علاقات جيدة مع ايطاليا التي تراهن عليها في حال قيام نزاع فرنسي ـ الماني . وبريطانيا مثلاً كانت متفهمة للموقف الفرنسي . فمبدأ الأمن الجماعي كان يقوم على مسلمة أساسية وهي أن السلم يفترض أن يكون له أولوية على المصالح المباشرة لأي دولة عندما يتهدد هذا السلم من قبل دولة أخرى . ولقد أثبت تاريخ العلاقات الدولية دائماً سذاجة تلك المسلمة . إذن، سقط مبدأ الأمن الجماعي عندما لم تستطع العصبة اللجوء إليه في الحالات الثلاث الأساسية التي واجهتها، وهي النزاع الياباني ـ الصيني حول منشوريا عامي ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، النزاع الايطالي ـ الاثيوبي عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ والنزاع الروسي الفنلندي عام ١٩٣٩ ، إذ كان من الصعب مواجهة أو إقامة تكتل قادر على ردع قوة كبرى في كل من الحالات الثلاث .

ثالثاً : الامم المتحدة

١ ـ النشأة

كان هناك شعور عشية تأسيس الأمم المتحدة أنه كان بالإمكان تلافي الحرب العالمية الثانية ، ومآسيها لو كانت لعصبة الأمم السلطة والقوة المطلوبة التي تتطلبها مهام ردع العدوان التي تقوم به دولة على دولة أخرى واحتواء

النزاعات أو منع حدوثها . كذلك كان هناك قناعة بإمكان تخفيف احتمالات نشوب حروب ونزاعات إذا تم معالجة الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تنمي الفجوة وتساهم في اتساعها بين مختلف الدول، وتؤدي بالتالي إلى مشاعر الاحباط واعمال العنف والعدوان . وقد بدأ البحث بضرورة اقامة منظمة دولية عامة خلال الحرب في موسكو في اكتوبر ١٩٤٣ بين كل من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والصين وبريطانيا ، ولم يتوصل المجتمعون حينذاك إلى اتفاق معين . وقبل إنشاء المنظمة الدولية المطلوبة ، بدأت عملية اقامة بعض الأجهزة الدولية التي ادمجت لاحقاً في نظام الأمم المتحدة . فلقد عقد مثلاً مؤتمر الأمم المتحدة للتغذية والزراعة في الولايات المتحدة في ربيع ١٩٤٣ وضعت فيه الأسس لإنشاء منظمة التغذية والزراعة لاحقاً . كذلك إنشاء مؤتمر بريتون وودس في الولايات المتحدة عام ١٩٤٤ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية وهو ما يعرف عادة بالبنك الدولي . وتخلل عام ١٩٤٤ عدة اجتماعات بين القوى الحليفة لوضع أسس منظمة الأمم المتحدة . منها على سبيل المثال اجتماع في ضيف ١٩٤٤ في واشنطن شاركت فيه كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، وشاركت الصين في مرحلة ثانية في هذا الاجتماع ، كذلك ساهم مؤتمر يالطا الذي عقد عام ١٩٤٥، ومؤتمر المكسيك الذي عقد في شباط ومارس ١٩٤٥ وجمع الولايات المتحدة والدول الأمريكية في بلورة المشاريع والأفكار المختلفة لإقامة المنظمة الدولية، وكذلك في تقريب وجهات النظر بين الدول المعنية . لقد رضي الاتحاد السوفياتي مثلاً في عدم تطبيق حق النقض في مجلس الأمن على الشؤون الاجرائية، وكذلك نجحت دول أمريكا اللاتينية في اصرارها على ضرورة اعطاء دور هام للجمعية العامة . وكان عدد من الدول قد نجح في تركيز الاهتمام أيضاً في مشروع المنظمة الجديدة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كان الاتحاد السوفياتي الذي تؤيده بريطانيا يودّ توجيه اهتمامات المنظمة بشكل عام نحو الشؤون السياسية والأمنية فقط . وكانت بعض الدول قد عارضت اعتماد مبدأ النقض في مجلس الأمن، ولكن محاولاتها فشلت ، كذلك وقفت الولايات المتحدة مع

اعطاء الأمم المتحدة دوراً عاماً في مختلف المجالات . واعتمد ميثاق الأمم المتحدة في ربيع ١٩٤٥ في مدينة سان فرنسيسكو في الولايات المتحدة الأميريكية . وفي نيسان عام ١٩٤٦ عند اجتماع لجمعية عصبة الأمم أعلن فيه إنهاء وجود هذه الأخيرة وتحويل أملاكها وموجوداتها إلى الأمم المتحدة .

كان هناك تجاهل تام لعصبة الأمم في اجتماع سان فرنسيسكو ، وقد تمثلت في المؤتمر بشكل غير رسمي وإن حضر أمينها العام بالإنابة ، وفي خطاب الافتتاح الترحيبي مثلاً لم يأت وزير الخارجية الأمريكية ستيتينيوس على ذكرها . والملاحظ من الاجواء التي عقد فيها مؤتمر سان فرنسيسكو الذي شهد ولادة المنظمة الجديدة أنه كان هناك اتجاه عام للتأكيد على أن الأمم المتحدة مختلفة كلياً عن عصبة الأمم ولا تمثل بشكل أو بآخر تطوير أو استمرار للأولى ومرد ذلك العامل البسيكولوجي بعدم ربط اسم المنظمة الجديدة بتلك التي اتفق الجميع على فشلها وعجزها . فكان المشتركون يؤكدون بذلك على أن الأمم المتحدة تمثل انطلاقة جديدة وأرادوا أن يؤكدوا أيضاً أنهم فتحوا صفحة جديدة من التعاون الدولي . وكان هناك اسراع في التوصل إلى اتفاق واعلان ولادة المنظمة الجديدة قبل انتهاء الحرب . فمؤتمر سان فرنسيسكو مثلاً عقد قبل شهرين من استسلام اليابان للحلفاء . والهدف، إذن، كان إنشاء المنظمة في وقت ما زال التحالف بين القوى الكبرى متماسك وقائم وانتهاء الحرب قد يؤدي ، وقد ظهر ذلك لاحقاً ، إلى بداية انتهاء التحالف وبروز الاختلافات والتناقضات بين أعضائه ، فاحلاف الحروب عادة تنتهي بانتهاء الأهداف التي قامت من أجلها أي الحروب ، ولاحظ اينس كلود أن المؤتمرين تنبهوا ألا يخلقوا أي رابط بين الأمم المتحدة والتسويات السلمية التي يفترض أن تتم بانتهاء الحرب كما حصل مع إنشاء عصبة الأمم التي ارتبط اسمها، وكذلك وظائفها كما يرى نقادها باتفاقيات السلام التي كرست انتصار الحلفاء . فميثاق الأمم المتحدة أعلن إذن، قبل توقيع اتفاقيات السلام . كذلك أشار الميثاق إلى عدم اختصاص المنظمة بالترتيبات السلمية التي يفترض أن تنظم علاقات الحلفاء مع القوى الخاسرة أو دول المحور (المادة ١٠٧) .

بأي حال لا يمكن القول أن هناك انطلاقة جديدة من الصفر . فنظام الأمم المتحدة أدخل في اطاره بدون تعديلات كبيرة كثير من المنظمات أو الأجهزة المختصة التي كانت قائمة قبله . وأشير على سبيل العد لا الحصر إلى اتحاد البريد العالمي ، منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية . أما المحكمة الدائمة للعدل الدولي فلم يحصل عليها تغيرات أساسية إنما تغير اسمها لتصبح محكمة العدل الدولية ، وهي تمثل إذن، نوعاً من الاستمرارية المؤسسية . من جهة أخرى استجابت الأمم المتحدة مع رأي عام دولي يدعو للحفاظ على حقوق الانسان والحريات العامة بأن اشارت في ميثاقها أكثر من مرة إلى ضرورة تطوير ودعم حقوق الانسان، ولكنها لم تحدد الوسائل العملية والكفيلة للقيام بذلك .

فميثاق الأمم المتحدة استفاد من التجارب المؤسسية الدولية الماضية في عملية إنشاء المنظمات وطرق عملها واستفاد تحديداً من تجربة عصبة الأمم .

١ - الميثاق

جاء ميثاق الأمم المتحدة في تسعة عشر فصلاً ومائة وإحدى عشرة مادة . ويمكن تقسيمه إلى أربع مجالات عامة هي : أهداف ومبادىء الميثاق ، شروط العضوية ، الأجهزة المكونة للأمم المتحدة وأخيراً المهام والاجراءات المختلفة .

وفيما يلي، أهم ما نص عليه الميثاق في أهداف ومبادىء الأمم المتحدة :

- « حفظ السلام والأمن الدوليين » وكان هو الهدف الأساسي عند مؤسسي الأمم المتحدة وخاصة القوى الكبرى ، وأشارت المادة الأولى أيضاً إلى ضرورة اتخاذ التدابير الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم وقمع اعمال العدوان، وفي هذا تأكيد واضح في الاهداف على مبدأ الأمن الجماعي .

- تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية . . . وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس (المادة الأولى ، الفقرة ٣) . ويعكس ذلك ادراك المؤسسين لأهمية القضايا الاقتصادية والاجتماعية وضرورة إيلائها الاهتمام الكافي ليس من منطلق انساني

قد يكون عند البعض بل من منطلق سياسي - أمني - إذ قد تصبح بعض هذه القضايا مصدر نزاعات دولية وخطر على الاستقرار الدولي .

- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء (المادة ٢ ، الفقرة الأولى). ولئن ميز الميثاق لاحقاً مسؤوليات ودور القوى الكبرى (القوى الخمس) عن بقية الدول الأعضاء نتيجة للواقع السياسي إلا أنه أراد أيضاً التأكيد على أن للدول الحقوق ذاتها فيما يخص سلوكيتها الخارجية أو صلاحياتها الداخلية المطلقة التي لا يحق لأحد مشاركتها بها أو التشكيك فيها. وقد أكد الميثاق مبدء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (المادة ٢ ، فقرة ٧) .

- فض المنازعات بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد دولة أخرى (المادة ٢ ، الفقرة ٣ و ٤) ، إذن يفترض أن يكون هذان المبدآن بمثابة مسلمتين في العلاقات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية .

إذن ،فيما يخص الأهداف ركز الميثاق على السلم ، حقوق الانسان ، حق تقرير المصير ، التعاون الاقتصادي والاجتماعي .

وفيما يخص العضوية أشار الميثاق في المادة الرابعة إلى أن الانضمام للأمم المتحدة مباح لجميع الدول « المحبة للسلام » وأن قبول الانضمام يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن . إذن، حسب هذا الشرط فالباب مفتوح أمام جميع الدول للانضمام ،إذ لا توجد معايير عملية أو تحديد دقيق لمفهوم الدولة « المحبة للسلام » . كذلك أشارت المادة السادسة إلى جواز فصل عضو من الأمم المتحدة إذا أمعن في انتهاك مبادىء الميثاق . والتعبير أيضاً وضع بصيغة غامضة دون تحديد دقيق مثلاً للاعمال التي قد تعتبر انتهاكاً لمبادىء الميثاق .

وتناول الفصل الثالث أجهزة الأمم المتحدة وهي الجمعية العامة ، مجلس الأمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الوصاية ، محكمة العدل الدولية ، والأمانة العامة . وأبقى الميثاق المجال مفتوحاً لإنشاء أجهزة فرعية

(المادة ٧ ، فقرة ٢) في حال اضطرت الأمم المتحدة إلى القيام بذلك نتيجة لتطور اهتمامها ووظائفها .

حدد الفصل الرابع صلاحيات الجمعية العامة التي تضم جميع اعضاء الأمم المتحدة (المادة ٩)، وأهم هذه الصلاحيات ما يلي :

- مناقشة أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطان فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه .

- النظر في المبادىء العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين ومنها قضايا نزع السلاح وتنظيم التسليح وتقديم التوصيات بذلك إلى الأعضاء وإلى مجلس الأمن .

- مناقشة أية مسألة ذات صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يقدمها عضو من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ وتقدم التوصيات بذلك للأطراف التي سبق ذكرها .

- لفت نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر

- عدم صلاحية الجمعية العامة لتقديم توصية في نزاع أو قضية يناقشها مجلس الأمن إلا إذا طلب الأخير منها ذلك .

- تقديم توصيات في شؤون التعاون السياسي الدولي وكذلك التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وكافة الميادين الانسانية .

- تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت ، من هذه المسائل مثلاً التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي . أما في المسائل الأخرى فتصدر الجمعية العامة قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

ويعالج الفصل الخامس موضوع مجلس الأمن، وفيما يلي أهم ما جاء فيه :

ـ يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة ، وقد حدد الميثاق الأعضاء دائمي العضوية وهم الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفياتي ، الصين الشعبية ، بريطانيا وفرنسا ، أما الأعضاء العشر الآخرين فتنتخبهم الجمعية العامة ضمن مراعاة التوزيع الاقليمي (المادة ٢٣ ، فقرة ١) .

ـ ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين (المادة ٢٣ ، فقرة ٢) .

ـ يعهد أعضاء الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ الأمن والسلم الدوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته (المادة ٢٤ ، فقرة ١) .

ـ يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية وأخرى خاصة إلى الجمعية العامة (المادة ٢٤ ، فقرة ٣) .

ـ يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق (المادة ٢٥) .

ـ تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الاجرائية بموافقة تسعة من أعضائه (المادة ٢٧ ، فقرة ٢) .

ـ تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها **أصوات الأعضاء الدائمين** متفقة بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يمنع من كان طرفاً في النزاع من التصويت (المادة ٢٧ الفقرة ٣) ، ويظهر هنا حق النقض عند الدول الخمس دائمي العضوية، ولو لم ينص عليه بشكل مباشر .

ـ لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن

يشترك بدون حق التصويت في مناقشة أي مسألة تعرض على مجلس الأمن (المادة ٣١) .

ويعالج الفصل العاشر من الميثاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يلي أهم ما جاء فيه :

- يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٥٤ عضواً من الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة (مادة ٦١ فقرة ١) .

- يضع المجلس دراسات وتقارير عن المسائل الدولية التي تدخل في مجالات اختصاصه ويقدم توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة (مادة ٦٢ ، فقرة ١) .

- يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه (المادة ٦٢ فقرة ٣) .

- يضع اتفاقات مع أي من الوكالات المتخصصة تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة . وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها (المادة ٦٣ ، فقرة ١) .

- ينسق المجلس بطريق التشاور وجود نشاط الوكالات المتخصصة (المادة ٦٣ ، فقرة ٢) .

- ينفذ توصيات الجمعية العامة في المجالات التي تدخل في اختصاصه (المادة ٦٦ ، فقرة ١) .

- تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت (المادة ٦٧ فقرة ٢) .

- ينشىء المجلس لجاناً اقتصادية واجتماعية، وغير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه (المادة ٦٨) .

- للمجلس التشاور مع هيئات غير حكومية دولية أو أهلية، ولكن بعد

التشاور في الحالة الأخيرة مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن (المادة ٧١) .

ـ ويتناول الميثاق في الفصل الثالث عشر مجلس الوصاية، وأهم ما جاء فيه :

ـ يتألف مجلس الوصاية من ثلاث أنواع من الأعضاء : الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية ، الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن ، وأعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات (المادة ٨٦) .

ـ ينظر المجلس في التقارير التي ترفعها السلطة القائمة بالادارة ، ويتخذ التدابير وفقاً للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية (المادة ٨٧ ، الفقرتين الأولى والثانية) .

ـ تصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت (المادة ٨٩) .

ـ يستعين مجلس الوصاية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالوكالات المتخصصة، كلما رأى ذلك مناسباً (المادة ٩١) .

ويعالج الميثاق في الفصل الرابع عشر محكمة العدل الدولية، وأهم ما جاء فيه :

ـ يعتبر جميع أعضاء « الأمم المتحدة » بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المادة ٩٣ ، الفقرة ١) .

ـ يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية ، في أية قضية يكون طرفاً فيها ، وإذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم (المادة ٩٤) .

ـ لا شيء يمنع أعضاء الأمم المتحدة من حل خلافاتهم في محاكم أخرى (المادة ٩٥) .

ـ لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية افتاءه في أي مسألة قانونية (المادة ٩٦) .

ويعالج الفصل الخامس عشر موضوع الأمانة العامة والأمين العام، وفيما يلي أهم ما جاء فيه :

ـ تعين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن (المادة ٩٧) .

ـ للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين . (المادة ٩٩) .

ـ يتعهد كل عضو في الأمم المتحدة باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند انطلاقهم بمسؤولياتهم (المادة ١٠٠) .

ويشير الميثاق إلى إمكان إجراء تعديلات أو تغييرات فيه إذا صدق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (مادة ١٨ و ١٠٩) .

إذن، في حين عكست الجمعية العامة مبدأ التساوي القانوني بين الدول بغض النظر عن قوتها، وذلك عبر مبدأ التساوي في الاقتراع ، عبر مجلس الأمن عن اللامساواة السياسية بين الدول التي تعكس واقع توزيع القوة في النظام الدولي .

وساهم الغموض في بعض مواد الميثاق نتيجة عدم صياغتها بشكل دقيق في ترك الباب مفتوحاً لتفسيرات متعددة ومتناقضة أحياناً، وكذلك، في قيام تناقض بين تفسيرات مختلفة لبنود مختلفة . وقد ازدادت هذه الاجتهادات، وهذا الغموض نتيجة ازدياد تعقيدات الواقع الدولي ، فحق تقرير المصير للشعوب مثلاً (المادة

الأولى الفقرة ٢ والمادة ٥٥) قد يتناقض أحياناً مع المادة ٢ ، فقرة ٧ التي تؤكد على سيادة الدولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية . فما قد يكون عملاً مشروعاً بدعم حق تقرير المصير قد يشكل أيضاً تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة وتهديد وحدتها الترابية عبر دعم حركة انفصالية . كذلك قد يظهر تناقض بين (المادة ٢ ، فقرة ٧) حول عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدولة من جهة وحق مجلس الأمن بالتعاطي مع أي موضوع يهدد السلم والأمن الدوليين (المادة ٣٩) وهذه الحالات تحصل مثلاً عند قيام حرب أهلية مع تدخل خارجي غير مباشر .

الأمن الدولي : من أبرز المهام التي نص عليها الميثاق موضوع الأمن الجماعي حيث عدد الميثاق الاجراءات التي على مجلس الأمن اتباعها والاعمال التي يفترض اتخاذها عند قيام حالات تهدد السلم وعند وقوع عدوان من دولة على دولة أخرى . وفيما يلي أهم ما جاء في هذا الشأن .

- إن مجلس الأمن هو الذي يحدد وبالتالي يعرف الحالات التي تعتبر تهديداً للسلم أو أعمالاً عدوانية (المادة ٣٩) .

- قبل اتخاذ أي قرار أو توصيات ، يدعو المجلس المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير (المادة ٤٠) . بمعنى آخر يحاول المجلس استعمال شتى الوسائل لحل النزاع بالطرق الدبلوماسية أو القانونية قبل اللجوء إلى الوسائل العسكرية .

- في حال فشله في ذلك يقرر مجلس الأمن ما يجب اتخاذه من تدابير غير عسكرية لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيقها ، من هذه التدابير مثلاً قطع العلاقات الاقتصادية أو الدبلوماسية (المادة ٤١) .

- إذا رأى المجلس أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض . . . جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين . . . (المادة ٤٢) .

ـ يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين . . (المادة ٤٣ ، الفقرة الأولى) .

ـ الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب (المادة ٤٦) .

ارتكزت هذه البنود القانونية في تنظيم مبدأ الامن الجماعي على مسلمات سياسية ثلاث يكفي لواحدة منها أن تنتفي حتى يسقط مبدأ الامن الجماعي عمليا وهذه المسلمات، هي التالية:

١ ـ إن السلم والاستقرار الدوليين الذي على نظام الامن الجماعي حمايتهما والدفاع عنهما هما سلم واستقرار الوضع القائم في البنية الدولية التي نتجت عن انتصار قوى الحلف في الحرب العالمية الثانية. فالقوى الكبرى قد تكون وافقت على ترتيب دولي معين في تلك الفترة وتغير موقفها لاحقا نتيجة تغير كبير في مصالحها أو توجهاتها. أو قد تكون وافقت مثلا على ترتيب دولي معين لاعتبارات تكتيكية أو قصيرة المدى كعدم قدرتها على تغيير ذلك وانتظار فرصة أفضل للقيام بذلك التغيير ونقض الترتيب القائم.

٢ ـ استمرار الاتفاق الدولي بين القوى الكبرى الخمس وتحديدا إالقوتين العظميين،وبالتالي تفاهمهم على ما يشكل تهديدا للأمن والاستقرار الدوليين. إذ أن وجود إحدى هذه القوى وخاصة إذا كانت قوة عظمى في موقف مواجه للاخرين فيما يخص مفهوم الامن والسلم في حالة معينة قد يؤدي مثلا عند محاولة ردع دولة صغيرة أو متوسطة إلى الاصطدام مع قوة كبرى أو عظمى فيؤدي بالتالي محاولة احتواء نزاع محدود نسبيا الى الدخول في نزاع كبير. ومن البديهي القول إن الاتفاق الدولي الذي كان قائما عند انشاء الأمم المتحدة سقط مع بداية الحرب الباردة وقيام محوري «الغرب» و«الشرق».

٣ ـ إن نجاح الامن الجماعي يفترض استعداد القوى الكبرى لتقديم

القوات الضرورية لردع المعتدي وهذا قد لا يحصل. ولئن كانت هناك إدانة اسمية احيانا لدولة معتدية إلا أنه لا يعني ان الدول الكبرى ولأسباب عديدة ستقدم بشكل آلي قوات لردع تلك الدولة.

٣ ـ البنية المؤسسية لنظام الامم المتحدة

يتسم نظام الأمم المتحدة كما هو مبين في الرسم في الصفحة التالية بدرجة عالية من اللامركزية والتخصص. ويمكن وصفه أنه بمثابة كونفدرالية من المنظمات ترتبط ببعضها البعض بشبكة من روابط التنسيق مع و جود درجات مختلفة من الاستقلالية. فإلى جانب الأجهزة الرئيسية تظهر فئتان أساسيتان من منظمات الأمم المتحدة. الفئة الأولى تضم الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة التي تنشئها الأجهزة الاساسية عادة للقيام بوظائف محددة. أما الفئة الثانية فتضم الأجهزة المتخصصة العاملة في إطار نظام الأمم المتحدة والتي تملك استقلالية تنظيمية وبعضها سبق بنشأته الأمم المتحدة،وهي ترتبط بالأجهزة الرئيسية بواسطة اتفاقات تنظم علاقات التشاور والتنسيق والتعاون بينها وبين الأجهزة الرئيسية (المادة٦٣)،وهي عادة تنشأ باتفاق بين الدول وليس من قبل الأجهزة الرئيسية (المادة ٥٧).

اتهم البعض الأمم المتحدة بأنها فرضت التمييز بين القوى الكبرى من جهة وبقية الدول من جهة أخرى عند اعتماد مبدأ النقض في مجلس الامن. ولكن الحقيقة أن الأمم المتحدة عبرت قانونيا عن الواقع السياسي لتوزيع القوة في النظام الدولي في مرحلة انشائها. فحق النقض يعكس المسلمة التي سبق وأشير إليها وهي ضرورة الحصول على موافقة القوى الخمس الكبرى لانجاح مهام المنظمة الدولية في القضايا الاساسية وتحديدا الامنية. ويكرس حق النقض نوعا من النظرة الواقعية لدور الأمم المتحدة إذ يفترض مثلا أنه غير مطلوب من الأمم المتحدة القيام بمهمة الامن الجماعي اساسا ضد أحدى القوى الكبرى الخمس. لذلك حسمت هذه القضية على مستوى الميثاق عندما تضمن هذا ضرورة عدم معارضة الخمس الكبار مهمة الامن الجماعي. إذن فوظيفة الامن الجماعي كانت موجهة مبدئيا ضد عدوان محتمل من أي دولة غير القوى الخمس

الكبرى. وقد شهدت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كما ذكر من قبل، انفراط عقد التحالف وقيام محورين متواجهين بحيث أن أي دولة صغيرة أو متوسطة ترتكب عدوانا قد تستطيع أن تجد حليفا لها من إحدى القوتين العظميين أو القوى الكبرى الأخرى، وبالتالي يعطل هذا الحليف بواسطة حق النقض إمكانية ردع الدولة المعتدية باللجوء إلى مبدأ الأمن الجماعي. وكان أول امتحان لوظيفة الأمن الجماعي عام ١٩٥٠ عندما قامت كوريا الشمالية بشن حرب على كوريا الجنوبية التي هي حليفة للولايات المتحدة. ولم تستطع الولايات المتحدة وحلفاؤها تحريك مبدأ الأمن الجماعي للدفاع عن كوريا الجنوبية بسبب عدم استطاعة مجلس الامن اتخاذ قرار في هذا الشأن أمام حق النقض السوفياتي. فكان أن لجأت الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة حيث كان موضوع دعم كوريا يحظى بتأييد أغلبية الدول الأعضاء. وقدمت الولايات المتحدة اجتهادا في تفسير الميثاق يعتبر أنه في الحالات التي يعجز فيها مجلس الامن عن اتخاذ قرار في نزاع أو عدوان معين يهدد الامن والسلم الدوليين فبإمكان الجمعية العامة اتخاذ توصية بشأن الأمن الجماعي في هذا الموضوع. واتخذت الجمعية العامة قرارا في شأن كوريا عرف «بالتحالف من اجل السلم». واعتبرت الولايات المتحدة قرار الجمعية العامة الذي له قوة التوصية فقط بمثابة أمر في قضية كوريا نتيجة الظروف القائمة. إذن، كانت هذه بمثابة محاولة لكسر احتكار مجلس الامن لوظيفة الامن الجماعي وإعطاء الجمعية العامة دورا لم يكن في مجال صلاحياتها. وحقيقة القول إن الولايات المتحدة أرادت من ذلك القرار إضفاء شرعية الأمم المتحدة على تدخلها مع حلفائها إلى جانب كوريا الجنوبية.

٤ ـ الدبلوماسية الوقائية:

بعد الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، لجأت الجمعية العاة مرة أخرى إلى قرار «التحالف من أجل السلم» بسبب الفيتو الفرنسي والبريطاني. وطلبت من الأمين العام تشكيل قوة لحفظ السلام في منطقة النزاع لتأمين انسحاب المعتدين وللفصل بين القوات المتنازعة. وحقيقة القول إنه في حين فشلت الجمعية العامة في دور الامن الجماعي بواسطة «التحالف من أجل

السلم» إلا أن هذاالقرار الاخير شكل في الياته وإجراءاته سابقة مفيدة في إنشاء قوات الطوارىء الدولية لاحقا. واستخلص الأمين العام للأمم المتحدة، داغ همرشولدعام ١٩٥٦، بعض المبادىء والقواعد من تجربة قوات الطوارىء التي ارسلت إلى مصر وطور ما عرف بنظرية الدبلوماسية الوقائية. وتشكل الدبلوماسية الوقائية خير مثال على كيفية انشاء وظائف جديدة في المنظمات الدولية عبر الممارسة ثم مأسسة هذه الوظائف أو إبقائها في اطار القواعد العرفية المعمول بها.

يعرف همرشولد الدبلوماسية الوقائية بأنها تلك الجهود التي تقوم بها الامم المتحدة لابقاء نزاعات جديدة خارج اطار المواجهة بين القوتين العظميين أو محوري الشرق والغرب. ويكون ذلك حسب همرشولد بالقيام بإجراءات أولية لحصر النزاع في اطاره المحلي أو الحدودي. وتشمل الدبلوماسية الوقائية أيضا سياسات تهدف إلى ملء «فراغ القوة» الذي يحدث أحيانا نتيجة انتهاء استعمار في دولة ما، والذي قد يخلق بؤرة تجاذب وتنافس وبالتالي تنازع بين اطراف مختلفة كل منها يريد ملء ذلك الفراغ، وتتسم الدبلوماسية الوقائية بالواقعية من حيث أنها أبقت النزاعات التي تقع في مناطق النفوذ المطلق عند إحدى القوتين العظميين خارج اهتماماتها نتيجة استحالة التأثير في تلك النزاعات. ويرى همرشولد أن الدبلوماسية الوقائية صارت ممكنة لأن المحورين لهما مصلحة في تلافي تصعيد بعض النزاعات لما قد ينتج عن فشل احتوائها من انعكاسات سلبية ومخاطر عليهما.

فالدبلوماسية الوقائية بالنتيجة هي قيام الأمم المحدة بواسطة قوات حفظ السلام أو قوات مراقبين دوليين بمنع تطور نزاع مسلح، وبالتالي اسقاط أو تجميد الخيار العسكري في النزاع بواسطة الفصل بين المتنازعين وتثبيت الهدنة حتى تتسنى محاولة حل النزاع سياسيا. وتهدف الدبلوماسية الوقائية أيضا إلى محاولة احتواء نزاع متفجر وابقائه في إطار معقول حتى لا يحدث تصعيد يهدد الأمن والسلم الدوليين. واثبتت تجربة الدبلوماسية الوقائية أنها الوسيلة العملية الوحيدة والناجحة إلى حد كبير في احتواء النزاعات التي لا تدخل في مناطق النفوذ المباشر

للقوتين العظميين. وعكست هذه الوظيفة قدرة الأمم المتحدة خاصة والمنظمة الدولية عامة على التكيف مع محيطها فهي سياسة قامت في ظل معطيات وحقائق دولية ثابتة منها الثنائية القطبية وضوابط ومحدودية دور الأمم المتحدة في هذه البنية الدولية. وفيما يلي أهم الشروط التي تحدد نجاح الدبلوماسية الوقائية.

أ ـ إجماع بين القوى الكبرى وتحديدا القوتين العظميين على قيام الأمم المتحدة بهذه المهمة في نزاع معين. ويقوم عادة هذا الاجماع على وجود إدراك مشترك ومصلحة مشتركة في احتواء نزاع معين. ولكن هذا لا يعني أن يكون هناك الدرجة ذاتها من التأييد لهذا الدور، فالتأييد قد يتراوح بين الدعم الشامل من جهة وبين الرضوخ أو عدم الممانعة.

ب ـ موقف القوى الاقليمية والقوى الاخرى ذات التأثير الهام في النزاع، وتستطيع هذه المساهمة في تقديم الدعم المالي أو العسكري لقوات حفظ السلام كما أنها تستطيع عرقلة ذلك بدعم بعض أطراف النزاع وتشجيعها على التصلب ورفض إيقاف القتال مثلا.

ج ـ موافقة الدول الاطراف الرئيسية والمباشرة في النزاع على إيقاف أعمال العنف إذ أن مهمة الدبلوماسية الوقائية هي حفظ السلام وليس فرض السلم بالقوة.

د ـ المفترض موافقة الدول ـ الاطراف في النزاع على دور الأمم المتحدة. وعلى جنسية القوات المشاركة في حفظ السلام والدول التي تشارك عادة في هذه العمليات لا تكون طرفا في النزاع ولا يكون لها مصلحة مباشرة فيه.

رابعاً : مقارنة بين عصبة الأمم والأمم المتحدة :

تنطلق المنظمتان من مسلمة أساسية وهي أن نجاح مهام الحفاظ على السلم والامن الدوليين مرتبطة مباشرة ببقاء التوافق الدولي بين القوى الكبرى في كل منظمة، كذلك هناك تشابه في بنية المنظمتين فيما يتعلق بوجود اجهزة رئيسية متشابهة الأدوار والمهام بشكل عام هي الجمعية العامة، المجلس، الأمانة العامة

والمحكمة الدولية وإن اختلفت التسميات فيما يخص الاخيرة.

من جهة أخرى، في الاطار المؤسسي ـ القانوني، ميز ميثاق الأمم المتحدة بشكل واضح، مقارنة مع صك عصبة الأمم بين صلاحيات مجلس الأمن وصاحيات الجمعية العامة حيث أنه في أمور السلم والأمن أعطيت الصلاحيات لمجلس الأمن في حين أن صك عصبة الأمم سمح للجمعية كما سمح للمجلس بالتعاطي في أمور السلم والأمن. ولكن لا بد من الاشارة إلى أنه في الممارسة العملية تعاطت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شؤون الأمن والسلم الدوليين ولو لم يطلب منها مجلس الامن ذلك. وفيما يتعلق بالشؤون غير السياسية ـ الامنية كالاقتصاد والاجتماع وتنظيم الانتداب أعطى صك عصبة الأمم المسؤوليات الرئيسية في هذه الشؤون للمجلس الذي كان يدير ويشرف على الأجهزة واللجان التي تتعاطى بهذه الشؤون. أما ميثاق الأمم المتحدة فلقد حصر اهتمام مجلس الأمن بأمور السلم والأمن الدوليين وترك الشؤون الأخرى ليس للجمعية العامة فحسب إنما أوجد مجلسين متخصصين لذلك هما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية وهو ما لم يكن موجودا في عصبة الأمم. ويعود ذلك أيضا إلى أن كثيراً من المجالات الوظيفية كانت قد تولتها منظمات وأجهزة مختصة نشأت قبل الأمم المتحدة أو معها ثم أدخلت في نظام الأمم المتحدة دون أن تفقد من استقلاليتها.

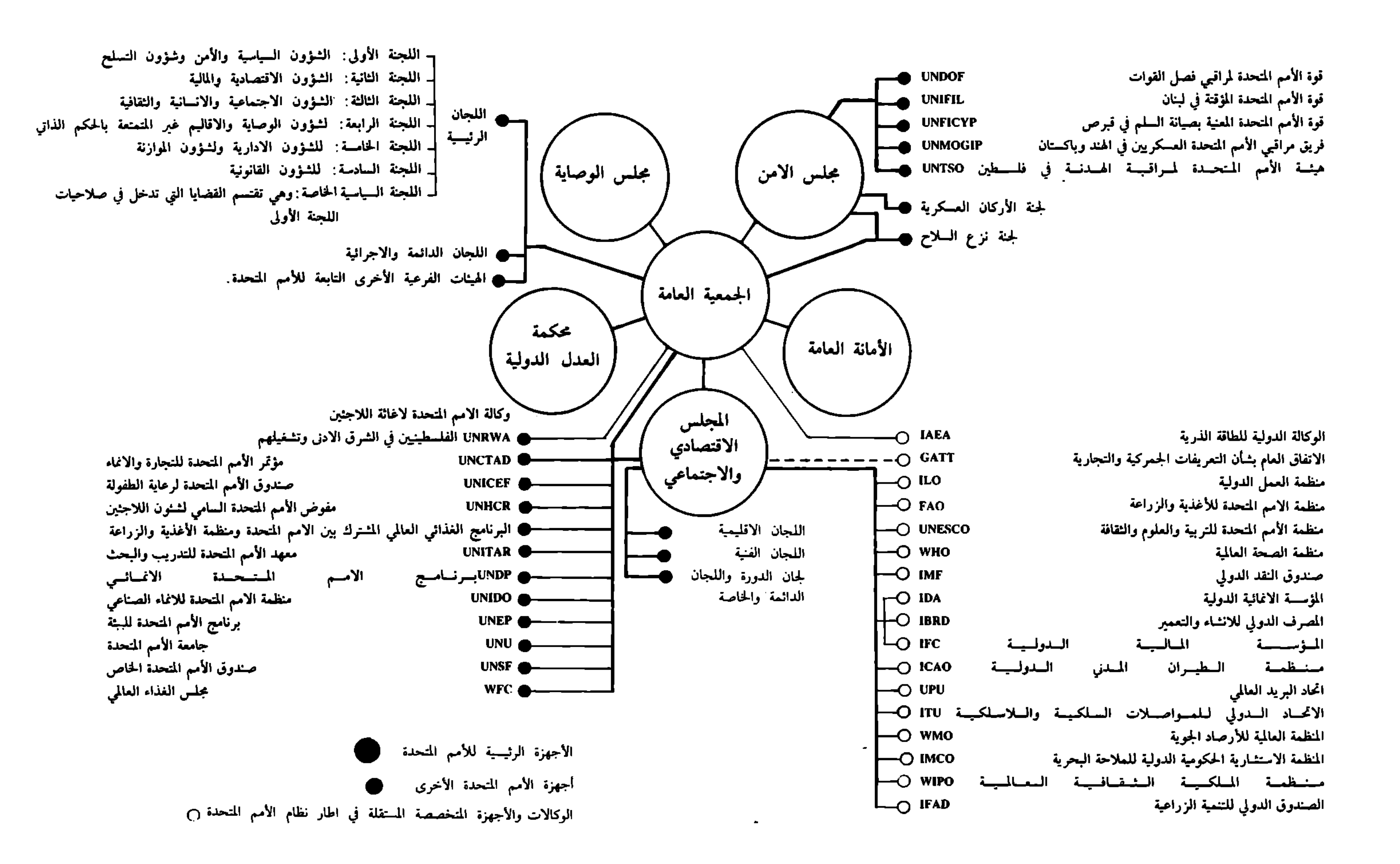
وفيما يتعلق بموضوع الاقتراع كان يكفي لدولة في عصبة الأمم (المجلس والجمعية) أن تعارض مشروع قرار حتى لا يعود هناك إجماع وبالتالي يسقط المشروع. ولكن كانت هناك وسيلتان يلجأ إليهما للتغلب على هذا المبدأ فالدولة التي تمتنع عن التصويت لم تكن تحسب أنها حاضرة وبالتالي لا يتعطل الاجماع. كذلك اعتمدت قاعدة في الدورة الأولى للجمعية، وهي أن كل قرار يعبر عن تمني، والمعروف تحديدا (Veu) يمكن اعتماده بالاكثرية. وقد اتخذ الكثير من القرارات بهذه الصيغة. وأما في الأمم المتحدة فالجمعية العامة تأخذ قراراتها التي هي بمثابة توصيات بالاكثرية (أغلبية الاعضاء الحاضرين) وفي القضايا الهامة بأكثرية الثلثين من الموجودين. وفي مجلس الامن كما أشير سابقا فحق النقض

محصور بالدول دائمة العضوية، وإذا لم يحصل استعمال لهذا الحق فمشروع القرار يعتمد بأكثرية تسع أصوات مقارنة مع عصبة الأمم حيث كان لكل الاعضاء حق النقض مما ساهم في شلل ذلك المجلس.

وفيما يتعلق بالالتزام في تنفيذ قرارات تدخل في باب الامن الجماعي، فإن ميثاق الأمم المتحدة ذهب أبعد من صك عصبة الأمم في التأكيد على الزامية الاجراءات العسكرية والالتزام المسبق في وضع قوات معينة تحت تصرف مجلس الامن.

وحول تركيب مجلس الامن ومجلس عصبة الأمم فهناك تشابه من حيث وجود قوى محورية اساسية وهي الدول دائمة العضوية مع فارق كبير وهو أن ميثاق الأمم المتحدة مأسس التمييز بين الدول عندما حدد بالاسم الدول دائمة العضوية أو التي تملك حق النقض. أما في عصبة الأمم فالوضع يتسم بالغموض والمرونة من حيث أن الصك أشار في مادته الرابعة إلى أن الدول دائمة العضوية هي «القوى الحليفة والقوى المشاركة» دون تسميتها وسمح في الوقت ذاته للجمعية العامة بزيادة عدد الدول دائمة العضوية (مادة ٤ فقرة ٢). أيضا خصص ميثاق الأمم المتحدة دورا للأمين العام من حيث حقه في لفت انتباه مجلس الامن إلى المخاطر التي تهدد الأمن والسلم الدوليين (مادة ٩٩) ولم يكن لهذا الدور ما يشابهه في عصبة الأمم ورأينا لاحقا كيف أن الأمين العام للأمم المتحدة استفاد من الدور المنصوص عليه في الميثاق ليطوره بشكل كبير.

وأخيراً، غني عن القول إن نظام الأمم المتحدة جاء نتيجة استفادته من التجارب التنظيمية السابقة و خاصة تجربة عصبة الأمم، ومن تطور علم المنظمات الدولية أكثر تشعبا وتفصيلا في بنيته ككل وأكثر دقة في تحديده وتوزيعه لمهام ووظائف المنظمة من صك عصبة الأمم، فعلى سبيل المثال جاء ميثاق عصبة الأمم بست وعشرين مادة في حين تضمن تضمن ميثاق الامم المتحدة مائة وإحدى عشرة مادة. فميثاق الأمم المتحدة تضمن مهاما لم تكن موجودة عند عصبة الأمم أو لم تكن ممأسسة. وللدلالة على درجة المأسسة عند كل من



الجمعية العامة
مجلس الامن
مجلس الوصاية
الأمانة العامة
محكمة العدل الدولية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
UNDOF قوة الأمم المتحدة لمراقبي فصل القوات
UNIFIL قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
UNFICYP قوة الأمم المتحدة المعنية بصيانة السلم في قبرص
UNMOGIP فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان
UNTSO هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين
لجنة الأركان العسكرية
لجنة نزع السلاح
اللجان الرئيسية
اللجنة الأولى: الشؤون السياسية والأمن وشؤون التسلح
اللجنة الثانية: الشؤون الاقتصادية والمالية
اللجنة الثالثة: الشؤون الاجتماعية والانسانية والثقافية
اللجنة الرابعة: لشؤون الوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
اللجنة الخامسة: للشؤون الادارية ولشؤون الموازنة
اللجنة السادسة: للشؤون القانونية
اللجنة السياسية الخاصة: وهي تقتسم القضايا التي تدخل في صلاحيات اللجنة الأولى
اللجان الدائمة والاجرائية
الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.
UNRWA وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم
UNCTAD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء
UNICEF صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
UNHCR مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين
البرنامج الغذائي العالمي المشترك بين الامم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة
UNITAR معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
UNDP برنامج الامم المتحدة الانمائي
UNIDO منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي
UNEP برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNU جامعة الأمم المتحدة
UNSF صندوق الأمم المتحدة الخاص
WFC مجلس الغذاء العالمي
اللجان الاقليمية
اللجان الفنية
لجان الدورة واللجان الدائمة والخاصة
IAEA الوكالة الدولية للطاقة الذرية
GATT الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية
ILO منظمة العمل الدولية
FAO منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة
UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
WHO منظمة الصحة العالمية
IMF صندوق النقد الدولي
IDA المؤسسة الانمائية الدولية
IBRD المصرف الدولي للانشاء والتعمير
IFC المؤسسة المالية الدولية
ICAO منظمة الطيران المدني الدولية
UPU اتحاد البريد العالمي
ITU الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
WMO المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
IMCO المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية
WIPO منظمة الملكية الثقافية العالمية
IFAD الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة
أجهزة الأمم المتحدة الأخرى
الوكالات والأجهزة المتخصصة المستقلة في اطار نظام الأمم المتحدة

المنظمتين، نقارن مثلا بين لجنة الخبراء أو لجنة الانتداب الدائمة التي انشأتها عصبة الأمم وكانت ذات صفة استشارية للمجلس في شؤون الانتداب وبين مجلس الوصاية الذي أنشأته الأمم المتحدة للغاية ذاتها.

وفي سياق المقارنة التاريخية، يمكن القول إن نظام «الاتفاق الأوروبي» ومجلس عصبة الأمم، واخيرا مجلس الامن في الأمم المتحدة يمثلون الاطر التنظيمية، مع الفرق في درجات المأسسة، التي تعبر عن دور ومصالح القوى الكبرى حسب كل مرحلة. مقابل ذلك، كان «نظام لاهاي» في مؤتمريه ثم جمعية عصبة الأمم ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة الأطر التنظيمية، مع الفرق في درجة المأسسة، التي عبرت عن دور ومصالح الدول الأخرى.

خامسا: نشأة المنظمات الدولية والاقليمية

تعود نشأة المنظمات الدولية والاقليمية التي مصادر ثلاث، هي:

١ - مبادرة تأتي من دولة أو مجموعة من الدول، مثل انشاء عصبة الأمم، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

٢ - مبادرة تنشأ عن مؤتمر يشكل توصية أو قرار قد يتحول على أساسها المؤتمر إلى منظمة أو ينشأ عنه لاحقا منظمة ومثال على ذلك القرار الذي صدر عن مؤتمر قادة دول الجماعة الاوروبية عام ١٩٧٤ بمأسسة مؤتمرهم حيث صار هناك مجلس لقادة أو رؤساء دول الجماعة الاوروبية يجتمع بشكل دوري وحسب قواعد وإجراءات معروفة. وأيضا على سبيل المثال مأسسة مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤، وتحوله إلى مجلس الغذاء العالمي.

٣ - منظمات اخرى تأخذ مبادرة أو تقوم بدعم وتبني انشاء منظمات فرعية أو منظمات متخصصة مستقلة، وذلك نتيجة قيام مهام ووظائف جديدة بحاجة لاعطائها صفة تنظيمية والأمثلة على ذلك كثيرة في إطار نظام الأمم المتحدة. هناك كثير من المنظمات التي قد تكون ذات أهداف عامة تقوم بإنشاء منظمات أو أجهزة فرعية للقيام بمهام محددة في مجالات متخصصة.

١ ـ تصنيف المنظمات

يمكن تصنيف المنظمات بناء على معايير مختلفة، فإذا اعتمد معيار الانتساب كان هناك منظمات دولية،وهي التي تسمح بالانتساب لكل دولة تتوفر فيها شروط خاصة بالمنظمة ومنظمات اقليمية وهي التي تحدد الانتساب إليها بدول تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة. وإذا اعتمد معيار أهداف المنظمة كان هناك منظمات ذات أهداف متعددة (سياسية ـ أمنية ـ اقتصادية) ومنظمات ذات هدف معين (اقتصادي، تقني مثلا).

وباعتماد مقياس كيفية القيام بوظائفها، يكون هناك فئتان عامتان من المنظمات: الفئة الأولى هي منظمات المنتدى التي هي بمثابة إطار سياسي للتفاوض بين الدول واتخاذ القرارات في كافة الشؤون. والفئة الثانية هي منظمات الخدمات الخاصة أو التي تقوم بتنفيذ مهام محددة ومعيار الانتماء إلى الفئة الثانية هو الطرف الذي يقدم الخدمات. فإذا كانت الدول تقوم بذلك تصبح المنظمة من نوع الفئة الأولى. ومطلوب حتى تكون المنظمة من الفئة الثانية أن تقوم هي ذاتها بتنفيذ المهمة في كافة مراحلها ودون اشتراك الدول.

ومن أكثر التصنيفات شيوعا التصنيف التقليدي الذي يقسم المنظمات الى ثلاث فئات، هي:

أ ـ المنظمات الدولية الحكومية: وهي تلك التي تتوفر فيها الشروط الثلاث التالية حسب الكتاب السنوي للمنظمات الدولية:

- وجود اتفاقية رسمية بين حكومات
- وجود ثلاث دول على أقل تقدير، أطراف في هذه الاتفاقية.
- وجود أمانة عامة دائمة تقوم بوظائف ومهام محددة.

وينتقد البعض البند الثاني في التصديق حيث يعتبر أن وجود دولتين كاف لانشاء منظمة تكون ثنائية ويقولون مثلاً انه لو انسحب عدد من الأعضاء من منظمة معينة وبقي هناك اثنان فهل تسقط صفة المنظمة عنها.

(ب) المنظمات الدولية غير الحكومية : وهي حسب تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ١٩٥٠ كما يلي : كل منظمة دولية لم تنشأ باتفاق بين حكومات تعتبر منظمة غير حكومية ويضم هذا التصنيف حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمات التي تقبل اعضاء تسميهم حكوماتهم بشرط أن لا تتداخل هذه العضوية مع حرية التعبير في المنظمة . بالمقابل يمكن أيضاً أن تكون هناك منظمات دولية حكومية تنشأ باتفاقية بين الحكومات وذلك بغض النظر عن طبيعة الاعضاء في المنظمة التي قد تضم اعضاء غير حكوميين .

(ج) الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات التي تعمل عبر الدول (Transnatinal) وهنا ايضاً لا يوجد تعريف دقيق لهذا النوع من المنظمات بالرغم من وجود عدة مئات من الشركات القوية والضخمة والتي لها وجود مباشر أو عبر فروع في دول عديدة . وقد يكون لها نفوذ سياسي اقوى من الدول احياناً . وقد تكون هذه الشركات كما تدل تسميتها ذات جنسيات متعددة أي أن اصحابها من عدة دول أو قد يكون اصحابها من دولة واحدة ولها فروع في دول عديدة .

لا تتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بشخصية مستقلة في القانون الدولي، انما تكتسب هذه المنظمات نوعاً من الشخصية القانونية إلى حد ما عندما تعترف بها الأمم المتحدة وتتعامل معها ضمن المادة ٧١ من الميثاق . ولا بد من الاشارة إلى أنه إذا اعترفت هيئة فرعية من الأمم المتحدة باحدى المنظمات غير الحكومية فلا يلزم ذلك الاعتراف الهيئات أو الاجهزة الاخرى في الأمم المتحدة . كذلك فيما يتعلق بالشركات أو المؤسسات المتعددة الجنسيات فهذه أيضاً لا تتمتع بأي وجود كشخصية مستقلة في القانون الدولي .

من جهة اخرى قدم انتوني تيداج (Tudge) عدة تصنيفات للمنظمات بناء على معايير مختلفة من اهمها كان التصنيف التقليدي الذي ذكر سابقاً ، كذلك قدم تصنيفاً يقوم على الخصائص البنيوية للمنظمة ويضم هذا التصنيف ما يلي :

١ ـ **المنظمات الهجينة** وتتميز هذه المجموعة بأنها قد تشمل الأنواع الثلاث

من المنظمات الواردة في التقسيم التقليدي .

ـ الشركات الدولية الحكومية التي يكون حافزها الربح والتي تنشأ باتفاقية دولية وتضم هذه المجموعة بعض المؤسسات المالية الدولية كمصرف التنمية الاسيوي .

ـ الشركات الدولية التي يكون حافزها الربح والتي قد تشترك حكومات في حمل اسهمها إلى جانب منظمات دولية حكومية مالية ، مثلاً شركة التنمية الاندية (Andean) وقد تشارك مؤسسات غير حكومية في هذه الاجهزة .

ـ شركات متعددة الجنسيات تشارك فيها حكومة أو حكومات كشركة فيات أو شركة البرتيش نيتروليوم (BP) .

احزاب سياسية : التي يكون لها بالطبيعة علاقة خاصة باحدى الحكومات ولكنها مرتبطة بعضها ببعض في اطار منظمات غير حكومية منها مثلاً الاشتراكية الدولية والاتحاد الأوروبي للديمقراطية المسيحية .

ـ اجهزة دولية غير حكومية لها وضع خاص مميز في القانون الدولي وهي قليلة منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعترف بها في اتفاقيتي جنيف لعامي ١٩٢٩ و١٩٤٩ .

٢ ـ **المنظمات التابعة** وتضم هذه المجموعة منظمات تابعة بشكل أو بأخر لمنظمات اخرى بحيث انه في حال الغاء المنظمة الاخيرة لا يعود هناك مبرر لوجود المنظمة التابعة ، وتضم هذه المجموعات مثلاً :

أ ـ منظمات الدعم وتنشأ هذه بهدف زيادة الدعم الشعبي مثلاً لمنظمات أخرى وتحسيس الرأي العام بأهمية المنظمة التي تعمل لدعمها ونشير في هذا السياق إلى الفدرالية العالمية لجمعيات الأمم المتحدة .

ب ـ الاجهزة الاستشارية وهي منظمات غير حكومية تهدف إلى التنسيق والتشاور مع الاجهزة الدولية الحكومية كمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات الوضع الاستشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

- جماعات الضغط وتهدف هذه إلى التعبير عن مصالح معينة ودعمها لدى منظمة دولية. ومثال على ذلك اتحاد جمعيات الاعلان في الجماعة الأوروبية .

ج - المنظمات ذات الصفة شبه المستقلة .

تتمتع المنظمات من هذا النوع ببعض الاستقلالية بالرغم من ارتباطها الوثيق بمنظمة دولية حكومية، وهي تتشابه مع بعض المنظمات الدولية الحكومية ومثال على ذلك مجلس الغذاء العالمي .

د - المنظمات ذات العلاقة الخاصة بزعامة معينة .

وتتمتع المنظمة التي تتبعها المنظمات من هذا النوع بدرجة كبيرة من الاشراف والسيطرة على بنية وسلوكية هذه المنظمات ويكون ذلك عادة بسبب وجود ولاء كبير للمنظمة الأم لاسباب سياسية أو عقائدية، ومن هذه جمعية الكومنولث الملكية ، كاريتاس الدولية ، جيش الخلاص ، جمعية فرسان مالطا .

هـ - اجهزة وجمعيات فرعية (اقليمية) قد تنشأ بشكل مستقل وتنضم إلى الجمعية الدولية الأم أو قد تنشئها هذه الأخيرة احياناً. ومثال على ذلك الكونفدرالية الاسيوية لكرة القدم والفدرالية الافريقية لكرة الطاولة .

و- جمعيات وظيفية، وهي تتشابه مع ما جاء في البند السابق من حيث نشأتها واهتمامها بموضوع وحيد ولكنها بالمقابل لا تقوم على أساس اقليمي جغرافي كالجمعية الدولية للبيولوجيا التنموية .

ز - جمعيات ذات عضوية مختلطة قد تضم منظمات حكومية ، غير حكومية ، وشركات تجارية دولية أو وطنية وقد تضم أيضاً افراداً مثل المؤسسة الدولية للعلوم الادارية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية .

حـ - منظمات ذات حد ادنى من التنظيم المؤسسي وتتسم بالتالي بدرجة عالية من المرونة التنظيمية، والعملية كنادي روما وجامعة الأمم المتحدة .

وصنف انتوني دجادج أيضاً المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية حسب طبيعة وظيفتها الأساسية التي قد تظهر احياناً في اسم المنظمة ، وهذه بعض الامثلة على الفئات التي تندرج ضمن هذا التصنيف .

أ ـ الاتفاقية : منظمة اتفاقية وارسو ، منظمة اتفاقية الحلف الاطلسي ، منظمة اتفاقية جنوب شرق آسيا .

ب ـ التحكيم : المحكمة الدائمة للتحكيم ، المركز الدولي لتسوية خلافات الاستثمار .

ج ـ التفاوض : مجموعة الـ ٧٧ ، مجموعة العشرة التي تضم الدول الغربية الاكثر تقدماً .

د ـ المقاصة : الاتحاد الاسيوي للمقاصة ، مصرف التسويات الدولية .

٢ ـ المنظمات الاقليمية :

خلال التخطيط الذي كان يجري وقت الحرب بين قادة الدول الحليفة لكيفية تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب ، كان ونستون تشرشل يشدد دائماً على ضرورة اقامة منظمات أو مجالس اقليمية بزعامة القوى الكبرى . وكان يرى أن ذلك افضل وسيلة لحفظ الأمن والاستقرار الدوليين ، وكما ذكر سابقاً كان الاتحاد السوفياتي قريباً من الموقف البريطاني في هذا الشأن . أما في الولايات المتحدة فكان هناك اتجاهان اولهما يلتقي مع الاتجاه الاقليمي إذا صح التعبير ، وثانيهما بقيادة وزير الخارجية حينذاك كورديل هل (Hull) يتخوفون من اقامة نظام دولي على اساس مجالس اقليمية الذي قد يعيد لعبة ميزان القوى كما كانت قبل الحرب مع كل ما تحمله من مخاطر على الاستقرار ، ونجح هذا الاتجاه في مؤتمر موسكو الذي عقد في تشرين أول/عام ١٩٤٣ في اصدار توصية عن المؤتمر تدعو لإقامة تنظيم دولي بعد الحرب على أساس عالمي وليس اقليمي .

ولكن اصحاب التيار الاقليمي عادوا واستطاعوا انتزاع الاعتراف بحق إقامة التنظيم الإقليمي من مقترحات دمبرتون اوكسر في خريف ١٩٤٤ . ولئن

جاء ذلك بشكل محدود إلا أن المقترحات تضمنت عدم جواز استبعاد وجود تنظيمات اقليمية تتعاطى بأمور الأمن والسلم بشرط أن تكون اهدافها منسجمة مع اهداف ومبادىء المنظمة الدولية . إذن كان هناك قبول مشروط بفكرة التنظيم الاقليمي . من جهة اخرى اجرت دول امريكا اللاتينية ، في المؤتمر الذي عقد في مكسيكو في اذار ١٩٤٥ لبحث قضايا الحرب والسلم على التأكيد على دور المنظمات الاقليمية في اطار مشروع ميثاق الأمم المتحدة . وتحديداً كانت هناك دعوة لدعم وتقوية التعاون الاقليمي الامريكي . إذن، عكس ميثاق الأمم المتحدة التنافس بين الاتجاهين العالمي والاقليمي . وجاء الميثاق متقدماً عما تضمنته مقترحات دمبرتون اوكسر فيما يخص دور المنظمات الاقليمية ، إذا اكد على دورها وعلى تشجيع ورعاية ذلك الدور وأولويته في التعاطي مع الخلافات التي تنشأ بين الدول الاقليمية الاعضاء في الأمم المتحدة . وقد اشار الميثاق في مواده ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، إلى الدور الذي اولاه للمنظمات الاقليمية في أمور حفظ الأمن وحل المنازعات بالوسائل السلمية . ولكن مجلس الأمن أبقى لذاته حق النظر في أي نزاع يهدد الأمن والسلم ولو كانت المنظمة الاقليمية المعنية مباشرة تنظر به، ويظهر ذلك في المواد (٥٢ فقرة ٤ ، وكذلك ٣٤ ، و٣٥) .

هناك اختلاف بين اهل الاختصاص حول مفهوم المنظمة الاقليمية . فالاكثرية تعتبر ان الانتماء إلى منطقة واحدة واتسام الدول بالجوار الجغرافي هما شرطان مطلقان لتعريف المنظمة الاقليمية، وبالتالي فإذا وجدت منظمات تفي بهذين الشرطين ولكن تسمح أيضاً بالانضمام لبعض الدول الأخرى من غير المنظمة الجغرافية؛ فيمكن عندئذ اعتبارها من المنظمات شبه الاقليمية بسبب ضمها لدول لا تتسم كلها بعامل الجوار الجغرافي . يقابل ذلك اقلية من أهل الاختصاص تعتبر أن كل منظمة لا تكون شروط العضوية فيها مفتوحة بشكل عام لكل الدول فهي بالتالي منظمة اقليمية ولو ضمت دول من مناطق مختلفة . فحسب هذا التعريف مثلاً تصبح حركة عدم الانحياز منظمة اقليمية . إلى جانب هذا الاختلاف هناك اختلاف آخر حول تعريف المنطقة التي يفترض أن تمثلها المنظمة الاقليمية ، ولئن كان من السهل تعريف دول « قلب » المنطقة

جغرافياً وسياسياً إلّا أنه من الصعب أحياناً تحديد دولة «الهامش» في المنطقة؛ خاصة وأنه تاريخياً كان هناك تعريفات عديدة لبعض المناطق . كان يجري ضم بعض دول « الهامش » أو اخراجها من منطقة « نظرياً » لأسباب سياسية واستراتيجية . فمثلاً الشرق الأوسط يضم عند البعض تركيا وايران وعند البعض الآخر لا يشمل هاتين الدولتين . إذن، في بعض الحالات لا يوجد حد تعريف علمي لكل المناطق. وقد يكون التعريف سياسياً أكثر مما هو موضوعياً، وفي حالات أخرى يكون التعريف أدق من حيث أنه يعنى بمنطقة جغرافية لها خصائصها التاريخية ـ الحضارية التي تميزها عن جوارها كالمنطقة العربية مثلاً .

٣ ـ تقسيم المنظمات الاقليمية :

تقسم المنظمات الدولية الاقليمية إلى ثلاث مجموعات رئيسية على أساس توجه المنظمة الأولى أو طبيعة دورها الرئيسي . ومن المفيد التأكيد أن التقسيم ليس مطلقاً بمعنى أن بعض المنظمات التي تنتمي إلى احدى المجموعات قد تقوم بوظائف أو أدوار ثانوية تجاه وظيفتها الأولية تضعها في خانة مجموعة أخرى . أو قد يتطور دورها وتوجهها مع الوقت أو نتيجة متغيرات في بيئتها الخارجية أو الداخلية بحيث يمتد هذا الدور ليشمل وظائف أخرى . ويبقى الهدف الرئيسي من هذا التقسيم تقديم مدخل عملي لدراسة المنظمات الاقليمية بشكل مقارن .
تقسم إذن، هذه المنظمات إلى ثلاث مجموعات ، هي :

١ ـ المنظمات السياسية العامة، ويشمل دورها وتوجهها الاساسي ترسيخ التعاون بين الدول الاعضاء وحل نزاعاتهم وخلافاتهم في الاطار المؤسسي الاقليمي وتقديم الدعم للقضايا والاهتمامات المشتركة للدول الاعضاء في المحيط الخارجي . إلى جانب عامل القرب الجغرافي ، تقوم هذه المنظمات على مبدأ الانتماء إلى منطقة جغرافية حضارية ، مثلاً منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية ، أو على مبدأ تماثل التوجه السياسي العام للدول الاعضاء مثلاً مجموعة دول جنوب شرق أسيا أو قد تقوم هذه المنظمات على قاعدة التعاضد السوسيولوجي التي تشكل أصلب ركيزة لتكوين المنظمات ويبرز العامل القومي

كأهم انواع التعاضد السوسيولوجي، والتي على أساسه قامت جامعة الدول العربية .

ب ـ المنظمات ذات الاتجاه الامني ـ العسكري وتقوم على مبدأ الأمن الجماعي حيث يكون دورها الاساسي تقديم الحماية والضمانة الامنية من دفاعية وردعية لاعضائها كدول وكمجموعة والشرط الاساسي للعضوية هو تماثل الاتجاه السياسي العام وخير مثال على ذلك منظمة حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي وحلف الانزوس (Anzus) .

ج ـ المنظمات الوظيفية وتهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الاعضاء في الحقول الاقتصادية عامة ويلعب عامل تماثل السياسات الاقتصادية بين الاعضاء دوراً كبيراً في تسهيل مهام هذه المنظمات كالجماعة الأوروبية والمجموعة الاندية والكوميكون .

٤ ـ وظائف المنظمات الاقليمية

تنشأ للمنظمة الاقليمية نتيجة نشاطها ونتيجة تفاعل الدول معها وظائف هامة ، كل منها قد يكون مفيد أكثر من غيره لدولة معينة أو مجموعة دول بشكل عام أو في مرحلة معينة، وأهم هذه الأدوار ما يلي :

أ ـ اعطاء الشرعية الاقليمية لمواقف وسياسات معينة في الاطار الدولي أو في الاطار الاقليمي، فقد يكون لمحور في المنظمة أو لدولة بحيث يصار وكأنه سياسة أو موقف المنظمة مما يدعم موقف أو سياسة تلك الدولة أو المحور .

ب ـ تكريس الزعامة الاقليمية لدولة معينة فالدولة التي تنجح في أن تقود تياراً قوياً داخل المنظمة أو تنجح في قيادة المنظمة عبر لعبة التحالفات ومستوى الامكانات التي تضعه في خدمة تلك السياسة تستطيع أن تكرس ذاتها الطرف الأقوى في الدبلوماسية المتعددة الاطراف في المنظمة، وبالتالي تستطيع توظيف ذلك في سياستها الدولية .

ج ـ المنتدى : تساهم الدبلوماسية البرلمانية أو الدبلوماسية المتعددة

الاطراف في تسهيل الاتصالات بين مختلف الاطراف بغية التنسيق والتشاور، في حالات النزاع، وغياب الاتصال المباشر، تقدم الاطار للاتصال غير المباشر أو الجانبي . تساهم دبلوماسية المنتدى اذن في حل كثير من المشاكل واستيعاب مشاكل أخرى .

د ـ اعطاء شعور بالأمن للدول الصغيرة أو الضعيفة في المنظمة تجاه دول داخل او خارج المنظمة . فالمنظمة الاقليمية تستطيع أن تلعب دور الموازن سياسياً ودبلوماسياً واحياناً عسكرياً لردع دولة من الاعتداء على دولة اخرى .

هـ ـ ابراز الشخصية المميزة والدور الهام على المستوى الدولي للهوية التي تمثلها المنظمة . ولا تستطيع دولة واحدة أن تقوم بذلك بسبب القدرات وبسبب غياب الطابع الشمولي والوزن الذي تقدمه المنظمة لتلك الهوية .

و ـ دبلوماسية وقائية أو حفظ السلم والاستقرار الاقليمي . ويكون ذلك بالتحرك لمنع قيام نزاع بين دولتين عضويين أو محاولة احتواء نزاع ومنعه من التفاقم، وذلك باللجوء إلى كافة انواع التسويات السياسية عبر التوسط أو التحكيم أو ابقاء قناة الاتصال مفتوحة بين المتنازعين أو الضغط الجماعي على الطرف المعتدي بحيث يصبح موقفه مكلف دبلوماسياً وسياسياً فيضطر إلى ايقاف عدوانه .

ز ـ رسم حدود النفوذ لقوة عظمى : تقوم بعض المنظمات الاقليمية وخاصة تلك التي تضم بين اعضائها قوة عظمى برسم حدود منطقة النفوذ المطلق للقوة العظمى بحيث تشكل باعضائها مجالاً سياسياً مقفلاً امام القوة العظمى الاخرى (منظمة الدول الامريكية ، حلف وارسو) . وتقوم أيضاً بدور هام في بناء النزاعات الاقليمية خارج اطار الأمم المتحدة . إذن، تعمل القوة العظمى على محاولة احتواء النزاعات بين حلفائها في اطار هذه المنظمات لمنع القوة الاخرى من الافادة من التناقضات القائمة والتدخل بواسطة مجلس الأمن . فمثلاً حاولت الولايات المتحدة دائماً ابقاء الخلاف التركي اليوناني في

اطار الحلف الاطلسي وكانت تضغط دائماً على كل من الطرفين حتى لا ينقله إلى الأمم المتحدة .

- تحمل مسؤوليات واعباء لا تستطيع عادة الدولة العضو تحملها بمفردها أو قد لا تكون متعلقة بدولة واحدة . وهذه من اهم المهام التي تقدمها المنظمات الوظيفية لاعضائها في مجالات محددة كالمعونات الفنية والاستشارية والمالية والاقتصادية للدولة العضو . وأيضاً قد تكون قناة لايصال المساعدة المختلفة إلى الدولة المحتاجة دون أن تدخل هذه المساعدات في لعبة النفوذ السياسي بين الدول كما في الحال عادة عندما تأتي المساعدات من دولة إلى أخرى وتفضل الدولة المحتاجة المساعدات المتعددة الاطراف لاسباب عدة منها الحفاظ على هيبتها الوطنية وتلافي ربط المساعدة بهوية سياسية أو ثمن سياسي اذ ان المساعدات بواسطة المنظمات الاقليمية تبقى محايدة سياسياً مقارنة مع المساعدات المسيسة ، ولو بدرجات ، التي تقوم بين دولة وأخرى .

٥ - تطور مهام وادوار المنظمات الدولية والاقليمية :

من السمات الهامة للمنظمات، تطور مهامها وادوارها خلال الممارسة ونتيجة تفاعلها مع بيئتها واضطرارها للتكيف مع هذه البيئة . فبغض النظر عما ينص عليه الميثاق أو القانون الاساسي للمنظمة والذي يعكس تصور المؤسسين للدور الذي يفترض أن تؤديه ، فقد تطور المنظمة مهامها وادوارها اكثر مما كان منصوصاً عليه في قوانينها الاساسية أو ضمن ما خططه المؤسسون لها ويحصل ذلك التطور نتيجة عوامل عديدة :

- التغيير في مصالح وتوجهات الدول وبالتالي تصورهم لدور المنظمة الذي قد ينتج عن تغيير في هذه الدول أو تغيير في علاقاتها مع بعضها البعض . وقد يؤدي ذلك بالدول الاعضاء إلى دفع المنظمة للاهتمام بمجالات تهم مصالحهم، وإن لم تكن قائمة من قبل .

- قيام مستجدات هامة في بيئة المنظمة الدولية او الداخلية تفرض على المنظمة اما التعامل معها أو فقدان دورها واهميتها بالنسبة للدول الاعضاء .

- طموحات وحوافز جهاز المنظمة الذي قد يتحرك بمصلحة ذاتية أو مبدئية (نظرة وفهم جديد لدور المنظمة) لاتخاذ المبادرة في انشاء مهام وادوار جديدة .

يصبح للمنظمة بعد انشائها ديناميتها الخاصة بها التي تظهر عبر تفاعلها مع بيئتها .

وقد يحدث التغيير في زيادة عدد مهام المنظمة أو في تغيير مهامها وطبيعة عملها . تأخذ الأدوار والمهام الجديدة شكلين فهي قد تقنن في البنية المؤسسية للمنظمة عبر انشاء ادارات جديدة أو عبر انشاء منظمات أو اجهزة فرعية متخصصة لتنفيذ المهام الجديدة والامثلة على ذلك كثيرة خاصة في اطار الأمم المتحدة . وتأتي اهمية تقنين المهام والأدوار الجديدة في إعطائها الشرعية البنيوية التي تمنحها قوة الاستمرارية. وقد تستمد المهام الجديدة وجودها من الممارسة المتكررة فيعطيها ذلك قوة عرفية، ولكنها في أي حال تبقى إلى حد كبير رهينة للموازين المتغيرة داخل المنظمة، والتي إن جاءت في غير مصلحتها فلا بد أن تنهيها أو تضعفها .

وتقدم منظمة الدول الأمريكية ومجموعة دول جنوبي شرقي آسيا خير أمثلة على نمو المهام والأدوار بالممارسة ثم تقنين معظمها . فالمتغيرات الدولية في الستينات وانتشار الاتجاهات والاهتمامات التنموية التي تفرض أشكالاً من التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي وتبلور الاهتمام بقضايا حقوق الانسان كل ذلك كان وراء تعديل ميثاق المنظمة عام ١٩٦٧ . فجاء الميثاق الجديد اكثر تجاوباً مع تطلعات الدول الأعضاء والرأي العام الاقليمي . وركز الميثاق على قضايا التعاون والتنسيق الاقتصادي وشؤون التنمية واستحدث جهازين جديدين، هما لجنة حقوق الانسان، ولجنة الشؤون القضائية والقانونية .

ووجدت الدول الخمس الأعضاء في مجموعة دول جنوبي شرقي آسيا أن الإطار التنظيمي العام والمتواضع التي انشأته عام ١٩٦٧ ليس قادراً على التعاطي مع المتغيرات الدولية المتمثلة بالأزمة الاقتصادية التي واجهت هذه الدول في مطلع السبعينات وتصعيد النزاع في كمبوديا والتوتر العام في المنطقة ؛ فاكتسبت ضرورة التعاون التنظيمي أهمية كبرى وترتب على ذلك أن تغير مفهوم هذه

الدول لمهام ودور منظمتهم . فتم إنشاء سكرتارية عامة دائمة . وتم تطويق التعاون التنظيمي بنيوياً من أجل إقامة قنوات للتشاور وتنسيق المواقف بشكل مستمر . وأخذت أهداف المجموعة تتجه نحو التكامل الاقتصادي بشكل عام ، واقامة اتفاقات اقتصادية ثنائية ـ مثال على ذلك الاتفاقية مع الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٠ ـ ثم توحيد السياسة الخارجية تجاه « النقاط الساخنة » في بيئتهم الخارجية .

وفي اطار الجماعة الأوروبية كان من أبرز التطورات عام ١٩٧٩ استبدال انتخاب البرلمان الأوروبي من البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء بانتخابات مباشرة من جانب مواطني دول الجماعة . ومن الأدوار والمهام التي نشأت بالممارسة برزت السياسة الخارجية من سياسية واقتصادية وتمثلت في التحرك والمبادرات السياسية وفي الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الدولي .

وشهدت جامعة الدول العربية إنشاء مهام وأدوار جديدة بعضها قنن وبعضها الآخر لم يقنن . فلقد تم مثلاً استحداث بعض البنى التنظيمية والهياكل. كان أول هذه البنى اللجنة السياسية الدائمة التي أنشئت عام ١٩٤٦، ثم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي نتج عنها قيام مجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي . وكان ذلك محاولة لإرساء مفهوم الأمن القومي الجماعي على قاعدة تنظيمية . وتمثل القمة العربية أهم أشكال التطور الذي نشأ في إطار الجامعة وخاصة بعد القرار الذي اتخذ في قمة بغداد عام ١٩٧٨، وأعيد تأكيده في قمة تونس عام ١٩٧٩ حول عقد القمة بشكل دوري سنوياً مما يعطيها قوة الاستمرارية كأعلى إطار تقريري للعمل العربي المشترك . وشهدت الجامعة إنشاء عدد من المجالس والأجهزة المتخصصة .

ونشأت في إطار الجامعة وعبر الممارسة مهام وأدوار أصبحت تمثل أنماطاً في سلوكية المنظمة نتيجة استمراريتها . وتظهر تحديداً في الدور السياسي للأمين العام في التوسط والتوفيق بين الأطراف العربية وتنسيق المواقف لاستباق تفجر نزاع أو استيعاب تصعيد في نزاع . وتطور أيضاً دور الأمين العام في قفزة نوعية في مجال الاتصالات الدبلوماسية الدولية التي يجريها باسم جامعة الدول العربية .

سادساً : عوامل التأثير في المنظمات الدولية والاقليمية

يمكن ادراج العوامل التي تحدد بشكل كبير سلوكية وأنشطة المنظمات، فيما يلي :

١ ـ البيئة الخارجية للمنظمة :

يكون شكل النظام الدولي القائم (ثنائية قطبية حادة ، ثنائية تطبيق مرنة ، تعدد الأقطاب) وسماته الرئيسية (كأنواع أو طبيعة النزاعات والتحالفات ومستوى الامكانات) عاملاً أساسياً في التأثير في أنشطة المنظمات . ففي ظل الاستقطاب الدولي الحاد والحرب الباردة يكثر الضغط من قبل القوتين العظيمتين على المنظمات الدولية والاقليمية لتحويلها إلى أداة في الصراع أو منتدى للمواجهة الدبلوماسية مما يعطل أو يحتوي أي دور مستقل يمكن أن تقوم به المنظمة الدولية . ويلعب موقع المنظمة في المعادلة الجيوستراتيجية للقوتين العظميين وعلاقة هاتين الأخيرتين بها دوراً كبيراً وأساسياً في تحديد حجم تأثير النظام الدولي على دور المنظمة . فلقد ساهم مثل مناخ الانفراج الدولي الذي بدأ يتكون بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٢ في بلورة الشخصية السياسية المستقلة للجماعة الأوروبية في أنشطتها الخارجية . وتجدر الإشارة إلى أن أحد عوامل فشل الاتجاه الأوروبي الاستقلالي سابقاً ، يوم حمل الرئيس الفرنسي ديغول لواءه في مطلع الستينات ، أوضاع الاستقطاب الدولي الثنائي حتى قيل أن ديغول كان ديغولياً قبل أوانه . وقد يكون للاستقطاب الحاد تأثيرين متناقضين على المنظمات الاقليمية والدولية التي لا ترتبط بإحدى القوتين العظميين، فقديشكل ذلك الاستقطاب دافعاً للمنظمة لكي تنشط سياسياً بالتعاون مع منظمات أخرى في محاولة البقاء خارج إطار المواجهة والاستقطاب بين القوتين العظميين. وخير مثال على ما سبق ذكره نشر فكرة الحياد الايجابي وحركة عدم الانحياز . وكانت جامعة الدول العربية قد لعبت قبل ذلك دوراً بارزاً في إطار المجموعة الافريقية الآسيوية التي عقدت اجتماعاتها في كانون الثاني عام ١٩٤٩ في نيودلهي . وساهمت الجامعة في تطوير سياسة أفرو آسيوية في الأمم المتحدة . وبعدها تم عقد مؤتمر في إطار الجامعة في كانون الأول عام ١٩٥٥ للمجموعة الأفرو

الآسيوية أيضاً. وقد يؤدي الاستقطاب الحاد إلى اختراق إحدى القوتين العظميين أو الاثنين معاً للمنظمة عبر اجتذاب بعض الدول الأعضاء فيها إلى التحالف معهما . وبالتالي يخلف علاقات تمحور بين الدول الأعضاء في المنظمة . وينقل الاستقطاب والمواجهة بين القوتين العظميين من المستوى الدولي إلى المستوى الاقليمي بواسطة دول صديقة وحليفة . . ويؤدي بالتالي إلى شل المنظمة الاقليمية وإضعافها في مجالات عديدة . ويحدث التأثير من قبل قوة عظمى أيضاً في أنشطة المنظمات الاقليمية إما بواسطة تحالف الدولة العظمى مع منظمة اقليمية وقيام علاقات وثيقة بين الطرفين كما هي الحال بين الولايات المتحدة ومجموعة دول جنوب شرقي آسيا ، أو بواسطة ارتباط قوة عظمى أيضاً مع قوة اقليمية في المنظمة الاقليمية بعلاقات مميزة بحيث تشكل سياسة القوة العظمى عاملاً أساسياً « داخلياً » بواسطة الدولة الحليفة في أنشطة المنظمة الاقليمية ، أو أن الدولة الاقليمية قد تمارس نوعاً من (الفيتو) على كل نشاط محتمل في منظمتها قد يكون ذا اتجاه متصادم مع القوة العظمى حليفتها .

من العوامل الهامة أيضاً التي تؤثر في أنشطة المنظمة وجود خطر خارجي يشكل تهديداً مباشراً لمصالح دول المنظمة . وقد يكون ذلك الخطر بمثابة حدوث أزمة أو نشوء وضع غير مستقر في محيط المنظمة له انعكاسات سلبية لاحقة على دولها . ويظهر في هذا السياق كيف أن الخطر النفطي العربي بعد حرب ١٩٧٣ ساهم في دفع الجماعة الأوروبية نحو تكوين سياسة خارجية للمنظمة تجاه الشرق الأوسط . وتمثلت في بدء الاتصالات فيما صار لاحقاً الحوار العربي الأوروبي وكيف أن تصاعد النزاع في كمبوديا وإمكانية حصول مواجهات دائمة بين فيتنام والصين الشعبية تخلق وضعاً اقليمياً متفجراً وغير مستقر وتشكل بالتالي خطراً على مجموعة دول جنوب شرقي آسيا قد دفع بهذه المنظمة إلى التحرك السياسي على الصعيدين الاقليمي والدولي لإيجاد حل للنزاع الكمبودي .

٢ ـ البيئة الداخلية للمنظمة

يبرز في هذا الإطار أولاً عامل المسافة السياسية التي تفصل بين الدول الأعضاء والتي قد تتراوح بين التطابق والتشابه من جهة وبين التباعد والتنافر من

جهة أخرى في المصالح والاتجاهات. وتظهر شبكة العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء في المنظمة نقاط ومجالات التوافق ونقاط ومجالات النزاع وبالتالي إمكانية قيام إجماع فاعل يشكل أرضية صلبة لنشاط المنظمة .

صحيح أن عاملي التشابه بين مختلف النظم السياسية ـ الاقتصادية للدول الأعضاء والتماثل في المواقف والاتجاهات العامة لسياسة هذه الدول مهمان في ما يخص المنظمة ـ الأم الاقليمية ومثال على ذلك الجماعة الأوروبية ، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا للعامل الثاني ، ولكنهما لا يشكلان مانعاً يحول غيابهما مثلاً دون تطوير سياسة خارجية للمنظمة الاقليمية وإن كان وجودهما يسهل ذلك . إن تماثل موقع الدول في النظام الدولي ، دول العالم الثالث أو عدم الانحياز أو الدول الأكثر تقدماً أو دول الحلف الغربي مثلاً ، وتماثل الأوضاع البنيوية المجتمعية ، مثلاً دول في طور النمو أو دول نامية لها مصلحة كبيرة في التخفيف من انكشافها الاقتصادي للخارج وبالتالي السياسي ، يساعدان المنظمة في أنشطتها إن كان على المستوى الدولي أو المستوى الاقليمي .

من القضايا المؤثرة أيضاً في البيئة الداخلية تلك المتعلقة بعوامل المشروعية في الإطار الاقليمي العام للمنظمة وللدول الأعضاء . فهذه العوامل في أضعف الحالات تشكل ضوابط سياسة على الدول الأعضاء لا يمكنها الخروج منها دون الوقوع في مخاطر النبذ السياسي من بقية المجموعة . وفي حالات ألاخرى تشكل عوامل المشروعية حافزاً للتحالف وتنسيق المواقف بين الدول وبالتالي تخلق وضعاً إيجابياً لقيام المنظمة بسياستها مهما بلغت حدة الخلافات والتناقضات القائمة بين الدول الأعضاء . فمناهضة التمييز العنصري ومعاداة جنوب افريقيا وعدم المساس بالحدود القائمة تشكل جميعاً عوامل مشروعية في النظام الاقليمي الافريقي بمنظمته ودوله ويساهم ذلك في إعطاء المنظمة المادة الضرورية لإنشاء سياسة خارجية . وتشكل العروبة بمختلف مضامينها « وقضية فلسطين » عوامل مشروعيات في الإطار العربي. وفي هذا السياق يمكن النظر إلى إنشاء الرئيس السادات لجامعة الشعوب العربية والإسلامية كمحاولة فاشلة للتعويض على خسارة مشروعية العضوية في جامعة الدول العربية .

فالجماعة الأوروبية ، أكثر المنظمات الاقليمية تطوراً في إنشاء سياسة خارجية ، لا تشكل محور مشروعية ، عند كثير من الأطراف السياسية الرئيسية في دولها . وظهر ذلك مثلاً في إعلان حزب العمال البريطاني عن نيته في سحب بريطانيا من المجموعة في حال وصوله إلى السلطة وعن المواقف التي اطلقها ويطلقها الحزب الاشتراكي اليوناني والتي راوحت بين الدعوة إلى الانسحاب من المجموعة الأوروبية وإعادة تحديد شروط عضوية اليونان فيها . أما في النظام العربي فجامعة الدول العربية تشكل عامل مشروعية قوياً في محيطها بحيث أنه لا يمكن أن دولة عربية أو طرف عربي بالدعوة إلى الانسحاب من المنظمة العربية وهذا بحد ذاته عامل ايجابي كبير في إعطاء زخم للجامعة لتطوير سياسة خارجية تقوم على مجالات الاجماع .

ويؤثر مستوى الامكانات في النظام الاقليمي للمنظمة في نشاطات هذه الأخيرة إن كان من حيث فعالية هذه النشاطات دولياً واقليمياً أو كان من حيث تنوعها ، فوجود إمكانات اقتصادية متطورة مثلاً قد يساعد المنظمة في أنشطتها التكاملية أو يقوي موقفها في علاقاتها الدولية مع منظمات دولية واقليمية أخرى .

٣ ـ البنية المؤسسية للمنظمة

تشكل المبادىء والأهداف العامة المبينة في الميثاق والنظم الأساسية أطراً عامة في تحديد صلاحيات المنظمة وأنشطتها ومهامها وفي تحديد العلاقة بين المنظمة والدول الأعضاء والقنوات التي يفترض أن تمر عبرها صناعة القرار وتنفيذه . وتشكل هذه الأطر في حصيلتها ضوابطاً وقيوداً على سلوكية المنظمة . فالدول الافريقية حددت مثلاً دور الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بالحد الأدنى لعمل المنظمات، وهو دور « السكرتارية الادارية ». وقد تمت الاشارة تخصيصاً إلى الدور الإداري لنفي أي دور سياسي قد تحاول الأمانة العامة القيام به ، في حين أن منظمة الدول الامريكية وجامعة الدول العربية لم تخصصا أمانتيهما بهذا الوصف الاداري مما أبقى المجال مرناً لتحرك الأمانة العامة خارج

حلقة الدور الفني والاداري. مقارنة بذلك يبرز الدور الكبير والفعال الذي تقوم به الهيئة (Commission) في إطار الجماعة الأوروبية وفي مجالات صوغ مشاريع القرارات ثم تنفيذها . فالأمانة العامة للجامعة مثلاً لا تملك القوة التنظيمية في عملية صناعة القرار كما هي الحال مع الهيئة في إطار الجماعة الأوروبية .

ومن الملاحظ أن مواثيق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية، لم تشر إلى وجود أي سلطة « فوق القومية » للمنظمة ولو في مجالات مقيدة ومحددة . فلا الأمانة العامة للجامعة ولا مجلس الجامعة يملكان صلاحيات « فوق ، القومية » ، أو ما يسمى أيضاً في إطار مجلس الجامعة بصلاحيات « الإلزام » إلا في المسائل الاجرائية ، هذا فيما يملك المجلس الوزاري في الجماعة الأوروبية سلطة اتخاذ القرارات في كثير من المجالات غير الاجرائية بالأغلبية وهذا بحد ذاته ، وإن خلق احياناً مجالاً للنزاع، فإنه يعطي دفعاً للجماعة في أنشطتها المختلفة نتيجة الزاميته . ويشبه في ذلك مبدأ التصويت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعمار والتنمية . من جهة أخرى ، تبرز أيضاً سلطات « ما فوق القومية » في صلاحيات محكمة العدل الأوروبية حيث أن قراراتها نافذة وملزمة للتطبيق في اطار الدول الأعضاء نفسها .

وللدلالة على قوة ومكانة المؤسسات الجماعية في إطار الجماعة الاوروبية نذكر أن خلافاً بين البرلمان الأوروبي وعدد من الدول الأعضاء في الجماعة حول الموازنة تقرر أن تفصل به محكمة العدل الأوروبية ذات القرار الملزم في هذا الشأن ، وقامت أيضاً الهيئة بالتوسط بين البرلمان وتلك الدول . وتقبل الدول بذلك نتيجة استيعابها لأهمية التعاون التنظيمي مقارنة بمفاهيم السيادة المطلقة .

وفي مسار التطور السياسي للدول والمستوى الذي بلغته من ذاك التطور ، يبدو أن الدول التي نالت استقلالها في فترة قريبة من دخولها منظمة اقليمية لم تسمح بتقديم تنازلات في أي مجال في صلاحياتها التي توازي التنازل عن سيادتها في المجال المعني لمصلحة المنظمة الاقليمية حتى تعطي الأخيرة صلاحيات « ما فوق القومية » . فالحذر والشك تجاه الآخرين وبخاصة في حال وجود قوة

عظمى ـ مثلاً منظمة الدول الامريكية ـ وأهمية التمسك بأقصى مفاهيم السيادة ، تؤدي كلها إلى منح المنظمة الاقليمية الحد الأدنى من الصلاحيات كما هي الحال مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الأمريكية .

ويظهر « فقر » ميثاق جامعة الدول العربية في أنه لم يلحظ أي الزام بعرض النزاعات العربية على الجامعة أولاً كما هي الحال مثلاً في ميثاق منظمة الدول الأمريكية . وكانت الولايات المتحدة وراء هذا المبدأ بالذات في منظمتها الاقليمية لإبقاء النزاعات تحت مظلتها كما ذكرنا سابقاً . ولكن هذا المبدأ يعطي المنظمة دوراً أساسياً عبر إعطائها أولوية التعاطي مع النزاعات الاقليمية بين أعضائها وظهر ميثاق الجامعة متراجعاً عن ربروتوكول الاسكندرية من حيث أن مفهوم الخلاف بين الأعضاء كما ورد في البروتوكول كان شاملاً في حين أن المفهوم نفسه افرغ من أهميته إن لم يبق مجرد عنوان في الميثاق بعدما أخرجت منه الخلافات التي تتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها (المادة الخامسة من الميثاق) .

ولم ينص ميثاق الجامعة على إجراءات لحل النزاعات سوى الوساطة والتحكيم في حين أنه مقارنة مع ذلك قدم ميثاق منظمة الدول الامريكية عدة اجراءات لحل النزاعات وأشار ميثاق منظمة الوحدة الافريقية إلى الشيء نفسه تقريباً كما أنه لحظ في مادته التاسعة عشرة إلى وجود لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم . ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن سورية والجزائر والعراق قدمت مشروعاً موحداً إلى القمة العربية الثالثة عام ١٩٦٦ لإنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم أسوة بما هو قائم في منظمة الوحدة الافريقية ولكن الاعتبارات السياسية حالت دون اعتماد ذلك المشروع .

من الاسباب الموضوعية « لفقر » ميثاق الجامعة مقارنة مع مواثيق المنظمات المشابهة أنه جاء كأول تجربة مؤسسية في العمل العربي ، فلم تكن هناك تجارب مشابهة يستفاد منها في إطار النظام الاقليمي العربي الذي كانت معظم دوله ترزح

تحت الانتداب والاستعمار مقارنة بذلك مثلاً ، جاء ميثاق منظمة الدول الامريكية بعد ثمانية مؤتمرات أمريكية نشأ خلالها هيكل عام للتعاون الاقليمي وتوج في المؤتمر التاسع بميثاق المنظمة . أما الجماعة الأوروبية فجاءت حصيلة الانصهار التنظيمي لثلاث مجموعات تنظيمية مختلفة ونشأت في فترة كانت العلاقات الأوروبية قد بلغت فيها أعلى درجات التطور التنظيمي . واستفادت منظمة الوحدة الافريقية من التجارب التنظيمية القائمة عند إنشائها ، فعلى سبيل المثال شارك دبلوماسي من تشيلي له خبرة في شؤون المنظمات ، وتحديداً منظمة الدول الامريكية ، في أعمال صوغ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، واستفادت أيضاً من التجارب الافريقية السابقة كميثاق الدار البيضاء الافريقي الذي وقع عام ١٩٦١ وميثاق اتحاد الدول الافريقية والملجاشية عام ١٩٥٩ .

إن خطورة وجود قصور في ميثاق منظمة دولية تكمن في تقديمه الغطاء الشرعي لبعض الدول الأعضاء التي لاعتبارات متعددة ، قد تريد التمسك بدور الحد الأدنى للمنظمة وعدم السماح لها بالقيام بدور فعال . كما أنه يقدم أيضاً المبرر القانوني لأي سلطة تنفيذية على رأس الأمانة العامة قد تكون ذات تصور محدود لدور المنظمة بحيث يمكنها أن تمتنع عن التحرك واتخاذ المبادرات عبر التمسك بالتفسير الحرفي للميثاق .

من جهة أخرى ، إذا وجدت القيادة التي تطمح لدفع المنظمة في أنشطة تكاملية وخارجية فهي تفتقر ، نتيجة الميثاق ، لغطاء المشروعية التنظيمية . وتبقى معرضة من قبل الدول الأعضاء المتمسكة بدور الحد الأدنى ، للاتهام بالخروج عن حدود الصلاحيات والأدوار المطلوبة والمسموح بها. وهذا من شأنه أن يشل الأمانة العامة للمنظمة ويعطل دورها في مجالات وقضايا عديدة .

٤ ـ المؤشرات الهامة على فعالية المنظمات الدولية والاقليمية :

ندرج فيما يلي أهم المؤشرات في بنية وسلوكية المنظمة التي يستدل منها على درجة فعالية هذه الأخيرة في أنشطتها .

أ ـ مستوى التمثيل : يدل مستوى تمثيل الدول الأعضاء في اجتماعات

المنظمة (القمة ، المجالس ، والهيئات المختلفة) على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للدبلوماسية المتعددة الأطراف في المنظمة والتي يشكل المنتدى التي تنعقد في إطاره السلطة التقريرية في المنظمة . ومن السهل الاستدلال على ذلك إذ بعض هذه الاجتماعات تدل في تسميتها على مستوى التمثيل المطلوب (قمة رؤساء الدول ، أو مجلس وزراء الاعلام مثلاً) أو تكون هناك إشارة إلى مستوى التمثيل في اللوائح الداخلية للمنظمة أو يكون ذلك معروفاً على أساس أعراف وتقاليد متبعة ، وبقدر ما تنخفض درجة التمثيل مقارنة مع ما هو مطلوب بقدر ما يعكس ذلك انخفاض في الأهمية المعلقة على الاجتماع المعني من قبل الدولة الممثلة والذي إذا تكرر فإنما يعني انخفاض في الأهمية المعلقة على دور المنظمة ككل .

ب ـ **نوع التمثيل** : ويظهر هذا في الاجتماعات التي تتطلب حضوراً معيناً كالاجتماعات ذات الطابع الفني أو العلمي التي يفترض أن يحضرها أناس من أهل الاختصاص، فاجتماع من هذه النوع تمثل فيه الدول بأشخاص من غير أهل الاختصاص المطلوب، يفقد من مصداقيته ويعكس عدم أخذ الدول الاجتماع بطابع الجدية كأن تمثل الدول في لجان فنية ذات صفة تقريرية من دبلوماسيين عاديين أياً كانت درجتهم .

ج ـ تنفيذ القرارات يمكن تقسيم القرارات التي تصدر عن المنظمات بشكل عام إلى فئتين أساسيتين : فئة القرارات الرمزية التي تتضمن مثلاً : الاشادة ـ التأييد الإدانة ، التحذير . والتي هي ذات وزن معنوي ويفترض أن تشكل مؤشر لسياسة المنظمة ، وفئة القرارات العملية التي تتضمن فقرات اجرائية قد تكون على المستوى المؤسسي ، الاقليمي أو الدولي ، وتصلح الفئة الأخيرة كمؤشر لقياس التطابق بين موقف الدولة القانوني (التصويت إلى جانب القرار) من جهة وبين موقفها الفعلي المتمثل بتنفيذ القرار من جهة أخرى ، فعدم تنفيذ القرارات يفقد المنظمة مصداقيتها وفعاليتها ويعكس بالتالي موقفاً سلبياً من الدول الأعضاء تجاه المنظمة .

د ـ **تطور المهام والأدوار** : إن مقياس تكيف المنظمة مع المستجدات في بيئتها الاقليمية والدولية، وبالتالي زيادة امكاناتها وقدراتها على خدمة مصالح وأهداف الدول الأعضاء يكمن في زيادة وتغير مهام وأدوار المنظمة، ويظهر ذلك في إنشاء هياكل وأجهزة جديدة، وفي تطوير القانون العام واللوائح الداخلية للمنظمة، وكذلك في القيام بأنشطة تكسب قوة العرف مع الزمن . فالمنظمة التي لا تتكيف مع المعطيات الجديدة المحيطة بها ولا تتسم بدينامية تنظيمية تفقد بالتالي من أهميتها ووظائفها عند الدول الأعضاء، وقد يساهم هؤلاء الآخرون بذلك مباشرة عبر معارضتهم أي محاولة تطويرية في المنظمة .

هـ ـ **دفع الأنصبة المالية المستحقة** : من وسائل الضغط التي تمارسها الدول على المنظمات الامتناع عن تسديد الأنصبة المالية المستحقة عليها . ويستعمل الامتناع عن الدفع أو التأخر أو المماطلة في الدفع كرسالة سياسية من الدولة إلى المنظمة لإبلاغ احتجاجها أو عدم موافقتها أو غضبها من موقف أو سياسة معينة للمنظمة ولئن تكون هناك بعض الدول أحياناً غير قادرة بالفعل على تسديد انصبتها المالية إلا أن حجة عدم القدرة المالية تغطي في أكثر الأحيان عدم الرغبة السياسية في دعم المنظمة . وتشكل بالتالي مؤشراً على مدى اهتمام الدول بوضع المنظمة ونشاطاتها ومستقبلها ، وما يؤكد السبب السياسي للموقف المالي أنه عادة ما تكون الدولة عضواً في أكثر من منظمة ذات وظائف مختلفة وأنها قد تسدد أنصبتها المستحقة في بعض المنظمات دون المنظمة المعينة .

ولئن تكون هناك بعض الدول احياناً غير قادرة بالفعل على تسديد انصبتها المالية إلا أن حجة عدم القدرة المالية تغطي في اكثر الاحيان عدم الرغبة السياسية في دعم المنظمة . وتشكل بالتالي مؤشراً على مدى اهتمام الدول بوضع المنظمة ونشاطاتها ومستقبلها ، وما يؤكد السبب السياسي للموقف المالي أنه عادة ما تكون الدولة عضواً في اكثر من منظمة ذات وظائف مختلفة وانها قد تسدد انصبتها المستحقة في بعض المنظمات دون المنظمة المعينة .

سابعاً : نظريات التكامل الدولي والاقليمي :

ندرج فيما يلي ابرز النظريات التي قدمت تصوراً في التنظيم الدولي بهدف تحقيق السلم بين الدول والتعاون بين المجتمعات .

١ ـ الوظيفية :

يعتبر ديفيد ميتراني وهو روماني الأصل عاش في بريطانيا صاحب نظرية الوظيفية ، وقد بلور ميتراني مجمل افكاره في هذا الموضوع في فترة ما بين الحربين وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية . وانطلق ميتراني من مسلمات مثالية ومتفائلة حول امكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعية لذلك . وكانت هذه المسلمات تشكل مفاهيم مركزية عند المفكرين اللبراليين في بريطانيا من امثال روبرت سيسيل وليونارد وولف ، ويرى ميتراني ان الوظيفية تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية محددة (الدولة) وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين . تقدم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الاقليمية إلى الكونية . فميتراني عارض الاندماج الاقليمي لأن ذلك يؤدي حسب رأيه إلى اعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة (الاقليمية) وبالتالي القدرة لاستعمال تلك القوة . ويؤدي ذلك بالطبع ، حسب ميتراني ، إلى تحول النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الاقليمية . وانتقد ميتراني ايضاً المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي طرح بعض دعاتها الفدرالية وبعضهم الآخر الكونفدرالية كحل لتنظيم المجتمعات الدولية بهدف خدمة السلم ، ورأى أن المنطلق لا يجوز أن يكون فوقياً (دستورياً) بل عكس ذلك . فالمنطلق حسب ميتراني هو تحتي أي التركيز على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب وآمال الناس . فالوظيفية إذن هي نظرية غير سياسية فهي تتلافى قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون . وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول ويرى ميتراني انه يمكن اقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية ـ

المنفعية، وليس عبر توقيع اتفاقات وانشاء مواثيق بين الدول كما هي الحال مع المدرسة الفدرالية والمدرسة الكونفيدرالية .

وكان اميريك كروسي قد دعا قبل ، اربع قرون ، إلى توجيه جهود الدول نحو اقامة علاقات ثقافية واقتصادية بين بعضها البعض . فالمصالح حسب الكاتب تكون اكثر ثباتاً وديمومة إذا قامت على التفاعل الاقتصادي وتصبح بالتالي الحروب حسب كروسي مكلفة وغير مجدية . إذن، تقوم الوظيفية على فرضية تقول بأن التعاون يبدأ في ميادين السياسة الدنيا والمعني بذلك القضايا الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية عامة والتي يمكن « اقتطاعها » أو فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الاهمية الايديولوجية والرمزية . وتعتبر هذه المدرسة أن التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال اعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية، وذلك باطلاق يدهم في صناعة القرار وتنفيذ السياسات في هذه المجالات المذكورة . وهذه السياسات لا بد من أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعنية . وينسحب من هذا التحليل أن ربط هذه المجتمعات والدول المختلفة في أنساق من المصالح لا بد وان يضعف من امكانيات وقدرة القيادة السياسية في الدول في انتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح .

إذن، تصبح السلطة السياسية أسيرة هذه الشبكة من الانساق المصلحية والتي تقوى نتيجة تغيير مواقف الناس التي تستفيد وتختبر منافع هذا النهج الجديد ، باتجاه دعم وتأييد مزيد من الانشطة التعاونية . فاطر التفاعلات والاعتماد المتبادل تنمو حسب الوظائف التي تؤديها للناس . من هنا برز الشعار الوظيفي التالي « الشكل يتبع الوظيفة » وتصبح الدول غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت بحيث يصبح ثمن تعطيل الاطر الوظيفية الجديدة من قبل السلطة السياسية في الدول بواسطة النزاعات أو الحروب أو التوتر مكلف جداً للسلطة خاصة وللدولة بشكل عام وتنتفي بالتالي أو تقل امكانية حصول حروب أو نزاعاتِ وتتغلب وتسيطر الاتجاهات التجريبية عند الدول في التعاطي مع المشاكل التي تواجهها . ويصبح التركيز قائماً على توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي

والاجتماعي بدل الدخول في متاهات وصراعات السياسة العليا .

ولا بد من التأكيد أنه في ظل هذا المدخل التكاملي ، ليس من الضروري أن يحدث أي تغيير للبنية الدستورية للدولة باتجاه انصهار سياسي، ولكن ما يحدث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة مثلاً يفقدان قيمتها العملية وبالتالي الفعلية وتتحول هذه القيمة أو الدور الى المنظمات الوظيفية المتخصصة .

أول ما يبرز في تقويم هذه المدرسة مثاليتها المطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا ـ سياسة عليا وسياسة دنيا ـ وهذا التقسيم لا يمكن أن يحدد نظرياً أو أن يعمم فهو ينتج في الواقع عن رؤية كل سلطة سياسية وتثمينها للقضايا التي تواجهها . وقد اثبتت الأحداث أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية هي موضوع تسييس وتنازع أيضاً وخلافات الدول ازدادت ولم تنقص نتيجة ذلك . وهناك حقائق عديدة تتخطاها النظرية وهي مصلحة السلطة السياسية وقدرتها على تحريك الأمور بالاتجاهات التي تناسبها ، ثم قضية توازن القوى في ظل غياب فعال لمجموعات الضغط التي لها مصلحة في توسيع رقعة التعاون التكاملي . واما ثمن تعطيل مسار الاندماج فهو لا يحتسب بالأرقام والعائدات المنفعية المجردة إنما بعوامل اخرى واعتبارات كثيرة تملكها السلطة صاحبة القدرة على تعطيل المسار . ولا تقول النظرية أيضاً كيف يمكن أن يبدأ مسار التكامل إذا لم تكن هناك ارادة سياسية واعية تصب في هذا الاتجاه . اما المقولة الرئيسية في النظرية والتي تعتبر أن الشكل ـ بنية واهداف المنظمة ـ يتبع الوظيفة فهي تقدم نظرة مجتزأة إلى تكوين المنظمات لأن هناك عوامل اخرى ، موضوعية وسياسية ، تحدد شكل ودور المنظمة وتطور هذا الدور .

٢ ـ الوظيفية الجديدة :

قدمت الوظيفية الجديدة الاطار الفكري لنشأة الجماعة الأوروبية . وكان ارنست هاس اهم منظري المدرسة الجديدة فيما كان روبرت شومان وجان مونيه من اوائل الذين اهتموا بالناحية العملية والتنظيمية في التركيز على انشاء مؤسسات مركزية اقليمية تستطيع ان تلعب دوراً بناء في خدمة اهداف التكامل

الاقتصادي عند الجماعة الأوروبية . تستمد الوظيفية الجديدة ، كمدخل التكامل الاقليمي ، بعض عناصرها من نظرية الوظيفية . فهي تعتبر ان التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا ولكن ، وهنا يظهر الخلاف مع الوظيفية ، لا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين . فمسار التكامل السياسي تؤثر فيه مباشرة ، وبشكل فعال الدول وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي . ومحور هذه النظرية أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر انه من غير الممكن أن تتعاطى فيها بنجاح وفعالية افرادياً، ويكون ذلك بانشاء مؤسسات أو منظمات اقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وسلطات « ما فوق الدولة » ، وإن كانت سلطات محدودة ومحددة . وفي هذا الاطار تنشأ نخبة سياسية جديدة في هذه المنظمات لها توجهات وولاءات اقليمية تتعمق نتيجة امتلاكها للقرار على المستوى . الاقليمي . ويرافق ذلك توسع عملية التكامل الاقليمي من ميدان إلى آخر نتيجة القدرة التي تملكها المنظمات الاقليمية لحل القضايا على المستوى الاقليمي بدل المستوى الدولي . وفي ظل هذا النجاح الذي تحققه المنظمات الاقليمية تتحول إلى محور استقطاب للولاء من مجتمعات الدول الاعضاء . اذن ينتقل الولاء من مستوى الدولة الى مستوى اعلى هو مستوى المنظمة الاقليمية .

ولا بد من تسييس عملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا . وتساهم عملية انتقال الولاء من الدولة الى المنظمة الاقليمية في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول الاقليمية في دولة اقليمية واحدة . وتبرز فرضية عملية التكامل الآلية في منظور الوظيفية الجديدة باعتبار أن أي مستجدات أو قضايا تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها والتعاطي معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى تصل العملية نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار البنيوي . وتشدد الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجموعات التي تمثل مصالح مختلفة في مسار التكامل نتيجة المردود المنفعي على مصالحها بما يجعلها تقف بشدة في وجه اي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لايقاف ذلك المسار .

إن إحدى المسلمات الرئيسية للوظيفية الجديدة ، وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون القرار السياسي محصلة دينامية العلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح . فالتقاء مصالح مجموعتين رئيسيتين قادرتين في دولتين مختلفتين يصب في مسار التكامل ولو ابدت السلطة السياسية في كل من الدولتين معارضتها لذلك المسار . فوسائل الضغط الرسمية وغير الرسمية وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية تساهم في ايصال موقف مجموعة الضغط إلى السلطة وتحويله حسب الموازين القائمة مثلاً إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل .

تبدو الوظيفية الجديدة اكثر واقعية من الوظيفية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية، ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصويرها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي ـ عملية انسحاب التكامل من قطاع اخف تنازعاً إلى قطاع اوسع تنازعاً ـ ولا بد من التذكير في هذا السياق أن كثيراً من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في اطار الجماعة الأوروبية كان وراءها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه وليس وضعا معيناً انعكس آلياً في وضع آخر . وقد اثبتت الوقائع العملية ضعف الفرضية التي تعتبر أن البنى الدستورية والسياسية القائمة والقوى المستفيدة من ذلك : السلطة السياسية الوطنية في كل دولة ، لا بد أن تتراجع امام ضغط جماعات المصالح المستفيدة من التكامل ويبرز في هذا السياق قدرة المجلس الوزاري في المجموعة الأوروبية ، وهو يمثل القوى الرسمية ـ الدول ـ في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الاطراف غير الرسميين .

ويظهر أيضاً ضعف المسلمة التي تقول بانتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة، وهذا إن كان ممكناً على صعيد افراد فهو لم يحصل على صعيد سوسيولوجي إن كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية خاصة وإن هذه المجموعات لم ولا تستطيع أن تكون ايديولوجية انصهار اقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظفه لمصلحة المنظمة، وهي بذلك تحمل اكثر من قدراتها الحقيقية .

من ناحية اخرى ، ليس من الضروري أن يكون لكل خطوة ، حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي اثر ايجابي ، فقد تفرز احياناً اثاراً سلبية ، وتؤدي إلى عكس ما تريده ، فتخلق توتراً وخلافاً بين الدول، وخير مثال على ذلك ما جرى مؤخراً في إطار الجماعة الأوروبية عندما اقر البرلمان الأوروبي زيادة على موازنته ضمن السلطات الممنوحة له ، مستفيداً من عدم حسم الأمور بين المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية في هذا الخصوص « وقد ساهم ذلك الوضع في خلق تمحور بين الدول حول قضية الزيادة بين دول مؤيدة ودول معارضة . كما أن عملية التكامل يمكن أن تتوقف أو تتأخر في أي مرحلة نتيجة تحول في ميزان القوى السياسي في أي دولة باتجاه مضاد للتكامل، وقد تكون لاسباب واعتبارات محض استراتيجية لا علاقة لها بعملية التكامل مباشرة .

إلى جانب هذه العوامل السابقة ، يأتي احياناً غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المد الوحدوي ليضعف المسار الاندماجي وخاصة بالشكل الآلي المطروح . وفي ظل غياب قنوات التأثير المباشرة المصالح في الدول المختلفة وغياب الترابط المباشر والفعلي بين المنظمات الاقليمية وجماعات المصالح تتعطل اكثر الفرضيات في الوظيفية الجديدة حول المسار الاندماجي التدريجي في مختلف جوانبه خاصة وإن السلطة السياسية في الدول تملك القدرة شبه المطلقة للتأثير في مسار التكامل سلباً أو إيجاباً حتى ولو كان هناك مردود منفعي أو رمزي لقطاع شعبي أو لاكثرية القوى في تلك الدول، وذلك بنتيجة البنى السياسية القائمة فيها، وتشترك الوظيفية والوظيفية الجديدة مع مجمل نظريات ومفاهيم الاندماج الغربية في فرضية خاطئة تقوم على إعطاء أولوية للقيم المنفعية على القيم الرمزية كعوامل أو حوافز في تحريك وتحديد السلوكية السياسية إن كان داخل الدولة أو في العلاقات الدولية متجاهلة الفروقات المجتمعية والنفسية ـ السوسيولوجية بين المجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات النامية، فالقيم الرمزية من قومية ودين ووطنية اثبتت أولويتها في العالم الثالث عامة، على القيم المنفعية ـ المادية في استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي، وبالتالي العلاقات السياسية بشكلها العام.

٣ ـ المنهج الدستوري: الفدرالية والكونفدرالية:

يمثل هذا المنهج بفرعيه الفدرالي والكونفدرالي مدخلا مؤسسيا مباشرا في عملية التكامل. ولكن يتميز المفهوم الفيدرالي عن المفهوم الكونفيدرالي بالموقف من فكرة الدولة، فالأول يهدف إلى تذويب الشخصية الدولية للدولة في الدولة الفيدرالية أما الثاني فيبقي على سيادة الدول ولكن ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف درجة التنظيم الكونفدرالي.

وينطلق هذا المنهج من نقيض الوظيفية والنيووظيفية من حيث تركيزه الأولي على ضرورة ايجاد السلطة السياسية في إطار البناء الفيدرالي لدفع حركة التكامل الاقتصادي والاجتماعي مثلا. وتميز درجة اللامركزية السياسية بين اشكال الفيدرالية المختلفة ويأخذ الشكل الفيدرالي عادة توزيع السلطات بين السلطة المركزية وسلطة الولايات. فالهدف الرئيسي في الفيدرالية هو إيجاد اطار سياسي على مستوى «ما فوق الدولة» يكون مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الوحدات الأعضاء في الاتحاد. ومن الامثلة على الدول الفيدرالية: الولايات المتحدة الامريكية، المكسيك، البرازيل، نيجيريا، كندا، الاتحاد السوفياتي واستراليا.

ويعتبر دعاة هذا المذهب أن مشروعهم مقبول من الدول الصغرى خاصة لأنه لا يتطلب منها أن تتخلى كليا عن سلطاتها إلى جانب أنه يضع ضوابط على السلطة المركزية الجديدة، ويدخل هذه الدول مع دول اخرى في صيغ سياسية يصبح من الصعب حصول نزاعات بينها ويشكل نوعا من الأمن الجماعي للدول الصغرى. ويعتبر هذا المدخل التكاملي أكثر واقعية من الوظيفية والوظيفية الجديدة من حيث تأكيده على أهمية وجود الارادة السياسية والعمل السياسي المستمر لدعم فكرة الاتحاد الفيدرالي.

إذن تنطلق الفيدرالية والكونفيدرالية من مسلمات توافر الارادة السياسية و«عقلانية» السلطة من حيث تقييمها للأمور بمنظور ميزان حسابات ربح وخسارة حيث أن كثيرا من القضايا والمجالات لا يمكن معالجتها مباشرة نظرا لتعقيدها

فتلجأ الدول عندئذ إلى هذه الصيغ من التكامل. فالمسلمات هي ذاتها، وإن اختلفت بعض تلك الاشكال الدستورية والسياسية البنيوية، فالكونفدرالية قد تأخذ شكل تنسيق تنظيمي للسياسة الخارجية أو الأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الاستراتيجية دون أن تنسحب على قطاعات أخرى في العلاقات الدولية. ولكن لا يكفي أن يكون هناك نماذج جاهزة وتجارب ناجحة لتسهيل اقتناع القيادات السياسية الرسمية بالمردود النفعي لهذا المذهب، فالمطلوب، ليس استيعاب الحسابات العقلانية للمنافع والمضار من المشروع الفيدرالي، إنما توافر الارادة السياسية للتنازل عن مجالات محددة من صلاحية اتخاذ القرار ويتأتى ذلك بشكل عام نتيجة عاملين اثنين: الأول مباشر وهو وجود تيار وحدوي في القيادة السياسية للدول المعنية يرى في الفيدرالية ترجمة عملية لافكاره وطموحاته والثاني هو وجود تيار وحدوي على الصعيد الشعبي يملك أدوات ضغط على القيادات بشكل يفرض عليها اتجاها وحدويا يأخذ الشكل الفيدرالي.

فمن مثاليات الطروحات الفيدرالية انطلاقها ولو ضمنيا من فرضية التخلي أو القبول بالمشاركة في السلطة، فالسلوكية السياسية تحددها عوامل مجملها لا يعكس ارادة التخلي الآلي او الميكانيكي عن امتلاك القرار أو القبول بالمشاركة به.

٤ ـ العمل الوطني المتماثل

تقدم تجربة التكامل الاسكندنافية بين الدول الخمس ـ النروج، السويد، الدانمرك، فنلندا، وايسلندا ـ منهجا جديدا للتكامل يختلف عن المناهج السابقة من حيث تركيزه على مفهوم اساسي مختلف عن مفاهيم هذه المناهج يشدد على أهمية التوجه التغييري في السلوكية السياسية العملية بين الدول الاعضاء بدل التركيز على التغيير السياسي البنيوي.

تنطلق نظرية «العمل الوطني المتماثل» في ظل ظروف موضوعية تتسم بغياب مدخل الانصهار الدستوري أو مؤسسات «ما فوق الدولة» في عملية

التكامل. وتتسم ايضا بالابقاء على البنى السياسية القائمة للدول الاعضاء وأيضا على ابقاء مجالات السياسة العليا من شؤون الأمن القومي والتحالف العسكري والاستراتيجي خارج هذا المدخل.

وتشدد هذه النظرية على توسيع بناء الارضية المشتركة للعمل التكاملي/ الاندماجي في ظل شبكة من المنظمات الاقليمية المتخصصة تربط بين القطاعات السياسية والوظيفية المختلفة في الدول الاعضاء، وتبدأ عملية التكامل بالتعاون المكثف والمستمر بين السلطات السياسية وبإرادة سياسية يسهل تواجدها وضوح الرؤ يا بعدم إضعاف السلطة السياسية بنتيجة المسار التعاوني والمردود المنفعي له في الوقت ذاته. فالسلوكية السياسية لهذه الدول تحددها اذن محاولات التكيف مع تنامي الترابط والتداخل الاقتصادي والاجتماعي بينها دون التخوف من أي انعكاسات سياسية على البنية السياسية للدولة. وينتج عن ذلك سياسات متماثلة بين هذه الدول وتنسيق في السلوكية السياسية في مجالات السياسة الدنيا. ويساهم في هذا التنسيق لجان خاصة ونظام يعرف بنظام «رجل الاتصال الاقليمي» وهو يتركز في كل وزارة ويتولى التنسيق ورصد التطورات الداخلة في نطاق اختصاصه - اختصاص وزارته - في الدول الاخرى وهذا يدلل على مدى اختراق عملية التكامل لكافة المجالات المجتمعية في الدول الاعضاء. أما في مجال السياسة الخارجية التي ابقيت خارج اطار التكامل بنتيجة التمايز في الاتجاهات السياسية الدولية الذي فرضته خصوصية كل دولة وبعض الاعتبارات المعينة - فنلندا مثلا - يبقى هناك نوع من العرف القائم على التشاور المسبق والتنسيق في السياسة الخارجية حتى لا تكون لأي خطوة سياسية خارجية تصدر عن أي دولة أي آثار سلبية على الدولة الاخرى.

ويعتبر البعض أن التجربة الاسكندنافية فريدة في خصوصياتها نتيجة التجانس المجتمعي القائم بين هذه الدول ومستوى تطورها السياسي والتشابه بين أنظمتها السياسية بشكل عام، ولكن ذلك لا يمنع من الاستفادة من بعض المفاهيم والمناهج لتطبيقها في أطر اقليمية اخرى وخاصة على المستويات الدنيا من التعاون والتشاور في المجالات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، كما سيظهر

لاحقا.هذا مع التأكيد على محدودية الافادة من هذه المفاهيم نظرا لاختلاف كثير من المنطلقات والمسلمات مع واقع الاطر الاخرى، خاصة من حيث تجانس الانظمة السياسية وانفتاحها امام اختراق المنظمات الاقليمية المتخصصة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بقطاعات أو مجموعات داخل الدولة بشكل مباشر ودون الخضوع فعليا وكليا للارادة السياسية للدولة.

مراجع الفصل الخامس

1 - Abu Saab , George . **The Charter of the UN : Purposes and Principles .** Sweden : The Dag Hammarkjold Foundation , 1968

2 - Alan , James . **The Politics of Peace Keeping .** London : IISS , 1969

3 - Boyd , James . **United Nations Peacekeeping Operations : A Military and Political Appraisal** . New York : Praeger Publishers , 1971 .

4 - Claude , Inis . **Swords into Plowshares .** 3rd ed . New York : Random House , 1964 .

5 - Claude , Inis . - The United Nations and Collective Security » , in Richard Gray (ed) . **International Security Systems : Concepts and Models of World Order .** Illinois : F . E Peacock Publishers , Inc ., 1969 .

6 - Cox , Robert and Harold Jacobson (eds) , **The Anatomy of Influence : Decision - making in International Organization .** New Haven : Yale University Press , 1974 .

7 - Deutsch , Karl . **Political Community and theNorth Atlantic Areea .** Princeton : Princeton University Press , 1957 .

8 - Farley , Lawrence . **Change Processes in International Organizations .** Cambridge , M . A Schenkman Publishing Co ., Inc ., 1984 .

9 - Fedder , Edwin (ed) . **The United Nations : Problems and Prospects .** St . Louis : Center for International Studies , University of Missouri , 1971 .

10 - Friedrich , Carl . **Trends of Federalism in Theory and Practrice** . New York : Praeger , 1968 .

11 - Gordenker , Leon (ed) . **The UN in International Politics** . Princeton : Princeton University Press , 1971 .

12 - Guetzkow , Harold . **Multiple Loyalties : Theoretical Approach to a Problem in International Organization** . Princeton , New Jersey : «rinceton University Press , 1955 .

13 - Haas , Ernest B . **Beyond the Nation State** . Stanford : Stanford University Press 1964 .

14 - Haas , Ernest B . **Collective Security and the Future International System** . Denver University Press , 1968 .

15 - Haas , Ernest B . **The Obsolescence of Regional Integration Theory** . Berkeley : Institute of International Studies , 1976 .

16 - Haas , Ernest B . « Turbulent Fields and the Theory of Regionzl Integration » , **International Organization** , Vol . 30 , N° 2 (Spring 1976) PP 173 - 212 .

17 - Haas , Ernest B . «Regime Decay : Conflict Management and International Organizations , 1945 , 1981 » , **International Organization** , Vol 37 , N° 2 , Spring 1983 , PP 190 - 235 .

18 - Harrisson , Reginald . **Europe In Question** . London : George Allen and Unwin Ltd . 1975 .

19 - Huntington , Samuel . « Transnational Organizations in World Politics » , **World Politics** Vol 25 , april 1973 , PP 333 - 368 .

20 - Kaufman , Edy . **The Superpowers and their spheres of Influence . The United Statees ad the Soviet Union in Eastern Europe and Latin America** . London : Groom Helm , 1976 .

21 - Larus , Joel (ed) , **From Collective Security to Preventive Diplomacy . New York** : John Wiely and Sons inc ., 1965 .

22 - Lawson , Huth . **International Regional Organizations** . New York : Praeger , 1962 .

23 - Leland , Goodrich and David Kay (eds) . **International Organization : Politics and Process** . Md . : University of Wiscousin Press , 1973 .

24 - Lindberg , L . and S . Sheingold . **Europe's Would - be Polity .** Englewood Cliffs , N . J . : Prentice Hall , 1970 .

25 - Miller , Linda . **World Order and Local Disorder : The United Nations and Internal Conflicts .** Princeton , N . T Princeton University Press , 1967 .

26 - Miller , Lynn . « Regional Organizations and Subordinate Systems » in Louis Canton and Steven Spiegel (eds) . **The International Politics of Regions .** Englewood Cliffs , N . J . : Prentice - Hall , 1970 , PP 357 - 378 .

27 - Mitrany , David . **A Working Peace System .** Chicago : Quadrangle Books , 1966 .

28 - Mitrany , David . **The Functional Theory of Politics .** London School of Economics and Political Science , 1975 .

29 - Morse , Edward . « The Politics of Interdependence , « **International Organization ,** Vol . 23 , Spring 1969 .

30 - Murphy , John . **The United Nations and the Control of International Violence ,** New Jersey : Allanheld , Osmun , 1983 .

31 - Nye , Joseph . **International Regionalism .** Boston : Little , Brown and Do ., 1968 .

32 - Nye , Joseph . **Peace in Parts .** Boston : Little , brown and Co ., 1971 .

33 - Russll , Ruth . **A History of The United Nations Charter .** Washington : Brookings Institution , 1958 .

34 - Skjelsback , Kjell . « The Growth of International Nongovernmental Organization in the twentieth Century « **International Organization ,** Vol . 25 , N° 3 (Summer 1971) PP 420 - 442 .

35 - Stoessinger , John . **The United Nations and the Superpowers : China , Russia and America .** 3rd . New York : Random House , 1973 .

36 - Taylor , Pauland A . J . R . Groom (eds) . **International Organization : A Conceptual Approach .** London : Frances Pinter Ltd ., 1978 .

37 - Young , Oran . **The Intermediatrics : Third Parties in International Crises .** Princeton , N . J . : Princeton University Press , 1967 .

38 - Wallace , Michael and J . David Singer . « Intergovernmental Organization in the Global System , 1815 - 1964 ; a quatitative description » , **International Organization** , Vol . 24 , N° 2 , (Spring 1970) , PP 239 - 287 .

39 - Wallerstein , Immanuel . **The Modern World System** . New York : Académic Press 1974 .

40 - Walters , F . P . **A History of The League of Nations** . London : Oxford University Press , 1960 .

41 - Waters , Maurice (ed) . **The United Nations** New York : The Macmillan Co . 1967 .

الفصل السادس

النزاع في العلاقات الدولية



أولاً : تعريف :

يحدث النزاع نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره . يكمن النزاع إذن،في عملية التفاعل بين طرفين إثنين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات بشكل واسع بحيث يمكن القول أن هناك ثلاثة أنواع عامة من النزاعات، هي :

١ ـ النزاع الدبلوماسي، وهو الذي يحصل ضمن القنوات الاجرائية المعروفة والمعمول بها كوسائل وآليات التفاعل الدبلوماسي والتي حددتها ونظمتها اتفاقيات وقوانين واعراف دولية . ويحصل ذلك في اطار الدبلوماسية المتعددة الاطراف كالأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وكذلك المنظمات الاقليمية وغيرها،أو في إطار العلاقات الثنائية المباشرة .

٢ ـ النزاع غير المؤسسي،وهو الذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها والمعمول بها ولكنه لا يشكل نقيضاً لهذه القنوات ولا يتسم هذا النوع من النزاعات بالعنف. ومن الأمثلة على هذا النوع من النزاعات قطع العلاقات الدبلوماسية ، فرض العقوبات ، تبادل الاتهامات والحملات الصحفية وغير ذلك .

٣ - النزاع المسلح، وهو الذي يعطل أو يلغي القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتم بالعنف ، ويندرج مفهوم الحرب في هذا السياق ولو أن الكثير من الباحثين يفضلون استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشمولية المفهوم الأول . ويعرف كوينسي رايت الحرب كاتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة ، ويرى كلاويتز أن الحرب هي استمرار السياسة بوسائل أخرى . وهو بذلك يعتبر الحرب إحدى الخيارات السياسية المتاحة أمام صانع القرار لخدمة أهداف الوحدة أو المجموعة التي يمثلها . فالحرب إذن، ليست غاية بحد ذاتها، وبالتالي يجب حسب كلاوسويتز إخضاعها دائماً للسياسة .

ومن يستعرض أدبيات العلوم الانسانية والأدبيات الاعلامية، يلاحظ وجود أنواع عديدة من النزاعات والحروب ترافق كل منها صفة تدل على نوع هذه الحرب أو ذلك النزاع كالحرب الباردة ، أو الساخنة ، الشاملة أو المحدودة ، النووية أو التقليدية ، الهجومية أو الدفاعية ، المباشرة أو بالواسطة ، الاستباقية أو الوقائية ، الاقتصادية أو السياسية ، التحريرية أو المضادة للعصابات ، النفسية أو الاستراتيجية ، إلخ . . إذن، تستعمل كلمتا حرب ونزاع بمعاني مختلفة ولوصف حالات ومظاهر مختلفة .

وندرج فيما يلي بعض التعريفات لمفهوم الحرب، وهي :

- عرّف أ . جونسون الحرب كنزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن اعتبارها وحدات عضوية كالقبائل والاحزاب الدينية أو السياسية والطبقات الاجتماعية - الاقتصادية، وكذلك الدول ويتسم هذا التعريف بالشمولية من حيث اعتماده المعيار الاجتماعي للتعريف وبالتالي تغطيته لكل سلوكية نزاعية تلجأ إليها جماعة بشرية دون أن تشكل هذه الجماعة وحدة سياسية بالمعنى الحديث .

- اعتبر برتراند راسل الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل منها قتل وتشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له .

- رأى كارل دويتش في الحرب درجة عالية من العنف المنظم تحضر له وتقوم به دولة معتبرة ذلك عملاً شرعياً يدخل في نطاق أبسط حقوقها ، ويكون هذا العنف المنظم موجهاً ضد دولة أخرى أو ضد إحدى الوحدات السياسية غير الدولة كالمنظمات والحركات الوطنية والسياسية .

- ويرى ر . بارنفر في الحرب وسيلة ممكنة لنشاط سياسي يهدف إلى إيجاد حل فعال ولمصلحة الطرف مصدر السلوكية النزاعية عند حصول صدام في المصالح مع أطراف أخرى .

- ويعرف ف . بير الحرب بشكل مبسط فيعتبرها بمثابة « قيام عنف دولي مباشر » .

من جهة أخرى قدم بعض الباحثين تعريفاً للحرب يعتمد معايير كمية فرأى كل من سنفر وسمول وكذلك دويتش وسنفاس أن قيام الحرب يستوجب تحقيق شروط ثلاث، هي :

١ - وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح

٢ - تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة وكذلك اعتماد الخطط للقتال والتسلح .

٣ - وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة أو وحدة سياسية تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة، بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية عند الوحدة .

يعطي استعمال هذه المعايير تعريفاً دقيقاً للحرب حيث يميزها مثلاً عن اعمال العنف الأخرى كالاشتباكات الصغيرة والمحدودة وبعض أعمال الشغب التي تحدث أحياناً . هذا بالرغم من أن المعايير المستعملة كما رأينا غير محددة بشكل دقيق وعلمي إنما بشكل نسبي أحياناً .

ثانياً : تطور مفهوم النزاع :

بشكل عام ، تدخل الجماعات ، البشرية أو الوحدات السياسية في

نزاعات مسلحة إما بغية الحفاظ على مكاسب تهددها أطراف أخرى أو بغية الحصول على مكاسب جديدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل السلمية ، فالنزاع يحصل للحفاظ على وضع قائم مهدد بالتغيير أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائماً للطرف مصدر النزاع . فالنزاعات المسلحة مثلاً في المجتمعات البدائية كانت ذات مردود مادي وبشري هام للطرف المنتصر ، ويتمثل ذلك في الغنائم والأموال التي يستولي عليها، وفي فرض الضرائب، وكذلك بواسطة نظام الرق، وأيضاً في السيطرة أحياناً على أراضي منتجة زراعياً أو غنية بمصادر أولية كالمناجم . إذن، كان الانتصار عبر تقويته للطرف المنتصر في المكاسب التي يحققها يساعد هذا الأخير ويشجعه على الدخول في نزاعات مسلحة أخرى من نوع الغزوات .

ويرى بعض المفكرين أنه بالرغم من مساوىء الحرب العديدة ومضارها على الإنسانية إلا أنها تكون ضرورية أحياناً ، فلقد لاحظ كونيسي رايت أن الحروب أو النزاعات المسلحة كانت الوسيلة المعتمدة لتحقيق التغييرات السياسية الأساسية في العالم الحديث كبناء الدولة القومية والحفاظ عليها لاحقاً ونشر الحضارات الحديثة في العالم، وكذلك كوسيلة لاستقرار ميزان القوى . وللنزاعات المسلحة وظيفة سوسيولوجية وتحديداً اندماجية من حيث تأثيرها في تضامن وتماسك الجماعة والحفاظ على هويتها أمام المخاطر الخارجية التي تهددها والتي بالتالي تزيد من وعي الجماعة لذاتيتها .

الحرب المشروعة : رأى أرسطو (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق . م) أن الحرب تكون مشروعة عندما تحفظ السلم حتى يستطيع الانسان أن يعيش ويتعاون مع الآخرين وأن يطور فكره . ورأى غروتيوس (١٥٨٣ ـ ١٦٤٥) أن الحرب يمكن أن تكون أداة أو وسيلة لخدمة قضية مشروعة أو محقة . وقد أخذ كثير من المفكرين بمفهوم الحرب المشروعة أو المحقة، وإن كان كل منهم أعطاها تعريفاً عاماً . اعتبر سانت اغسطين (٣٥٤ ـ ٤١٣) مثلاً أن الحرب المشروعة هي التي تقوم ضد أعداء لهم نوايا خبيثة، وقد تؤدي نواياهم هذه إلى إلحاق أذى في الطرف الذي كان يفترض أن يبدأ بالحرب إذا تأخر في القيام بذلك . ويساهم

هذا المفهوم للحرب المشروعة في بلورة فكرة الحرب الاستباقية . وحدد توما الاكويني (١٢٢٥ ـ ١٢٧٤) ما اعتبره الشروط الثلاث التي يجب أن تستوفيها الحرب حتى تكون مشروعة. وهذه الشروط هي : الخير العام ، النوايا العادلة واحقاق العدل الذي يؤدي إلى انسجام بين الحاكم والشعب . واعتبر مارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٠) أن الحرب المشروعة أو المحقة هي التي تقوم للدفاع عن الذات أو لحماية الغير، فهي إذن حسب لوثر حرب دفاعية . ورأى جون كلفن (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤) أن هذا النوع من الحرب يحصل للدفاع عن الشعب والأرض في حين اعتبر فلاديمير لينين (١٨٧٠ ـ ١٩٢٤) أن الحرب المحقة هي التي تقوم بها الشعوب المقهورة والمستعمرة لرفع ظلم واضطهاد المستعمر . وتبرز سمة مشتركة بين جميع هذه التعريفات في كون المفاهيم المستعملة غامضة ونسبية . فما قد يكون محقاً ومشروعاً عند طرف قد يكون غير محق وغير مشروع عند الطرف الآخر وتحديداً الطرف المواجه للطرف الأول . فلا توجد مقاييس عالمية متفق عليها أو تحظى بإجماع لتعريف ما هو محق وما هو غير محق ، ما هو الموقف الدفاعي وما هو الموقف العدواني إلا أن هذا لا يعني أنه لا توجد قضايا تحظى بإجماع دولي وإنساني من حيث تصنيفها في خانة القضايا المحقة أو غير المحقة .

ثالثاً : مراحل تطور الحروب تاريخياً :

يقسم كوينسي رايت تاريخ الحروب إلى أربع مراحل، هي التالية :

١ ـ مرحلة ما قبل الانسان :

وقد عرفت بمرحلة الحروب الحيوانية وتكمن أسباب الحروب أو العدوان عند الحيوان في دوافع أساسية هي الحصول على المأكل والمسكن والحفاظ على الذات والسيطرة، فنتجت السلوكية العدوانية عن التنافس الحاد للاستيلاء على الاحتياجات الأساسية للحياة أو كنتيجة لتعد أو لاقتحام الغير لمجال جماعة حيوانية معينة يشكل خطراً عليها . وتقوم نظرية الحرب الحيوانية على بقاء الأقوى .

٢ ـ مرحلة الانسان البدائي التي تعود إلى حوالي مليون سنة إلى الوراء :

وقد دلت الاكتشافات والدراسات الأثرية على كيفية القيام بالحروب في تلك المرحلة، وكذلك على سمات هذه الحروب . ويمكن تعريف الشعوب البدائية بتلك التي تعيش في جماعات صغيرة ولا تعرف الكتابة لذلك فالمعرفة والثقافة التي تمتلكها محددة أصلاً بما ينقل من جيل إلى جيل من أخبار وروايات وقصص وذكريات . وتحكم مجموعة من الاعراف ، نشأت عن تقاليد مستمدة عبر الأجيال ، علاقات هؤلاء الناس بعضهم بالبعض .

وشكلت صلة الدم رابطة أساسية في تكوين الوحدات الاجتماعية ـ السياسية في تلك المرحلة . وقامت الوحدات على أساس روابط متعددة منها الرابط الأولي كالعشيرة والرابط الثانوي كالقرية أو الرابط الثالثي كالقبيلة أو الرابط الرابعي كتجمع القبائل .

وقسم رايت الجماعات البدائية بناء على ولعها بالحرب . فهناك جماعات كانت تقاتل في حالة الدفاع عن ذاتها فقط عندما يتهددها خطر مباشر ، يلي هذه الفئة جماعات لها ولع معتدل بالحرب فتلجأ للقتال كوسيلة للثأر أو كرياضة أو كطقوس معينة أو بهدف زيادة الهيبة الشخصية . وتأتي بعد ذلك فئة أكثر ولعاً بالحرب وتضم الجماعات التي تقاتل لأسباب اقتصادية كالحصول على مراع مثلاً أو في سبيل تجارة الرق وأخيراً هناك فئة رابعة تضم جماعات مولعة جداً بالحرب ، فإلى جانب الأهداف السابقة ، تقاتل هذه الجماعات لأسباب سياسية كالحفاظ على السلطة أو توسيع حدود الدولة .

وتؤثر البيئة الجغرافية في جنوح الجماعات البدائية نحو الحرب فلقد دلت الدراسات مثلاً أن الجماعات البدائية التي كانت تسكن الصحاري أو الشواطىء تميل إلى الحروب أكثر من الجماعات التي تسكن الجبال أو الغابات . وينتج ذلك عادة عن غياب الحواجز الطبيعية التي تمنع التحرك والانتقال في الحالات الأولى أكثر منه الصعوبات الاقتصادية التي تتسم بها تلك البيئات . ويرى البعض أن وجود جماعات عديدة ضمن منطقة واحدة لا تفصل بينها

حواجز طبيعية يؤدي إلى إمكانية التفاعل والاتصال بين هذه الجماعات، فإذا أرادت أي جماعة (قبيلة أو عشيرة أو غير ذلك) أن تحافظ على كيانها و «سيادتها» كان عليها أن تنظم حالها اجتماعياً وتطور آلية الحرب للدفاع عن ذاتها ، فإذا فشلت فقدت هويتها الاجتماعية ودخلت تحت هيمنة طرف أقوى يسيطر عليها وعلى غيرها ويحافظ على هذه السيطرة عبر استعمال القوة . فالحرب إذن،في مرحلة الانسان البدائي كان لها وظيفة الحفاظ على الهوية الاجتماعية للمجموعة .

٣ - المرحلة الثالثة أو المرحلة التاريخية :

بدأت حسب رايت في وادي النيل ووادي الفرات منذ حوالي ست أو عشرة آلاف سنة . ويعتبر البعض أن الحرب نشأت في إحدى مراحل الحضارة، وأنه بالتالي إذا وجدت الحرب في مرحلة الشعوب البدائية، فلا بد أن هؤلاء تعلموها ونقلوها عن جيران ذوي حضارة . ويرى البعض الآخر أن كثيراً من الشعوب قد تكون تخلفت من الحضارة إلى البدائية . وينتمي الذين يعتبرون أن الحرب نشأت مع الحضارة إلى المدرسة التاريخية في الانتروبلوجيا أو المدرسة الانتشارية (Diffusionist) التي يمثلها ريفرز واليوت سميث . يعتبر هؤلاء أن الحرب اخترعها المصريون في مرحلة ما قبل الملكية في مصر كما اخترعوا الزراعة والطبقات الاجتماعية وغير ذلك . وانتشرت هذه الحضارة التي منها الحرب بواسطة أسفار المصريين القدامى إلى المناطق التي تسكنها شعوب بدائية . ولكن الكثيرين من علماء الانتروبلوجيا يختلفون مع المدرسة « التاريخية » في تحليل نشأة الحرب ويعتبرون أن العنف والنزاع بأشكاله المختلفة كان سمة قائمة دائماً منذ بدء التاريخ الانساني فلم يكن هناك يوماً عصر سلام مستمر أو عصر حرب مستمرة . وقد اختلفت سمات ودرجة تكرار الحروب التاريخية حسب كل مرحلة من مراحل الحضارة وحسب الحضارات المختلفة وأيضاً إلى حد معين حسب الوحدات السياسية ضمن كل جماعة حضارية . ويرد كونيسي رايت أسباب « الحرب الحضارية » إلى الدوافع العضوية ذاتها التي حركت الحروب الحيوانية والحروب عند الشعوب البدائية مع فارق أن هذه الدوافع صارت منظمة في

أنماط سلوكية بشكل معقد ومتطور مقارنة مع ما سبق بحيث صار من الممكن مثلاً تحديد الأهداف والمصالح المختلفة من سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية . وتشبه الحرب الحضارية الحرب الحيوانية من حيث أن تأثيرها كان دينامياً وليس ستاتياً . وتشبه من جهة أخرى الحرب البدائية من جيث أن تأثيرها اجتماعي وليس بيولوجي . لعبت الحرب إذن دوراً هاماً في تلك المرحلة وخاصة في التنافس بين الحضارات وساهمت في نشر بعض الحضارات على حساب البعض الآخر . والملاحظ أنه بقدر ما اتسمت الحضارات المختلفة بميل للحروب بقدر ما نجحت في نشر ثقافتها واسعاً والأمثلة على ذلك كثيرة من تاريخ الاغريق والرومان ثم الحضارات الغربية التي انطلقت من أوروبا .

٤ ـ المرحلة الرابعة أو مرحلة الحروب التكنولوجية :

بدأت هذه مع ازدياد الاتصال بين مختلف أطراف النظام الدولي حوالي القرن الخامس عشر في بداية الثورة التكنولوجية . واتسمت تلك المرحلة بإقامة اتصال مستمر بين مراكز الحضارات في العالم وازدادت مع زيادة الاكتشافات والاختراعات في ميدان الاتصالات وخاصة في القرنين التاسع عشروالعشرين. ودلت الاحصائيات التي تغطي الفترة المعنية أي منذ القرن الخامس عشر حتى عشية الحرب العالمية الثانية أن الدول الكبرى كانت أكثر الدول دخولاً في نزاعات وتأتي بالترتيب حسب عدد النزاعات فرنسا تليها (النمسا ـ هنغاريا)، وبروسيا (ألمانيا) وبريطانيا ثم روسيا يلي ذلك الدول الأقل قوة كاسبانيا وهولندا وتركيا. أيضاً فيما يخص حجم القوات المسلحة ، من الملاحظ ازدياد عددها مع مرور الزمن بالشكل المطلق وأيضاً بالنسبة إلى عدد السكان في الدول المعنية . وازدادت كذلك كلفة الجيوش وبالتالي كلفة النزاعات وساهم في ازدياد العدد تبلور مبدأ التعبئة في فترات الحرب وكذلك تنوع وتعقد وتطور وظائف المدنيين الذين يساهمون في خدمة أهداف النزاع في فترات القتال، وبالتالي حسب دورهم يحتسبون ضمن حجم القوات المسلحة . فلقد شهد القرن السابع عشر إنشاء الجيش المحترف الموالي للسلطة ثم جاءت الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر بمفهوم

الشعب المسلح والتعبئة الشعبية، وساهم في ذلك نشوء الوعي القومي، وكذلك مبادىء الديمقراطية والمساواة التي دعت اليها الثورة فاتسعت المشاركة الشعبية . كذلك اتسمت الحروب في تلك المرحلة بقصرها مقارنة مع الحروب في المراحل السابقة . كان معدل طول الحرب بشكل عام في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر خمس سنوات وصار حوالي ثلاث سنوات في القرن التاسع عشر، وأخيراً أربع سنوات في القسم الأول من القرن العشرين . خلافاً لذلك تميزت المعارك بطولها وازدياد عددها . فلقد ازدادت حدة الحرب فيما يخص تكرار وامد المعارك .

من السمات البارزة أيضاً في تلك المرحلة ، ما حصل من ازدياد عدد الدول أو الأطراف المشتركة في النزاع، وكذلك ازدياد سرعة انتشار النزاع وتوسع رقعة القتال . تبدأ الحروب عادة كنزاعات داخلية أو ثنائية وتتوسع عاموديا (ازدياد حدتها) وافقياً (دخول أطراف أخرى) بعد ذلك . وازدادت في تلك المرحلة صعوبة بقاء الدول خارج النزاعات حتى لو أرادت ذلك بسبب ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول في جميع المجالات ومنها الأمنية . اتسمت الحروب أيضاً في تلك المرحلة في حصول ازدياد كبير في الخسارة البشرية والاقتصادية بمختلف جوانبها، وذلك نتيجة تطور التكنولوجيا العسكرية وتحديداً القدرة التدميرية . وكان لبداية استعمال السلاح الناري في منتصف القرن الخامس عشر في أوروبا ، إلى جانب زيادة الخسائر البشرية ، انعكاسان سياسيان هامان أولهما أنه ساهم في الاندماج السياسي في أوروبا إذ أن استعمال المدفعية مثلاً سمح بدك الكثير من القلاع التي كان يتحصن فيها امراء ونبلاء والتي كانت تشكل رمزاً لسلطتهم الاقطاعية وبالتالي للوحدة السياسية التي يحكمونها . إذن، ساهم ذلك السلاح في إلغاء هذه الوحدات ودمجها في وحدات كبرى أقامها المنتصر . فما عادت القلاع والحصون بمثابة حاجز أو مانع عسكري لا يمكن التغلب عليه وثانياً ، ساهم هذا التطور التكنولوجي في توسيع الوحدات السياسية الأوروبية وإقامة سيطرتها الاستعمارية في كل من أمريكا وآسيا وأفريقيا .

ويعتبر كونيسي رايت أخيراً أن تحديد أصل الحرب يعتمد على التعريف الذي يقدمه الباحث أو الكاتب فإذا اعتمد المعنى البسيكولوجي ، يمكن إرجاع الحروب إلى المرحلة الحيوانية، أما إذا اعتمد المعنى السوسيولوجي فيكون إرجاع الحرب إلى مرحلة الشعوب البدائية . وترجع نشأة الحروب بالمعنى القانوني إلى المرحلة الحضارية وأخيراً في المفهوم التكنولوجي الحديث يعود تاريخ الحروب إلى القرن الخامس عشر .

رابعاً : سمات النزاع بعد الحرب العالمية الثانية :

تميزت الأوضاع النزاعية بعد الحرب العالمية الثانية بازدياد عدد النزاعات بشكل عام مقارنة مع الفترات السابقة . ويمكن ادراج الملاحظات التالية حول طبيعة وأنواع النزاعات في الجزء الثاني من القرن العشرين .

ـ حصلت مجمل النزاعات وتحصل في العالم الثالث (آسيا ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية) يقابل ذلك غياب النزاعات المسلحة في أوروبا نتيجة ميزان الرعب النووي بين القوتين العظميين وكون دول أوروبا قد توصلت إلى حل كثير من القضايا التي تشكل مصدراً للنزاعات في العالم الثالث بشكل أو بآخر ونشير إلى بعض المجالات كأمثلة : بناء الدولة ، التنمية الاقتصادية ، الهوية الوطنية الخ . .

ـ حصل ازدياد في عدد النزاعات الداخلية أو التي تبدأ على المستوى الداخلي وتتحول إلى المستوى الاقليمي والدولي نتيجة تدخل قوى خارجية عسكرياً وسياسياً. ازدادت إذن ، النزاعات الأثنية والاجتماعية والوطنية ، وقابل ذلك انخفاض في عدد الحروب أو النزاعات المسلحة التقليدية بين الدول وخاصة الحروب الاستعمارية .

ـ ازداد التدخل الخارجي في النزاعات بشكل ملحوظ وتحديداً التدخل المباشر الذي طبع المرحلة حتى آخر الستينات تقريباً وبعد ذلك صار مجمل أنواع التدخل من النوع غير المباشر أو غير العلني .

ـ انخفض عدد النزاعات المسلحة بين الدول في السبعينات مقارنة مع الفترات السابقة . وذلك كون مجمل حروب التحرر الوطني من الاستعمار قد قامت في الخمسينات والستينات ، وكون مجمل الدول التي شهدت هذه الحروب نالت استقلالها الوطني ، فانتهت المشكلة الوطنية لتبدأ مشكلة بناء الدولة مما يفسر ازدياد النزاعات الداخلية المختلفة .

ـ ازدادت درجات العنف في الحروب الداخلية والحروب التقليدية ، ودل على ذلك إرتفاع عدد الضحايا وزيادة حجم الأضرار المادية التي تلحق بالمتنازعين .

ويلاحظ كونيسي رأيت أن الحرب التي اعتبرت تاريخياً كإحدى الوسائل الدبلوماسية المقبولة في تفاعل الدول ، صارت نتيجة التكلفة البشرية والمادية التي تتسبب فيها بمثابة مشكلة انسانية وسياسية دولية .

خامساً : مصادر النزاع :

اختلف الفلاسفة والباحثون والكتاب فيما يخص مصدر النزاع فرأى البعض أن النزاع يصدر عن عوامل شخصية بغض النظر عن دور الشخص وموقعه سواء كان في السلطة أم لم يكن فاليونسكو مثلاً رفعت دائماً شعاراً مفاده أن الحرب تجري في ذهن الناس . ورأت مجموعة أخرى من المفكرين أن مصدر النزاع يكمن في عوامل مجتمعية مختلفة . ورأت مجموعة ثالثة أن مصدر النزاع يكمن في البنية الدولية أو النظام الدولي .

ففي الحقول الاكاديمية مثلاً اهتم علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي بشكل خاص بدراسة الفرد لتفسير النزاع، وكانت هذه حال مدرسة السلوكية بشكل عام واهتم المختصون بالاقتصاد وعلم الاجتماع بالتحليل على المستوى المجتمعي في حين اهتم المختصون بالاستراتيجيا السياسية والاستراتيجيا العسكرية بالتحليل على المستوى التقني .

إذن ، لإعطاء صورة متكاملة عن مفهوم النزاع يفترض اللجوء إلى تحليل

المصادر على المستويات الثلاث .

١ ـ المستوى الشخصي :

استأثر رد مصدر النزاع إلى الطبيعة البشرية على اهتمام كثيرين من الفلاسفة القدامى، وكان أيضاً لهذا المصدر اقبالاً خاصاً عند المدرسة السلوكية التي تنطلق من مسلمة أساسية وهي أن سلوكية كل وحدة سياسية أو غير سياسية هي بالنتيجة سلوكية الافراد الذين هم صناع القرار في تلك الوحدة، وبالتالي فإن دراسة تصور سياسة وحدة معينة يفترض دراسة عوامل التأثير في الاشخاص صناع القرار بشكل أساسي وسبق أن تناولنا هذا الموضوع عند دراسة السياسة الخارجية .

اعتبر الفلاسفة الكلاسيكيون أن الانسان يحكمه عاملان إثنان هما العاطفة والعقل . ويفترض العامل الثاني أن الانسان عندما يختار سلوكية معينة فهو يفعل ذلك بناء على حسابات قد تكون مصيبة أو خاطئة ولكنها تعبر بالنتيجة عن سلوكية عقلانية . إذن فالإنسان محكوم بين العقل (Reason) والعواطف (Emotion) . وكان بعض الفلاسفة القدماء يعتبرون أن المثقفين والمتعلمين وأبناء الطبقات العليا في المجتمع يأخذون بأحكام العقل في حين أن غير المتعلمين وغير المثقفين وأبناء الطبقات الدنيا بشكل عام تحكم سلوكياتهم العواطف . وقد لاحظ كل من أفلاطون وأرسطو مثلاً أن الحرب يمكن أن تقوم بها أي وحدة سياسية بغض النظر عن بنية السلطة في تلك الوحدة وقد توصلا إلى ذلك الاستنتاج من خلال مراقبة ما كان يحصل في بلاد الاغريق حيث كانت كل الدول الديمقراطية والارستقراطية والملكية تقوم بالحروب . ونستعرض فيما يلي آراء أبرز الفلاسفة الذين اعتبروا أن المصدر الأساسي للنزاع يكمن في الطبيعة البشرية :

ـ أكزينوفون (Xenophon) ٤٢٦ حتى ٣٥٤ قبل الميلاد

عاش المؤرخ اكزينوفون في أثينا وكتب في شؤون الاقتصاد والفروسية والصيد وكذلك دون تاريخ الابطال العسكريين الاغريق . وفي تحليله للطبيعة

البشرية ركز اكزينوفون على الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل ورأى أن الحرب تهدف إلى انتزاع الاعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير. ويرى أن الحصول على اعجاب وتقدير الغير هي رغبة متأصلة في الانسان. وبالتالي فإن الدخول في حرب والانتصار وإظهار الشجاعة تصبح إحدى وسائل تحقيق ذلك التقدير.

- أفلاطون ٤٢٧ حتى ٣٤٧ قبل الميلاد

كان أفلاطون أشهر الفلاسفة السياسيين في أثينا. أسس الاكاديمية التي كانت أول مركز للتعليم العالي في بلاد الاغريق وهدف بذلك إلى تعميم المعرفة عبر الحوار ولرغع مستوى السلطة. اعتبر أفلاطون أن هناك سلسلة من الدوافع البشرية تبدأ بالرغبة وتصل إلى العقل. ويعتقد أفلاطون أن الديمقراطيات الشعبية مثلا تحارب بسبب سيطرة الدوافع العنيفة على أصحاب القرار أما الدول التي تحكمها الطبقة المتوسطة فيدفعها إلى الحرب حسابات الربح و الخسارة عند صناع القرار. وفي هذه الحالة يكون العقل قد خدم الرغبة، ويعتبر أفلاطون أن التربية والتثقيف أساسا تعلم الطفل استعمال العقل بدل استعمال الرغبة والانفعال في سلوكيته.

- أرسطو ٣٨٤ حتى ٣٢٢ قبل الميلاد

كان أرسطو من تلامذة أفلاطون، أنشأ فيها بعد أكاديمية واهتم بالابحاث السياسية والبيولوجية ويعتبر من أوائل مفكري الديمقراطية. اعتبر ارسطو أن الطبقة المتوسطة وهي عادة الطبقة التجارية من الدول الاغريقية تهدف للربح لذلك يدعو إلى إعطائها الحكم بسبب ميلها نحو السلام وإقامة العلاقات التجارية على حساب المغامرات العسكرية. فهذه الطبقات حسب أرسطو هي أكثر جنوحا للسلم من الطبقات الشعبية. وتحصل الحرب العدوانية حسب ارسطو نتيجة تغلب الأهواء والرغبات على العقل. وهذا ما كان توصل إليه معلمه أفلاطون .وتكون الحرب مشروعة ومحقة وبالتالي مقبولة ليس كطريقة حياة أو رياضة أو كخطيئة إذا هدفت إلى الغاء حاجة الانسان في حماية وحفظ التوازن في

حياته التي تقوم على الوحدة بين الذهن والجسد الذي يتطلب بالتالي السماح للانسان بالاستمرار في البحث عن الحقيقة وإشباع حاجاته في مجالات الفكر والعاطفة والشهوة.

إذن،في حين أدرك أفلاطون وأرسطو أن الحرب متأصلة في الجنس البشري نتيجة عامل الاهواء إلا أنهما اعتقدا أنه بالامكان محاولة منع حصول النزاعات باللجوء إلى تثقيف الانسان لتغليب العقل على الأهواء والرغبة.

- سانت اغسطين ٣٥٤ حتى ٤١٣

درس أغسطين في قرطاج وانتمى إلى المدرسة المانوية التي ترى أن هناك صراع دائم بين قوى الشر وقوى الخير. وبالرغم من أنه انتمى بعد ذلك إلى المدرسة الافلاطونية الجديدة التي تعتبر أن المعرفة ممكنة عبر نوع من «التبصر الباطني» إلا أن تفكيره يناقض تلامذة الافلاطونية من حيث أنه يعتبر أن الأهواء والرغبات تسيطر دائما على العقل وان الاثم متأصل في الانسان منذ أيام آدم وحواء فالنزاع إذن ينتج عن تركيبة الطبيعة البشرية التي تتسم بعجز وقصور في العواطف ويظهر ذلك في مشاعر من نوع العنف، حب الانتقام، العداء المستحكم والتوق الشديد للقوة. وينتقد أغسطين النظرية الاغريقية التاريخية التي تعتبر أن من الممكن بلوغ عصر ذهبي يتمثل بحكم العقل. فهو يرى أن الانسان يتقدم نحو ساعة الدينونة في الوقت الذي تزداد قدرته على الحياة العاطفية والمحكومة بالاهواء أكثر مما تزداد قدرته على الحياة العقلانية، فالانسان يلجأ للحسابات العقلانية فقط عندما تخدم رغباته وأهدافه ويذهب أغسطين للقول إن التنشئة الاجتماعية للناس إذ تقوم على حب الاثم والخطيئة فلا يمكن بالتالي اعتبار أن هناك طبقة اجتماعية أو دولة معادية للحرب أو محبة للسلام فالكل متساوون في هذا المضمار. وقد تأثر الفيلسوف الانكليزي جون لوك بالفكر الاغسطيني عندما اعتبر أن العقل هو عبد للرغبات والأهواء. وتشكل هذه المقولة ركيزة أساسية في الفكر السياسي المحافظ. ويظهر تأثير أغسطين خاصة عند الفيلسوف البريطاني توماس هوبز وكذلك عند سبينوزا. فلقد اعتبر

هوبز أن الحرب هي في طبيعة الانسان والمجتمعات البشرية، فالحرب إذن، ليست وسيلة لتحقيق السلام كما كانت بالنسبة لكثير من المفكرين والفلاسفة إنما هي علاقة قوة مستمرة. ولم يميز هوبز بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة. كذلك لم يميز بين العمل السياسي والحرب وهو رأى في السلام غياب الحرب وليس أكثر من ذلك.

أما سبينوزا فلقد فسر العنف بإرجاعه إلى ما يعتبره النواقص في الشخصية البشرية حيث تتغلب الأهواء على العقل في أكثر الأحيان وتعمي المصالح الحقيقية للدول والافراد. واعتبر الفيلسوف الالماني رينولد نيبور أنه لا يمكن استئصال الاثم والشر من المجتمع نتيجة وجودها في الطبيعة البشرية وخاصة نتيجة انانية الانسان، لذلك أكد نيبور على استحالة السيطرة على الحروب وإلغائها بالوسائل العقلانية، فكل ما يمكن أن يفعله الانسان هو محاولة تفادي الدخول في نزاعات، لذلك رفض نيبور المقولة الماركسية بأن استغلال الانسان لاخيه الانسان ناتج عن تقسيم المجتمع إلى طبقات إذ رأى عكس ذلك فالتقسيم الطبقي والاستغلال ينتجان عن الطبيعة البشرية والمشاكل السياسية إذن هي نتاج طبيعة ثابتة في الانسان.

ويرى الفيلسوف الالماني فريدريك نيتشه (١٨٤٤ ـ ١٩٠٠) الذي عرف بفيلسوف القوة ان الانسان هو السلطة الاعلى في إدارة شؤونه ولا يوجد قانون أو عرف أو أي شيء آخر يعلو فوقه. ويعتبر نيتشه أن الاضطراب موجود في عقل الانسان فالقوة تطبع دائما حياته والأقوى هو الذي يسيطر فلا مكان للسلام أو للعدل في العالم ويعتبر نيتشه إن الوجود الانساني هو صراع دائم ومتواصل، وهو بالتالي نوع من الحرب التي هي بدورها تفي إرادة الحصول على القوة. وينتقد نيتشه أنه لا توجد إجراءات يمكن أن توقف الحرب نهائيا ويمجد نيتشه الحرب ويعتبر أنها كانت دائما عبر التاريخ بمثابة حكمة كبيرة لكل الاشخاص.

ويعتبر العالم الشهير البرت اينشتين (١٩٥٥ ـ ١٨٧٥) صاحب نظرية النسبية أن الحرب متأصلة في روح الانسان وفي رغبته الغريزية للكره والتدمير، فالحرب حسب انشتين عاطفة بشرية، وتقوم الحرب حسب انشتين بسبب بعض

الطموحين والطماعين الذين يشكلون عادة نخبة صغيرة تعمل للحصول على مزيد من القوة السياسية لذاتها والسيطرة على الاخرين.

يلتقي كما هو ملاحظ أصحاب المدرسة الافلاطونية والمدرسة الاغسطينية في القول باستحالة سيطرة العقل على العاطفة. بالمقابل هناك نظرية نقيضة للنظريتين السابقتين يمكن تسميتها بالنظرية المثالية الكمالية. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه توما الاكويني (١٢٢٥ ـ ١٢٧٤) الذي كان استاذ الفلسفة واللاهوت. اعتبر توما الاكويني أنه يمكن إيجاد نظام من القيم الاخلاقية المطلقة تنظم وتسير حياة الناس ، وهو يؤمن بإمكانية تغليب العقل البشري على الاهواء وبالتالي تسيير شؤون الناس ، والمجتمعات في مختلف الميادين باللجوء إلى حكم وسيطرة العقل . يناقض توما الاكويني إذن ، في آرائه الفلسفة الاغسطينية . فالانسان حسب الاكويني يمكن أن يصبح أكثر عقلانية عبر إعطائه تربية وثقافة أفضل وكذلك عبر تحسين الظروف الاجتماعية التي تحيط به .

وقد تأثر مفكرو وفلاسفة عصر النهضة في اوروبا بآراء توما الاكويني. وكان من أبرز هؤلاء ديدورو، وكوندورس وكانت الذين اعتبروا أن الوجود الانساني تزداد قيمته ومنفعته بشكل كبير إذا ما تمت إعادة بناء المجتمع بشكل أفضل. وقد حاول هؤلاء المفكرين تحديد وفهم الظروف التي تفسر كيفية تصرف صناع القرار بشكل عاطفي أو ضمن حسابات خاطئة في قضايا ومواقف معينة وكيف يمكن لصناع القرار السيطرة على العواطف والاهواء والتصرف بالتالي بشكل عقلاني في مواقف أخرى ويرى هؤلاء المفكرون أن المجتمع الذي يحقق الخير والرخاء والسعادة لابنائه يدفع بهؤلاء إلى التفكير بأمور أكثر عمقا وأهمية، ويقدم الفكر الاشتراكي السلمي والشعبي عند تولستوي وغاندي مثلا ونظرية المنفعية الجديدة عند جون ديوي خير أمثلة على ما سبق ذكره.

٢ ـ نظريات علم النفس:

هناك ثلاث اتجاهات هامة في علم النفس حول تفسير النزعة العدوانية عند الانسان ، هي :

أ ـ اتجاه يعتبر أن العدوانية هي اساسا غريزية وأبرز من عبر عن هذا الاتجاه سغموند فرويد (١٨٥٦ ـ ١٩٣٩) الذي يرد دافع التدمير والعنف والكره عند الانسان إلى غريزة الموت. وقد اعتبر فرويد أن ما ينطبق على المستوى الفردي ينطبق أيضا على مستوى الجماعة فيما يخص مصدر العدوانية. ولكن يعتبر فرويد أن الانسان يمكن أن يكون عقلانيا، ولذلك يمكن أحيانا السيطرة على العنف مؤقتا، فالطبيعة البشرية حسب فرويد تلجأ للقوة لاقامة حق وتستعمل العنف للحفاظ على ما تعتبره حقا لها. ويعتبر كونراد لورنز في كتابه الشهير «عن العدوان» أن أكثر الناس أو حتى كل الناس بغض النظر عن وضعهم في المجتمع عندهم في ذاتيتهم الداخلية دوافع عدوانية تظهر في تصرفاتهم وفي سلوكياتهم. فالعدوانية حسب لورنز هي نوع من غريزة الحفاظ على الذات، ويلتقي لورنز مع فرويد في أن تحليل أسباب العدوانية على المستوى الفردي تنطبق أيضا على مستوى الجماعة.

ب ـ اتجاه يعتبر أن العدوانية تكتسب بالتعليم فهذا الاتجاه كما يظهر هو نقيض للاتجاه السابق ويعبر عن هذا الاتجاه كثير من علماء الاجتماع النفسي الذين دلت دراساتهم على أن السلوكية العدوانية يتعلمها الانسان ويستعملها بالتالي في خدمة أهدافه، والامثلة من اللجوء لمختلف أنواع العنف كثيرة في مجال الفرد والجماعات البشرية المختلفة. فالطفل مثلا يلجأ لبعض أنواع العنف كتكسير واتلاف بعض الحاجات للفت انتباه الأهل والحصول على اهتمام به. كذلك فاللجوء إلى استعمال العنف في الثورات الأهلية والحروب الداخلية ليكون إذن اختيار عقلاني من أطراف معينة يهدف إلى تحقيق أهداف معينة ومثال على ذلك أعمال الارهاب والتدمير والاغتيال بهدف زعزعة استقرار نظام معين بغية اسقاطه.

ج ـ الاتجاه الثالث يعتبر أن العدوانية أساسا هي ردة فعل على الاحباط، فالانسان مثلا يعمل للوصول إلى هدف معين ويحصل تدخل من قبل طرف يعطل محاولة التوصل إلى ذلك الهدف فتتخذ ردة فعل الانسان الذي «حرم» من تحقيق ذلك الهدف نوعا من السلوكية العدوانية الموجهة نحو الطرف الذي

حجب أو عطل تحقيق ذلك الهدف. تقوم نظرية الاحباط ـ العدوان على حجج مقنعة وصلبة أكثر من الاتجاهين الأولين (العدوانية كغريزة والعدوانية كشيء يتم تعلمه). ويعتبر بركويتز (Berkowitz) أن إدراك الانسان أو الجماعة للاحباط يخلق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دافع للعدوانية. فالحروب الاهلية مثلا تنتج عن إدراك الاطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها (مثلا مستوى حياة اقتصادية ـ اجتماعية معينة، درجة من المشاركة السياسية المعينة) وبين ما هو قائم. ويتحول إدراك الحرمان والاحباط إلى غضب قد ينفجر في سلوكية جماعية عنيفة. فبقدر ما يكون الحرمان والاحباط كبير ومستمر بقدر ما تكون إمكانية اللجوء إلى العنف وبالتالي نشوء النزاع متوفرة أكثر وبقدر ما تكون حدة النزاع أيضا كبيرة. ويقدم بعض علماء الاجتماع السياسي مفهوم الاغتراب السياسي (Political Alienation) الذي قد يؤدي هو أيضا في مرحلة لاحقة إلى نشوء النزاع، فالاغتراب السياسي للفرد في دولة ما يبدأ عندما يحصل تمايز بين القيم السياسية للفرد من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى ثم في مرحلة لاحقة قد يصل هذا التمايز إلى حد التناقض مما يؤدي إلى نوع من الانسحاب من الحياة السياسية الذي هو عكس المشاركة بحيث يفقد النظام شرعيته عند هذا الانسان، وقد يتحول هذا الانسحاب نتيجة الحالة القصوى من الاحباط الذي يرافقه إلى غضب يؤدي إلى تجذير السلوكية السياسية لذلك الشخص، وبالتالي قد يؤدي إلى اللجوء إلى العنف. ويستعمل مفهوم الاغتراب السياسي أيضا في تحليل كثير من التمخضات الاجتماعية التي تؤدي إلى نزاعات وثورات. وإلى جانب مفهوم الاحباط رأى كثير من علماء النفس وعلماء الطب النفسي امثال جون ريكمن وجون دولارد أن النزاعات تنتج عن عدم النضج وعدم القدرة على التكيف والخطأ الاستيعابي، وكذلك درجة عالية من القلق والامراض النفسية.

٣ ـ النظرية البنيوية للعدوان:

قدم يوهان غالتونغ نظرية تنطبق على مستويات التحليل الثلاثة: الشخص، الجماعات والدول، فهي تفسر، إذن، مصدر العدوانية في الحالات

الثلاث. وتقوم نظرية غالتونغ على مفهوم اختلال التوازن في المركز.

وتبسيطا للأمور اعتمد غالتونغ على ثنائية (عالي، منخفض) عند تصنيف المركز في كل المجالات. واعتبر غالتونغ أن كل وحدة موضوع التحليل تصنف في مجالات خمس مثلا منها الثقافة، الدخل، القوة، السمعة، ويكون التصنيف إذن، إما عال أو منخفض وبالتالي يمكن أن تصنف الوحدة عاليا في كل المجالات أو يكون تصنيفها منخفضا في كل المجالات وأكثر ما تكون الوحدات عادة ذات تصنيف مختلط أي عال في بعض المجالات ومنخفض في بعضها الاخر، مما يخلق ما اسماه غالتونغ اختلال التوازن في المركز.

أمام هذه الاحتمالات الثلاثة يرى غالتونغ أن العدوانية تنتج عن الاحتمال الثالث الذي هو الاختلال في المركز إذ تحاول الوحدة أن تحسم الاختلال بالتخلص من التصنيف المنخفض عبر محاولة تحويله إلى تصنيف عال ويعبر عن هذه العدوانية حسب غالتونغ عند الانسان في ارتكاب الجرائم والعنف وعند الجماعة تأخذ شكل الثورة أو الانتفاضة وعند الدول تأخذ شكل الحرب أو النزاع بالمعنى العام. ويرى غالتونغ أن هناك شرطان أيضا لا بد من تحقيقهما قبل حدوث تلك الاشكال من العدوانية، وهما فشل الوحدة المعنية (الفرد، الجماعة، الدولة) في إصلاح الخلل في المركز لمصلحة اقامة توازن في أعلى السلم بوسائل غير عدوانية، وكذلك وجود بيئة ثقافية تتسم ببعض الممارسات والتقاليد في العنف والعدوانية وتحيط بالوحدة المعنية، ويعطي غالتونغ كأمثلة وضع المثقفين أو أصحاب الاختصاص في الدول ذات النظم المغلقة سياسيا حين يشعر هؤلاء بحرمانهم من المشاركة السياسية بشكل يوازي مستوى معرفتهم وانتمائهم القطاعي، وكذلك يعطي مثال الدولة القوية عسكريا والفقيرة اقتصاديا والكبيرة بشريا التي تشعر بحقها بالقيام بدور مواز لقدرتها العسكرية وحجمها البشري.

ويحذر غالتونغ من ان الاختلاف في المركز ليس شرطا وحيدا للعدوانية التي قد تحصل لاسباب أخرى وهذا الاختلال ليس أيضا شرطا كافيا لحصول العدوانية، فما يقدمه غالتونغ إذن هو نوع من الفرضيات ولا يعتبر أنها بالتالي

تشكل « قوانين اجتماعية » ؛ ولكن بالمقابل يعتبر غالتونغ أنه في حالات الاختلال القصوى في المركز تزداد احتمالات السلوكية العدوانية بشكل كبير.

٤ ـ بعض مواصفات الشخصية ذات الميل النزاعي:

ساهم مقترب دراسة الرأي العام الذي يقوم على منهج العينة وتحليل المضمون في إبراز بعض الصفات التي تطبع الشخص الذي يحبذ استعمال القوة في حل الخلافات مثلا. ويعرف عادة الاشخاص من هذا النوع باتجاه «الصقور» في السياسة الخارجية مقارنة مع من يعرفوا باتجاه «الحمائم» اي الذين يحبذون استعمال الحلول السياسية الوفاقية بدل اللجوء إلى العنف أو السلوكية النزاعية. وفيما يلي أهم الصفات التي توصلت إليها دراسات الرأي العام للشخصية ذات الميل النزاعي.

١ ـ مستوى علمي وثقافي متدني.
٢ ـ طبقة اجتماعية دنيا.
٣ ـ دوغماتيكي.
٤ ـ سلطوي.
٥ ـ التمركز الثقافي أي التأثر بالعاطفة وتقويم المجتمعات الأخرى من منظور القيم والمفاهيم الخاصة بمجتمع الشخص أساسا مما يؤدي عادة إلى كراهية وازدراء المجتمعات المختلفة.
٦ ـ اتجاه محافظ سياسيا واقتصاديا.
٧ ـ تعصب قومي.
٨ ـ درجة عالية من العدوانية.
٩ ـ عدم تقبل الغموض.
١٠ ـ ميل إلى الاستحواذ.
١٢ ـ تأييد زيادة الانفاق العسكري.
١٣ ـ معاداة المفاهيم الثقافية الكونية وتطويرها.
١٤ ـ مشاركة سياسية منخفضة.

٥ ـ المستوى المجتمعي كمصدر للنزاع:

تاريخيا، اعتبر عامل النزاع الخارجي احدى الوسائل الفعالة في الحفاظ على التضامن القبلي، فكان الغزو مثلا يساهم في إعادة اللحمة والتماسك إلى القبيلة أو العشيرة التي تعيش خلافات أو انقسامات. ولاحظ جان بودن أن الحرب تساهم في الوحدة الداخلية للدولة، وهو قد «نصح» كما فعل مكيافيللي في نصيحته الشهيرة «للأمير» بأن الطريقة المثلى للحفاظ على الدولة وضمانها ضد الثورات والحروب الداخلية هي بخلق عدو خارجي يشكل وجوده قضية مشتركة عندالشعب. وفي إطار التحليل ذاته اعتبرت الماركسية أن الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي قد تدفع بالدولة إلى الحرب عند ازدياد الصراع الطبقي، وذلك بغية تغليب المشاعر الوطنية على المشاعر الطبقية عند الطبقة العمالية. إذن تصبح للنزاع الخارجي وظيفة اجتماعية، وهي الاندماج الداخلي للمجتمع.

واهتم الفلاسفة والكتاب الذين اعتبروا أن البنية المجتمعية كمصدر للنزاع بثلاث مصادر فرعية هي: البنية السياسية، البنية الاقتصادية، والبنية الاجتماعية. وكذلك اهتم بعضهم بالنزاعات الداخلية في أشكالها المختلفة والتي قد تتحول إلى نزاعات خارجية عبر «اجتذاب» أطراف خارجية للتدخل واهتم البعض الاخر بالنزاعات الخارجية.

اعتبر الكثير من فلاسفة وكتاب ومفكري عصر النهضة أمثال ايمانويل كنت وجيريمي بنتهام وتوماس باين أن الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية هي أكثر ميلا وتوقا للسلم من الملكيات المطلقة والنظم الاستبدادية. ورأوا أن النخب الارستقراطية الحاكمة لها ميل للدخول في نزاعات وحروب. اعتبر توماس باين مثلا إن الشعوب لها مصلحة في السلام ولكن الحكام هم الذين لهم مصلحة في الحرب لسبب أو لآخر وتحصل النزاعات ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية ولكن لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح واسماع صوتها المناهض للحروب. لذلك رأى باين أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغاء الحروب. واعتبر كنت ان توفير الفرصة للذي يدفع ثمن الحروب ويتحمل نتائجها السلبية المباشرة بالتعبير

عن رأي يؤدي إلى التقليل من إمكانية نشوء النزاعات. ويلتقي ودرو ويلسون مع ما ذهب إليه بنتهام في أن الرأي العام الوطني وكذلك الدولي إذا أمكن السماح له بالتعبير عن رأي قادر عبر وزنه المعنوي والفعلي على ردع الحروب. وبالطبع يتسم هذا التفكير بكثير من المثالية والطوباوية.

توزع أصحاب المدرسة الليبرالية في محورين فيما يتعلق بما يجب عمله، ولئن اتفقوا جميعا على ضرورة تغيير البنية السياسية للدولة حتى تتغير العلاقات الدولية إلا أنهم اختلفوا في كيفية تحقيق ذلك. فبعضهم مثل كنت وكوبدن وبرايت امنوا بإمكانية التطور التدريجي عبر التعليم والتثقيف لاحداث التغيير السياسي المطلوب في المجتمعات، وكانوا ينبذون العنف ويتخوفون من نتائج الثورات وبالتالي يرفضون التدخل في شؤون الدول الأخرى لاقامة نظم ديمقراطية. فلقد رفض كوبدن مثلا الثورة كوسيلة للتغيير الداخلي واستعمال القوة كوسيلة للتغيير الخارجي في الدول الاخرى. ولكن وافق كل من كوبدن وبرايت على استعمال القوة في العلاقات الدولية، وذلك عند الحاجة الماسة لحماية الديمقراطية في الدول المهددة. إذن حسب هؤلاء كانت الحرب مبررة للدفاع عن الديمقراطية، ولكن ليس لاقامة الديمقراطية. ويؤيد المحور الثاني مبدأ التدخل الخارجي لاقامة نظم ديمقراطية وابرز من يمثله باين، ومازيني وويلسون فهؤلاء مثلا كانوا يؤمنون بضرورة تحويل العالم كله إلى الديمقراطية حتى يحل السلام. ولم يعتقد هؤلاء بأنه من الممكن حصول تحول تدريجي وطبيعي نحو الديمقراطية كما رأى أصحاب الاتجاه الأول لذلك رأوا من الضروري تأييد مبدأ التدخل الخارجي لاقامة الديمقراطية والغاء الحروب. من جهة أخرى اعتبر عدد من الاقتصاديين الكلاسيكيين وعلماء الاجتماع امثال سميث، سان سيمون، أوغست كونت وهربرت سبنسر أن الغزوات التي هدفت للربح الاقتصادي أو المادي كانت سمة المجتمعات الزراعية الفقيرة وليس المجتمعات الصناعية التي كان غناها يقوم على الانتاج الاقتصادي والتجاري. إذن اتفقت هذه النظريات السابقة على أن الديمقراطية والرأسمالية تساهما في السلام ويذهب هوبز عكس ذلك إذ يرى أنه من الافضل إقامة ملكيات مطلقة لأنها قادرة على ضمان السلام الداخلي ومنع

النزاعات الداخلية التي قد تصبح خارجية من التفجر.

ويعتبر فوريه وروبرت اوين وكانا من أبرز منظري الاشتراكية المثالية أو الاشتراكية الطوباوية أن التساوي بين الناس في الأمور المادية وفي المستوى الاجتماعي كفيل بتأمين الديمقراطية والسلام وبالتالي في الغاء النزاعات . وكانا يؤمنان بما ذهب إليه روسو في أن الديمقراطية الحقيقية ممكنة في الوحدات السياسية الصغيرة حيث يلي مفهوم النخبة الحاكمة كلياً . وتعتبر الماركسية الكلاسيكية أن الحروب تنتج عن الصراع الطبقي في المجتمعات ما قبل الرأسمالية وفي المجتمعات الرأسمالية وعندما تلغى الطبقية كما هي الحال في المرحلة الشيوعية من تطور المجتمع لا يعود هناك حروب بالطبع . ولاحظ ماركس أن المجتمعات الاقطاعية تكون عادة مشبعة بالروح الحربية حيث أن النشاطات العسكرية كانت تزيد من الهيبة الاجتماعية ويشهد على ذلك تاريخياً أن حروب كثيرة كانت تقوم بين النبلاء والملوك . في المقابل أن قراءة للتاريخ الدبلوماسي تظهر أن الدول التي اتسم اقتصادها بنوع من اشتراكية الدولة كانت أكثر الدول جنوحاً للحروب فسبارتا الاشتراكية كانت أكثر المدن اليونانية دخولاً في النزاعات ، كذلك ازدادت عسكرة كل من ايطاليا والمانيا وروسيا واليابان عندما انتهجت مذاهب وطنية أصولية ذات مضمون اقتصادي من نوع اشتراكية الدولة . ويعتقد كوينسي رايت أن هناك تأثيراً متبادلاً بين السياسة العسكرية وبعض الاقتصاديات الاشتراكية .

وتلعب العقيدة كمصدر للنزاع دوراً أساسياً كونها وسيلة هامة للتعبئة الشعبية وفي هذا الاطار تلعب العقيدة الكلية دوراً أكثر أهمية بسبب التصور الفلسفي الشامل والمتكامل الذي تقدمه لكل جوانب الحياة . وتقوم قوة العقيدة على عاملين أساسيين هما حدتها أو درجة العطاء والالتزام الكلي في سلوكية الفرد التي قد تصل إلى حد نكران الذات والاستشهاد في سبيل القيم والمبادىء التي تحملها العقيدة . وكذلك تتمثل قوة العقيدة في قدرتها على اجتذاب المؤيدين . وتلعب العقيدة . دوراً توحيدياً وتعبوياً أحياناً إذا لقيت تأييداً واسعاً في المجتمع

وهناك بعض العقائد أمثال بعض القوميات كالنازية والفاشية وغيرها التي تساهم في تعبئة المجتمع وتوجيهه نحو النزاع الخارجي إذ تضفي شرعية على أهداف يتطلب تحقيقها الدخول في نزاعات مع دول وأطراف خارجية بنتيجة وجود رؤيا يتطلب تحقيقها أحداث تغيرات في المحيط الخارجي للدولة .

٦ ـ مفهوم الامبريالية :

إلى جانب استعمال هذا المفهوم بشكل واسع في الدعاية السياسية خاصة في العالم الثالث لوصف كل أنواع الهيمنة، عالج العديد من المفكرين وذوي الاتجاهات المختلفة ظاهرة الامبريالية رادين أصولها لأسباب عديدة . وتعرف الامبريالية بشكل عام كالتوسع بهدف الهيمنة والسيطرة على مجتمعات ودول مما يخلق النزاع مع دول أخرى أو مع الدول والمجتمعات التي تجري محاولة الهيمنة عليها .

وكان أفلاطون أول من لاحظ هذه الظاهرة السياسية حين اعتبر أن الدول تضطر للتوسع خارجاً عندما لا يعود انتاجها الاقتصادي كاف لمعيشة شعبها . وبالتالي عندما تفعل عدة دول الشيء ذاته فلا بد أن تصطدم ببعضها فتقوم الحرب أو النزاعات عامة . ورأى جون هوبسون سبباً معاكساً للسبب الذي قدمه أفلاطون فاعتبر أنه عندما يتعدى الانتاج في الدول الرأسمالية القدرة الاستيعابة لمجتمع الدولة يصبح هناك فائض انتاجي بحيث تضطر الدولة لتصريفه خارجاً عبر ايجاد أسواق له فتعتمد لذلك سياسة امبريالية . فالامبريالية حسب هوبسون هي سلوكية سياسية ناتجة عن مصالح طبقات معينة في المجتمع . هذا، ولم يهمل هوبسون العوامل الأخرى غير الاقتصادية التي تقف وراء السياسة الامبريالية كالطموحات السياسية وحب السيطرة .

وقدمت روزا لوكسمبورغ نظرية ماركسية للامبريالية تقوم على مفهوم فائض القيمة الذي يمثل الحافز الفعلي في نظام الانتاج الرأسمالي . تقول لوكسمبورغ أن فائض القيمة وزيادته لا يمكن أن يحصلا ضمن مجتمع رأسمالي صرف بل أن ذلك يتطلب أطرافاً أخرى لتحقيقه والمقصود بذلك توفير قدرة

شرائية واستهلاكية خارج المجتمع الرأسمالي . إذن، حسب لوكسمبورغ فالامبريالية هي في التفاعل الذي يحصل بهدف تحقيق فائض القيمة وتحويله إلى رأسمال منتج .

يجري التفاعل بين مجتمع انتاج رأسمالي ومحيط غير رأسمالي. فإذا فشلت عملية زيادة فائض القيمة إنهار النظام الرأسمالي . وعرفت لوكسمبورغ الامبريالية كالتعبير السياسي لتراكم الرأسمال في التنافس للهيمنة على ما تبقى من المجتمعات غير الرأسمالية كمجال اقتصادي للدولة الرأسمالية . فالامبريالية حسب لوكسمبورغ تؤدي إلى النزاع والعنف بين الدول الرأسمالية المتنافسة وأيضاً بينها من جهة وبين المجتمعات والدول غير الرأسمالية من جهة أخرى ، واعتبر فلايديمير لينين الذي اقترن اسمه بمفهوم الامبريالية أن هذه الظاهرة الأخيرة تتسم بملامح خمس، هي :

١ - تمركز الانتاج والرأسمال في مرحلة متقدمة من التطور الرأسمالي بشكل يخلق احتكارات تلعب دوراً هاماً جداً في الحياة الاقتصادية .

٢ - الاندماج بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي في الرأسمال المالي .

٣ - تصدير الرأسمال الذي هو السمة الأساسية في نظرية الامبريالية عند لينين .

٤ - تكوين احتكارات رأسمالية دولية تقتسم العالم فيما بينها .

٥ - اكتمال اقتسام العالم بين القوى الرأسمالية الأساسية .

وفي حين كانت الامبريالية بالنسبة لهوبسون الذي تأثر به لينين سياسة يمكن أن تتراجع عنها الرأسمالية؛ فهي أي الامبريالية بالنسبة للينين ليست اختياراً سياسياً،وإنما مرحلة حتمية في التطور الرأسمالي . وتتسم السلوكية الامبريالية حسب لينين بالعنف والنزاعات .

وقدم جوزيف شومبيتر نظرية الامبريالية مناقضة للنظريات الماركسية من

حيث اعتبر أن مصدر الامبريالية يكمن في عوامل اجتماعية ـ بسيكولوجية وليس اقتصادية . فحسب شومبيتر لا يمكن قيام حروب بين الدول الرأسمالية ، فالتوسع والعدوانية التي تتسم بها الامبريالية لا يمكن تفسيرهما حسب شومبيتر بالرجوع إلى المصالح المادية ، بل أنهما بحد ذاتهما يشكلان أهدافاً ولا أهداف لهما خارج ذلك . فالامبريالية هي نتيجة غريزة السيطرة والهيمنة التي هي في الطبيعة البشرية ويفصل شومبيتر بين الامبريالية والرأسمالية . فيعتبر أن الأخيرة معادية بطبيعتها للأولى فالامبريالية إذن حسب الكاتب ظاهرة ارتدادية (Atavistic) نابعة من الماضي البعيد .

وقدم جون ستراتشي نظرة الاشتراكية الديمقراطية البريطانية إلى الامبريالية . التقى ستراتشي مع هوبسون في اعتبار الامبريالية اختيار سياسي وليس شيء حتمي كما رأى كل من لينين ولوكسمبورغ . اتفق أيضاً مع هوبسون بأن إجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية في الدولة الرأسمالية قد يكون البديل عن انتهاج الامبريالية . ورأى ستراتشي أنه إلى جانب العوامل الاقتصادية هناك أسباب أخرى للسياسة الامبريالية تكمن في بناء هيبة الدولة وتمجيدها وكذلك في زيادة قوتها العسكرية .

واهتم المؤرخ فيلدهوس في نقض السبب الاقتصادي للامبريالية، وفي التأكيد علىَ أن مصدر الامبريالية يكمن في عوامل أخرى منها القوة العسكرية وإبراز عظمة الدولة عبر الاستيلاء على مستعمرات . ويصف الامبريالية بالظاهرة السوسيولوجية ، ذات الجذور المتأصلة في حقائق سياسية . ويضع فيلدهوس الامبريالية في اطار ما يسميه الهستيريا الاجتماعية التي أفرزت أيضاً بعض أنواع « القومية العدوانية » .

واهتم هانس وهلر بظاهرة الامبريالية الاجتماعية وركز في تحليله على المشاكل الاجتماعية التي تنتج عن التنمية الصناعية السريعة ونمو الصراع الطبقي والتي تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة . فالسياسة الامبريالية حسب وهلر لا تهدف للتوسع والربح الاقتصادي فحسب، بل للحفاظ ولتدعيم الاستقرار المهدد . لذلك يمكن وصفها بالامبريالية الاجتماعية ، ومن وظائف

هذه الامبريالية تحقيق ما يسميه « اندماج الداخلي السلبي » وذلك بتحويل اهتمامات القوى المتناحرة داخلياً من المشاكل الداخلية إلى الخارج، فهي إذن صمام أمان للنظام السياسي .

٧ ـ النزاعات الداخلية :

يمكن رد أسباب النزاعات الداخلية إلى ثلاث مصادر أو مجالات متمايزة ولكنها متداخلة في الوقت ذاته، وهي : البنية المجتمعية ، الوضع الاقتصادي والوضع السياسي .

فيما يتعلق بالمجال الأول يلاحظ أن غياب التجانس المجتمعي في كثير من الدول يشكل بيئة خصبة لنمو النزاعات خاصة إذا لم تعمل السلطة السياسية على محاولة إقامة اندماج وطني فوجود انقسامات حادة نتيجة وجود عدة اثنيات مثلاً وغياب ما يعرف بالاجتماع الوطني حول نسق القيم والرموز الأساسية في المجتمع ووجود بدل عن ذلك انساق قيمية مختلفة يعبر عنها بالتالي بولاءات مختلفة وأحياناً متناقضة يساهم في خلق النزاعات . ويعرف لاسويل النزاع الاجتماعي بأنه ينتج عن اتباع جماعات بشكل واع لأهداف وقيم مختلفة . وما يفجر النزاع أو يزيد من حدته وجود عقائد تعبر عن هذه الاختلافات في عدة نسق قيمية، وتعمل كوسيلة للتعبئة السياسية وللتعبير عن ولاءات قد تكون من نوع ما تحت الدولة (Sub - State) أو عبر الدولة (Trans - State) لجماعات قد تطالب بنوع من حق تقرير المصير أو تعتبر أنها تنتمي إلى دولة أخرى . وقد رأى مازيني بأنه لو كان لكل هوية وطنية تعبير عن ذاتها في دولة قومية لساهم ذلك بشكل كبير في ازالة أسباب الحروب ، فحق تقرير المصير الوطني هو الطريق للسلام حسب مازيني . وتندرج في هذا الاطار مشاكل الأقليات الوطنية وقدرة أو عدم قدرة السلطة السياسية على النجاح في مشروع الانصهار الوطني .

وتؤدي التنمية الاقتصادية السريعة التي ترافقها تغييرات قيمية إلى إحداث أزمات اجتماعية عديدة نتيجة اضطرار المجتمع للتكيف مع المفاهيم والقيم الجديدة واستيعابها بسرعة تتخطى امكانياته وخصوصياته . ويجمع علماء النفس

وعلماء الاجتماع أن هذا الوضع يؤدي إلى أزمات حادة عند الفرد . ويخلق التحديث السريع انفصام في الهوية الاجتماعية، مما يؤدي أحياناً إلى الارتداد نحو ولاءات وقيم بدائية أو تقليدية وإلى حدوث ما يعرف بالاغتراب الاجتماعي . ويمكن أن يؤدي هذا كله إلى اعمال عنف وتمرد وغير ذلك . وقد يكون للتنمية السريعة انعكاسات اقتصادية سلبية أحياناً كازدياد الفروقات الطبقية الناتجة عن سوء توزيع الانتاج الوطني . وقد تخلق النزاعات نتيجة بنية السلطة السياسية وسلوكيتها كازدياد القمع وغياب قنوات التعبير الديمقراطي أو كنتيجة فشل ذريع للسلطة في سياسات معينة قد يكون له نتائج سلبية كبيرة . هذه العوامل مجتمعة تفقد السلطة شرعيتها أو تضعف تلك الشرعية مما يشجع اللجوء إلى العنف الفردي والمنظم لاحقاً بغية التغيير .

وغني عن القول أن انعدام الاستقرار أو وجود تمخضات قوية في دولة قد يشجع الدول المجاورة أو القوى الاقليمية والدولية على التدخل المباشر أو غير المباشر مما يساهم بتصعيد النزاع وتحويله من نزاع داخلي إلى اقليمي أو دولي .

٨ ـ المستوى النظمي كمصدر للنزاع : **Systemic Level**

يعتبر كثير من المفكرين خاصة من المدرسة الجيوستراتيجية أن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام . فكلما ازداد الاندماج في النظام الدولي الذي من أبرز سماته حالياً ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول وازدياد الاتصال بينها في مختلف الميادين ، كلما ازدادت احتمالات النزاع . فالاحتكاك بين دول ذات مصالح عديدة متفقة حيناً ومختلفة أحياناً لابد أن يولد النزاعات كما يولد التعاون . ويزيد في ذلك أن النظام الدولي الذي يفترض أن تنظم علاقات وحداته بعضها بالبعض قوانين وأعراف دولية هو « مجتمع فوضوي » نتيجة الاختلاف الكبير بين الدول من حيث مفاهيمها وقيمها وثقافتها وتجربتها، وكذلك غياب الآليات التنفيذية القادرة مثلاً على تنظيم علاقاتها بشكل فعال . كل ذلك أضعف دور القوانين والاعراف الدولية وافقدها الكثير من مصداقيتها وشرعيتها . ويظهر ذلك في قلة فعالية الدور الأمني السياسي

للمنظمات الدولية بمختلف فروعها في المراحل التي وجدت فيها هذه المنظمات في تطور النظام الدولي ونشير على سبيل المثال إلى عصبة الأمم وإلى الأمم المتحدة حالياً .

إذن، حيث أن اللعبة الدولية مفتوحة والتنافس على أشده . ازدادت مخاوف الدول مما ساهم في تسهيل استعمال كل الوسائل المتاحة ومنها الدخول في نزاعات لتحقيق أهدافها . فتحقيق أكبر قدر من الأمن الذاتي يفترض توفير أكبر قدر من القوة حسب تحليل المدرسة الواقعية في السياسة الدولية . قد ترى دولة أن نمو قوة دولة أخرى هو بمثابة خطر عليها إن لم يكن آنياً ففي مرحلة لاحقة، مما قد يدفعها إلى الدخول في نزاع لاحتواء قوة تلك الدولة أو موازنتها . وقد رأى ثوثيدابدس أن على الدول دائماً محاولة استشراف نوايا الدول الأخرى تجاهها . ويعتبر أن البقاء في وضع سلمي عندما يفترض أن تذهب الدولة إلى حرب ضد دولة قد تهدد أمنها يمكن أن يشكل خطراً لاحقاً على الدولة . وهو ينصح بعدم انتظار هجوم من دولة أخرى، إنما باستباق ذلك ويعطي مثالاً كيف أن قوة أثينا دفع بالمدن - الدول الأخرى إلى التحالف والدخول في حرب ضدها . ولقد اعتبر روسو أنه حتى لو كانت هناك دولة تريد السلام مثلاً فهي لا تستطيع تحقيق ذلك إلا إذا كانت الدول الأخرى تريد الشيء ذاته ، مما يعني أن تلك الدولة قد تضطر إلى اللجوء إلى حرب استباقية قبل أن يتحول الوضع القائم لمصلحة الأطراف الأخرى . وتشكل هذه النظرة إحدى أسس ميزان القوى، وهي كما سبق وأشير ظاهرة في كتابات ثوثيدابدس، وكذلك في كتابات مكيافللي وهوبز . هناك إذن صعوبة كبيرة في الابقاء على توازن مستقر بين دول لها مصالح مختلفة ومتنافسة ومتضاربة في نظام دولي اتسم دائماً بالفوضى وانعدام الأمن . ويرد كثير من أصحاب مدرسة الواقعية السياسية مجمل مصادر النزاع إلى المستوى النظمي . ويعتبر جورج ليسكا مثلاً أن طبيعة النظام الدولي والضغوطات التي تنتج عنه، على كل دولة للحفاظ على قوتها أو زيادة قوتها يساهم في دفع بعض الدول لانتهاج سياسات توسعية أحياناً . ويركز مفكرو الواقعية السياسية في تفسير السلوكيات النزاعية على مفاهيم استراتيجية كالاختلال في ميزان القوى أو

وجود « فراغ قوة » الذي يحدث نتيجة انسحاب قوة كبرى من القيام بدور أساسي سياسي وأمني كانت تقوم به في منطقة معينة أو دولة معينة ، أو وجود موقع جيواستراتيجي هام (دولة ، مضيق ، بحر) يشكل نقطة جذب وتنافس عند القوى الدولية والاقليمية مثلاً .

من السمات أيضاً التي تشكل مصدر نزاعات في النظام الدولي ما تحدث عنه برتراند راسل عام ١٩١٧ عندما لاحظ استحالة قيام نظام دولي جيد إلا في حال تطابق حدود الدول قدر الامكان مع حدود الامم ، فوجود قوميات مختلفة ضمن دولة واحدة تطالب باستقلالها أو بالانضمام إلى دولة أخرى سيبقى دائماً سمة نزاعية رئيسية في النظام الدولي .

ويختلف الباحثون حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدراً للنزاع أكثر من غيرها . فالبعض يعتبر أن أكثر النظم الدولية سلماً تلك التي تسيطر عليها قوة واحدة أي النظام الذي يتخذ شكلاً هرمياً وأهم الأمثلة على ذلك النظام الصيني في القرن السابع قبل الميلاد عندما سيطرت عليه قوة واحدة هي قوة الشين . وفي هذا السياق دعا كل من روسو ودانتي إلى التخلص من الحروب عبر اقامة حكومة دولية فدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض كما يرتبط الافراد في دولة واحدة . ويستخلص من تفكير الكاتبين أنه طالما هناك مصالح دول واحتكاكات بينها طالما هناك نزاعات أياً كان شكل وبنية النظام الدولي . وقد أخذ كثير من كتاب المدرسة المثالية بنظرية كل من روسو ودانتي في الجزء الثاني من القرن العشرين عندما دعوا إلى اقامة حكومة دولية . إذن في حين اعتبر البعض أن نظاماً هرمياً أو أحادي القطب هو الأكثر سلماً ، رأى كتاب آخرون ، كينيث والتز مثلاً ، أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقراراً والأقل نزاعات . ويشير والتز كمثال على ذلك إلى النظام الدولي الحالي الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى . إلا أن أكثر المهتمين بدراسة تطور النظام الدولي ، أمثال ريتشارد روزكرنس . كارل دويتش ، ديفيد سنفر ومورتن كابلن ، اعتبروا أن النظام المتعدد الاقطاب هو الأكثر سلماً من أي بنية دولية أخرى بنتيجة مرونة تغيير

التحالفات ووجود عدة أقطاب مما يسهل إحـداث التوازن المطلوب، ويقلل بالتالي من عدد النزاعات .

خلاصة القول ، يشمل كل مستوى تحليلي لمصادر النزاع على الكثير من عوامل التفسير الصحيحة إلا أنه غير كاف بحد ذاته لتفسير كل السلوكيات النزاعية . فالقول أن الانسان بطبيعته عدواني هو نتيجة فكر فلسفي تشاؤمي لا يمكن اثبات صحته علمياً، فالانسان يشترك في حروب لأنه ينتمي إلى مجتمع ودولة أو إلى حزب أو جماعة . إذن، فسلوكيته النزاعية قد تكون نتيجة دور يقوم به وليس بالضرورة نتيجة طبيعته البشرية ومن الصعب وشبه المستحيل مثلاً عزل العوامل الأخرى التي قد تؤثر في سلوكية نزاعية عند الافراد واثبات أن تلك السلوكية مردها فقط إلى طبيعته .

فيما يتعلق بمستوى التحليل المجتمعي، فإن قراءة سريعة للتاريخ الدبلوماسي تظهر أن كل أنواع الوحدات السياسية أياً كانت بنيتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دخلت وتدخل في نزاعات . فتتغير الأنظمة في الدول وتدخل الدول ذاتها في نزاعات ، ويتسم المستوى الثالث في تحليل مصادر النزاع بنوع من الميكانيكية أحياناً حيث يحاول أصحاب المدرسة الواقعية رد النزاعات إلى عوامل مجردة، وربط السلوكيات النزاعية بها بشكل أوتوماتيكي في حين أن هذه العوامل النسقية لا يمكن أن يكون لها فعلياً التأثير الذي يعطي لها مقارنة مع العوامل الشخصية والمجتمعية .

سادساً : تصنيف النزاعات :

يساعد تصنيف النزاعات في محاولة فهم واستيعاب وتحديد العوامل التي تؤثر في كل فئة منها وبالتالي يساهم في مجال آخر وهو دراسة نظم ادارة النزاع وحل النزاع . ويساعد أيضاً تصنيف النزاعات في فهم الضوابط لسلوكيات الأطراف المختلفة، وكذلك الامكانات المتاحة أمام هذه الأطراف واستشراف سلوكياتها في اطار كل فئة من فئات النزاع . وهناك تصنيفات عديدة للنزاعات حسب معايير مختلفة بعضها نسبي وغير محدد بدقة . ولا بد من التحذير بأن أي

تصنيف نظري أكاديمي لا يمكن أن ينطبق على الواقع كلياً نتيجة الترابط والتداخل العملي بين كافة أنواع النزاعات . جاء أفلاطون بأول تصنيف عام للحروب عندما قسم الحرب إلى نوعين : أهلية وخارجية بناء على معيار نوع الروابط والعلاقات بين المتحاربين . فرأى أنه في الحالة الأولى تعتبر الحرب بمثابة انقسام غير طبيعي في إطار الكل . فالعلاقات كانت قائمة على المستوى المجتمعي قبل الحرب وانقطعت نتيجة ذلك ويفترض طبيعياً أن يكون الأعداء أصدقاء . أما الحرب الخارجية فقد لا يكون هناك روابط طبيعية بين المتخاصمين إلا روابط العداء أحياناً .

ويقوم تصنيف بسيط للنزاعات المسلحة على معيارين اثنين غير محددين بدقة أولهما السمة العامة للنزاع (دولي أم داخلي) وثانيهما حجم النزاع (كبير أم صغير) . إذن ، حسب هذا التصنيف هناك أربع أنواع من النزاعات المسلحة هي :

١ ـ نزاع دولي كبير : نزاع مفتوح تشترك فيه أطراف عديدة ورئيسية وهو يتسم بحدة قتالية كبيرة وعادة لا يمكن احتواءه إلا في إطار حل شامل .

٢ ـ نزاع دولي صغير : وهو عادة من نوع الحوادث الحدودية التي يمكن أن يتم التوصل إلى إيقافها بسهولة نسبياً بعد تفاوض مباشر أو بواسطة قوة كبرى أو اقليمية تستطيع أن تمارس ضغطاً لاحتواء النزاع .

٣ ـ نزاع داخلي كبير : وهو يشمل الثورات والحروب الأهلية الواسعة النطاق وقد يتحول إلى نزاع خارجي عبر اجتذاب أطراف خارجية ويتطلب جهداً كبيراً سياسياً أو عسكرياً لاحتوائه .

٤ ـ نزاع داخلي صغير : ويتمثل في اعمال عنف محدودة وغير متكررة يمكن احتواءها بسهولة .

وقسم ستيفن سبيغل وكينيث والتز النزاعات إلى أربع فئات أساسية ، هي :

١ ـ النزاعات بين القوى الكبرى : وتحصل هذه النزاعات عادة بالواسطة

أو تكون إحدى القوى الكبرى مشتركة مباشرة، والثانية عبر طرف آخر .

٢ ـ النزاعات بين أطراف الحلف الواحد : ويلعب القطب الرئيسي في الحلف دوراً أساسياً في احتواء النزاع ومحاولة حله والتصدي لأي محاولة لإخراج النزاع من إطار الحلف ويمارس بالتالي ضغوطاً كبيرة على طرفي النزاع بغية تليين موقفهما وهو عادة قادر على ذلك نتيجة طبيعة العلاقة التي تربطه بكل منهما .

٣ ـ النزاعات بين قطب رئيسي واحدى الدول في منطقة نفوذه المباشر ، ويضع القطب عادة . ثقله لحسم النزاع بسرعة بحيث يكون ذلك بمثابة نموذج لطبيعة تعاملها النزاعي مع دول اخرى في المنطقة . ويعطي القطب لذاته شرعية التدخل تحت شعار حماية مصالح الحلف السياسية والامنية وعدم السماح بتهديدها . ونشير في هذا السياق إلى ما عرف « بمذهب بريجنيف » حيث برر الاتحاد السوفياتي تدخله في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ لحماية امن حلف وارسو . وكذلك تلجأ الولايات المتحدة دائماً إلى التذكير بمبدأ مونرو الذي يبرر تدخلها في شؤون امريكا اللاتينية منذ القرن التاسع عشر .

٤ ـ النزاعات العنيفة أو التي تكون ذات طبيعة اجتماعية وتكون معبأة بالرموز وتدخل في هذا الجزء النزاعات بين دول مقسمة حين تعتبر كل واحدة . منها انها صاحبة الشرعية الوحيدة لتمثل الدولة أو الأمة ككل . فالنزاعات في هذه الحالة تصبح حرب شرعيات. ونشير في هذا السياق إلى الامثلة التالية : كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، الصين الوطنية والصين الشعبية قبل بدء العلاقات بين الولايات المتحدة والصين الشعبية وكذلك العلاقة بين المانيا الغربية والمانيا الشرقية في الستينات . وهناك أيضاً النزاعات الداخلية الآتية التي تنشأ نتيجة وجود اقليات تطالب بحق تقرير المصير والتعبير السياسي عن هويتها المميزة . وأخيراً ضمن النزاعات العنيفة أيضاً هناك النزاعات الاثنية الخارجية كالنزاع الهندي الباكستاني . وتتسم النزاعات العنيفة بصعوبة حلها نهائياً،ويكون من الممكن بالطبع ادارتها واحتواءها خاصة إذا حدث توافق اقليمي ودولي فعال حول ذلك .

وصنف كوينسي رايت النزاعات باعتماد معيار اساسي هو الحدود التي تجري ضمنها النزاعات، فاعتبر أن هناك اربع انواع من الحروب هي حروب ميزان قوي حيث تقوم نزاعات بين دول في اطار نظام دولي يجمعها سوية ، حروب دفاعية لمنع الهيمنة ، حروب توسعية تهدف إلى الهيمنة على مجتمعات ودول اخرى وحروب داخلية .

وقسم ليورد النزاعات المسلحة إلى اربع اقسام، وذلك بناء على اهداف الدولة البادئة بالنزاع :

١ ـ حروب توسعية : تهدف لاحتلال اراض ذات اهمية معينة للدولة .

٢ ـ حروب تحرير وحدوية : تهدف إلى « تحرير » جماعات من الناس تنتمي قومياً إلى شعب الدولة ولكنها تعيش في دولة اخرى فيكون هدف الحرب عادة تحرير المنطقة التي يقيم عليها هؤلاء وضمها إلى الدولة الأم أو مساعدة هؤلاء في حربهم ضد الدولة المركزية بغية تحقيق استقلالهم وبالتالي وحدتهم مع الوطن الأم .

٣ ـ حروب استراتيجية : تهدف للضغط على دولة معينة لتغيير نظامها أو سياستها بشكل عام أو لايقاف توجه معين عندها بشكل خاص أو لمنعها من القيام بفعل سياسي معين ، فهدف هذه الحرب إذن هو التأثير في سلوكية دولة خارجياً أو داخلياً .

تصنيف اخر للنزاعات قدمه كندي ويقوم على معيارين اساسيين أولهما وجود أو عدم وجود طرف خارجي في النزاع وثانيهما طبيعة النزاع (حدودي ، ضد النظام ، انقسام وطني) وقد عدد كندي بناء على ما سبق ست انواع من النزاعات هي التالية :

١ ـ نزاع داخلي ضد السلطة مع وجود تدخل خارجي .
٢ ـ نزاع داخلي ضد السلطة في غياب تدخل خارجي .
٣ ـ نزاع اهلي ناتج عن انقسام وطني مع وجود تدخل خارجي .
٤ ـ نزاع اهلي ناتج عن انقسام وطني في غياب تدخل خارجي .

٥ ـ نزاع حدودي مع وجود طرف ثالث .
٦ ـ نزاع حدودي في غياب طرف ثالث .

وفيما يخص النزاعات الداخلية ، وجد ابراهام كابلن ، وهارولد لاسويل انها تشمل ثلاث أنواع هي : نزاعات « القصر » وهي التي تحصل بين اهل السلطة عادة ليس بهدف التغيير السياسي أو البنيوي إنما بهدف الاستيلاء على الحكم ،وقد يحصل ذلك مع تغيير سياسي هامشي إنما يبقى التنافس على السلطة هو الاساسي في هذا النوع من النزاعات ، يلي ذلك النزاعات السياسية والتي تتناول طبيعة السلطة وتوجهاتها واختياراتها السياسية وأخيراً النزاعات الاجتماعية وهي الاشمل وتتناول الاتجاهات والاختيارات العامة في مختلف الميادين في المجتمع المعني .

وأخيراً يمكن تصنيف النزاعات بناء على المعيارين التاليين : موقع النزاع في الاستراتيجية الكونية لكل من القوتين العظميين،فهل هو مثلاً في منطقة النفوذ المطلق ام في منطقة النفوذ المشترك،اذ يترتب على كل حالة سلوكيات مختلفة من قبل كل من القوتين العظميين؟ والمعيار الثاني هو طبيعة النزاع الذي قد يكون نزاعاً تقليدياً حدودياً مثلاً أو قد يكون نزاعاً داخلياً في مجاله الاساسي كالنزاعات ذات الاسباب السياسية أو الاقتصادية. وأخيراً من النوع الذي يعرف بالنزاع الاجتماعي المرجأ (Protracted) . ويكون هذا النوع من النزاعات مشحوناً بالرموز التي تساهم دائماً وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر « النحن » و« الهم » . ويكون ايضاً مشحوناً بالعواطف والانفعالات الحادة عند كل طرف من اطرافه والموجهة ضد الطرف الآخر . ويكون النزاع الاجتماعي المرجأ عادة خليطاً من النزاعات الاثنية والدولية وفيما يلي اهم سمات النزاع الاجتماعي المرجىء حسب ادوارد عازار .

١ ـ امد طويل فهو مؤخر ومرجأ وقد يتخلله حروب أو توترات ولكن يبقى الحل مؤجلاً لغياب العوامل الضرورية للحل .
٢ ـ تقلب في حدة التفاعلات وتكرارها .
٣ ـ تغطيته لمختلف المجالات والميادين .

٤ ـ وجود عناصر بنيوية في النزاع قد تكون في الرموز والقيم التي يمثلها النزاع لكل طرف أو قد تنتج عن اطراف في النزاع ، تبقي هذه القوى حداً ادنى من المسافة بين المتنازعين لا يمكن اجتيازها .

٥ ـ غياب نهاية متميزة للنزاع .

فالنزاع الاجتماعي المرجأ يعرف أيضاً كنزاع بنيوي حيث يوجد عند كل طرف من المتنازعين نسق قيم يصطدم ويتناقض مع نسق قيم الطرف المضاد فيما يخص موضوع النزاع. وهذا النوع من النزاعات هو الأصعب حلاً لأنه يتطلب تغييراً جذرياً في نسق قيم احد طرفي النزاع أو طرفي النزاع ليزول التناقض « البنيوي » القائم ، فنسق القيم يمثل شرعية عند كل طرف، وكل شرعية تنفي شرعية الآخر في موضوع النزاع .

إذن حسب هذا التصنيف يصبح امامنا ست انواع من الأوضاع النزاعية المبينة في الرسم ادناه .

	نزاع تقليدي حدودي	نزاع داخلي (سياسي اقتصادي)	نزاع اجتماعي مرجأ او نزاع بنيوي (اثني خارجي
منطقة النفود المطلق	(١)	(٢)	(٣)
منطقة النفوذ المشترك	(٤)	(٥)	(٦)

بالطبع، فان اسهل انواع النزاعات هو النزاع رقم ١ واصعب انواع النزاعات من حيث الحل هو الرقم ٢ .

وندرج اخيراً بعض العوامل الهامة التي قد تزيد من النزاعات مستقبلاً في حال تحققها .

١ ـ تغيير اساسي في ميزان العلاقات الاستراتيجية بين الاطراف الرئيسية في النظام الدولي، وقد يحصل ذلك نتيجة حصول تقدم كبير تكنولوجي من نوع تفجير القنبلة الامريكية في جويلية عام ١٩٤٥ واطلاق السبوتنيك السوفياتي عام

١٩٥٧ . وقد يحصل أيضاً بنتيجة قيام قطب دولي جديد يؤدي قيامه إلى اختلال بنية النظام الدولي الراهن .

٢ ـ تغيير كبير في ترتيب القوى الاقليمية كتفتيت دولة هامة على أساس اثني أو ديني أو حصول تغيير راديكالي فيها يزعزع استقرار المنطقة ويؤدي إلى اختلال في التوازنات القائمة .

٣ ـ حدوث تغيير رئيسي في مصالح وأهداف الأطراف الدولية الرئيسية وبالتالي في استراتيجيتها . ونشير كمثال على ذلك « عسكرة » اليابان وبروز اتجاه توحيدي في المانيا الغربية .

٥ ـ فشل كثير من دول العالم الثالث في عملية بناء شرعية الدولة، مما يعرض كثيراً من هذه الدول إلى مخاطر التمخضات والتفكك من الداخل، وخاصة تلك التي لا تتمتع بالتماسك الاجتماعي .

مراجع الفصل السادس

1 - Barringer , Robert . **War : Patterns of Conflict .** Cambridge Mass . : MIT Press , 1972 .

2 - Boulding , Kenneth . **Conflict and Defense** . New York : Harper and Row , Publishers 1962 .

3 - Brodie , Bernard . **War and Politics .** London : Castell , 1973 .

4 - Choucri , Nazli and Robert North . **Nations in Conflict : National Growth and International Violence .** San Francisco : Freeman Co , 1975 .

5 - Coser , Louis . **The Functions of Social Conflict .** New York : Free Press , 1956 .

6 - East , Maurice . « Status Discrepancy and violence in the International System : An Empirical Analysis » in Jams Rosenau , Vincent Davis and Maurice East (eds) . **The Analysis of International Politics .** New York : The Free Press , 1972 .

7 - Eckstein , Harry (ed) . **Internal War : Problems and Approaches ,** New York : The FREE Press , 1966 .

8 - Enloe , Cynthia , **Ethnic Conflict and Political Development .** Boston : Litle , Brown and Company , 1973 .

9 - Feierabend , Ivo , Rosalind Feirabend and Ted Gurr (eds) . **Anger , Violence and Politics** New Jersey : Prentice - Hall , Inc . , 1972 .

10 - Galtung , Johan . « A Structural Theory of Aggression » **Journal of**

Peace Research , Vol . 1 , No 2 , 1964 , PP 95 - 119 .

11 - Galtung , Johan . « A Structural Theory of Imperialism » , **Journal of Peace Research** , Vol . 1 , No 2 , 1964 , PP 95 - 119 .

12 - Gurr , Ted . **Why Men Rebel** . Princeton : FPrinceton University Press , 1970 .

13 - Haas , Michael . **International Conflict** . New York : Bobbs - Merril Company , 1974 .

14 - Hermann , Charles . **Crises in Foreign Policy : Analysis** . Indianapolis : Bobbs - Merrill Company , 1969 .

15 - Howards , Michael . **The Causes of War** . Cambrige , Mass . : Haward University . Press 1984 .

16 - Kemp , Tom . **Theories of Imperialism** . Lonson : Dennis Dobson , 1967 .

17 - Lorenz , Konrad . **On Agression** . New York : Harcourt Brace Jovanovitch , 1966 .

18 — Luard , Evan , **Conflict and Peace in the Modern International System** . Boston : Little , Broxn , 1968 .

19 - McNeil , Elton (ed) . **The Nature of Human Conflict** . New Jersey : Prentice - Hall , 1965 .

20 - Nordlinger , Eric . **Conflict Regulation in Divided Societies** . Cambridge , Mass , : Harvard University Press , 1964 .

21 - Owen , Roger and Bob Sutcliffe . **Studies in the Theory of Imperialism** . London : Longman , 1972 .

22 - Rosenau , James (ed) . **International Aspects of Civil Strife** . Princeton : Princeton Univers . Press 1964 .

23 - Rummel , Rudoph . « Some Dimensions of Conflict Behavior Within and Betweeen Nations » , **General Systems Yearbook** , Vol . 8 , 1963 , PP 1 - 50 .

24 - Schelling , Thomas . **The Strategy of Conflict** . New York . : Oxford University Press , 1963 .

25 - Singer , David J . « International Conflict : Three Levels of Analysis » **World Politics** , Vol . 12 , April , 1960 , PP 453 - 461 .

26 - Stagner , Ross . **Psychological Aspects of International Conflict .** Belmont , California : KBrooks , Cole , 1967 .

27 - Wallace , M . **War and Rank among Nations .** Mass . : Heath , 1973 .

28 - Waltz Kenneth . **Man , The State and War .** New York : Columbia University Press : 1959 .

29 - Waltz , Kenneth and Steven L . Speigel (eds) . **Conflict in World Politics .** Mass : Winthrops Publischers Inc . 1971 .

30 - Wilkenfeld , Jonathan (ed) . **Conflict Behavior and Linkage Politics .** New York: David Mackay , 1973 .

31 - Wright , Quincy . **A Study of War .** 2nd Ed . Chicago : University of Chicago Press 1965 .

الفهرس

الفصل الأول : دراسة العلاقات الدولية

الفصل الثاني : الدولة والأطراف الفاعلة الأخرى في السياسة العالمية

الفصل الثالث : القوة وميزان القوى

الفصل الرابع : السياسة الخارجية ونظام صناعة القرار

الفصل الخامس : التنظيم الدولي ونظريات التكامل

الفصل السادس : النزاع في العلاقات الدولية